

صندوق القدس
مركز تحليل السياسات

مركز البحوث العربية
للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق

فلسطين والعالم العربي

إعداد

أحمد بهاء شعبان حسام رضا حسين معلوم
حليم بركات سميح فرسون عبد العليم محمد
عبد الغفار شكر عريان نصيف

مطبعة مجدى الجمال



فلسطين والعالم العربى

اسم الكتاب :	فلسطين والعالم العربي
اسم المؤلف :	مجموعة من المفكرين العرب (أعمال ندوة)
إعداد :	مركز البحوث العربية
تأليف :	١٠/٨ ش متحف المنيل - منيل الروضة
البريد الإلكتروني :	القاهرة : ت / ف : ٣٦٢٠٥١١
الطبعة :	٢٠٠١
الناشر :	مكتبة مديوني
	٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة
	ت : ٥٧٥٦٤٢١ فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤
رقم الإيداع :	٢٠٠١ / ٢٦٠٦
الترقيم الدولي :	ISBN : 977-208-316-7
تحرير :	مصطفى مجدى الجمال

صندوق القدس
مركز تحليل السياسات

مركز البحوث العربية
للدراستات العربية والأفريقية والتوثيق

فلسطين والعالم العربي

إعداد

أحمد بهاء شعبان حسام رضا حسين معلوم
حليم بركات سميح فرسون عبد العليم محمد
عبد الغفار شكر عريان نصيف

تحرير

مصطفى مجدى الجمال

الناشر
مكتبة مديبولي

٢٠٠١

المحتويات

٧	تصدير * حلمى شعراوى
	كلمات الافتتاح
٩	* هشام شرابى : مدير مركز القدس
١٠	* عبد الغفار شكر : نائب رئيس مركز البحوث العربية
١١	هذه الندوة لـ اذا : المحرر
	الفصل الأول : البنية الداخلية العربية وأثرها على قضية فلسطين
١٥	* المجتمع ، الثقافة السياسية، وتحديات القضية الفلسطينية حليم بركات
٣٧	* تعقيبات ومناقشات
	الفصل الثانى : قضية فلسطين فى السياق الدولى
٥٧	* قضية فلسطين فى السياق الدولى سميح فرسون
١٠٢	* فلسطين فى السياق الدولى عبد العليم محمد
١٠٩	* تعقيبات مناقشات
	الفصل الثالث : قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع إسرائيل
١٣٥	* التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى عريان نصيف

تصدير

عندما يصل هذا الكتاب إلى القارئ تكون انتفاضة الشعب الفلسطيني التي اشتعلت منذ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ قد بلغت المدى الذي يستطيع عنده كل مواطن عربي أن يستخلص الكثير جداً بشأن أوضاعه ومصيره القريب على الأقل.

لكن الكتاب الذي نحن بصدده كان نتاج لحظة أخرى سابقة من مارس عام ٢٠٠٠. ورغم أن وقتاً طويلاً لم يمض منذ عقد الندوة التي ناقشت الموضوع، إلا أن الفارق بين أحاديث ما قبل ٢٨ سبتمبر وما بعده من عام ٢٠٠٠ يعنى أكثر من عقد من الزمان هو الفارق الزمني بين انتفاضتي ١٩٨٧ و ٢٠٠٠.

لقد كان مركز البحوث العربية بالقاهرة يشارك في تلك الفترة من عام ٢٠٠٠، صندوق القدس ومركزه لتحليل السياسات، قلقاً بالغاً على القضية الفلسطينية وكان الحوار عبر كل وسائل الاتصال بيننا في القاهرة ومع الدكتور هشام شرابي ونصير عاروري في الولايات المتحدة يعبر عن قدر من الآلام لا حدود له إزاء مستقبل الشعب الفلسطيني ومصير أرضه ووطنه. ومن هذا القلق العام نشأت فكرة التعاون بين المؤسستين لنحشد عدداً ممن يشاركوننا هذا الهم في الوطن العربي وخارجه لتناول واقع ومصير القضية في هذه اللحظات الحرجة وعلى مستوى الوطن وفي منظور زمني بعيد.

وقد حاءنا من واشنطن بعض أبرز شخصيات المهجر فكرياً وثقافياً وعلى رأسهم د. هشام شرابي وباسم "صندوق القدس" الذي يسر لعدد من الحاضرين فرصة حضورهم إلى القاهرة للمساهمة في إنجاح أعمال ندوة عن "فلسطين والعالم العربي" برؤية مستقبلية أعتقد أنها كانت تبشر بدور الشعوب التي تفجرت بسرعة أكثر من المتوقع عبر انتفاضة الشعب الفلسطيني وأواخر نفس العام.

إن مركز البحوث العربية يستطيع أن يفخر الآن أنه عقد هذه الندوة في حينها وبالتعاون الوثيق مع صندوق القدس ومركزه لتحليل السياسات، والتي جاءت عقب صعوبات واجهتها ندوة حول "تحديات المشروع الصهيوني" بالتنسيق بين مركز البحوث العربية ومركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة دمشق ومجلة "الهدف" بدمشق أيضاً، تعبيراً عن رغبة مماثلة لتعميق الفهم العربي لحقائق هذا الصراع وأمدته الطويل... وقدّر للندوة الأخرى أن تعقد أيضاً وتصدر أعمالها في كتاب قد يجده القارئ في نفس لحظة تلقيه لهذا الكتاب من عام ٢٠٠١.

إن المجتمعين في الندوة النى ينصمن هذا الكتاب أعمالها يثفون في الحقائق الرئيسية التى بعينها الاسنعمار الاستبطانى الصهبونى لعلسطين، وبعرفون أن نحارب المقاومة عند كاهه شعوب افريقيا وآسدا، تؤكد إمكان هريمنه وانتزاع حقوق الشعوب سواء بشرعية المواثيق والمبادئ العالمية أو بالكفاح المباشر على الأرض لتحريرها على نحو ما تمثل في تجارب معروفة آخرها جنوب أفريقيا... ولا شك أن ظروف عملية العولمة المعسكرة والمهيمنة تشكل سياقاً صعباً جديداً أمام الشعب الفلسطينى، ولذلك رأت هذه الندوة معالجة موقف الشعب الفلسطينى فى قلب الشعب العربى لتحديد مسؤولية شعوبنا إزاء هذه القضية الموحدة. مدركين أيضاً واجب المثقف العربى للمشاركة الجادة فى هذه المسؤولية، وهذا ما استشعره المركزان المعنيان بهذه الندوة.

حلمى شعراوى

يناير ٢٠٠١

الجلسة الافتتاحية

كلمة صندوق القدس، د. هشام شرابي

بداية أود أن أعبر نيابة عنى وعن زملائي الموجودين في المهجر الامريكى، عن سعادتنا بأن نكون معكم اليوم في هذا اللقاء الهام.

وصندوق القدس هو جمعية تأسست منذ خمس وعشرين سنة تمامًا في واشنطن، بهدف ثقافى واقتصادي وتعليمى لمساعدة الشعب الفلسطينى على أرض فلسطين. فعندما اعترفت أكبر الدول العربية بإسرائيل، شعرنا أن عملنا يجب أن يتحول بمعظمه نحو مجابهة الوضع السياسى الناتج عن هذا الاعتراف... فأصبح لصندوق القدس مركز للتحليل السياسى حتى نفسر للرأى العام والدوائر السياسية والأكاديمية والإعلامية ما يمكن إيصاله عن القضية الفلسطينية. وكنا الوحيدين فى هذا الموضوع فى أمريكا الشمالية وأصبح المركز الفلسطينى للدراسات السياسية فى واشنطن مركز البحوث الأول من نوعه فى أمريكا الشمالية - وربما فى الغرب - لاختصاصه بهذا الموضوع. واليوم نحتفل بمضى عقد كامل على تأسيسه.

نحن واثقون أن تعاوننا مع مركز البحوث العربية فى القاهرة يشكل بادرة أو خطوة جديدة لها معنى خاص فيما يحدث الآن، وبالأخص فيما سيحدث فى المرحلة القريبية القادمة الناتجة عما يجرى حول القضية الفلسطينية والاستسلام العربى لوجود إسرائيل وقبول موقعها كما هو على أرض الوطن العربى.

ولذلك بالطبع أبعاد تتعلق من ناحية بالقضية القومية العربية العامة على صعيد الوعى والتوعية، ومن ناحية أخرى على صعيد التعامل العملى بين المفكرين والمتقنين والأكاديميين والعاملين النشطاء فى الحقل العام داخل الوطن العربى وخارجه، وبخاصة فى أوروبا الغربية وفى أمريكا الشمالية. لقد أصبح هناك ملايين من العرب المهاجرين والمهجرين المقيمين فى أوروبا الغربية وفى أمريكا الشمالية، وهم سيشكلون قوة أساسية فى المرحلة القادمة لما يجرى فى الوطن العربى. ونحن فى لقائنا مع مركز البحوث العربية نشكل رمزاً فى غاية الأهمية.

لذلك أقول إننا نرجو أن يكون هذا المؤتمر الصغير كبيراً فى نتاجه، فى عمله، وأن يمثل - عندما ننظر لتاريخ هذه الحقبة التى نمر بها وهى صعبة ومرة - خطوة أولى نحو تغيير جذرى فى العمل الفكرى والقومى على صعيد الداخل والخارج، بشكل ستكون - إن شاء الله - له نتائج محسوسة يجنيها الجيل القادم. لن نقول: الجيل القادم سيبنى وسيحرر وحده. فنحن الذين حملنا جيلنا القادم بما فعلناه فى العشرين أو الثلاثين سنة الماضية، وعلينا أن نقوم بما يمهّد له حياة جديدة وبداية جديدة فى هذا القرن.

كلمة أ. عبد الغفار شكر نائب رئيس مركز البحوث العربية

فى بداية أعمال هذه الندوة "فلسطين والعالم العربى فى القرن الحادى والعشرين" التى ينظمها مركز البحوث العربية بالتعاون مع صندوق القدس (مركز تحليل السياسات بواشنطن)، باسمكم جميعاً أرحب بالاصدقاء أعضاء الهيئة القيادية لصندوق القدس: د. هشام شرابى رئيس المركز، ود. حليم بركات ود. نصير عارورى ود. سميح فرسون. ونعتقد أننا بوجودهم، ومن المؤكد بوجود حصراتكم أيضاً، سوف نجرى نقاشات مثمرة حول هذه القضية، فى فترة حرجية للغاية من النضال الفلسطينى والعربى. حيث يوتك الصراع العربى - الاسرائيلى أن ينتقل إلى مرحلة جديدة أساسها اعتراف الحكومات العربية باسرائيل وقبولها بدور لها فى الشرق الأوسط، مما يحقق أحد أهدافها التاريخية ويحقق للمخطط الصهيونى هدفاً غالباً له، وهو أن يُعترف باسرائيل فى المنطقة.

إن مرحلة ما بعد الاعتراف العربى باسرائيل مرحلة بالغة الخطورة وينبغى أن نعبأ لها الجهود الفكرية والبحثية فى الوطن العربى، وأن يدور نقاش حقيقى وجاد ومتعمق ومسئول حول المرحلة الجديدة من الصراع العربى - الصهيونى، ومدى مسئولية العرب عن قضية فلسطين وكيف يمكن أن يعوض العرب فشلهم السابع فى المرحلة القادمة من خلال إعداد أنفسهم لهذه المرحلة، برؤية فكرية جديدة، بقدرة على التعرف على أبعاد وحقائق الوضع الراهن الجديدة. أى التعرف على طبيعة الصراع والسمات النوعية الجديدة المميزة له فى الفترة القادمة بأطرافه المباشرة وغير المباشرة، بالبيئة الدولية الاقليمية التى تحيط به والتى تحكمه فى كثير من الأحيان.

هذا هو الموضوع وهذه هى القضية. ويسعدنا أن يتجاوب مع دعوتنا لهذه الندوة عدد كبير من المتقنين والقيادات والشخصيات المصرية البارزة سواء فى مجال العلم والبحث أو فى مجال العمل السياسى.

لماذا

ندوة فلسطين والعالم العربي

مصطفى مجدى الجمال

ها هو قرن جديد يبدأ ولا تزال مطروحة بقوة قضية الصراع الإسرائيلي التي استهلكت فعالياتها الدموية معظم القرن العشرين، رغم كل الوعود بالحل والتسوية. ورغم أن هذه التسوية قد دخلت فيما يتعلق بالمسار الفلسطيني ما يسمى مفاوضات الوضع النهائي، ورغم المحاولات المكثفة من الولايات المتحدة الأمريكية - التي أصبحت القطب الدولي الأوحيد المهيمن على شؤون المنطقة - لفرض منظومة شرق أوسطية بدلاً من النظام الإقليمي العربي، فإن معاناة الشعب الفلسطيني لم تنته - بل تتزايد - كما أن نذر الحرب لم تنقشع عن سماء المنطقة بل إنها أصبحت تأخذ بعداً نووياً أيضاً. وذلك كله يرجع بالطبع إلى محاولات إرساء "سلام" لا يراعى الحقوق التاريخية ولا يردع المشروع الصهيوني عن مخططاته العدوانية والنوسعية المنسقة من منطلقاته العنصرية النلمودية والتورانية الفجة. ويأتى ذلك فى ظل عصر العولمة الذى يسد المروجون له بقم الديمقراطية والسلام.

ومما يزيد هذا الوضع تعقيداً أن النظم والقوى السياسية والاجتماعية العربية لم تبرهن حتى الآن على قدرتها فى استيعاب حقائق الصراع أو مستجدات العصر، ولا تكتيل القوى وجمع الصف فى رؤية استراتيجية موحدة تحقق مركباً سليماً بين ما هو قطرى وما هو قومى، بين الهدف الآنى والهدف الأبعد، أو بين صور النضال المختلفة. ولا شك أن وراء هذا عوامل تتعلق بالبنية والطبيعة الخاصة للقوى والنظم العربية - معاً وكلاً على حدة - وبعدم قدرتها على تحديد مكابها المبتغى فى "عالم جديد"، ومن ثم الفشل المحقق فى التعامل مع الصراع العربى - الصهيونى.

لقد كانت الشعوب العربية سباقة إلى رفض التطبيع مع العدو الصهيونى، فهى لا تزال تدرك بوعبها المباشر أن الكيان الإسرائيلى لا يمثل وضعاً "طبيعياً"، كما لا تشعر بالارتياح إلى كم التنازلات "غير الطبيعية" التى تتسابق نظم عربية على تقديمها فى كل مسار على حدة، أو على مسنوى الرغبة فى الاندماج فى المنظومة الشرق أوسطية أملاً فى جنى ثمار ذلك

الوصع الافليمى المعسرح لمسابره العولمه على النمط الأمريكى ورغم ان العديد من القوى السياسيه الوطنيه والقوميه قد ادركت معرى هذا الموقف السعى الرافض للتطبيع مع امر واقع طالم ومجحف، إلا أننا أصبحنا الآن إزاء موجة تطبيعية جديدة تضم قوى سياسية مختلفة من اليمين واليسار على السواء، ومن مثقفين جرفتهم توجهاتهم ومنطلقاتهم الخاصة نحو الأمل فى إرساء السلام والتفرغ للتنمية من خلال إيداء المرونة فى قضايا لا تحتلها - خاصة فيما يتعلق بالحقوق التاريخية أو بالطبيعة الاستعمارية للمشروع الصهيونى- ومن رجال أعمال لا تشغلهم سوى مصالحهم الأنسية والرغبة فى الاعتراف من الصفقات الإقليمية المرتقبة، أما الخطير بحق فهى تلك الأعداد عير القليلة من الأيدى العاملة التى تتوجه إلى إسرائيل للعمل فى أنشطة منخفضة ومتدنية وتتعرض لكافة صور التمييز العنصرى، وكذلك الأجيال الجديدة من الشباب الذين لم بعاصروا الحرب ولم يتشربوا ثقافة وطنية وقومية تكفى لتحسينهم ضد مقولات مغلوطة عمداً عن "ثقافة السلام" وترمى إلى إلغاء الذاكرة الوطنية والقومية بما يمهّد الأرضية الثقافية والنفسية لاستقبال المشروع الصهيونى والتساهل مع أنشطته التوسعية. وكل ذلك بالطبع يتطلب من المثقفين العرب أن يبادروا بالتلاقى والتفاعل للتوصل إلى أسباب الإخفاق العربى فى المواجهة وتحديد الخطوط العريضة للعمل. وانطلاقاً من هذه المسئولية نظم مركز البحوث العربية (مصر) بالتعاون مع صندوق القدس (الولايات المتحدة)- مركز تحليل السياسات ندوة فى القاهرة يومى ١٣ و ١٤ مارس ٢٠٠٠ لمناقشة المحاور الآتية:-

- المحور الأول: البنية الداخلية العربية وأثرها على قضية فلسطين
- المحور الثانى: فلسطين فى السياق الدولى
- المحور الثالث: قضايا التطبيع مع إسرائيل
- المحور الرابع: مستقبل الصراع العربى/ الصهيونى (رؤية مستقبلية)

الفصل الأول

البنية الداخلية العربية وأثرها على قضية فلسطين

رئيس الجلسة / د. محمد محمود الإمام :

سعدت كثيراً حينما دعيت إلى أن أمثل بين يديكم لسببين. السبب الأول أن هناك من لارال يفكر في فلسطين وفي القضية بصورة عقلانية، وهذا أمر يدل على حيوية هذه الأمة وعلى عظمة نخبتها الوطنية.

السبب الثاني، أننى حينما أتى إلى هذا المركز أقابل وجوهاً مألوفة وأسماء معروفة وأعلاماً مرموقة ليس بالسببة لى فقط، ولكن للأمة العربية كلها. وليس أدل على ذلك من قائمة الحضور والمشاركين الذين ننتظرهم أيضاً.

أنتم جميعاً معى متشوقون لا شك لسماع أحد أعلام علم الاجتماع في الوطن العربي د. حليم بركات، وهو أستاذ الاجتماع في جامعة جورج تاون، ولكننا عرفناه جميعاً بكتاباته ومساهماته في شتى الميادين مبرزاً ما للتحليل الاجتماعي الرصيد من دور في تأصيل الأمور وبناء الحلول. ولم تكن ورقته هذه لتعبر عن استثناء من القاعدة بل هي تأكيد لها. ففي ورقته بانوراما عريضة تربط أطراف الماضي بلمحات للمستقبل. هناك ربط بين الظواهر الاجتماعية. هناك تواصل وثيق بين العروبة وبين القضية المحورية. وإن كان العنوان هو (فلسطين) فإبما فلسطين لا نأخذها على أنها كيان وإنما على أنها تعبير عن ضمير هذه الأمة وصراعها في مرحلة حاسمة من التاريخ العالمي، وقد نجح في كل ذلك وأضاف آراء وكان أميناً في التعبير عن آراء آخرين من زملاء لنا لم يسعدهم الخط بالمشاركة، ولكنه نقل آراءهم نقلاً أميناً. ثم ربط في حرفة ماهرة بين أبعاد الثلاثية التي تعيش في كل وطن عربي، الثلاثية التي أسماها ثلاثية الهيمنة التي أصابت الكيان الفلسطيني والتي أصابت بالتالي كبد الأمة العربية. وعندما وضع يده على الداء كان له أن يسجل ملامح الدواء.

المجتمع، الثقافة السياسية، وتحديات القضية الفلسطينية

د. حليم بركات

لم تعد لغة التحليل السياسي المألوفة لدينا خلال النصف الثاني من القرن العشرين صالحة لمعالجة قضايا الزمن الذي نعيشه في الوقت الحاضر، وفي طبيعتها قضية فلسطين والحلول السلمية المطروحة. اننا بحاجة الى لغة جديدة، ليس استجابة للضغوط الخارجية التي تفرض علينا، بل لأن المفاهيم القديمة فقدت مدلولاتها لكثرة تداولها ونتيجة لحصول تحولات أساسية في الواقع العالمي والعربي نفسه. وأما اللغة الجديدة التي يجدر بنا استعمالها فهي التي نربط بين الواقع والحلول التي نتوخاها لمشكلات نعاني منها ولم يعد من مصلحتنا الصبر والانتظار ريثما تتغير موازين القوى التي تزداد خللاً. ولن تتحول موازين القوى ما لم يحدث تغيير جذري في البنى الاجتماعية والثقافية وتتكوّن لنا إرادة ورؤية مستقبلية. وبين أهم ما يجب ان نؤكد عليه من منظور العلاقة بين المجتمع والسياسة أن القيادات العربية لا تستفيد من الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية المتوفرة لديها، إما لأنها مشغولة بمصالحها الخاصة على حساب مصالح الأمة والمجتمع، أو لأنها لا تملك الرؤية التاريخية والإرادة والنصم والتفكير الاستراتيجي.

نفنضى لغة التحليل السياسي الجديدة بين المثقفين العرب أن يجتازوا مرحلة الاكتفاء بالبحث في أسباب الإحفاقات والهزائم العربية بمعزل عن الحلول الممكنة ومسؤوليات التخطيط لمواجهة التحديات المستقبلية وقيام المشروع الاستراتيجي المدروس. كذلك لا بد من الاهتمام بالعلاقات العضوية بين مختلف العوامل الخارجية والداخلية، والسياسية والاجتماعية والنفسية معاً، وعلى أنها متكاملة متفاعلة في ما بينها.

إن معاناة الشعب الفلسطيني مستمرة، وهي جزء عضوي من المعاناة العربية العامة المستمرة أيضاً، وكان يرجى أن يكون للعرب مسار واحد في سلوك طريق السلم، فإذا هو بتحول الى مسارات متنافرة، وقد يحدث أن يكون بعضها على حساب البعض الآخر. مسارات الحرب فشلت، ومسارات المقاومة أنتجت السلطة الفلسطينية العاجزة، ومسارات السلم تتراوح بين التسليم بما يفرض على العرب من حلول وبين اللجوء الى الصبر والانتظار فندخل في متاهات لا ندرك متى نجتازها وما المصير الذي ينتظرنا.

نُفرض علينا حلول أصبح الكثير منا يعتبرها حتمية لا مفرّ منها irreversible ونبني عليها آمالاً واهمة ولأننا نفاوض من موقع الضعف ودونما تسويق ، نبدو وكأننا نستجدي حقوقنا وسامو عليها. بل أصبحت بعض الحكومات العربية تتصرف كما لو أنها وسيط لا طرف في معركة مصيرية . وحين أقول معركة لا أقصد الحرب . السلم أيضاً معركة ، وكما يحتاج الحرب الى كفاءات متقدمة كذلك السلم . وبين أهم أخطاء العرب أنهم افترضوا، بناء على قناعتهم بأنهم غير قادرين على مواجهة العدو في المجال الحربي، أنه لم يعد لنا من سبيل سوى أن نسلك طريق السلم كما لو أن تحقيق السلم ، بالمقارنة مع الحرب ، عملية سهلة لا تحتاج الى تفكير استراتيجي وإرادة ورؤية وكفاءات حضارية متقدمة وتضامن عربي باندياع سياسة واحدة فلا نضطر للالتكال الكلي على الإدارة الأميركية المعنية بترسيخ السرية الاسرائيلية وهيمنتها لا بحل المشكلات العربية .

تفاقمّت المعاناة الفلسطينية كالمعاناة العربية عامة نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية متشابكة ومتفاعلة. وبعض هذه العوامل هي في صلب الواقع العربي ونتيجة للبنية الاجتماعية والاقتصادية ، والنظم القائمة وهيمنة الدولة على المجتمع ، والثقافة السياسية المهيمنة على الفكر والروح والرؤية . منذ عام ١٩٤٨ والفكر العربي منشغل بتحليل أسباب الهزائم والنكبات من مواقع نظرية مختلفة، وكثيراً ما جاءت التحليلات مجتزأة ومن منظورات متناقضة . ولم يكن ذلك جديداً . قبل ذلك عني فكر النهضة، بمختلف تياراته الدينية والعلمانية، والمحافظة منها كما الاصلاحية والتورية، بمسألة أسباب الضعف العربي . قديماً، أي في النصف الأول من القرن السابع عشر ، كتب مفتي دمشق نجم الدين الغزي (١٥٧٠-١٦٥١) كتاباً بعنوان "أسباب تأخر هذه الأمة" . وبذلك تكون قد مرت أربعة قرون من البحث في أسباب ضعف الأمة دون التوصل الى حلول مجدية .

ولا حاجة هنا أن أذكر بتحليلات الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي والطهطاوي والشميل والشدياق وفرح أنطون وقاسم أمين وغيرهم ممن تعرفون جيداً. هم أيضاً انشغلوا بأسباب الضعف والمرض والخلل في حياة الأمة. ونمستك بعض هؤلاء ب "الأصول الثابتة" ونظروا لطبيعة العلاج الناجح لأمراض الأمة، وبلغت تكاد تشبه لغتنا الحاضرة في الحديث عن الثوابت في عالم محرك .

كذلك لا حاجة للتذكير بما حدث على صعيد فكري منذ قيام اسرائيل وتشريد الشعب الفلسطيني . لمجرد الإشارة ، نعرف أنه من منظور تيار قومي تحديشي، وعلى صعيد ثقافي،

عمد قسطنطين زريق بعد هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، كما فعل بعد قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ ، الى البحث في أسباب الكارثة وكيفية الخروج منها . عاد الى كتابه السابق معنى النكبة ليخرج تنمة له بعنوان "معنى النكبة مجدداً" فشدد على أهمية الأخذ بالعلم والعقلانية في إقامة المجتمع العربي الجديد، بقلب المجتمع العربي "من مجتمع انفعالي توهمي ميثولوجي شعري الى مجتمع فعلي تحقيقي عقلاني علمي". فردّ أسباب النكبة الى الفارق الحضاري بينه وبين المجتمع الاسرائيلي، وهو في نظره فارق في "الأخذ بالحضارة الحديثة"، والى الضعف النضالي والروح المعنوية العالية وعدم وضوح الغاية . وتوقف زريق في تحليله لأسباب الخسائر التي منيت بها الحركات القومية العربية عند سببين رئيسيين : أولهما تعرض الدعوة القومية للدعوة الاشتراكية فتغلب النزاع الطبقي على وحدة الأمة فلم يعد ممكناً "جمع الصف العربي". وثانيهما، هو عجز الدعوة القومية عن التحديث وصهر الولاءات الجزئية في ولاء شامل.

ومن موقع مشابه حاول زكي نجيب محمود هو أيضاً في مختلف كتاباته التوفيق بين بحث ثقافة عربية أصيلة والاستعارة من الثقافة الغربية الحديثة ، والتأكيد على العقل والحرية أو التعقيل (اي عقلنة الثقافة) والتحرر (من السلفية العمياء والحداثة المقتلعة الجذور) . وقد نسع الهم الأساسى لزكي نجيب محمود من التساؤل: كيف تكون الثقافة العربية معاصرة (والمعاصرة تعني له الثقافة العلمية لهذا العصر) وعربية حقيقية في الوقت ذاته؟ وتوصل الى ان مهمة تجديد الفكر العربي تقتضي ضرورة المواءمة بين التراث الفكري العربي القديم ومفوضيات العصرنة، فيكون المثقف العربي الحق هو المترع بالثقافة العربية القديمة والمتخصص تخصصاً دقيقاً في الثقافة العلمية لهذا العصر الحديث والمنفتح على كافة التجارب الانسانية . أما كيف يمكن أن يتم ذلك ، فأمر لا نعيه الاهتمام الضروري حين نعنى بكيفية العمل للخروج من الواقع المرير الذي نعيشه .

وتطور الفكر العربي من فكر فلسفي ليبرالي الى التحليل الاجتماعي والثقافي من منظور نقدي، فأعاد عدد من المفكرين العرب الجدد الهزائم العربية الى هيمنة الفكر الديني التقليدي كما فعل صادق العظم ، أو الى البنية العائلية والقبلية التي تهيمن فيها الجماعات القروية الأبوية الاستبدادية ، وبشار في هذا المجال متلاً الى تأثيرات قبلية في الوضع الفلسطيني وأحداث أيلول الاسود في الأردن حين انتصرت القبلية على الوطنية ، واستخدام السلطة الفلسطينية في الوقت الحاضر لولاءات الحمولات والانصار .

وفي سياق البحث في أسباب هزيمة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ توصل هشام شرابي في كتابه "مقدمات لدراسة المجتمع العربي" الى أن السلوك العام مرتبط بتركيب المجتمع ارنشاطاً وثيقاً. واعتبر أنه بالامكان فهم هذا الترابط عن طريق تحليل بنية العائلة العربية وبوعية العلاقات التي تقوم بين أعضائها، خصوصاً علاقة الوالدين بالاطفال ووسائل التنشئة المتبعة في الأسرة العربية التقليدية. وفي مثل هذه الظروف والأحوال والاجواء تسود نزعات الاتكالية والتهرب والعجز في مواجهة التحديات الحضارية. ثم أخذ شرابي يُرجع الكثير من الانهزامات العربية الى التركيب الاجتماعي البطرقي وهيمنة السلطة الأبوية، ليس في العائلة فحسب بل في مختلف المنظمات ومؤسسات التربية والعمل والدولة.

وفي مختلف العلاقات السياسية والعائلية ، يكون التشديد على قيم الطاعة والاحترام والإجلال للكبار . ومن هنا ما وجدته في دراسة ميدانية حول الاتجاهات السياسية بين الطلبة الجامعيين في لبنان في مطلع السبعينات ، إذ تبين أنه كلما ازدادت درجة اندماجهم في العائلة ، ازدادت ميولهم اليمينية وتعلقهم بالنظام التقليدي القائم . وعلى العكس ، بقدر ما ارتفعت درجة تحرر الطلبة من سيطرة العائلة ازدادت درجة الاحساس بالنزوع التوري . ومما أدى الى فشل الفلسطينيين في مواجهة الصهيونية حتى ١٩٤٨-١٩٤٩ النزاعات السياسية بين العائلات الكبرى ، أي بين آل الحسيني (وكان لهم حزب خاص سمي الحزب العربي) ، وآل ناشاشيبي (وكان لهم حزبهم الخاص هو حزب الدفاع) ، وآل الخالدي (وكان لهم أيضاً حزبهم الذي عرف باسم حزب الإصلاح) . وكانت لكل من هذه الاحزاب العائلية تحالفاتها المحلية والإقليمية والعالمية ، وبالنسبة التنافسي فيما بينهم وفي خدمة مصالحهم الخاصة على حساب الوطن المهدد .

ومن منظور علم الاجتماع السياسي العربي هناك من أخذوا بمقولات البنية الفيسفائية ومفاهيم التجزئة الاجتماعية segmentary theory التي ركزت على تحليل دور الإنقسامات الاجتماعية (القبلية ، العرقية ، الطائفية ، المحلية) في السلوك السياسي وإضعاف الدولة المركزية وتعدد مراكز القوى وما نتج عنها من اضطرابات . وهذا ما بحث فيه غسان سلامة في كتابه "المجتمع والدولة في المشرق العربي" فدرس مسألة قيام الدولة في مجتمع متنوع الولاءات واستعان بملاحظة ابن خلدون "أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تتحكم فيها دولة" .

ثم هناك نظرية تستند إلى مفهوم الدولة الباتريمونيالية patrimonialism الذي استعان به

عبد الباقي هرماسي في كتابه المجتمع والدولة في المغرب العربي مستعيراً إياه من عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ليتحدث عن حصول تطور من الدولة الخلدونية التي تركز على العصبية القبلية الى دولة تحكمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية ، ومولين لشخص الحاكم وسلالته فأصبح جهاز الحكومة كله يعتبر امتداداً للحكم الفردي القائم على الولاء الشخصي المسبب .

واهتم خلدون النقيب بظاهرة الدولة التسلطية في عدد من مؤلفاته فاعتبر أنها تنطبق على المنطقة العربية بأكملها . وعرف النقيب الدولة التسلطية بأنها الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة كالإقطاعية والسلطانية والبيروقراطية فتحتكر مختلف مصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة او النخبة الحاكمة عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته الى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة .

وتوصل محمد سيد أحمد في دراسة له بعنوان "مدخل إلى مناقشة نقدية للفكر السياسي العربي المعاصر" في مؤتمر الإبداع الثقافي والتغيير الاجتماعي في المجتمعات العربية في نهاية القرن الذي عقد في غرناطة في شهر أيار/مايو ١٩٩٨ الى أن البنية السياسية للنظام العربي تقوم على سلطات يملكها الحاكم ولا تمت بصلة الى الديمقراطية ، وأن تركيب السلطة في أي نظام هو تركيب هرمي ، وهناك هرم كبير يتمثل بالدولة وأهرامات صغيرة تتمثل بأحزاب المعارضة ومؤسساتها .

وهناك جملة من الدراسات البنيوية التي استفادت من مفاهيم نظرية تحليل البنى الاجتماعية ومن نظرية التبعية ومقاربة الاقتصاد السياسي في تحديد طبيعة الدولة العربية الحديثة . ومنها دراسات قام بها سمير أمين وحنا بطاطو ومحمود عبد الفضيل وخلدون النقيب وسميح فرسون وغبرهم . ونتبين من خلال هذه الدراسات والتحليل الطبقي الذي تعتمده: وجود هرمية اقتصادية اجتماعية في تركيبة الهرمية السياسية للدولة فلا تفتقر هذه الهرميات بل هي متممة لبعضها البعض في نسج متشابك محكم العلاقات، والذين هم في قمة الهرم الاقتصادي نجد أنهم هم أيضاً في قمة الهرم السياسي والمكانة الاجتماعية والانتماء للطوائف والقبائل القوية .

وأستفيد شخصياً من مختلف هذه الدراسات فأحاول في هذا السياق أن أشدد على أربع مسائل . أولها، إنني أؤكد على الأهمية القصوى للربط بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في تفسير الهزائم والإخفاقات العربية، فهما يشكلان معاً هيمنة مزدوجة لا يمكن

الفصل بينها. ثانيها، إسي أرى من الضروري التركيز على ظاهرتي الاغتراب وأرمه المجتمع المدني وثالثها، إنني أنسب الفشل العربي في معالجة القصة الفلسطينية بوسائل الحرب او وسائل السلم الى ما أسميه مثلث الهيمنة: الهيمنة الخارجية، وهيمنة الدولة على المجتمع، وهيمنة الجماعات الوسيطة من قبلية وعرقية وطائفية ومحلية او جهوية على حساب الأمة والانسان الفرد، يضاف اليها جميعاً هيمنة الثقافة التقليدية السائدة. إن فهمنا لأسباب الفشل يقتضي النظر في تفاعل مثلث الهيمنة هذا والذي أدى بدوره الى تعطيل المجتمع المدني. ورابعها، إنني أرى أنه أصبح من الضروري أن نركّز على تحديد طبيعة الحلول الفعّالة بقدر ما نركز اهتمامنا على أسباب الفشل فنربط بينهما كما نربط بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية .

أولاً، الربط بين العوامل الداخلية والخارجية

أتساءل من يتحمل المسؤولية الأولى في فشل العرب ؟ هل القوى الخارجية هي السبب الرئيسي في سبل الحياة العربية ؟ أم أن المسؤولية هذه تقع على عاتق الدولة التسلطية والطبقات والعائلات الحاكمة ؟ أم هل حمل المجتمع التقليدي المسؤولية الأولى ؟ أو ترى هي هيمنة الجماعات الوسيطة على حساب المجتمع والدولة والانسان ؟ صحيح أن للمعاناة العربية المتفاقمة جذوراً في البنى الاجتماعية والثقافة السائدة ، ولكن أول ما يجب أن ندركه أن العوامل الداخلية غير منفصلة عن العوامل الخارجية بل هما يشكلان معاً واقعاً عضوياً هو في صميم الأزمات العربية في مختلف أشكالها، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة القضية الفلسطينية. ليس صحيحاً، كما يدعي البعض، أن الفكر العربي المعاصر تجاهل تأثيرات العوامل الداخلية وركّز بدلاً من ذلك على العوامل الخارجية، أو أنه على العكس أمعن في النقد الذاتي مقللاً من أهمية دور الهيمنة الأوروبية ثم الأميركية والاندماج في النظام العالمي الرأسمالي والعولمة في الوقت الحاضر. حدث مثل ذلك في بعض الحالات، ولكنني أعتقد أن بعض تيارات الفكر العربي عالجت كلاً من هذه العوامل الداخلية والخارجية، ولكنها عالجت هذه العوامل على حدة دون قيام محاولة جادة للربط العضوي بينهما.

حين نشدّد على العوامل الخارجية، لا يجوز أن ننقل من أهمية العوامل الداخلية. بين أهم نتائج التبعية والاندماج الاقتصادي في النظام الرأسمالي العالمي نشوء نخب سياسية واقتصادية

ترتبط مصالحها ارتباطاً عضوياً بمراكز هذا النظام . وارتكزت الاستراتيجية الإمبريالية ، فيما ارتكزت إليه ، على قاعدة تقول إن هناك في كل مجتمع طبقة حاكمة تتمثل فيها مختلف قوى النفوذ ذات المصالح الخاصة ، وهناك طبقة محكومة ؛ فعمدت إلى استعمال الطبقة الحاكمة لمصلحتها . وبهذا استفادت بعض الطبقات والجماعات من ارتباط المنطقة بالنظام العالمي ، كما نشأت قوى اجتماعية جديدة نتيجة لمتطلبات الإدارة الاستعمارية والنوع الاقتصادي التابع الذي فرضته السوق الرأسمالية العالمية .

وبذلك تكون قد تكونت طبقات وأسر حاكمة ونخب اقتصادية واجتماعية ذات مصالح وامتيازات وارتباطات وطموحات وتطلعات خاصة ، جعلتها تتمسك بالكيانات القائمة فازدادت رسوخاً في غياب الديمقراطية والحد من وجود مجتمع مدني ناشط . من هنا خطأ تلك المقولات التي تدعو لعدم إقحام الخلافات الطبقية في الصراع القومي ولتأجيل البحث في موضوعات الصراع الطبقي ، أو حتى تأجيل الاهتمام بموضوع العدالة الاجتماعية في سبيل الإبقاء على الوحدة الوطنية . إنها مقولات تتجاهل أهمية ارتباط الطبقات الحاكمة والجماعات المستفيدة ارتباطاً عضوياً بالقوى الخارجية المهيمنة وميلها للمساومة على حساب المصلحة العامة والقضبة القومية نفسها . شئنا أم أبينا أن نعترف ، إن القهر القومي والقهر الطبقي ، كما أوضح سمير أمين ، وجهان لحقيقة واحدة راسخة في الواقع العربي خلال القرن العشرين كما في الكثير من بلدان ومناطق العالم الثالث. وهذا ما صورته لنا رواية "الأرض" لعبد الرحمن الشرفاوي في مطلع الخمسينات .

من ناحية أخرى، صحيح أن ما حلّ بالعرب مسؤولية عربية، وأنه "لا مفرّ من الاعتراف الجماعي بالمسؤولية المشتركة عما آلت إليه الكتلة العربية" كما قال لطفي الخولي في مقالة له في صحيفة الحياة (١٦ / ٤ / ١٩٩٦) . ولكنه ليس من الصحيح ما توصل إليه في مقالة ثانية نشرتها الصحيفة نفسها بتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٩٦ من أن "المشكلة في الأساس ، ليست في الخارج المستغل ، بقدر ما هي في الداخل الغافل الكسول المتقوقع على نفسه". وكان قد كرّر هذه المقولة في مقالة تالية نشرت أيضاً في الحياة بتاريخ ٣٠ / ٤ / ١٩٩٦ ، وذلك بعنوان تبسيطي يتجاهل تعقيدات الواقع العربي، "المشكلة ليست في الخارج المستغل بل في الداخل الكسول". إن المشكلة في الخارج والداخل معاً وفي حالة من التلاحم العضوي .

حين نشدّد على أهمية بعض العوامل ، كالعوامل الداخلية في هذه الحالة، ليس من الضروري أو من المفيد، كما ليس من الواقعية العقلانية، أن نقلّل من أهمية العوامل الأخرى

الموضوعية. هذه هي بالذات مشكلة الأطروحة التي قدّمها لطفي الخولي رغم خبرته الطويلة في مجال التحليل السياسي، ونعجب من تجاهله للعلاقات العضوية بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي لا يمكن فهمها بمعزل عن بعضها البعض حين نرعب في تشريح الوضع العربي والبحث عن مخرج من هذا الوضع. أما إذا أردنا أن نعرف لماذا قلل الخولي من أهمية العوامل الخارجية وتجاهل العلاقات العضوية بينها وبين العوامل الداخلية، فربما يعود ذلك لأسباب سياسية وليس لأسباب موضوعية. وأقصد بالأسباب السياسية هنا دعونه للعرب في مقالته الأخيرة "أن نعيد النظر في علاقتنا بالغرب المعاصر، فالغرب الفدسم ماب أو على الأقل تغير" بعد أن بات العالم "قرية صغيرة تضمنا مع هذا الغرب، شئنا أو لم نشأ".

لم يفل لنا لطفي الخولي فيما إذا كانت مقولة "تحول العالم الى قرية صغيرة تضمنا مع الغرب" تقتضى انتهاء التناقض بين الأمم والشعوب. إن الغرب الذي عمل بالتعاون مع قوى داخلية - بوعي منها أو بدون وعي - على تفسخ الوطن العربي لأنه يرى في التوحّد قوة تحررية من التبعية وتهديداً لهيمنته، لن يقبل بأي نزوع نحو التضامن العربي إن لم يكن تضامناً في الاستسلام. من هنا القول بأن حكومات الولايات المتحدة الاميركية المتعاقبة لعبت دورها وما تزال في تحزّة العالم العربي. بهذا الخصوص قال أحد المعلقين الصحفيين الكبار جيم هوغلند Jim Hoagland في مقالة نشرتها صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٢، "كان تفسخ السياسات العربية (atomizing Arab politics) هدفاً أساسياً من أهداف كبار مخططي وزارة الخارجية لعملية عاصفة الصحراء، الأمر الذي لم يكن بإمكانهم الاعتراف به علناً".

هناك حقاً أزمة كبرى في علاقة العرب بالغرب كما بالذات، ومن الخطأ أن نفصل بين أزمتي العلاقة بالذات والآخر. إن العربي يعاني في علاقته بنفسه وتراثه وهويته كما يعاني في علاقته بالغرب والحداثة. من هذا المنطلق كنت قد كتبت مقالة في ثلاثة أجزاء حول هذا الموضوع في صحيفة الحياة في ٢٢ و ٢٣ و ٢٤/١٢/١٩٩٠، قلت فيها إن العرب يعانون في علاقتهم بالغرب "من إحباطات الفشل في تحديث المجتمع وتجاوز الأوضاع السائدة منذ مطلع القرن العشرين الذي يشرف على الانتهاء. وبين أهم الأسباب الخارجية لهذا الفشل أن علاقتهم بالغرب راوحت بين التقليد أو الاتباع ومحاولة القطيعة بالانطواء على الذات والعودة الى الماضي كردة فعل للهيمنة الغربية. إن هذا الانشطار بين التقليد والقطيعة لم يسمح

ستطور السبيل الثالث، أي بدّل العامل المتكافئ الحر والمواجهة وقد شوّهت العلاقة النصادمه مع العرب الصدا على طبعة علاقه العرب بالحدثاء نفسها فلم نتمكّن من التمييز بين الغرب كقوة اسنعمارية كانت ولا تزال تهدّنا في صميم وجودنا، والغرب كحضارة انصهرت فيها إنجازات الحضارات السابقة وتطورت بفعل الثورة الصناعية والتكنولوجيا الحديثة وتوجهها العلمي العام. ولأن علاقه العرب بالحدثاء كادت ان تقتصر على التقليد او القطيعة [أو المصالحة المفتعلة والشكلية] ، ولم تتجاوزهما الى الصراع والمواجهة والتفاعل الحر [معاً] ، ظلّت الثقافة العربية في حالة مخاض دائم بين الموت البطيء والولادة العسيرة . لذلك يرفض الماضي أن يموت كما يرفض المستقبل أن يولد ... وأخيراً لا بدّ أن ندرك أن مواجهة الآخر لا تتفصل عن مواجهة الذات.

من هذا المنطلق أرى أن هناك معصلة الحدثاء والوطنية . وأقصد بذلك أنه في مواجهة هيمنة الخارج على مصيرنا كان لا بد من التمسك بهويتنا التقليدية ، وقد يكون الوعي التقليدي قادراً على مواجهة الاستعمار في حروب التحرير ولكنه لم يثبت قدرته على بناء مجتمع جديد يتغلب على حل تناقضات علاقات القوة والاستغلال . ومما يزيد من تعقيدات معصلة علاقه الهوية الوطنية بالحدثاء أن الذين اختاروا الحدثاء كتوجه ومصير كثيراً ما وجدوا انفسهم منشغلين بتقليد الغرب باعتباره نموذجاً للمستقبل أكثر منه تحدياً تاريخياً، فسلكوا طريق المصالحة وردم الفجوات بدلاً من سلوك طريق المجابهة .

ثم هناك جانب آخر لطبيعته العلاقه بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. انطلاقاً من مبدأ كلاسيكي في علم الاجتماع السياسي ، يمكننا أن نقول بوجود علاقه إيجابية بين التحديات والمخاطر الخارجية من ناحية ومدى التوحد الداخلي من ناحية أخرى . وقد توسّع البعض في وصف هذه العملية، مظهراً أهمية المخاطر الخارجية في توحّد فرنسا وإنكلترا وروسيا وكندا والصين والمانيا . وفيما يتعلّق بالواقع العربي ، كثيراً ما يشار في وسائل الاعلام الغربية الى أن قيام اسرائيل عمل على توحيد العرب ودفع البلدان العربية للتضامن .

عند التعمق في دراسة العلاقه بين المخاطر والتحديات الخارجية والتوحد السياسي وتطبيق هذه النظرة على الوضع العربي بالذات ، قد نجد أن هذا المبدأ هو في الواقع ذو حدين ، لأن التحديات الخارجية قد تعمل أحياناً باتجاه مزيد من التجزئة بدل الوحدة . يبدو واضحاً حتى الآن أن المسألة الفلسطينية عملت باتجاه الوحدة من ناحية ، ولكنها عملت أيضاً باتجاه ترايد الانقسامات الداخليه (حما حصل مثلاً في الاردن ولبنان) ، والى قيام خلافات

فلسطينية -عربية مما عزّز من قيام نزعة التشديد على الهوية الفلسطينية واستقلالية القرار الفلسطيني المتعارض مع شعور الفلسطينيين القوي بهويتهم العربية . ولقد سلكت الأقطار العربية سبلاً مختلفة ، وحتى متناقضة متضادة أحياناً ، في كيفية التعامل مع التحدي الإسرائيلي وسلوك طريق الحل السلمي . في الحالتين جرت انقسامات حادة وتفرّد وحتى عدم تنسيق بين الأطراف العربية، دولا كانت أو جماعات واتجاهات .

وهنا يجدر بنا أن نلفت النظر الى تأثيرات التحدي الخارجي على طبيعة الصراعات الداخلية ومدى احترام حق الاختلاف . عندما تشتد هيمنة القوى الخارجية، كثيراً ما يحدد الصراع الداخلي عن قواعد احترام التعددية وحق الاختلاف فتميل كل فئة أو حركة الى اعتبار كل موقف غير موقفها خيانة . وقد تصرّ السلطة القائمة أو الحركة الأكثر قوة وانتشاراً على مقولة أن لا صوت يعلو على صوتها . ما يجري في مثل هذه الحالات أن يتم اللجوء الى الامتثال القسري عن قناعة أو خوفاً فيتكون نظام البعد الواحد باسم التحدي الخارجي . في هذا المجال نقول إن القومية العربية، أنظمة وحركات، لم تعرف كيف تتعامل مع مسألة الهويات المتعددة داخل المجتمع العربي . كذلك لم تعرف الهويات القطرية والعرقية وغيرها كيف تتعامل مع القومية العربية . وبهذا تحولت الهويات المتعددة الى هويات متنافرة بدل أن تكون مصدر تنوع وإثراء .

لنأخذ أمثلة حسية من تجاربنا في التعامل مع القضية الفلسطينية. إن الثورة الفلسطينية التي توقعنا بعد حرب الخامس من حزيران أن تشكل رأس حربة للتغيير الثوري في كافة المجتمع العربي فشلت في تحرير فلسطين ولم تتمكن أن نجد حلاً لمأساة شعبها المشتت في كافة احياء العالم دون وطن ودولة. بعد سلسلة من الهزائم، وإثر إخراج منظمة التحرير من لبنان وانهيار الاتحاد السوفياتي وتدمير العراق، عقدت القيادة الفلسطينية المتمثلة بقيادة ياسر عرفات سلسلة اتفاقات مع إسرائيل بدءاً من اتفاقية أوسلو ، وهي اتفاقية تم توقيعها من موقع الضعف العربي والفلسطيني معاً فجاءت أقرب الى التسليم منها الى السلم العادل .

وهنا أذكر انه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، مرت الحركة الوطنية الفلسطينية في مراحل وتجارب شديدة القسوة. وكانت قد تشكّلت في مرحلة الانتداب بين الحرب العالمية الأولى وقيام دولة إسرائيل على أنقاض المجتمع الفلسطيني واقتلاع الشعب الفلسطيني وتسريده. ولم تتمكن الحركة الوطنية الفلسطينية من مواجهة هذا التحدي التاريخي بسبب الانقسامات الداخلية وهيمنة العائلات الاقطاعية، وانشغال البلدان العربية بشؤونها الخاصة

ومنها خضوعها لقوى خارجية . تحكمت بالقرار السياسي الفلسطيني في مرحلته الأولى ، كما ذكرنا سابقاً ، العائلات الساسية المتنازعة وكان لكل منها أحزابها وطموحاتها وتحالفاتها وارتباطاتها الداخلية والخارجية . وفي هذه المرحلة أيضاً ، انقسمت الحركة الوطنية الفلسطينية بيس من يفول بالتفاوض ومن يقول بالكفاح المسلح . كان بين القادة في ذلك الوقت مَنْ افترضوا أنه بالإمكان إقناع بريطانيا بعدالة القضية الفلسطينية فجرت محاولات يائسة للتأثير في السياسة البريطانية عن طريق الوفود والمذكرات الطويلة.

وعلى عكس ذلك، قامت في فلسطين الانتفاضة الفلاحية بقيادة الشيخ القسام ١٩٣٦-١٩٣٩ ، فتدخل بعض القادة الفلسطينيين من عائلات إقطاعية والحكام العرب الآخرون من أمثال الأمير عبد الله ونوري السعيد وتوسطوا لإنهاء الاضراب العام . وقد فقدت الانتفاضة زخمها في أواخر ١٩٣٨ بإعلان الحكومة البريطانية استعدادها لتقويم الوضع السياسي في مؤتمر طاوله مسنديرده عقد في لندن ، وقد حضر المؤتمر وشارك فيه صهاينة وفلسطينيون وممثلون رسميون عن مصر والعراق والأردن والسعودية واليمن .

ثم تلت ذلك مرحلة النكبة بقيام دولة إسرائيل (وكان للحكومة الأمريكية الدور الفصل في هذه المسألة) وتدمير المجتمع الفلسطيني وتشريد شعبه (١٩٤٧-١٩٤٩) ليصبح مضطراً للاعتماد الكلي على الأنظمة العربية ، الأمر الذي استمر حتى عام ١٩٦٧ ، وكانت الثورة المصرية والقيادة الناصرية هي موضع الأمل الفلسطيني بالتحريير والعودة، فتم الكفاح من ضمنها وبتأبيدها. وعلى صعيد اجتماعي ونتيجة للنكبة تحول المجتمع الفلسطيني من مجتمع فلاحى في أساسه الى مجتمع شبه عمالي في مخيمات مزدحمة على هوامش بعض المدن العربية وخاصة عمان وبيروت ودمشق . أما البرجوازية الفلسطينية وسكان المدن فقد اندمجوا في البلدان العربية ولعبوا بمعزل عن فلاحهم في المخيمات دوراً طليعياً ورائداً في مجالات التحديث، إنما لغيرهم وليس لأنفسهم .

وبهزيمة حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ كانت بداية مرحلة الصدمة ومحاولات استعادة الاستكشاف والمواجهة الذاتية . كانت الهزيمة أشبه ما تكون بصدمة كهربائية حرّرت الشعب الفلسطيني والعرب بشكل عام من ائكاليته على الأنظمة العربية ودفعته باتجاه مواجهة الذات والنقد الذاتي والبحث عن مخرج من مأزق تاريخي لا يمكن التكيف معه . تأمل العربي بالحالة البائسة النى وصل إليها فكان لا بد من الاعتراف بأخطائه بقسوة وشجاعة ومن الاعتماد على نفسه واتخاذ المبادرة، فكانت المقاومة التي ألهمت المخيلة العربية . تفجرت

المقاومة عفويًا في الشعب ومنه وإليه، وطرحت نفسها كبديل للنظام العربي الواحد المنهزم أو كثورة شعبية مسلحة عوضاً عن الجيوش النظامية.

وتمكنّت المقاومة ، كما أظهرت في مقالة لي نشرتها مجلة الاسبوع العربي في ٣١ / ٥ / ٧١، ان تستقطب المشاعر العربية الجارفة وقد بلغت الحماسة أشدها عام ١٩٦٨ . في تلك الفترة أجمع العرب على تأييد المقاومة ، ولكن هذه المساندة ظلت تنصف في أساسها بالعاطفية والكلامية الخطابية والتبرع بالمال والاتكالية . وأكثر ما أساء الى المقاومة أن الانظمة العربية بدأت تستعيد قوتها وأخذت تعمل على احتوائها، إما بإنشاء منظمات فدائية خاصة بها او بمواجهتها كما حدث في أيلول الأسود عام ١٩٧٠ حين اصطدم الجيش الأردني بقوات المقاومة وتمكن من إخراجها من الإردن لتلجأ الى لبنان، الأمر الذي تكرّر هناك أيضاً فكانت الحرب الأهلية .

ثم تحولت المقاومة الفلسطينية الى منظمة التحرير الفلسطينية لتشكل "شبه حكومة" و"دولة ضمن الدولة" فتعرضت بذلك الى مزيد من الضغوط العالمية والعربية في سبيل التقليل التدريجي لحل سلمي كبديل وليس كمتهم للكفاح المسلح. وبذلك نشأ جناح يبحث عن الاعتراف الدولي، وتعزز الجانب المؤسسي البيروقراطي على الجانب الثوري ، كما كتب غسان كنفاني في حينه، بمعنى أن قيادات منظمة التحرير أصبحت هي وأساليب عملها وانتقالاتها واتصالاتها وتشكيلاتها ومراكزها مكشوفة تماماً.

في هذه المرحلة بالذات ، بدأت عملية القبول بحل سلمي وليس كما يتردد بعد إخراج المنظمة الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢ ، وقد كتبت عام ١٩٧١ في مقالتي المشار إليها أنه "كان بالإمكان اعتبار الخامس من حزيران بدء مرحلة جديدة في تاريخ الانسان العربي ... لو أن العرب اختاروا الاستمرار في طريق الرفض ومجابهة التحدي الكبير بدلاً من اختيار طريق القبول بالأمر الواقع والاستسلام له". ونتبين معالم طريق الاستسلام من خلال خطابين أساسيين للرئيس أنور السادات .

بعد حرب السادس من أكتوبر ، ١٩٧٣ ألقى الرئيس السادات خطاباً أمام مجلس الشعب أوضح فيه أن مصر حاربت لهدفين هما استعادة اراضيها المحتلة عام ١٩٦٧ وإيجاد السبيل لاحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، وهدّد أن صواريخ "الظافر" مستعدة للانطلاق الى أعماق الأعماق في إسرائيل، كما وعد في الوقت نفسه أن مصر تقبل بوقف إطلاق النار والعمل على التحضير لمؤتمر دولي للسلام. ومما جاء في خطابه هذا قوله إنه مؤمن "بسلامة

دعوة القومية العربية وصلابتها" ومشيداً ببطولة "الجبهة الشمالية حيث يحارب الجيش السوري العظيم معركة من أمجد معارك الأمة العربية ... وأريد أن أقول لإخوتنا في الجبهة الشمالية: إنكم عاهدتم وكنتم الأوفياء للعهد . وصادقتم وكنتم أشرف الأصدقاء . وقاتلتم وكنتم أشجع المقاتلين ... ولسوف نواصل القتال".

ولم نواصل القتال ، فقد قال الرئيس السادات في هذا الخطاب بالذات ، "وماذا عن السلام ؟ ... إننا حاربنا من أجل السلام ... وهو السلام القائم على العدل ... إن دافيد بن غوريون هو الذي صاغ لاسرائيل نظرية فرض السلام إن السلام لا يفرض ، وسلام الأمر الواقع لا يقوم ولا يدوم . السلام بالعدل وحده ... وسوف أحاول جهدي أن أقنع به رفاقي من القادة العرب ... ومثلي الشعب الفلسطيني وذلك لكي نشارك معاً ومع مجتمع الدول في وضع قواعد وضوابط لسلام في المنطقة يقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة ... ولسنا على استعداد في هذا كله لقبول وعود مبهمه أو عبارات مطاطة تقبل كل تفسير وكل تأويل وتستنزف الوقت في ما لا جدوى فيه ...".

ولم يصدق العالم ما سمعه أو شاهده على شاشة التلفزيون، بل أصيب بالدهشة والذهول عندما وصل الرئيس السادات في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ إلى القدس لهدم ما أسماه الحاجز النفسي بين اسرائيل وجيرانها ، ودون أن يقنع رفاقه من القادة العرب، وإن كان قد قال قبل ذلك بعشرة أيام في مجلس الشعب المصري بحضور ياسر عرفات ، "إنني أعلن استعدادي لبذل أقصى الجهود من أجل السلام ومواجهة قادة اسرائيل ومناقشتهم في بيتهم في الكنيس نفسه".

وألقي في اليوم التالي لوصوله القدس خطابه في الكنيس الاسرائيلي معترفاً بالأخطاء العربية فقال متوجهاً للإسرائيليين، "أنتم تريدون العيش معنا في هذه المنطقة من العالم . وأنا أقول لكم بكل الاخلاص إننا نرحب بكم بيننا بكل الأمن والأمان لقد كنا نرفضكم وكانت لنا أسبابنا ودعوانا . نعم لقد كنا نرفض الاجتماع بكم في أي مكان . نعم . لقد كنا نصفكم باسرائيل المزعومة ... نعم . حدث هذا ولا يزال يحدث ولكنني أقول لكم اليوم ، وأعلن للعالم كله إننا نقبل بالعيش معكم في سلام دائم عادل ... ولما كنا نريد السلام فعلاً وحقاً فإننا نرحب بأن تعيشوا بيننا في أمن وسلام فعلاً وحقاً . لقد كان بيننا وبينكم جدار ضخمة مرتفع ... يشكل حاجزاً نفسياً معقداً حاجزاً من الشكوك ، حاجزاً من النفور ، حاجزاً من خشية الخداع ، حاجزاً من الأوهام وهذا الحاجز النفسي هو الذي عبرت عنه في تصريحات

رسمية انه يشكل سبعين بالمئة من المشكلة".

تلك هي اعترافات الضحية، فماذا كان اعتراف المحتل القوي؟ أجاب رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن في تلك اللحظة بالذات في الكنيسة الاسرائيلي مؤكداً على قناعات اسرائيل دون ذكر لأخطائها وخطاياها فقال ، "نحن لا نؤمن بالقوة ، وأبدأ لم نبين علاقتنا مع العالم العربي على القوة ، بل العكس صحيح . القوة وجهت ضدنا في كل سنين هذا الجيل ... وبعون الله تغلبنا على القوات المعادية وضمننا حياة لشعبنا ليس لهذا الجيل فقط بل للأجيال المقبلة ... نحن كل حياتنا حمل ذكرى أبطالنا الذين ضحوا بحياتهم ليتحقق هذا اليوم ... ومع كل احترامي ، أنا على استعداد لأن اؤكد كلام جلالة ملك المغرب الذي قال علانية ، اذا قام السلام في الشرق الأوسط فإن اشتراك العبقريّة اليهودية والمال العربي سيحول هذه المنطقة الى جنة عدن . السيد الرئيس ذكر تصريح بلفور ، لا يا سيدي لم نأخذ أرضاً عربية، بل عدنا الى بلادنا ، والصلة بين شعبنا وهذه الأرض هي صلة أبدية" .

لم يعبر هذا الكلام المهين على لسان بيغن عن رغبة بالسلم والمصالحة التاريخية بل يفرض الاستسلام كما عبر عن ذلك بن غوريون من قبل . وكان من نتائج اتفاقية كامب ديفيد (الى سم توقيعها في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨) أن تمكنت اسرائيل من عزل مصر عن بقية البلدان العربية ، وضمت رسمياً القدس والجولان ، ودمرت المفاعل النووي في العراق، وفامت بغزو لبنان عدة مرات انتهت بمذابح صبرا وشاتيلا وإخراج منظمة التحرير من لبنان .

وفي الوقت الذي كان عرفات يهاجم السادات ، كان فعلاً قد توصل هو أيضاً الى قناعة بضرورة الحصول على الاعتراف الأمريكي تمهيداً للدخول في مفاوضات مع اسرائيل عليها تقبل قيام دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة وغزة وعاصمتها القدس الشرقية . وهذا ما أسماه وليد الخالدي في مقالة نشرتها المجلة الاميركية "فورين أفيرز" صيف ١٩٧٨ تحت عنوان ، "التفكير فيما لا يفكر به : قيام الدولة الفلسطينية المستقلة" متوجهاً بها كعادته الى الرأي العام الأميركي وليس للفلسطينيين او العرب . وكان أقصى ما تقبل به اسرائيل حكم فلسطيني ذاتي محدود في ظل السيادة الإسرائيلية ، وهي ما تزال على موقفها هذا بعد سبع سنوات على اتفاقية اوسلو .

وبهذا تحولت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات من "ثورة حتى النصر" الى سلطة وطنية وجدت نفسها من حيث تدرى أو لا تدري في موقع المحتجز في زاوية لا تقوى سوى على الخضوع لإرادة الاسرائيلية والاميركية، وهما إرادة واحدة ، بسبب عدم توازن القوى

وغموض اتفاقية اوسلو التي تستطيع اسرائيل أن تفسرها كما شاءت وأن تتخلى عما هو واضح فيها دون رادع . وكان ذلك بداية لتعطيل الانتفاضة . واليوم الذي أنهى فيه كتابة هذا المقال ، تضرب جامعة بير زيت ليس ضد اسرائيل بل ضد السلطة الفلسطينية طالبة إطلاق سراح ٦٠ طالباً تم اعتقالهم وتعذيبهم .

ثانياً ، الاغتراب وأزمة المجتمع المدني

وفي سبيل الربط العضوي بين البحث في أسباب الهزائم والتوصل الى حلول مجدية، بكون علينا أن ندقق في حالة الاغتراب وأزمة المجتمع المدني . إن الأنظمة والمؤسسات والبنى والاتجاهات القيمية السائدة تحبط مهمات إشراك الشعب في مختلف النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالتالي في صنع القرار والمصير . بل إنها تعتدي على حقوق الشعب المدنية والانسانية وتعطل دوره في تحسين مستويات معيشته وتجاوز أوضاعه فتحيله الى كائن عاجز، مغلوب على أمره ، مرقق بمهمات تأمين حاجاته اليومية ومنشغل عن قضايا الكبرى بأمور المعيشة والاستمرار .

في ظل هذه الأنظمة السلطوية ، يعيش الانسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والأحداث لا في الصميم، مستباحاً معرضاً لمختلف المخاطر والاعتداءات، قلقاً خذراً باسمرار من احتمالات السقوط والقتل والتعرض للمخاطر . وفي الوقت الذي يعيش على الهامش ، تحفل السلع والأشياء والمقتنيات والاهتمامات السطحية ومُتَع الطرب واللهو العابر روحه وفكره . يعمل، إنما ليس لنفسه . يفكر، إنما ليس بقضايا الأساسية . يشعر، إنما ليس بوجوده بل بالستراكم حوله . وبينما تتضخم الأشياء والممتلكات حوله وفوقه، يتقلص هو في الداخل . ينفع بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغييرهما . ويقم علاقات، ولكنها على الأغلب وفي جوهرها أقرب الى علاقات الحذر والاقتناص والذعر . ولأن إمكانيات ومجالات المشاركة في تغيير واقعه نادرة وضيقة ، لا يجد المواطن من مخرج سوى بالخضوع أو الامتثال القسري وتجنب المواجهة .

ثم إن المجتمع العربي، كوطن وأمة، يعاني أيضاً من حالة الاغتراب عن ذاته . كشفت الانهزامات المتتالية عن عجز المجتمع في مجابهة التحديات التاريخية، وعن هشاشة الحركات السياسية والاجتماعية وفشلها في تحقيق برامجها . كشفت هذه الانهزامات وغيرها ليس فقط عن اغتراب الافراد والجماعات، بل عن اغتراب المجتمع العربي بالذات . وأقصد باغتراب

المجتمع عن ذاته عدم سيطرته على موارده ومصيره، وتداعيه من الداخل حتى ليبدو وكأنه فقد محوره وصميمة فلم يعد يمتلك إرادة وغاية وخطّة لتجاوز أوضاعه.

وقد تمكّنت الدولة والمؤسسات الملحقة بها من الهيمنة على المجتمع بدلاً من سيطرته عليها. تلك هي ما نسميها أزمة المجتمع المدني. وحتى يستعيد المجتمع سيطرته على مؤسساته وموارده ويتغلب الانسان على عجزه عن طريق إحياء المجتمع المدني، سيستمر الانهيار وسرعة أقصى فأقصى فلا يصبح الضعيف اليوم بالضرورة قوياً غداً دون جهد إنساني يعوّض عن أخطاء الماضي والحاضر. وجاءت عملية السلم مع اسرائيل، كما جاءت عملية الحرب من قبلها، لتظهر غياب القدرة على التنسيق حتى في أبسط الأمور والمجالات.

لقد وجد الشعب نفسه خادماً للدولة ومستعبداً لها بدل أن تكون الدولة خادمة للشعب. وبدل أن تحمي الدولة المواطنين، أصبح المواطنون بحاجة لمن يحميهم من الدولة. بل يبدو وكأن الدولة غدت بحاجة الى مواطنين تحكمهم، على عكس ما هو مفترض - أي أن المواطنين بحاجة الى دولة تمثل إرادتهم وتدير شؤونهم. كذلك احتكرت بيروقراطية الدولة مهمات التفكير بالنيابة عن المواطن ، بدلاً من أن يفكر المواطن في كيفية تسيير الدولة.

إن الأنظمة السائدة في المجتمع العربي (ولا نقصر ذلك على الأنظمة السياسية) هي أنظمة مغرّبة تحيل الشعب أفراداً وجفاعات وطبقات وحركات اجتماعية الى كائنات عاجزة في علاقتها بالمؤسسات العامة وبذاتها. إنه، بكل بساطة، شعب مغلوب على أمره، مُستَلَب من حقوقه وممتلكاته - المادية والمعنوية- ومنجزاته ومؤسساته ، ومهدّد في صميم حياته وكيانه. لقد عغد الشعب الكثير من الآمال على الأنظمة والحركات والنُحَب في كافة المجالات، فإذا بها تستأثر بالسلطة وتهمشه وتكُبر على حسابه وتشمخ عليه وتستولي على مقدراته وتتركه معرّضاً للأحداث والتحديات التاريخية حتى في عالمه الداخلي وفي صميم كرامته .

إن واقع المجتمع العربي السائد هو واقع مُغرَّب يحيل الشعب - وخاصة طبقاته وفئاته المحرومة والمرأة - الى كائنات لا تقوى على مواجهة تحديات العصر، وهذا في رأينا بين أهم مصادر الإخفاقات العربية والحد من القدرة على التغيير التجاوزي. إن الشعب - كما يميّزه عن الطبقات الحاكمة - مقهور في علاقاته بالدولة والأحزاب والمؤسسات العائلية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتسيطر هي على حياته ولا يسيطر هو عليها، ويعمل في خدمتها ولا تعمل في خدمته، ويجد نفسه مضطراً للتكيف مع واقعه بدلاً من العمل على تغييره، وللاعتثال للسلطات المهيمنة على حياته بدلاً من اتخاذ المبادرات والجرأة على

السترد والابداع . ولهذا يعيش الشعب كابوساً لا حلاً . إنه محاصر ودائرة الحصار تضيق ساسمرار ، فيضطر يائساً للانشغال بتدبير شؤونه الخاصة وتحسين أوضاعه المعيشية المادية لا الإنسانية. إن الدعوة لقيام المجتمع المدني هي دعوة للتحرر من هيمنة الدولة، ولقيام المجتمع الديمقراطي التعددي، ولترسيخ ثقافة احترام حق الاختلاف وتقبل تعدد الهويات وحرية التعبير والنقاش والتنظيم والمشاركة في تحمل المسؤوليات الكبرى.

ثالثاً، مثلث الهيمنة

ويكتمل مثلث الهيمنة على حياة الشعب بسبب أن المجتمع العربي يتمحور حول فواة من الجماعات الوسيطة التي تنمو وتزدهر على حساب المجتمع ككل وعلى الفرد، مما يؤدي الى نعبس المجتمع وسحق شخصية الفرد المستقل المبدع. رغم الكفاح المرير الذي خاضه العرب مع الذات وفي مواجهة الآخر، اكتشفوا بعد صدمات متلاحقة أن زمنهم هذا هو زمن سيادة الجماعات على المجتمع، وبالتالي التفكك والإحباط. ومما زاد من إحساسهم بالهزيمة أنهم يشهدون في عصر ما بعد الحداثة والتحويلات الاقتصادية والثقافية العالمية وما يرافقها، على عكس ما هو متوقع، عودة الى الانتماءات التقليدية وترسيخاً للواقع القطري الذي رسمت القوى الخارجية خريطته ضد رغبات شعوبه. وما نشهده هو التفتت الاجتماعي والسياسي والعودة الى الولاءات التقليدية البدئية.

وبين أهم سمات التنظيم الاجتماعي القائم في مختلف المجتمعات العربية أنه يتمحور حول مصلحة الجماعات المنافسة مع مصالح الجماعات الأخرى. وترافق ذلك أو تنتج عنه رؤية نسلطية وغيبية يفقد فيها الإنسان مسؤوليته عن تصرفاته، وترتيبات طبقية هرمية فنوية تتمثل بالطائفة والعشيرة والعرق فيتمتع بعضها على حساب البعض الآخر في الثروة والنفوذ والجاه. هذه هي ما أشير إليها بالعصبية التقليدية والوعي التقليدي المنبثق عنها.

هذا هو حال الشعب الفلسطيني في ظل السلطة، فبعد عقود من ممارسة المقاومة والفداء والتعلم من تجاربه المضنية وسعيه للعمل الديمقراطي كي تتوحد فصائل الثورة ومنظماتها وحركاتها المختلفة، يجد نفسه مسحوقاً تحت مثلث الهيمنة: هيمنة إسرائيل على حياته، وهيمنة السلطة الفلسطينية التي تمارس عليه بضغط من إسرائيل وأميركا مختلف أنواع التسلط بما فيها التعذيب والسجن، وهيمنة الحملات والجماعات الموالية للسلطة. كلنا نعرف ما حدث لعدد من المثقفين الفلسطينيين حين وقعوا وثيقة احتجاج. وفي الوقت الذي أكتب هذه الورقة

استلمت من فلسطين بياناً آخر الى الرأي العام جاء فيه أن الشعب الفلسطيني بقطاعاته المختلفة يعيش حالة من القلق الشديد إزاء مجموعة من الظواهر والتطورات، بما في ذلك الاحترافات التي انحدت ضد عدد من المعلمين بسبب ممارسة حقهم الطبيعي في مجال النضال المطالبى . كذلك اعتقلت أجهزة الأمن عدداً كبيراً من طلاب جامعة بير زيت بسبب التظاهر ضد رئيس الوزراء الفرنسي احتجاجاً على تصريحاته المهينة لقوى المقاومة اللبنانية. وقد تعرض الطلبة هؤلاء الى التوقيف والاعتقال والإهانات. ولذلك ليس من الغريب أن تنشأ فجوة كبرى بين السلطة الوطنية وشعبها .

وقد طالب هذا البيان بوقف حملة الاعتقالات، وتحريم التعذيب والعنف ضد الموقوفين والمعتقلين في سجون أجهزة الأمن الفلسطينية، وصون وحماية حرية الجامعات واستقلالياتها الأكاديمية، وعدم اتخاذ أية إجراءات ضد المعلمين الحكوميين والسماح لهم بتشكيل مؤسساتهم النقابية في إطار اتحاد المعلمين الفلسطينيين. وقد وقع على هذا البيان شخصيات من أمثال حيدر عبد الشافي ومصطفى البرغوثي وأبو علي مصطفى وراوية الشوا ودادو تلحمي وغسان الخطيب وريما ناصر و وراجي صوراني، ومؤسسات مثل الاتحاد النسائي العربي والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية الهلال الأحمر. كل ذلك مظهر من مظاهر نشوء فجوة واسعة وعميقة تفصل بين الحلم الذي صارح من أجله الفلسطينيون طيلة ما يزيد على نصف قرن على الأقل والواقع الهزيل الذي يعيشونه في نهاية القرن العشرين. من كان يتصور أن تتعرض جامعة بير زبت الى قمع سلطة فلسطينية وهي رمز وطني لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي ؟

رابعاً، الربط بين الأسباب والحلول

هذا ما وصلت اليه الثورة الفلسطينية فكانت خيبة الأمل الكبرى التي لا تقل عن خيبات الأمل الأخرى. لقد تبين الآن أن الشعب الاسرائيلي وقياداته لم تتوصل الى قناعة راسخة بإجراء مصالحات تاريخية مع العرب وهي ما تزال أقرب للحلم الصهيوني القديم بفرض الاستسلام على العرب . ويسلك الاسرائيليون سياسة الغموض المتعمد مما يتيح لهم فرض تفسيراتهم الخاصة عندما ينشأ خلاف حول ما تم الاتفاق عليه، وهذه سياسة تناسبهم بسبب الخلل في موازين القوة والتفوق النوعي الذي يؤمنه لهم الإدارة الأميركية .

كيف يواجه الفلسطينيون هذا الواقع ؟ يقول ادوارد سعيد إن الانتظار، كما تصوره لنا

مسرحية صاموئيل بيبكيت "في انتظار غودو"، أصبح نوعاً من الحل بالنسبة للقيادة الفلسطينية، الأمر الذي سيؤدي الى الانصياع طوعاً او قسراً. وهذا هو أيضاً موقف الكثير من الحكام العرب فهم أيضاً يرون أن السبيل الأفضل هو الصبر والانتظار. ويتساءل ادوارد سعيد في بهاسة مقالته (الحياة في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠)، "لكن الى متى يمكن لحل كهذا أن سنمر ؟".

وكان يمكن لادوارد سعيد أن يضيف أن هؤلاء الحكام لا يكتفون بالانتظار في بعض الأحوال ، فهم يكافئون اسرائيل مسبقاً كي لا يطول الانتظار . اسرائيل تريد أن تقبض الثمن قبل أن توافق على حلول جزئية وفي مناخ من الغموض المتعمد . وبعض هذا الثمن أنها نريد تعاوناً اقتصادياً وأن نتخلى عن هويتنا العربية ونصبح شرق أوسطيين . والعرب معروفون بكرمهم . قال ولي العهد في دولة البحرين في مطلع شباط/فبراير الأخير إن بلاده مسنعة أن تحطو خطوتين كلما خطت اسرائيل خطوة الى الأمام . ولم يقل لنا ولي العهد ماذا نفعل البحرين لو خطت اسرائيل خطوة الى الوراء . وهذا ما حدث توأ بعد اجتماع وزير خارجية اسرائيل ديفيد ليفي بوزير خارجية تونس ، فهدد ليفي بحرق تراب لبنان . أليس من الغريب أن اليهود الذين تشكل لهم في العصر الحديث وعي خاص بتراث الحريّة والشوي لم يمنع هذا التراث ليفي من استعمال تعبير حرق تراب لبنان . حقاً هذا هو تصرف نازي، وعندما يقال لقادة اسرائيل إنهم في تعاملهم مع الفلسطينيين واللبنانيين وسكان الجولان يتصرفون ككنازبين جدد ، يستكرون ذلك . وهم يستكرون ذلك بإحساس حقيقي لأنهم لم يتمكنوا حتى الآن من الاعتراف بالذنب التي ارتكبوها، وإذا ما اعترفوا يكون عليهم أن يدفعوا الثمن ، وهم عبر مسنعين لدفع أي ثمن حتى عندما يكون إعاده ما للعرب للعرب. أن الشعور السائد بينهم ليس دفع الثمن بل قبض مزيد من التعويضات. أذكر أن العرب معروفون بكرمهم ، وكان مسؤول أردني كبير كرمياً حقاً حين هدد ديفيد ليفي لبنان أثناء زيارته للاردن وفي حضوره دون أن يرد عليه . وهو يستحق الردّ لوقاحته وغطرسته.

ومما يزيد من زمن الانتظار أننا جميعاً نركّز على تفسير النكبات أكثر مما نعتي بالبحث عن حلول . ولندأ بأنفسنا . كان الصديقان ماهر الطاهر وأحمد برقاي قد أعدا ورقه بعنوان "تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية: عوامل الإخفاق وممكنات النهوض "السدوة" تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية" التي كان من المفترض أن نعقد في دمشق في ١-٣ حزيران ١٩٩٩ وتستعبد عنها بندوتنا هذه. ركّرت تلك الورقة

بإسهاب على تحديد عوامل الإخفاق العربي واعتبرت "أن معركتنا الأساسية هي معركة مع الذات"، ومنها : ١) ضعف وتحلف بنية المجتمع العربي ، و٢) غياب مشروع رؤية عربي للمواجهة وطغيان التناقضات الداخلية ، و٣) أزمة الديمقراطية وغياب المشاركة الشعبية، و٤) الخلل في الرؤية والممارسة لجدل العلاقة بين البعدين الوطني والقومي ، و٥) جدل العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك ، و٦) أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية و سلوك القيادة المنزوعة على رأس الهرم الفلسطيني.

ركز الصديقان على عوامل الاخفاق، كما ركزت شخصياً على مثل هذه العوامل، غير أنهما تناولا باقتضاب آفاق المستقبل وممكنات النهوض. وجواباً على تساؤل كيف نرى المستقبل ومن يصوغ ويبلور مشروعاً عربياً مستقبلياً، أرى أنهما ضمناً على الأقل اعترفا بأنه ليس من تحديد دقيق كما يحدث في تحديد عوامل الاخفاق. أعتقد معهما أن هذا ما نحتاج أن نفكر به معاً. وكان هذا هو تماماً موقف مركز البحوث العربية كما يظهر من خلال إعداد ورقة للمناقشة في ندوه دمشق التي لم تعقد في حينها. جاء في تلك الورقة أنها "لا تقدم إجابات فاطعة محددة فدر ما طرح من تساؤلات مفتوحة لإنراء المناقشة والحدل حول طبيعة اللحظة الراهنة في الصراع العربي الاسرائيلي وإمكانة استسراف مستقبله . اننا نضع إشكالات ذهبية".

لا بد من تحويل مسألة استسراف المستقبل من إشكالات ذهنية الى إشكالات مصيرية. إننا نعيش مرحلة الدوائر العارغة ، وتكون النتيجة دوران النواير في زمن الجفاف. هذا ما نستوحيه من كلام ياسر عبد ربه في تعليقه على أسباب تجميد محادثات السلام الأخيرة. يقول "ليس لدينا الرغبة بالعودة الى طاولة المفاوضات كي ندور في حلقات مفرغة" مما يعطي انطباعاً خادعاً بأن العملية السلمية مستمرة (نيويورك تايمز في ٨ فبراير ٢٠٠٠). وفي الوقت الذي قال ذلك وجهت السلطة الفلسطينية الى الفريق الاسرائيلي ثلاثة أسئلة تطلب الاجابة عليها. إن محرد توجيه هذه الاسئلة يعني أننا ما نزال ندور في دوائر مفرغة .

ولكن هناك تصورات لحلول ، وبعض هذه الحلول المقترحة تسير في طريق التبلور. وجّه عدد من المثقفين الفلسطينيين في مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٠ بياناً الى الرأي العام الاسرائيلي واليهودي في محاولة لإيضاح وجهة نظرهم من عملية السلام الجارية. يقول البيان الذي وقّعه بعض الفلسطينيين للنشر في صحف عربية واسرائيلية "إن ما يجري جعلنا قلقين من أن ما يتم زرع لبس السلام وإنما بذور حرب مقبلة. فقد آمنت غالبية الفلسطينيين،

ومنها نحن الموقعين، أنه حان الوقت من أجل عقد اتفاق تفاهم بيننا وسن الاسرائيليين يمكننا من العيش بسلام معاً على أرض واحدة ، رعم الظلم والعداب والتشريد الذي وقع علينا من طرفهم. وكانت هذه الغالبية تعتقد أن هذا السلام سوف ينطلق من قاعدتين رئيسيتين : العدالة، ومقتضيات العيش المشترك في المستقبل. لكن ما بصره على الأرض إنما هو أبعد ما يكون عن هاتين القاعدتين . فهناك طرف يعتقد أن موازين القوة في يديه، وأنه قادر على إهانة الطرف الآخر وإرغامه على القبول بأي شيء ...

وعليكم ان تختاروا بين نسوية تفرضها موازين القوى التي هي بيد حكومتكم وجيشكم، وبين نسوية عادلة هي بين أيدينا وأيديكم ستكون أساساً لعيش مشترك طول المدى على أرض واحدة. اننا نضع الخيار في أيديكم .

إننا نعلن وبكل صوح أننا نرى طريقين لا ثالث لهما لتسوية قضية فلسطين بشكل عادل. الأولى تقوم على أساس دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ تكون عاصمتها القدس مقرونة بحق اللاجئين في العودة الى ديارهم وبلاعراف بالظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني ، وتقوم على الأسس الديمقراطية والقيم الإنسانية التي ننناها إعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨ . والثانية مرتبطة بمبدأ قيام دولة واحدة ديمقراطية وثنائية القومية للشعبين على أرض فلسطين التاريخية .

...إن التسوية التي تسعى القيادة الاسرائيلية الى فرضها على المفاوض الفلسطيني لا يمكن ان تكون نسوبة مع الشعب الفلسطيني ، وهذا يعني أنها ستكون تسوية مهددة بالانفجار. ..ربما ترغم حكومتكم المفاوض الفلسطيني غداً على تسوية ظالمة ربما يحصل ذلك، لكن علينا أن نخبركم أننا لن نقبل بذلك ، بل سنقاومه".

ليست اسرائيل، على صعيد تعبى أو صعيد حكومي، مستعدة للبحث في أي من هذين الحليين وهى تسلك طريق فرض حلولها الحربية التي قد تتصاع اليها السلطة الفلسطينية. وحين تتصاع السلطة الفلسطينية، لن تكون الحكومات العربية أكثر ملكية من الملك. ولكن ما يجب أن تفهمه الأنظمة العربية أن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بأسرها تريد حلولاً حقيقية لا حلولاً وهمية، وحلولاً تتبع من قناعاتها لا حلولاً تفرض علينا انطلاقاً من مقولات العجز العربي. ولكي يتمكن الشعب من التمسك بقناعاته علينا أن نندارس سبل التغلب على حالة الاغتراب التي يعاني منها الشعب، وكيفية تنشيط المجتمع المدني وتحقيق القدر الكافي من الديمقراطية على المستوى السياسي في علاقتنا بالدولة، كما على المستوى الاجتماعي في

علاقتنا بالمؤسسات التقليدية والحديثة التي ننتمي إليها ونعمل من ضمنها. وهناك العمل الثقافي بدءاً من التعليم الابتدائي حتى التعليم الجامعي وإنشاء مراكز الأبحاث في مختلف المجالات العلمية. كل ذلك يتطلب شجاعة قواعد جديدة في ضمان حرية البحث والتعبير.

مشكلتنا الأساسية في ذلك أن النخبة السياسية ونخبة رجال الأعمال تقبل حلولاً جزئية في خدمة مصالحها الخاصة وعلى حساب مصالح المجتمع والأمة. والنخبة الفكرية منقسمة على نفسها بحكم أن حراً كبيراً منها مرتبط بالأنظمة وملحق بها. وأصبحت هذه النخب المرتبطة بالأنظمة تصور لنا أن لا حوار لنا سوى التحرك ضمن دوائر صيقة ومغلقة. وليس من العريب إذن وفي هذه الحالة أن يستمر المجتمع العربي في موقعه الهامشي ساعياً بإحساس مأساوي لتجاوز حاصره عبر فجوة عميقة وواسعة بين الحلم والواقع.

هذا ما أريد أن أتوقف عنده لأنه من هنا يجب أن نبدأ البحث معاً في كيفية الخروج من الدوائر المفرغة. وتكون بدايات الخروج من أسر الدوائر المحيطة بحياتنا بالدعوة للتغيير التجاوزي فنبدأ بالعمل المشترك على تغيير الواقع بدلاً من الانصياع له والتأقلم معه. ويكون العمل المشترك في إطار الاحترام المتبادل وإنطلاقاً من مبادئ التعددية الديمقراطية والتسامح وحقوق التباين والإختلاف والتنوع. كذلك للعمل المشترك ضروراته الأخرى ومنها اتخاذ الآخر بعين الاعتبار ونعليب الأهداف الأولية على الأهداف الثانوية والكلية على الجزئية وأسباب التضامن على أسباب الخلاف. ويقوم العمل المشترك هذا على رؤية حضارية تفهم الهوية على أنها دائرة مفتوحة على التاريخ والواقع والحضارات الأخرى، ولكنها تؤكد في الوقت ذاته على حقوقها بقدر ما تحترم حقوق غيرها. هذا هو النزوع الذي لم ينرسخ بعد في الثقافة العربية، علينا أن نبدأ بترسيخه وتأصيله في السلوك والفكر. دون ذلك لن نقبل بما قد تتصاع إليه الحكومات، وهذا حق من حقوقنا.

تعقيبات ومناقشات

د. محمد محمود الامام :

شكراً جزيلاً للأخ الكريم د. بركات فقد أمتعنا كعادته، ليس فقط بورقة مكتوبة، وإنما بعرض استطاع أن يشد الانتباه به لنا جميعاً، وانتهى بصيحة العقلانية التي تنفذ قول الله تعالى، "لا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" ... ورسم لنا طريق التغيير، فلنعا نتلمسه في بدوتنا.

د. أحمد يوسف أحمد:

أشكر أستاذي العالم الفاضل الفذ، المفكر القومي والمناضل المعروف د. محمد محمود الإمام على هذا التقديم الكريم، وأشكر مركز البحوث العربية وصندوق القدس (مركز تحليل السياسات بواشنطن) على عقد هذه الندوة التي تجيء في وقتها في حقيقة الأمر، مع بلوغ القضية الفلسطينية منعطفاً خطيراً في نهاية قرن وبداية قرن جديد، كذلك أشكرهما على دعونى للمشاركة في الندوة وشكر خاص على تكليفى بالتعقيب على ورقة د. حلیم بركات الذى أابع مع غبرى بكل التقدير والاحترام إسهاماته العلمية القيمة ذات المحتوى القومى والتقدمى فى الدراسات العربىة. وقد لا بعلم د. حلیم بركات أننا فى معهد البحوث الدراسات العربىة من أكثر المسنقبدن من كتابه القىم عن المجتمع العربى الذى ربح إليه فى كل عام قرابة الخمسمائة دارس من كافة الأفطار العربىة، لتدارس أحوالهم الاجتماعىة.

وأشرف كثيراً بوجودى وسط هذه النخبة الممتازة من مفكرى الوطن العربى. وحقيقة الأمر أن الورقة التى بين أيدينا - كما رأيت حضراتكم - تتناول موضوعاً بالغ الأهمية (المجتمع والثقافة السياسىة وتحديات القضية الفلسطينىة). فليس هناك ما هو أهم من رد المسائل إلى جذورها فى هذا التوقيت بالغ الخطورة. وقد وضع د. حلیم بركات يده على عدد من القصاىا المحورية الحزرىة فى بنية المجتمع وثقافته التى تفسر تدنى الأداء العربى و الفلسطينى فى إداره الصراع مع اسرائيل.

ومعضلتى فى التعقيب على هذه الورقة مفهومة، لأننى أقف على نفسى الأرضىة مع د. حلیم بركات دون أن أدعى أننى أمتلك نفسى الاقتدار فى التعامل مع أدواته التحلىلىة وروىته الشاملة. ولذلك فلحسن استغلال الوقت وإتاحة الفرصة لبقىة التعقيبات، فإننى لن أطرق شيئاً

من حواشٍ الاتفاق مع الورقة، ولكنى أكتفى بست ملاحظات تلغرافة - أو هكذا سأحاول أن أعلق فى بعض منها على بعض ما جاء بالورقة، وأطرح فى عدد آخر مقترحات بإضافات عن أبعاد نصورت أنه كان من الممكن تغطيتها فى النطاق البحثى الذى وضعه د.حليم بركات لنفسه.

ملاحظتى الأولى عن نقده للجهود السابقة للمتقنين العرب. ملاحظتى الثانية عن معالجته لموضوع الثقافة السياسية. ملاحظتى الثالثة عن معالجته للمجتمع المدنى. والرابعة عن جدلية العنصرية بين الداخل والخارج. والخامسة عن الخل فى إدارة العرب لصراعهم مع إسرائيل. والسادسة والأخيرة عن المتغير الرمنى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

فى ملاحظتى الأولى عن نقد الجهود السابقة للمتقنين العرب. تضمنت الورقة فى الواقع نقداً ضمنياً للمتقنين العرب عندما طالبتهم بأن يجتازوا مرحلة الاكتفاء بالبحث فى أسباب الإخفاقات والهزائم العربية بمعزل عن الحلول الممكنة ومسئوليات التخطيط لمواجهة التحديات المستقبلية وقيام المشروع الاستراتيجى التاريخى المدروس.

وأود هنا فقط أن أخفف الانطباع بأن المتقنين العرب جميعاً تطالهم هذه التهمة لأنى أتصور من متابعة الفكر القومى العربى، أنه كانت هناك دائماً رؤية لدى المتقنين العرب للحلول. وأتصور أن هذه القاعة نضم عدداً وفيراً منهم. وربما لا يتسع الحيز لى أسرد بعض مساهمات هؤلاء. ولكن كفى أن أنسر إلى أن استراتيجىة الدولة العلمانية الديمقراطية هى فكره قدمه بعدم بها متفقون ومباصلون عرب منذ فترة ليست بالقليلة، وكانت المعضلة دائماً هى اختلال ميران القوى لصالح العدو، وأن تصحيح ميزان القوى بيد النظم العربية التى كان معظمها كما أشار د.حليم - إما بحكم المصلحة الذاتية أو غياب الرؤية أو بهما معا - غير قادر على التغيير، أو أن التغيير هو مهمة القوى الاجتماعية السياسية العربية، التى عرضت الورقة لوجود تنبؤات حقيقية بها.

وبالتالى لا أتصور أن العيب كله كان فى غياب رؤية الحلول، ولكن الحقيقة أن العيب كان فى بنية المجتمع، وأيضاً فى نظمه الحاكمة. طبعاً لا أبرئ الساحة على نحو مطلق، ولكنى أيضاً لا أريد أن أسوق النقد على نحو مطلق.

من ناحية أخرى، أتصور أنه ربما غاب عن الورقة تحليل نقدى للتطور الجذرى الذى طرأ على توجهات فريق من المتقنين العرب بخصوص الصراع العربى الاسرائيلى وقضايا أخرى تحت دعوى الواقعية، التى حار بعض الملتزمين فى تسميتها. البعض أسماها بالواقعية

المفرطة والسبع أسماها بالوقوعية. لكن المسألة بساطة شديدة، أن ثمة فريقاً من المثقفين العرب حاول أن يفسد للواقع الرديء الذى نعيشه لكى يطلب منا أن نستسلم له ونتكيف معه. أتصور أن أى مثقف عربى قومى تحررى تقدمى لابد أن يبدأ من الواقع، ولكن هناك فارقاً هائلاً أن يبدأ من الواقع لكى يسوغ التكيف معه والاستسلام له، وبين أن يبدأ من الواقع لكى يكون نقطة الانطلاق نحو المثالية المنشودة.

الملاحظة الثانية عن معالجة الورقة لموضوع الثقافة السياسية. والثقافة السياسية هى أحد عنصرين فى عنوان الورقة، لأن الورقة عن المجتمع والثقافة السياسية. وقد لاحظت أن التركيز قد تم على الثقافة السياسية بمفهومها العام.

ونال غياب الثقافة الديمقراطية - لاعتبارات بنيوية اجتماعية - نصيباً وافراً فى الورقة. فأحسب أنه ربما عاب عنصر مهم فى دراسة الثقافة السياسية العربية فى هذا السياق، وهو ذلك المتعلق بالتحولات التى طرأت على الثقافة السياسية العربية فى العقود الأخيرة بشأن فومية الصراع العربى الاسرائيلى، إما لانغلاقات قطرية، أو لتوجهات إسلامية محرفة - سواء أولئك الذين انغلخوا على أفكارهم أو بعض الذين تبنا توجهات إسلامية بشكل لا يتفق المرء معه - رأوا أن الأولوية لم تعد للصراع العربى الاسرائيلى. فالقطريين لا يرون لهم مصلحة عضوية فى هذا، وبعض الإسلاميين يرى أن الأولويات ربما تكون فى الشيشان وربما تكون فى أفغانستان ... إلى آخره.

وأنا أتصور أن هذه الظاهرة تحتاج لرصد علمى، لأن خطورتها، إن استمرت، تكمن فى أنها يمكن أن تسوغ تصرفات النظم فى المستقبل وأن تجعل مثل هذه التصرفات تكتسب شرعية متزايدة وسط أجيال قادمة فى ظل هذه الأفكار.

أيضاً أشير إلى ما أسميه بشيوع ثقافة الخنوع أو ثقافة السلام - إذا شاء البعض - التى تنتظر المناضلين من أجل حقوقهم، وتطالبهم من ثم بالتكيف مع الواقع وعدم رفع أصابعهم حتى للاحتجاج على هذا الواقع.

ملاحظتى الثالثة - وهى تلغرافية بمعنى الكلمة - عن المجتمع المدنى، لأننى لا يمكن أن أنزل د. حليم بركات فى حديثه عن المجتمع المدنى. ولكنى كنت أتمنى - أخذاً بالجدلية الممتازة التى عرضها للعلاقة بين الداخل والخارج - أن يعرض مثلاً عرض لانسحاق المجتمع المدنى فى مواجهة الدولة العربية، أن يعرض أيضاً للاختراق المتزايد للمجتمع المدنى من جانب قوى الهيمنة الخارجية لأن هذه الظاهرة من شأنها أن تزيد الصعوبات

والمعضلات التي تواحيها بسة المحمم المدنى فى الوطن العربى .
ملاحظتى الرابعة عن جدلية العلاقة بين الداخل والخارج . وأنوه بصفة خاصة بهذه
الحرنة فى ورفة د.حليم بركاب وأعتقد أن حضراتكم توافقوننى على أننا تعبنا كثيراً فى هذا
الجدل العميم حول: هل العوامل الداخلية هى صاحبة المسئولية فى تفسير واقعنا أم العوامل
الخارجية؟

المسألة ببساطة شديدة - كما أوضح د.حليم بركات - أن ثمة رابطة عضوية بين هذا
وذاك . فالهيمنة الخارجية لها قوى اجتماعية تدافع عنها، وقوى التبعية فى الداخل لها ظهير فى
الخارج بساندها، ويستحيل فى الواقع أن نفكر فى أحدهما منفصلاً عن الآخر وأن ننطق الوقت
فى دراسة الأوزان النسبية وأيهما له الأولوية، طالما أن مهمة التغيير هى مهمة واحدة.
فقط أريد أن أستطرد هنا فى بعض الإشكالات العملية لهذه الفكرة، لأن د.حليم بركات -
وأنسا أوافقه - تحدث عن خطأ المقولات التى تدعو لعدم إقحام الخلافات الطبقية فى الصراع
القومى، ولتأجيل البحث فى موضوعات الصراع الطبقي أو حتى تأجيل الاهتمام بموضوع
العدالة الاجتماعية فى سبل الانقاء على الوحدة الوطنية. وأنا لا أسدد على هذه العبارة، لأننا
الآن بصدد الحديث عن صراعات طبقية. نحن فى موقف أسوأ من هذا بكثير . ولكن أتصور
أن نفس هذه المعضلة نواجهها الآن . لأننا ونحن نتحدث عن الواقع العربى السيئ الذى نريد
تجاوزة، أمامنا معضلة فى رسم رؤسا الاستراتيجية. هل نبدأ بتعبير الداخل أم بركز على
مواجهة الخارج؟

وانفاً مع الحلبل السليم الذى أنى به د.حليم بركات يستحيل فى حقيقة الأمر أن نفصل
بين الأمرين . لأننا عندما نندأ فى مواجهة القوى الداخلية التى تكرر تخلفها، فإن هذه القوى
نسارع إلى طلب النجدة من ظهيرها الخارجى . وبالتالي فإن أى رؤية للتغيير لابد وأن تدخل
فى حساباتها أنها ستواجه العدوين معا . وأتصور أن الحركة القومية العربية واجهت معضلة
مماثلة فى النصف الأول من الستينيات عندما تفجرت بعض موجات للتغيير الاجتماعى داخل
الوطن العربى وسانتها فى ذلك الوقت الثورة المصرية، فتحركت قوى داخلية عربية وقوى
خارجية لضرب المشروع القومى العربى فى ذلك الوقت .

وأتصور أن الضمانة الرئيسية هى أن يكون فعل التغيير الداخلى فعلاً جماهيرياً
دمغراطاً، لأنه فى هذه الحالة سوف يصعب كثيراً على قوى الخارج أن تنال منها.
ملاحظتى الخامسة عن الخل فى إدارة العرب لصراعهم مع اسرائيل . والحقيقة أن

د.حليم بركات تحدث في الورقة، فقال إنه كما تحتاج الحرب لكفاءات متقدمة، كذلك السلم. وبين أهم اخطاء العرب في أنهم افترضوا - بناء على فناعتهم - أنهم غير قادرين على المواجهة في المجال الحربى، وأنه لم يعد لنا من سبيل سوى أن نسلك طريق السلم، كما لو أن تحقيق السلم بالمقارنة مع الحرب عملية سهلة لا تحتاج لتفكير استراتيجى وإرادة وروية وكفاءات حضارية متقدمة وتضامن عربى باتباع سياسة واحدة، فلا مفر من اتكال الكل على الإدارة الامريكية المعنية بتطبيق الشرعية الاسرائيلية وهيمنتها، لا بحل المشكلات العربية.

أريد أن أتجاوز هذا، وأقول بعد أن أوافق عليه، إن الخطأ الجوهرى فى تفكير العرب فى السلم أنهم يفكرون فيه منفصلاً عن القوة، بعبارة أخرى، القضية ليست فقط امتلاك القدرات الحضارية والتضامن العربى، ولكن السلم لا يأتى إلا بممارسة القوة ولا أقصد بالقوة الحروب النظامية بالضرورة. ولكن القوة، كما تعملون حضراتكم، لها مفهوم شامل. بل إن نموذج التسوية الذى وجد فى هذه المنطقة منذ حرب ١٩٦٧ وحتى الآن يكشف بوضوح أن اسرائيل على ضالّة ما قدمته من تنازلات لم تقدم تنازلاً واحداً فى أى وقت من الأوقات إلا عندما أعمل العرب القوة ضدها. لقد قبل الرئيس عبد الناصر فى نوفمبر ١٩٦٧ قرار ٢٤٢ فلم تتحرك اسرائيل ولا الولايات المتحدة الامريكية إلا بعد أن بلغت حرب الاستنزاف ذروتها.

وقدم السادات فى بداية عهده مبادرة فبراير ١٩٧١ فلم يحدث تحرك إلا بعد حرب أكتوبر. وأمضى الفلسطينيون عشرات السنين يطالبون بحقوقهم، فلم يتحرك أحد إلا بعد الانتفاضة. وها نحن نرى الآن التحايل التام لكل الحقوق العربية فيما عدا فى جنوب لبنان، حيث استطاعت حركة المقاومة اللبنانية أن ترفع تكلفة الاحتلال إلى الحد الذى أجبره على أن يغير سياساته. وبالتالي أعتبر هذا خلافاً جسيماً فى التفكير الاستراتيجى العربى.

الملاحظة السادسة والأخيرة عن المتغير الزمنى للصراع. وأنا سعيد حقيقة أن د.حليم بركات قد أثار هذه المسألة، لأنى أحسب أن المتغير الزمنى لا يأخذه نصيبه الكافى من تفكيرنا الاستراتيجى. وقد طرح د.حليم بركات أن بعض القيادات العربية - وهذه حقيقة واقعية وليست تحليلاً فكرياً - أن بعض القيادات العربية ترى أن الانتظار حل. والذين يرون أن الانتظار حل يبررون ذلك بأنه هو الوسيلة لتحسين موازين القوى المختلة، وكأننا وحدنا فى ساحة الصراع. إن الخصم هو الآخر يعمل فى ساحة الصراع من أجل ترسيخ أقدامه بزيادة الهجرة مثلاً، بزيادة الاستيطان، وبالتالي فإن أولئك الذين يقولون إن الانتظار حل مطالبون بأن يثبتوا لنا أن المحصلة النهائية لفعلا وفعلهم سوف تؤدى لتحسين ميزان القوى،

وإلا فإن الانتظار يمكن أن يكون آلية للتصفية النهائية للحقوق. المعصلة التي أظهرتها ورفه د.حليم بركات ان التغيير النوعى الحقيقى فى أوضاعنا فى الصراع مع اسرائيل وغيرها، لن يتم إلا بإحداث تغييرات جذرية فى واقعنا العربى. والمعصلة أن هذا يحتاج وقتاً. وكما كنت أقول حالاً إن العدو أيضاً يعمل. ولذلك أنصور أسا مطالبون فى هذه الدوة وبعدها بأن نتباحث حول تلك الرؤية الاسنراسحبة التى نكفل لنا من حاسب النحرک الفورى لمواجهة أخطار أنية نشعر بها جميعاً، والتحرك المسطم المحطط من أجل إحداث تغييرات جذرية لأبد من إحداثها حتى لو استغرق ذلك نصف قرن من الزمان وإلا هددنا بأن نمحى ككيان قومى من على خريطة العالم فى القرن الحادى والعشرين.

أ.حسين عبد الرازق :

سوف أركز على ثلاث ملاحظات. الملاحظة الأولى هى فى الواقع التأكيد على عبارتين أو فكرتين وردنا بهذه الورقة العبارة الأولى - وقد اسار لها أيضاً د. أحمد بوسف - تؤكد على نكون طنقات وأسر حاكمة ونحب افصادية واحتماعية دات حصانة وامتيازات وارنباطات وطموحات ونطاعات خاصة، جعلتها تنمسك بالكبانات القائمة، فازدادت رسوخاً فى غياب الديمقراطية والحد من وجود مجتمع مدنى نشط.

من هنا خطأ تلك المقولات التى تدعو لعدم إقحام التناقضات الطبقيّة فى الصراع الفومى ولتأجيل البحث فى موضوعات الصراع الطبقي أو حتى تأجيل الاهتمام بموضوع العدالة الاجتماعية فى سبيل الإبقاء على الوحدة الوطنية.

الفقرة الثانية قول د.حليم بركات إننا كعرب لم نتمكن من التمييز بين الغرب كقوة اسنعمارية كانت ولا تزال نهددنا فى صميم وجودنا، والغرب كحضارة انصهرت فيها إنجازات الحضارات السابقة وتطورت بفعل النورة الصناعية والتكنولوجيا الحديثة وتوجهها العلمى العالى. أنا أرى هاتين العبارتين مهمتين وتشكلان مفتاحاً لكثير من قضايانا فى الوقت الراهن.

الملاحظة الثانية.. تحدث د.حليم بركات عن التشابك بين العلاقات الداخلية والخارجية فى تفسير الأحداث. وأنا أرى أنه بالذات بالنسبة لقضية الصراع العربى مع إسرائيل والصهيونية، هناك تشابك وتداخل واضح بين الاسباب الداخلية والخارجية. ولو أخذنا التسوية السباسبية الحالية التى بدأت بكامب ديفيد ومريد وأوسلو ووادى عربة إلى آخر هذا السلسل

الذى يسير تحت عنوان السلام، ولبست له بالطبع أبة صلة بالسلام، هذه التسوية هي نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتشابكة. لوحاولت أن أشير لبعضها بسرعة سيتبين أهمية إدراك التشابك بين الداخل والخارج. ومن وجهة نظري فإن هذه التسوية تجي نتيجة لستة أسباب سوف أتعرض لها بسرعة. السبب الأول هو قرار السادات بإلقاء كل أوراق القوة المصرية والعربية تحت أقدام بيجين عندما أقدم على رحلته للقدس المحتلة في نوفمبر ١٩٧٧، هذا الفرار في الواقع كان مرتبطاً بطبيعة التحالف الحاكم في مصر في ذلك الوقت ومزال، وبالأزمة الاقتصادية التي كان يعانيها المجتمع المصري في ظل سياسة الانفتاح التي بدأت بعد ١٩٧٤/٧٣، وأيضاً خوفه من تكرار انتفاضة ١٨ و١٩ يناير. كل هذه العوامل أدت بالسادات أن يتخذ قراراً - نتيجة لأوضاع داخلية - بأن يسبح ضد التيار وضد الواقع ويهدر نتائج حرب أكتوبر التي كانت تعطي العرب قوة في هذا الوقت، ويخل بالتوازن العسكري النسبي الذي كان قائماً بين العرب وإسرائيل، خصوصاً بعد حرب ١٩٧٣، ويتجاهل حليف العرب في هذا الوقت - الاتحاد السوفيتي - ويتجاهل أيضاً دور الثورة الفلسطينية التي كانت حتى ذلك الوقت لها وجود ولها دور خارج وداخل الأرض المحتلة.

أدى قرار السادات هذا بتوقيع معاهدة كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين السادات وبيجين، إلى خروج مصر عملياً من ساحه المواجهة مع إسرائيل، والدخول في مسلسل التطبيع والسوق الشرق أوسطية والتحالف الصمى مع الولايات المتحدة الأمريكية. العامل الثانى هو عامل خارجى ولكن له جوانب داخلية : الغزو الاسرائيلى للبنان وإخراج المقاومة الفلسطينية منه، وبالتالي عدم وجود أى خطوط تماس بين الثورة الفلسطينية فى الخارج وبين الأراضي الفلسطينية المحتلة أو إسرائيل.

العامل الثالث كان حرب الخليج الثانية. وهذه الحرب لها فى الواقع سبب داخلى بالغزو العراقى للكويت، وسبب خارجى بدخول القوات الأمريكية والتحالف الدولى والذى لعبت فيه مصر وسوريا دوراً، ثم ما سمي بحرب تحرير الكويت والتي أدت لتدمير البنية الاقتصادية والعسكرية والبشرية للعراق لعقود قادمة. والعراق هو القوة العربية الثانية بعد مصر.

العامل الرابع هو افتقاد الاتحاد السوفيتى الحليف الأساسى للعرب فى هذه القضية وفى غيرها من القضايا.

العامل الخامس - وهو عامل داخلى أيضاً - هو استسلام العرب لأنظمة الحكم الاستبدادية، سواء كانت أنظمة عسكرية أو أنظمة حزب واحد أو أسرة واحدة أو تعددية حزبية

سكلية مقيدة، وتدعيم نفود هذه الأنظمة من خلال انتعاش التعقد الطائفي والعرقى بين الحسااب المكوبة للوط بما هدد أكثر من فطر بالجزئة والافسام، كما ساندها أيضا شيوع ثقافة معادية للعقل سادت المنطقة العربية فى الربع الأخير من هذا القرن وتعتمد التكفير والتخوين وتسنى بعض الجماعات لمدارس سياسية مختلفة من اليمين واليسار لهذه الثقافة واستغلالها الخاطى للوطنية والدين ضد خصومها أو المختلفين معها فى الرأى، واستخدام البعض للعنف والقتل والارهاب المادى أو الارهاب الفكرى فى هذا السبيل.

السبب السادس وهذا أيضا سبب داخلى، وأعتقد أنه جوهرى فى هذا الموضوع: فشل كانه تحارب التنمية العربية سواء النحارب التى قادتها أنظمة التحرر الوطنى العربية مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر، أو نجارب التنمية فى الدول البترولية مثل الخليج أو حتى فى الأنظمة التقليدية مثل تونس والمغرب.

الملاحظة الثالثة والأخيرة: دعا د.حليم بركات فى ورقته لاجتياز مرحلة الاكتفاء بالبحث فى أسباب الإخفاقات والهزائم العربية بمعزل عن الحلول الممكنة ومسؤوليات النخبة. وطالب فى ورقته أيضا بالربط بين الواقع والحلول التى ندعو إليها.

وأعتقد أنه بالذات فى قصية الصراع العربى الاسرائيلى هناك جهود مختلفة وهناك اجتهادات متعددة بعضها تطرح من مفكرس وبعضها تطرح من أحزاب أو قوى أو سياسية، وبعضها بطرح من مراكز البحوث ونصلح لإجراء حوار حولها، بحيث نستطيع أن نطرح فعلاً حلولاً مدنية وواقعية فى نفس الوقت. أحد هذه الاجتهادات يؤكد على استحالة حل الصراع العربى الصهيونى وتحقيق سلام شامل وعادل قبل إزالة الطابع الصهيونى العنصرى الاستيطانى القائم على التوسع والعنف والضم، وإنهاء الطابع الدينى اليهودى للدولة والمجتمع الاسرائيلى، بحيث يتمتع كل السكان بحقوق المواطنة والمساواة التامة وإزالة أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة العربية.

ولكن توارن القوى الحالى القائم فى المنطقة وعلى مستوى العالم، وتفوق اسرائيل فى المجالاب العسكرية والتكنولوجيا والاقتصادية إلى آخره، وتحالفها الاستراتيجى مع الولايات المتحدة بجعل تحقيق هذا الحل الاستراتيجى فى الوقت الحاضر متعذراً. وتعذر هذا الحل الاستراتيجى للصراع لا يعنى من وجهة نظرنا التخلى عنه كهدف نهائى. لابد أن نتمسك به وسعى لتحقيقه خلال فترة زمنية يتم فيها تعديل ميزان القوى. ولكن أيضا لا يعنى عدم الامكانية لتسوية سياسية لجانب من هذا الصراع. وأقول "جانباً" لأن التسوية يفترض أن

ننأول الءاب الناءء عن هزيمه العرب فى حرب ١٩٦٧ والباء أبطاً عن عزو لبنان عام ١٩٨٢.

إذن هناك إمكانيه لئسويه أخرى غير هذه الئسويه الئى آجرى. ئسويه تأخذ فى اعءبارها الهءف البعيد والئهاى، ولكن آءاول أن آءقق آغيراً فى الواقع يئقق مع الئوازن القاءم. ومبادئ هذه الئسويه فيما أعتقء معروفة ومئقق عليها : إنهاء الااءلال الاسرائيلى لكافة الاراضى العربيه وعودة آءوء يونيو ١٩٦٧ أى الانسحاب من الآولان، ومن آنوب لبنان والسباق الغربى، قبام الءولة الفلسطينيه فوق الاراضى الفلسطينيه الئى يئم آحريرها كءولة كامله السبائه نسيطر على أرضها ومياهاها وسمائها وعاصمئها القدس، عودة اللاآئين والناآحين، إزاله المسنوطاب الاسرائيليه، رفض النظام الشرفى أوسطى... إلى آخره. لكن آئى مئل هذه الئسويه نئطلب وجود اسئرائيجيه عربيه آئيهه ئسءءم كافة أوراق القوه العربيه وئعيد الاعءبار للمقاومه المسلحة وللمقاطعه الاقاءصديه وئصعء الحملة السياسيه والجماهيريه ضء الئطبيع والئطبيعيين وئسقط الاقاءقيات المنفرءه والآزئيه الموقعه بين اسرائيل وءكومات مصر والارءن وفاءه منظمه الآحرير والسلطه الفلسطينيه. وئبذل آهءاً فى آوآء القوى الوطنيه الفلسطينيه على أساس آوابئ النضال الفلسطينى ومقاومه الااءلال. وأيضاً ئسعى للصدى للأوضاع العربيه الاءلبه (الاسئباء والنألف.. إلى آخره) على المسئوى السياسى والنفاى والاءنامعى والاقاءصاى لكى لا آصبع هذه الئسويه المرحليه - إذا آاز الئعبير - عائقاً أمام نآعبق الهءف الئهاى.

د. هشام شرابى

سوف أآءء فى آلائ نطاء. الأولى : أن الءل أو الئسويه الئى نقول بها فى ظل آلل القوى نعرف نئائجها، هى اسئسلام لمفهوم الهيمنه الاسرائيليه الامريكيه لءقوء قاءمه. النقطه النانيه : موضوع سبب الشلل العربى هل هو اءلى أم آارجى هو موضوع أكاءيمى. نحن الآن فى آباء الءبل القاءم مقبلون على قراراء كمآمع، كعرب، بالفعل مصيريه. إن لم آغير من آالئنا كمآمع، كمجموعات وكأفراد، آغيراً آزرباً آلال عشرين أو آلائين سنه، فسيكون مصيرنا - وأنا أنكلم كمؤرخ - مصير شبه آزيره البلقان بءاً من أواخر القرن الئاسع عشر، وئففئنا اءلىاً بشكل آعل كلمه "بلقئنه" معناها ئففئ. مصيرنا إلى البلقئنه إن لم نئغير.

هذان النقطتان واصحتان. إنما تحناحل لتفسير وتأصيل، ومن ثم إلى التعبير عنهما في روسه واسر اسحه واقع و عقلاسه ممكنا من خلال اعتقاد حارم بأننا نحن النلمائه ملبون إيسان بعيش في بقعه من العالم هي في قلبه، وإمكاناتها - غير البترول - هائلة. أعطى مثلاً علمياً، أى تطور يحدث وسببحدث في نحية مياه البحر وفي القوى الشمسية للعالم العربى الذى تمتد شواطئه من الأطلنطى للمتوسط، للبحر الأحمر، لشرق المتوسط، لبحر العرب والخليج، فى إمكانه أن يحدث ثورة زراعية جديدة فى العالم، فى وقت من التاريخ سيكون العالم فيه يعانى حاجة ماسة للغذاء إلى آخره.

أما النقطة الثالثة فهى النقطة العملية.. وذكرت بوضوح وبقوة هائلة من قبل د.أحمد يوسف. من السهل أن نمتلك استراتيجية ورؤية. يحب أن نغوص عملياً وواقعياً فى التفاصيل، وأن نستخدم مقولات جديدة غير معظم المقولات التى كنا نعتمدها فى السابق. إن العالم فى وضع جديد ويحتاج لفكر جديد وأسلوب منهجى جديد. لم نعد نستطيع الكلام عن الثورة الجماهيرية بدون الدخول بالانديولوجيات. يجب علينا - نحن المثقفين والمتخصصين والقادرين على التعبير والتحليل والتوعية - أن نخلق إطاراً من النظر من شأنه أول ما يفعل أن يغير نظرنا إلى أنفسنا وإلى العالم ويمكنا من تجاوز الإحباطات والشعور بالعجز واليأس الذى أصبح فيه حمايرنا على مستوى الشارع، وحمايرنا على مستوى المثقفين والطلاب - إلى آخره وذلك لس بالخطب والكلام الممق، وإنما جعل المجتمع قادراً من خلال القوى الاجتماعية الموحدة فيه حالاً بأشكالها المختلفة فى الأطوار المختلفة وخصوصياتها من العراق للمغرب، لبس لنا إلا هذه القوى من جمعيات، من نواد، من نقابات، من اتحادات، من أحزاب قديمة، من جمعات. إذا كان للنعددية معنى سياسى فهو وضع هذه القوى ضمن إطار بكل قطر نجد فيه الوسيلة لإخراج مجتمعنا المدنى - أى شعوبنا، جماهيرنا، مثقفينا - من حالة الشلل التى نحن فيها، وفى إطار القوانين والدساتير القائمة، بحيث يكون هناك شعور لدى أى سلطة بأننا لا نريد الثورة عليها واستعمال العنف والتغلب عليها من خلال العمل المنظم بوسائل جديدة.

أنهى كلامى بالقول، إذا كان بالإمكان استنباط رؤية واستراتيجية تقوم على مقولات وتعود إلى قوى موضوعيه موحدة فى المجتمع تستطيع أن تعيد إلينا، ليس فقط أفق عشر أو عشرين أو ثلاثين سنة، وهى بذلك إنما تعيد لنا من خلال هذا الأفق الواسع مقدرتنا على محابهة مشاكلنا العورية اليوم وغداً وبعد غد.

فذلك الإطار الزمني إطار أساسي. إذا كان يمكن لنا أن نقول بكل ثقة إننا قادرون خلال عشرين أو ثلاثين سنة على تجميع قواها، نصبح أقوىاء منذ اللحظة التي نرى هذا النجم في الأفق.

د. محمد محمود الإمام :

أتار السادة المعقبون السؤال عما إذا كان الصراع الطبقي والنزاع الداخلي هو ما أتى على القضية الفلسطينية أم أن هناك رابطة عضوية؟ وأنا أعود لمثلث الهيمنة الذي حدده محاضرنا، لأن هذا المثلث نسخة بالكربون من المثلثات الموجودة لدى الدول العربية، هناك هيمنة خارجية، وهناك أنظمة تحتوى بها، وهناك بعض الفئات الاجتماعية التي تتعلق بهذه الأنظمة والتي ترتبط مباشرة بالخارج لأنها تعلم أن الخارج أبقي لها من الأنظمة.

هذه هي القضية التي تعيشها الدول العربية والتي جعلت عملية الثورة على هذا النوع من الكيان أمراً واجباً، فكانت ثورة مصر التحريرية قائمة على ضرورة التغيير الاجتماعي الداخلي. وحينما فعلت ذلك شعرت بمحورية القضية وأنها قضية قومية. إذن الرابطة بالضرورة قائمة لأنها تصبح وحدة صراع للتحرر. وبالتالي نعتقد أن هذا النوع من الفصل أو هذا النوع من التبرير يكرر ما قيل إن هناك انقساماً حدث في الأمة العربية بين رجعي وتقدمي وأن هذا هو سبب الفشل.

القضية في الواقع أن النظم الرجعية هي التي تمثل مثلث الهيمنة، وبحسب أن نتخلص منها. ولكن هذا المثلث يركب على أنفاس من؟ هيمنة على من؟

لابد أن نتصور ماهية الشعوب وكبانها الذي يمكن أن يعيد أو يشي قوة تستطيع أن تقود إرادة النحر وتتحققها. ومن هنا كانت مشكلة البناء والتنمية والعمل من أجل إحداث تنمية مستقلة. فكان الطريق مرسومًا أمام الأنظمة التي تريد إفراغ هذه التنمية. ولذلك نجد أن الانقلاب على ثورة مصر لم يحدث بزيارة السادات للكنيسة، ولكن بدأ بالانفتاح الذي نذكره على أنه انفتاح على رأس المال - ولكنه بدأ بانفتاح سابق - انفتاح العمال حتى يذهب العمال الذين يشكلون قوة الزخم - لقوى الشعب العاملة - ونفرغ مصر من هذه القوى، فيصبح هناك أصحاب المصلحة، فيبنوا القاعدة التي انتقل السادات على أساسها وصفقوا له عند عودته أن مصر للمصريين وأن القضية الفلسطينية ليست قضيتنا.

إذن القضية هي قضية التنمية وكيفية إحداثها وربطها ببعضها البعض، وخصوصاً أن ما

يحدث الآن على الساحة العالمية من عولمة يدعو إلى صيغ من هذا الانفتاح بشكل أو آخر، حتى يكاد السادات أن يعتبر من أصحاب حقوف وبراءات الاحترار لها. ولكن المشكلة التي تخص فلسطين والتي نحتاج - وأمل ذلك - أن نوليها بعض الاهتمام، هي أنه ببسما السلطات الفطرية - ولا أقول وطنية فهي وطنية بالاسم - قائمة فعلاً وحدود الدولة معروفة، فبالنسبة للسلطة الفلسطينية، سلطة على من؟ هذه قضية حقيقية. لأنه لا بد أن نفرق بين سلطة تقود عملية التحرر والنضال، وسلطة تقود عملية الاستقرار والتنمية. إن عملية الانتقال من سلطة الثورة إلى سلطة الشيد، عملية اجتماعية كبرى ليست المنظمة مؤهلة لها، حتى ولو كانت صادقة النوايا.

ما هو الصراع الذي يجب أن تقوده الأمة العربية من أجل جعل فلسطين قوة قادرة؟ إما أن تنتمي لقومية عربية تستثمر وجود قومية إسرائيلية أو صهيونية أو أنها دولة منعددة القوميات. لا هذا لس صحيحاً. هذا لا يؤدي لنضال يقود مسيره الدولة الفلسطينية في التعاسر حتى مع الدولة الاسرائيلية إذا وجدت.

القضية هي أن ينظر للوحدة العربية كحل جذري وضروري، على الأقل بدءاً من العراق وليبيا اللتين تقص الاجنحة فيهما، إن لم يذهب من المحيط للخليج.

هنا أرى أن الذي يعرض هي ليست مجرد قومية عربية أو ليست قومية القضية وليست عملية محاربة اسرائيل، وإنما هي بناء أمة عربية ذات دولة قادرة على البقاء في عصر الكيانات الكبيرة، وبدون هذا سنكون لدينا آلاف القضايا الفلسطينية والبقنة التي أشار إليها د. شرايبي.

أضرب كلمة أنه في ظل مثلث الهيمنة تظهر قضية اسمها الفساد والإفساد. وأعتقد أننا ما لم ننناول هذه القضية وآلياتها سوف نواجه بغابة من العلاقات غير الشريفة التي تربط أنظمة عربية ببعضها البعض، حتى ولو أكل بعضهم جسد أخيه حياً.

أ. عبد العظيم المغربي :

أود أن أركز على بعض القضايا. الأولى : أن د. حليم بركات حينما شخص للأزمة في المحاور الأربعة التي تحدث عنها، إنما ألمح في كلامه لمحور غاية في الأهمية ينبغي أن ندرجه على جدول أعمالنا، وهو ما يتعلق بالهدف من الصراع أو الهدف من النضال؟ أو ما هو الهدف القومي في هذا الصراع؟ لأن الاختلاف على تحديد الهدف في المعركة يربك

العوات المحاربة والمتحالفة ويصب - فى النهاية - ربما فى صالح القسم الذى نصارعه .
أنطلق من هذه الملاحظة للملاحظة الثانية التى وردت فى خانة ورقته وعرضه .
وليسمح لى د. حليم أن أقول له بكل التقدير والاحترام، إبنى أختلف معه فيما استمعت إليه من
وصفه أن الحلبس المعروضين على الاسرائيليين من الورقة الموقعة التى أشار إليها فى نهاية
بحنه الفهم، هما حلال عادلان .

أنا لا أنصور - مع كل التقدير والاحترام مرة أخرى لإخوتى ورفاقى الوطنيين الذين
أختلف معهم فى رأى - أن القبول باسرائيل سيعنى وجود فلسطين . وأنا ممن يفهمون
الصراع على أن القبول بأحد الطرفين يعنى نفيًا للطرف الآخر نهائيًا . وإن ما جرى الآن
على أرض الواقع حتى لو كنا عشية ما يقال بدولة فلسطينية... يكون المقصود به بعد لحظات
بداية إقامة اسرائيل الكبرى وذوبان هذا الكيان الصغير المصطنع آنذاك .

أريد أن اتساءل: هل كنا مغيبين؟ هل كنا مخدرين؟ هل كنا حالمين عاجزين حينما عشنا
نصف قرن نقول إن اسرائيل مصطنعة وإنها قاعدة عسكرية متقدمة وإنها تريد أن تفتت
أوطاننا وتسفنزف قواننا وتؤخر وحدتنا، وأنها تستهدف الآن القضاء على هويتنا وقوميتنا
وإفامة الشرق أوسطه بقيادتها بدلاً عن الكيان العربى الموحد القوى الذى كنا، ليس فقط نحلم
به، وإنما نناضل من أجله .

هذا الحديث لا ينفى أن ثمة متغيرات غير عادية تجعل الصراع فى منتهى الضراوة
وتقتضى منا أن نتفهم الفرق بين الاستراتيجى والممكن تكتيكًا الآن . لكن أى تكتيك، لبس
التكتيك الذى يؤدى للتفريط نهائيًا فى القضية، وإنما هو التكتيك الذى يجعلنى أتقدم خطوة على
طريق تحقيق الهدف الاستراتيجى وليس العكس . هذه القضايا تجعلنى فى النهاية أقول - مع
تسليمى وتأكيدى واحترامى للملاحظة غاية فى الأهمية التى تعرض لها المعقبون بشأن فهم
الصراع الطبقي وربط الداخل بالخارج، ومع تركيزى على ما أشار إليه د. محمد محمود الإمام
- أقول نحن فى حاجة إلى تأكيد أن الذى يناضل ضد الفساد وضد الاستغلال وضد القمع
والهيمنة لهذه النظم العاجزة والمستسلمة والتابعة لعدو الأمة الاسرائيلى والامريكى . أنا أعتقد
أن الذى يناضل ضد هذه النظم، إنما يحرر فلسطين بالكامل، ومشوار الألف ميل يبدأ بخطوة .

أ.محسن هاشم :

لغت انتباهي حديث د.هشام شرابي عن أمل خلال الفترة القادمة (عشرين أو ثلاثين أو خمس عشرة سنة) وأنا اتساءل - أى أمل؟ ياسر عرفات قبل بأقل القليل من الأراضي الفلسطينية وهو بصدد أن يصبح عمدة معيماً داخل فلسطين فلا يحق، أو بمعنى أكثر صواباً لا يستطيع فلسطيني أن يدخل وطنه بختم فلسطين لكن بختم اسرائيل، وأن التطبيع سداً مداح من جانب السلطة الفلسطينية وبعض من الأقطار العربية.

أما لا أفهم كيف يكون هناك غذا دولة فلسطينية وهي دولة ناقصة السيادة أو ليست لها سيادة.

ثم إن قضية التطبيع قضية جوهرية لدى الشعب المصري. فبالرغم من أنه تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد فإن الشعب كله يرفض التطبيع منذ ذهاب السادات لاسرائيل سنة ١٩٧٧.

أ. أحمد عبد القوي زيدان :

تعقيبى سيبدأ من حديث السادة المعقبين عن الخروج من الأزمة من خلال التعددية واحترام التعددية بآلياتها، ومن خلال الذى قاله أستاذنا هشام شرابي عن ضرورة المجتمع المدنى وتفعيله.

أعتقد أن الديمقراطية بالفعل آلية أساسية فى تغيير آليات وليس فى تغيير أهدافنا. نحن مع إنهاء الشكل الصهيونى للدولة الفلسطينية. وهذا لن يتم إلا بتفعيل آليات الديمقراطية بمعناها الشامل وليست الليبرالية، خاصة أن هناك اسكالية أساسية فى المجتمع المصرى - مثلاً - وهى أن الليبراليين هم اليوم أكثر من ينتهكون الديمقراطية بمعناها الحقيقى، بأن يجعلوا من الليبرالية أداة من أدوات تطويع الإنسان المصرى للأهداف الامريكية.

الفضبة أننا نحن الديمقراطية بآلياتها ومعناها الحقيقى الذى يستوعب الصراعات الاجتماعية بشكل ديمقراطى وفعال، وكذا استخدام المجتمع المدنى وتفعيله. وهنا تظل إشكالية أنسى أن أسمع رأى الاحوة الفلسطينيين فيها: إن المجتمع الفلسطينى يتحمل فى هذه القضية بالذات دوراً محورياً لأن قيام المجتمع الفلسطينى بفرض آليات ديمقراطية على السلطة الفلسطينية واستخدام هذه الآليات يودى إلى حل بعض هذه الإشكالات، وكذا علاقة فلسطين الخارج بالداخل وعلاقة فلسطين ما قبل ١٩٤٨ بالسلطة الفلسطينية.

الآليات الديمقراطية أداة حقيقية لتعزيز نسيج هذا الشعب ودفعه لى تكون القضية

السلطانية على أجندة النضال الحقيقي من أجل إنهاء الشكل التسلطي الصهيوني الاستعماري في الدولة الفلسطينية.

أ. حمد حجاوي:

في الواقع نحن نعلم أن الزمن هو إلى جانب من يعمل به أو بداخله بشكل جديد، وبالتالي فإن رؤيتنا للمستقبل يجب أن تعتمد على مقدار فعلنا في هذه المرحلة ترتيباً لتحقيق معالم المرحلة القادمة. والواقع يقول إن الأمة العربية تعيش في أزمة في هذه المرحلة، وتعيش ما بين دور سلطه ودور جماهير. السلطة في الوطن العربي والنظام الرسمي عزلا الجماهير بشكل أو بآخر، ولكن أيضاً نتحمل النخب الفكرية والسياسية في الوطن العربي والأطر التنظيمية العبء الأكبر والمسئولية الكبرى في اتجاه تعبئة هذه الجماهير وتوعيتها من أجل أن تقوم بدورها وأن تعود إلى ساحة النضال.

فالملاحظ أنه بعد سنة ١٩٧٠ بدأ ينسحب البساط من تحت أقدام الثورة العربية، بمعنى سحب البساط من تحت أقدام رجل الشارع العادي وتضييق مشاركته وتعبيره عن ذاته، وبالتالي عودة الرجعية بكل هذه البرامج. وكان دليلاً على ذلك أن هذه الرجعية لم تنقطع في فترة من الفترات عن الارتباط بالحارح من خلال برامج حبة عادت بها إلى هذا الواقع العربي، الذي بدأ مع عام ١٩٧٠ وتعاطم إلى ما نعيشه أو تعيشه الأمة العربية في هذه المرحلة.

وبالتالي أنا أعتقد أن الاتفاقيات الأخيرة والاستسلام الرسمي العربي لهذه الإرادة المملأة علينا من الخارج، بدأت تتضح من خلال الخط البياني الهابط لتراجع الأمة العربية وخطورة المرحلة القادمة عليها. والخطورة القائمة على الأمة العربية هي في السعي لإغلاق ملف القضية العربية الفلسطينية كقضية مركزية للأمة العربية، وبالتالي إذا استطعنا أن نبقي على هذا الملف مفتوحاً، أعتقد بهذا المفدار الذي يمكن أن تعود به الجماهير وأن تكون الأمة ملتفة حول قضيه معبلة.

وما يطرح الآن من قضايا أو رؤى أو اتجاهات، هي اجتهادات حديثة ولكنها مبنية على اجتهادات سابقة. أعتقد أن بعض القيادات في الوطن العربي عندما طرحت قضية الدولة العلمانية أو الديمقراطية كحل، التقط اليمين العربي هذه المبادئ أو هذه الرؤى، وبالذات اليمين الفلسطيني، ليقوم بما قام به على خلفية أن هذه هي الحلول الممكنة.

ومن هذا يقول بأن الحلول المطروحة حائلاً على لسان بعض إخواننا ممن يعتبرون أنهم ملزمون بالنوابب مصب في إطار الروبه المرحلية التي تتعارض بشكل أو بآخر مع الرؤية الاستراتيجية أو الحل الاستراتيجي لطبيعة الصراع.

ويتبادر للذهن من خلال هذه الأطروحات أن الصراع هو صراع على قيام دولة فلسطينية أم لا؟ بغض النظر عن ماهية هذه الدولة من حيث السيادة أو قضية الولاية على الأرض. أعتقد أن الصراع أصلاً هو صراع على الأرض. وقد تفضل د. حليم بركات بالحديث عن حارس عادلين: إما قيام دولة فلسطينية أو قيام دولة علمانية، أين وجود الأرض في هذه الحلول القائمة؟

والنقطة الأخرى: هل الاعتراف بهذا الكيان الصهيوني - كما تم حالياً من خلال الوضع الرسمي العربي ويراد له أن يستتبع باعتراف جماهيري - سيهيئ قضية الصراع وسيتيح ذلك استقرار حقيقي في المنطقة سواء حيث التعايش أو التنمية أو تطورات إيجابية في المستقبل، أم أن هذا الكيان له وظيفة سوف يستكملها بعد الاعتراف به، وهي الوثوب من خلال هذه الاتفاقيات إلى جسم الأمة العربية بثوابتها وروابطها لتفكيكها؟ فأين نحن من هذا البعد المستقبلي؟ حتى لو افترضنا أن الاعتراف بهذا الكيان قائم وسيتم خلال مرحلة قريبة.

ماذا نستطيع أن نقدم - كنخب عربية سياسية وتورية - باتجاه إبقاء ملف القضية العربية الفلسطينية مفعوفاً وباتجاه إعادة دور الجماهير العربية من خلال أطر ديمقراطية حقيقية؟ نقطة أخرى يجب أن بعينها في - نغديرى - المتقف العربى، وهى موقفه من قضية السرعة الدستورية والنوربه المطروحة فى الساحة الفلسطينية من خلال ما يسمى بالسلطة الفلسطينية. هل تتمتع هذه السلطة بالشرعية الدستورية أو الثورية؟ لقد أسقطت هذه السلطة البدئية بينما لم ينتخبها شعبنا لتكون هى المعبر الحقيقى.

على النخب العربية أن تحدد موقفاً واضحاً من دور هذا النهج بالساحة الفلسطينية، وإنعكاس هذا العمل السلبي والاحراءات التي تقوم بها على الواقع العربى ككل. ومن هنا أعتقد أننا مطالبون بالعمل على كبح يد هذه السلطة من أن تمارس العبث وتستمر به على صعيد الفصبة الفلسطينية.

أ. فتحية العسال :

عندما أسمع التشخيص الرائع والجميل، أبحث عن الفعل - نحن شخص جيداً. ثم هناك

فصاها لا فصال فبها مثل القضية التي نتعرض لها اليوم. عندما اعترف ياسر عرفات أن المفاوضة أعمال إرهابية، في هذه اللحظة باع الشعب الفلسطيني. لماذا؟ لأنه يوم أن تضرب المقاومة، فعلى الشعب السلام. أما قصة المفاوضات منذ أوصلو حتى الآن فهي كل يوم نحو مزيد من التنازل، وإسرائيل تمد أقدامها وتتكلم ولا تتنازل لحظة واحدة منذ بدء المفاوضات حتى الآن. ليتفاوض ياسر عرفات كما يريد، لكن نحن لا بد أن نقول الحقيقة.

منذ بدأ التفاوض حتى الآن، أصبحت المفاوضات سبباً للحكومات العربية كي تراوغ أيضاً وكل حكومة تريد شيئاً تفعله وكله يتم باسم المفاوضات. ونحن نعرف أن المفاوضات لن تأتي بأية نتيجة. أريد أن أذكر بأن فيتنام كانت تحارب وتتفاوض. من هنا تستطيع أن تصل: لكن تفاوض ونقول فيه كل الكلام الجميل الذي يقال. أنا كاتبة درامية ولا أفهم كثيراً في هذه الأشياء، لكن أفهم أن واحد رائد اثنين يساوي ثلاثة. إسرائيل هذا الكيان بالنسبة لي كما يتعامل معنا بالعنف، لا بد أن نتعامل معه بالعنف. وإذا كنا غير قادرين اليوم، سوف أتحمّل لو عشر أو عشرين سنة. لكن تكون طريقتنا وتكون خطواتنا وتكون المتغيرات التي نقوم بها - حقيقة - توصلنا. أما الكلام الذي نقوله بدون فعل فلا. فلنقف نقف بكل قوتنا ضد هذا التسبب الذي اسمه المفاوضات. إذا لم يحدث، سوف يجرى لنا أكثر من ذلك.

د. أشرف البيومي :

إن نقيب أ. حسين عبد الرارقي لفشل تحارب التنمية هو في الحقيقة تقييم قاصر وغير صحيح، رغم أنه يتضمن جانباً صائباً - لكن لا مجال لمناقشته الآن. الكلام الذي قاله د. هشام شرابي عن تكوين ديمقراطيات وطنية، كلام صحيح وجيد. ولكن نحن نعمل مثلاً في مجال تنظيم شباب، وكانت ستقام ندوة بالاسكندرية وبحضور أعضاء من الحزب الوطني - ألغيت الندوة، إن أي تنظيم وأي عمل جماهيري يهدد السلطة غير مسموح به. السلطة ليست غبية. السلطة تفهم جيداً أي تحرك. وتستشعر التخوف من أي مثقفين يناضلون حتى في مجال التعليم مثلاً لتحقيق تعليم أفضل. النقطة الأخيرة، هي دور المثقفين، الحقيقة أن دكتور حليم لم يتناول في ورقته بالدرجة الكافية دور المثقفين. إن بعض المثقفين العرب لعبوا دوراً إيجابياً والبعض الآخر لعب دوراً سلبياً والبعض الثالث لعب دوراً مدمراً. وهذا موضوع يجب تناوله بشئ من التفصيل .

أ. أحمد لبيب :

كتب أسمى ار سافس هذه الدوه مسأله العولمة وموقع الصراع العربى الاسرائيلى فيها، مانما قد تناولنا علافة مؤنرات الخارج بالداخل.

ومن هنا أتمنى أن تخرج هذه الندوة فى النهاية بتصوير استراتيجى للتعامل مع القضية الفلسطينية، أو تعمق موضوع العولمة وآلياتها وتأثيراتها على حقوق الشعب العربى وحقوق من القوى الاجتماعية فى حدا ذاتها ومستقبل الدولة الوطنية ومن بينها دولة فلسطين، هذه القضية يجب أن تأخذ بعدًا معمقًا.

الأمر الثانى ... نحن فى حاجة لتقييم ومراجعة مجمل ممارسات العمل العربى، سواء الرسمى أو الشعبى فى نصف القرن الأخير، ما دما سوف نتحدث عن القضية الفلسطينية فى القرن الحالى وفى هذا أقول بمناسبة ما طرحه د. بركات وأثنى عليه الجميع: نحن فى حاجة لإعاده تنظيم محمعى نصنع فضايانا واستراتيجيتنا الوطنية والعربية فى الاجندة الآنية والمستقبلية. وسوف نلاحظ فى إطار هذا التقييم نقطتين.

النقطة الأولى أننا فى الخمسين سنة الماصية تركنا القضية الفلسطينية للنظم وظلت القضية فى ضمير الشعب العربى. والأزمة أنها لم تتحول إلى أجندة قائمة على البنات الاجتماعية القائمة رعم هساتها. ومن هنا عندما نتحدث عن المستقبل، نحن فى حاجة إلى تناول فضبة المجنم المدنى من منظور وطنى وقومى. ولدى الدكتور محمد محمود الامام مفولة هامة عر المجنم المدنى النقلدى ولس المجتمع المدنى الذى بسعون لتمويله من الخارج. هذا المجنم المدنى النقلدى هو فوام المجتمع. ولدينا فى السودان قواعده مثلاً موحوده فى الحنمبة والانصار - لدينا الطرق الصوفية لدينا من التجمعات الموجودة الكثير ونحن نفترب منها ولم نحاول تنظيمها . إن أى تنظيم فى المستقبل فى مجتمعاتنا لابد أن يتوجه للقوى الرئيسة، القوى الاجتماعية القادرة على الفعل، فهى يمكن أن تكون عنصر الثبات وأفضل صمان فى المستقبل .

د. حليم بركات :

أشكركم للملاحظات التى قدمت وأعتقد أن معظمها مفيد جدًا لى. ولكن أريد أن أحتاط من بعض سوء الفهم أوصًا.

أولا : بالسنة للمجنم المدنى - فقد كان عرضى مختصرًا جدًا ولكنى ميزت أن السلطة

بنفسها بمكس أن تستخدم المجتمع المدني لصرب الديمقراطية. كما أميز بين المجتمع المدني الذى بلجاً للمؤسسات الحديثة والبعض الآخر الذى يلجأ للتقليدية ليمع أيضاً تطوير المجتمع المدنى. ولدى كتاب فى المطبعة عنوانه "المجتمع العربى فى القرن العشرين .. بحث فى نادل العلاقات والأحوال" بطرق لهذه المسائل.

ثابئاً : مسألة الحل العادل. أنا لم أصف الحلين بأنهما عادلان. فقط كنت أقرأ البيان الذى وضعه بعض الفلسطينيين وأشار لذلك : أن هناك حلين عادلين، إما دولة ثنائية أو أن تقام حقيقة دولة فلسطينية على كامل الأراضى . هل نصفهما نحن بالعدالة؟ لا. أنا شخصياً أعتقد أن الاسرائيليين لا يقبلون بالحلين... أنا أفهم أن بعض الفلسطينيين تحت الاحتلال كانوا يتحدثون عن فلسطينى الداخل كما لو كانوا يمزحون.

وأعتقد أن فلسطينى الداخل - فلسطينى ١٩٤٨ - يفهمون الآن قضية الديمقراطية وأن نكون لهم حقوق منسوية - هذه أبسط الأمور - مع الاسرائيليين كمواطنين. أى أن تنطبق على المواطن جميع القوانين دون تمييز فليهم أسبابهم الداخلية وأنا أحترم ذلك.

بالنسبة للتحليل الطبقي، أعتقد أنه ضرورى. ولكنى كنت أعلق على سىء قاله د. قسطنطين زريق - وهو أستاذى واحترمه جداً - لكنه قال إن الحركات القومية العربية فشلت لسببين رئيسيين، أولهما تعرض الدعوة القومية للدعوة الاشتراكية، أى تغلب النزاع الطبقي على وحدة الأمة، فلم بعد ممكناً جمع الصف العربى. وثانيهما : عجز الدعوة القومية عن التحديث وصهر الولاءات الجزئية فى ولاء شامل.

وأنا لا أوافق على السبين. أولاً، أعتقد أن التحليل الطبقي ضرورى لفهم الواقع الحالى. والقهر القومى لا يفصل عن القهر الطبقي.

الشئ الثانى أنا لا أومن بالصهر أيضاً، لأن القومية العربية لم تفشل لأنها لم تلغ الهويات القومية. هناك تعدد هويات، وما لم نتعامل مع البربر والأكراد - لن نتمكن من الصهر. لابد أن يشعر المواطن أن الوطن وطنه ويتبنى هذه الدولة، فأنا أعتقد أن السبين غير كافيين وغير صحيحين.

الفصل الثاني

قضية فلسطين في السياق الدولي

١ - قضية فلسطين في السياق الدولي*

د. سميح فرسون

مقدمة

يعتبر تحليل القضية الفلسطينية في السياق الدولي عملاً مركباً ومعقداً يتطلب معالجتها من الناحيتين التاريخية والتحليلية معاً. وتتبع هذه الضرورة من تواتر التغيرات (وحتى النكسات) الدرامية والمفاجئة في بعض الأحيان، التي مرت بها القضية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة. ولقد تأثر الوضع الدولي للقضية الفلسطينية بسياسات وممارسات الحكومات وجماعات غير حكومية في الإقليم والعالم، بل تأثر أيضاً بأراء ومواقف تلك القوى الفاعلة إزاء الفلسطينيين كتعب وإزاء ممثلهم السياسيين منذ عام ١٩٦٨، أي منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

ولقد كان لاضطلاع منظمة التحرير بتمثيل الشعب الفلسطيني نتائج إيجابية وإشكالية في آن واحد على القضية الفلسطينية في السياق الدولي من الوجهتين الدبلوماسية والسياسية. فعلى سبيل المثال سعت إسرائيل منذ زمن طويل - في إطار جهودها لطمس الهوية والحقوق والوحد الوطني الفلسطيني - إلى تصوير منظمة التحرير الفلسطينية كنجم إرهابي وليس منظمة للتحرير الوطني، ومن ثم إظهار الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي كصراع يتصل بجوانب عسكرية وأمنية ضيقة ضد الإرهاب، أكثر منه مواجهة سياسية غائرة الجذور. وبعبارة أخرى فإن وصم الفلسطينيين بالإرهاب يستهدف نزع المشروع عن حقوقهم ومطالبهم وآمالهم، وهي الرؤية التي غلت أيدي الحكومة الإسرائيلية نفسها عن التعامل مع الفلسطينيين من ناحية ومنظمة التحرير من ناحية أخرى، بل إنها غلت أيضاً أيدي السند الرئيسي لإسرائيل وهو الإدارة الأمريكية، فواقع الأمر أن الكونجرس الأمريكي قد أصدر قوانين تصف منظمة التحرير الفلسطينية بالمنظمة الإرهابية، وحظرت على السلطة التنفيذية في الإدارة الأمريكية (وهي هنا البيت الأبيض ووزارة الخارجية) إقامة علاقات أو تعاملات دبلوماسية مع المنظمة. وهكذا فإن الانصالات والتعاملات الأمريكية مع منظمة التحرير الفلسطينية قد اتخذت في العادة سبلاً غير مباشرة ومن خلال طرف ثالث وقنوات خلفية، بينما تواصلت المساعي لتقديم بعض قادة الضفة الغربية كممثلين وناطقين باسم الفلسطينيين بدلاً من

*مكتب د. سميح فرسون هذه الدراسة باللغة الانجليزية أصلاً ونقلها إلى العربية أ. مصطفى عدي الحمال

منظمة التحرير . كانت هذه هي الحال منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٨ . هذا على الرغم من حقيقة أن بغية دول العالم ومعظم المنظمات الدولية نغريباً (مثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية) قد أقامت علاقات دبلوماسية رسمية ومباشرة مع منظمة التحرير، كما أقامت بعض الدول الأوروبية علاقات غير رسمية أو غير مباشرة مع المنظمة. وقد انتهى هذا الموقف (أو ربما نقول التظاهرة الأمريكية والإسرائيلية) مع توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣ بين إسرائيل والمنظمة. ومنذ هذا الوقت بغبر طابع العلاقات بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة وبين منظمة التحرير تغييراً درامياً. إلا أن القضية الفلسطينية ظلت في كل حواشيها موضع إشكالية بين كلتا الدولتين من جانب وبين السلطة/ منظمة التحرير الفلسطينية من الجانب الآخر، وخاصة فيما يتعلق باللاحئين ووضع مدينة القدس.

أما فيما يختص بالدول الأخرى في العالم العربي فقد كان لصعود وتدهور مكانة منظمة التحرير الفلسطينية أثره العميق على القضية الفلسطينية ومصائر الشعب الفلسطيني. إذ إن حقيقة أن مفردات الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية الآن ليست متطابقة من حيث الوضع أو الإدراك - سواء في نظر الجماعات السياسية الفلسطينية أو الشعب نفسه أو الدول والمنظمات عبر الحكوميه إقليمياً ودولياً - قد جعلت القضية الفلسطينية أكثر تعقيداً من أى وقت مضى. ومن الهام أن يكون واضحاً أن وضع القضية الفلسطينية في الساحة الدولية لبس مجرد نتيجة مواقف وسياسات الدول في الإقليم والعالم إزاء الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير، وإنما هو أيضاً حصيلة سياسة المنظمة وممارستها العملية.

ومن ثم يتبدى عامل هام يجب أخذه في الاعتبار أيضاً، وهو طبيعة وديناميات ومعضلات المنظمة ذاتها. فهي - كمنظمة - تمثل وتحدث باسم الفلسطينيين وتحمل على عاتقها بشكل مباشر مسؤولية مستقبل الشعب الفلسطيني. والحقيقة الماتلة أن نجاحات وإخفاقات منظمة التحرير الفلسطينية، وأوجه ضعفها وقوتها، وسياسات وممارسات قادتها - وبالأخص ياسر عرفات- قد عملت في أوقات مختلفة وسباقات متغايرة على تعزيز أو إضعاف قضية فلسطين في الساحة الدولية. فعلى سبيل المثال نجد وسائل الإعلام والسياسيين في الغرب، وبالذات في الولايات المتحدة، قد ساروا وراء الإسرائيليين في الإشارة بشكل تبادلي (وأحياناً بشكل متواز) إلى منظمة التحرير بوصفها محرك الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة التي بدأت في ديسمبر ١٩٨٧، أو إلى الزعم بأن لا شأن للمنظمة على الإطلاق بالانتفاضة. بيد أن

الحكومات ووسائل الإعلام الغربية وجدت نفسها محاصرة بين التعاطف الشعبي الذي نما تلقائياً وسط الرأي العام في بلادها تجاه الشعب الفلسطيني أثناء الانفاضة، وبين منظمة التحرير الفلسطينية التي ظلت محل تشهير متواصل من تلك الحكومات ووسائل الإعلام ذاتها. لقد كانت هذه المواقف السياسية والدعائية من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل سعيًا محمومًا لنزع الشرعية عن الحركة الوطنية الفلسطينية والمقاومة المتواصلة للاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال "إلقاء اللوم" أو إسناد الانفاضة إلى منظمة التحرير. كما طرحت بشكل متبادل (وأحياناً بشكل متوازٍ) رؤية أخرى فحواها أن المنظمة لا تمثل الفلسطينيين ومن ثم لا يمكن أن تكون وراء الانفاضة. وقد أصبحت هذه البنية الأيديولوجية المصابة بالفصام تقريباً بمثابة فخ غير عفاى من صنع إسرائيل وأمريكا الخاص، ولم يتم التخلص منه على مستوى السياسة حتى بعد انهيار الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفيتي وشن الحرب على العراق عام ١٩٩١ بقيادة الولايات المتحدة وتوقيع اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل والمنظمة عام ١٩٩٣....

ومن ثم فإن أي تحليل أو تقييم واضح للقضية الفلسطينية في السياق الدولي يجب أن يأخذ في اعتباره حزمة من العوامل المركبة. باختصار نقول إن كلاً من العوامل الخارجية والعوامل الداخلية (بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية) المؤثرة في القضية الفلسطينية يجب تناولها من الناحيتين التاريخية والتحليلية. وتنقسم هذه الورقة إلى أربعة أقسام: القسم الأول يتناول قضية فلسطين من الناحية التاريخية، وينظر القسم الثاني إلى المسألة في فترة ما بعد تدمير فلسطين حتى صعود منظمة التحرير الفلسطينية الراديكالية عام ١٩٦٨، والقسم الثالث يتولى بالتحليل الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٨٢ وهي السنة التي تم فيها إخراج المنظمة من قواعدها في بيروت ولبنان عامة، أما القسم الأخير فيتكون من جزئين: أولهما يلقي الضوء على الفترة السابقة على توقيع اتفاقيات أوسلو، ويركز الجزء الثاني على الوضع منذ أوسلو حتى الآن.

قضية فلسطين في التاريخ

يلوح لى أن بالإمكان الادعاء بأن قضية فلسطين قد نشأت في الساحة الدولية في وقت مبكر مثل الحروب الصليبية الأوربية لتحرير الأراضي المقدسة من المسلمين، وهي الحملات التي وقف وراءها البابا وملوك أوروبا في ذلك الوقت. واستغرقت الحروب الصليبية والصراع على فلسطين الفترة من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر، حين تم طرد الصليبيين

حارح المنطفه بعد أر كانه ا فد أفاموا ممالك لهم على ساحل البحر المتوسط. ومنذ ذلك الوقت سدا ان الصراع قد انحسر سياسيا وعسكريا، ولكنه لم ينته على الجبهة الأيديولوجية. فقد درج كساب أورا على النسيهر بالإسلام بشكل خاص، ونعوا مصير الأراضى المقدسة التى وقعت فى قبضة المسلمين (Said, 1978). ولم يختلف موقف الصهيونية الدينية اليهودية عن ذلك التقليد المسيحى، فقد احتفظت بفلسطين فى ذاكرتها الجمعية، وخاصة القدس والخليل وغيرهما من الأماكن التى تعتبر مقدسة لدى اليهود المتدينين فى أرجاء العالم. غير أنه مع صعود الاستعمار الأوروبى الذى مارس التوسع السياسى والاقتصادى والعسكرى فى آسيا وأفريقيا والعالم الإسلامى فى القرن الثامن عشر، عاد إلى فلسطين والوطن العربى الاختراق الاقتصادى والسباسبى والعسكرى.

وفى خضم الصراع البريطانى- الفرنسى فى القارة الأوربية والحسابات الاستراتيجية لكل منهما على النطاق العالمى، قام "نابليون بونابرت" عام ١٧٩٨ بغزو كل من مصر وفلسطين. ورغم فشل الحملة الفرنسية إلا أنها مهدت الطريق لما حدث فى القرن التاسع عشر من تدخل أوروبى أكثر كثافة واتساعاً فى فلسطين وأجزاء أخرى من الامبراطورية العثمانية. وكان من شأن فشل حملة "نابليون" أن أدى إلى سلسلة من ردود الأفعال السباسبية فى المنطقة تمثلت فى نغبرات كبيرة فى المنطفه ككل وفلسطين بشكل خاص. فبداية قام "محمد على"، والالى العثمانى على مصر بتجريد حملة عسكرية تحت قيادة ابنه "ابراهيم باشا" قامت بفرض السيطرة على الاراضى العثمانية فى إقليم سوريا الجغرافى. وحكم "ابراهيم باشا" فلسطين والإقليم السورى لمدة عشر سنوات (١٨٣٠-١٨٤٠) كانت حافله بالأحداث. فعلى الرغم من أن "ابراهيم باشا" قد فتح الولايات العربية المشرقية وفلسطين أمام التجارة الأوربية - والفرنسية خاصة- فقد تحالف البريطانيون مع السلطات العثمانية ضمن مسعى الأخيرة لاستعادة السيطرة على الولايات العربية من محمد على، واستهدفت الاستراتيجية البريطانية من ذلك - بوضوح- الحيلولة دون صعود قوة جديدة (أى مصر) فى المنطقة يمكن أن تكون حائلاً بين أوروبا والهند، ومن ثم اختارت بريطانيا التحالف مع الدولة العثمانية الضعيفة التى أخذت تعتمد على الأولى بشكل متزايد.

ومن تم كان الهجوم العثمانى لاسنعادة السيطرة على الأقاليم الشرقية - بما فيها فلسطين- من قبضة محمد على، والذى تم بالتحالف مع الإمبراطورية البريطانية الصاعدة والمنتصرة (على نابليون). وتحالفت الإمبراطوريتان مع قوى عربية محلية مناوئة لمحمد على، مما نتج

عنه هزيمة وانسحاب "ابراهيم باشا" (وبالأحرى محمد علي) من سوريا الكبرى وفلسطين. وفي مقابل الدعم البريطاني لاسعاده السادة العثمانية الرسمي على هذه الولايات العربية، حصل البريطانيون من السلطات العثمانية على العديد من الامتيازات والتنازلات، كان من أهمها فتح اقتصاد وأراضى والمجتمع الفلسطيني - والإقليم عامة - أمام المصالح الاقتصادية البريطانية (Farsoun and Zacharia, 1997).

ونتح عن التدخل الأوربي في فلسطين إجراء تحول اقتصادى، وإعادة ترتيب علاقات السلطة على المستويين الإقليمى والمحلى، وتشجيع عملية استيطان الأوربيين في البلاد. وهى العملية التى بدأت ببطء خلال النصف الأول من القرن، التاسع عشر، ثم تصاعدت وازدادت كثافتها إلى حد كبير فى النصف الثانى من ذلك القرن وخاصة بعد انتهاء حرب القرم عام ١٨٥٦ بس العثمانيين والإمبراطورية الروسية التوسعة. وبمقضى اتفاق السلام الذى أنهى الحرب حصلت روسيا على تنازلات كثيرة من الامبراطورية العثمانية؛ كان من بينها الحصول على أرض لبناء كنيسة ومجمع فى القدس، وحقوق للحجاج الروس، وحق بناء مؤسسات دينية وغير دينية فى الأراضى المقدسة.

وعلى الرغم من أن بلدان المشرق العربى كانت متخلفة - مراكنتية وزراعية إلى حد كبير - فقد كانت مندمجة فى اقتصاد الإقليم بوصفها ولايات فى إطار الدولة العثمانية. بيد أنه بعد اكتتاف الأوربيين للطريق الطويل حول "رأس الرجاء الصالح" انتهى دور هذه البلدان بوصفها الممر الرئيسى لتجارة التوابل والحرير والإحجار الكريمة فى العصور الوسطى، كذلك انتهى الدور التجارى للمراكز الساحلية فى شبه الجزيرة العربية. ورغم أن ولايات المسرف العربى - بما فيها مصر - أخذت تفل فى الأهمية كممر للتجارة الدولية، فإنها ظلت تتمتع باكفاء ذاتى إلى حد بعدد سبب اضطلاعها بإنتاج ما يلزم استهلاكها المباشر، فضلا عن قيامها بالتجارة فيما بينها ومع تركيا. ومع ذلك فإن التغلغل الأوربى فى القرن التاسع عشر أعاد بشكل نظامى توجيه أنماط تجارة الأقاليم الفرعية، والنلى أصبحت فيما بعد دول مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق، كما شجع إنتاج وتصدير السلع الزراعية إلى إنجلترا وفرنسا وغيرها من الأقطار الأوربية.

فمتلاً مع وصول تدهور إنتاج القطن إلى أدنى المستويات إبان الحرب الأهلية الأمريكية سرعان ما أصبحت مصر المورد الرئيسى للفض الحام اللازم لمصانع إنجلترا. وبالمثل أنتج لبنان الحربر الحام وصدره إلى فرنسا؛ كما نخصصت ولاية القدس (فلسطين) فى إنتاج

ونصدير البرتقال البافاوى إلى إنجلترا، وبذور السمسم (لصناعة العطور) إلى فرنسا، وقمح الحنوبوط (لصناعة المكرونه) إلى إيطاليا، والشعير (لصناعة الجعة) إلى ألمانيا. أما الإقليم الذى أصبح سوريا فسيما بعد فقد صدر إلى أوروبا الحرير الخام والقطن وغيرهما من السلع الزراعية بما فيها الفواكه المجففة، بينما تخصص العراق (بغداد والبصرة آنذاك) فى تصدير التمر بشكل اساسى. أما بالنسبة لواردات هذه الأقاليم العربية - الموجودة فى إطار الدولة العثمانية- من بريطانيا وفرنسا تضمنت أصنافاً عديداً من السلع المصنعة، إلى جانب الخدمات المالية.

باحتصار يمكن القول إنه مع نهاية القرن التاسع عشر كانت الأقاليم العربية فى الدولة العثمانية ماضية فى طريقها نحو التخلف. وهكذا فإن البنية الكلاسيكية "العالم ثالثة" المتسمة بالتخلف والتبعية بين بلدان المشرق العربى وأوروبا كانت قد تحققت بالفعل فى القرن التاسع عشر، أى قبل أن يرسخ الاستعمار الأوروبى المباتر أوصاعه فى المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد نسببت عملية التتبيع الاقتصادى للمنطقة (أى تبعية الأقاليم العربية للمنزوبول الأوروبى) خلال القرن التاسع فى تسهيل عملية البلقة السياسية إلى حد كبير، وهى العملية التى بدأتها بقوة كل من بريطانيا وفرنسا بعد خروجهما منتصرتين من الحرب العالمية الأولى.

ورغم أن نتائج التغلغل الاقتصادى الأوروبى فى فلسطين كانت بسيطة فى بدء الأمر، إلا أنها فى النصف الثانى من القرن التاسع أصبحت كبيرة وذات أثر طاع على مستقبل فلسطين والشعب الفلسطينى. فنتيجة للتغلغل الأوروبى - إلى حد كبير - تطور النشاط الاقتصادى فى فلسطين ببطء ونبات فى اتجاه اقتصاد السوق، وأصبح مع نهاية القرن التاسع عشر أكثر ارتباطاً بأوروبا ونبعية لها. وكان لهذه العملية المزدوجة - من الرسملة وإعادة توجيه النشاط الاقتصادى صوب التصدير - آثارها الممتلة أيضاً فى تغيرات هيكلية كبيرة فى المجتمع الفلسطينى.

أما السلطات العثمانية فقد أدخلت من جانبها إصلاحات إدارية وقانونية وحكومية فى الولايات العربية، ساهمت بدورها فى عملية التحول المجتمعى. ومما كان له أهمية فى هذا الشأن استحداث السلطات العثمانية لولايات فرعية شكلت فلسطين التاريخية (أو "أرزى فلسطين" بالتركية) وأنشأت متصرفية أو "سنجق" فلسطين - تقسيم إدارى فرعى - حيث أصبح بإمكان الحاكم النركى مخاطبة الأستاذة مباشرة، بدلاً من والى دمشق حسبما كان الحال فى

السابق. وقد أدخلت السلطات العثمانية هذا التعديل البنوي في الإدارة لتحقيق أداء أفضل إزاء المطالب والأنشطة الأوربية المحمومة في فلسطين. وكان أكثر هذه الأنشطة أهمية ما تسمى "الحملة الصليبية السلمية" الحديدية بما بصمنه من حج وهجرة واستيطان واستثمار وتطوير مؤسسى أوربي ذى وارع دبنى في فلسطين. وبإيجار فإن السلطات العثمانية قد خلقت "سنجق" فلسطين ذات الاستقلال الذاتى والمرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية في الأستانة من أجل تحقيق رفاة أفضل على التغلغل الأوربي في هذا البلد. بيد أن السلطات العثمانية لم تستجب بحزم لمطالب الفلسطينيين وغيرهم من العرب بإيقاف بيع الأراضي لليهود الأوربيين ولا إيقاف الاستيطان اليهودي الأوربي في فلسطين.

ويتضح المدى الذى ذهب إليه التغلغل والاختراق الأوربي في فلسطين من البنية التحتية المادية والمؤسسية المتطورة التى أقامها الدول الأوربية - منفردة أم محتمة - في فلسطين. فعلى سبيل المثال بنى الأوربيون منظومة النقل والمواصلات في البلاد التى جعلت فلسطين عام ١٩١٣ صاحبة أعلى معدل في الإقليم من حيث نسبة طول السكك الحديدية لعدد السكان. وافتنح في القدس وبافا عام ١٨٨٥ أول بنك في فلسطين وهو "البنك العثمانى الامبراطورى" وكان ملكية بريطانية فرسية مسنركة. وقد ساهمت البنية الأساسية الحديثة التى أنشأها الأوربيون في تسهيل تدفق الحجاج الأوربين مجدداً إلى الأراضي المقدسة، ومن ناحية أخرى فقد أقيمت هذه البنية نتيجة لتدفق الحجيج. وبينما كان هذا النشاط الاقتصادى والدينى مؤشراً على تواجد المصالح الأوربية في فلسطين في القرن التاسع عشر، فقد كان محرد قمة جبل الجليد الذى لم يكتشف كاملاً إلا في المستقبل. وقبل كل شئ كان تدفق المستوطنين الأوربيين هو الأكثر تأثيراً عملياً في مستقبل البلاد. ففي عام ١٨٦٨ بدأ الاستيطان المسيحى الأوربي، وكان أكثر صوره نجاحاً "رابطة فرسان المعبد". وهى فرع من الحركة الدينية التقوية في مملكة "فرمسورج" الألمانية. ومع ذلك ظل نفوذ "فرسان المعبد" صغيراً مقارنة بنفوذ المستوطنين اليهود. إذ إنه مع عام ١٨٨٢ بدأ توافد عشرات الآلاف من المستوطنين اليهود الذين سمحت لهم السلطات العثمانية بالهجرة إلى فلسطين. ورغم أن الاستيطان الأوربي المسيحى واليهودي بدأ في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، إلا أنه في النصف الأول من القرن العشرين اتسع هذا الاستيطان كثيراً وخلف عواقب مؤثرة في إعادة تشكيل التركيب السكانى في البلاد. وجملة القول أن تلك العمليات السياسية والاقتصادية والبنوية والسكانية التى حولت فلسطين ومجل الإقليم - نتيجة للتدخل الأوربي في القرن التاسع عشر - كانت

مماثلة الأساس لتحقيق المزيد من السيطرة الاستعمارية المباشرة على المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى.

لقد سمحت اتفاقية "سانكس-بكو" بين بريطانيا وفرنسا بنمريف المشرق العربي سياسيًا بين هاتين الدولتين الاستعمارييتين، كما سمحت لبريطانيا بإصدار "إعلان بلفور" عن النظر بعين العطف لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، والذي جاء استجابة لمطلب الحركة الصهيونية السياسية ليهود أوروبا. وبمقتضى هذا الإعلان دأبت حكومة الانتداب البريطانى فى فلسطين على السماح والحماية والمعاملة المميزة للجالية اليهودية المهاجرة إلى فلسطين. وسرعان ما حظيت الحركة الصهيونية السياسية بتأييد حكومات غربية عديدة - من بينها الولايات المتحدة - وبعض الجماعات المنظمة فى الغرب (مثل النقابات وبعض الكنائس البروتستانتية). وبدا الأمر كما لو كانت الحكومات والمؤسسات المدنية الغربية قد انطلت عليها مامما المقولة الدعائية الصهيونية عن فلسطين: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض. ولم تعر أى من هذه الحكومات والمؤسسات قليل اهتمام للسكان العرب المحليين فى فلسطين، بل بدا وكأن المخططات الصهيونية إزاء فلسطين قد أصبحت مقتروعًا دوليًا غربيًا لا بد من تنفيذها دون أدنى اعتبار لأمانى السكان الفلسطينيين الأصليين أو غيرهم من العرب فى الإقليم. فعلى الرغم من أن جميع سلطات الانتداب الأوربية قد أقامت حكومات محلية ومجالس تشريعية ونظمًا قضائية حديثة فى كل البلدان التى انتدبت عليها، رفضت بريطانيا أن تفعل ذلك فى فلسطين رغم عدم انقطاع مطالبات الفلسطينيين المحليين وأنشطتهم السياسية فى هذا الصدد. ومنذ ذلك الوقت تشكل نمط خاص من إغفال رأى الفلسطينيين، وهو النمط الذى مازال يشكل حتى اليوم مواقف حكومات وكثير من المؤسسات المدنية فى الغرب. فقد كان "إعلان بلفور" ذاته مشروعًا بريطانيًا امبراطوريًا اشترك فيه العديد من سياسيين الامبراطورية، مثل "جان سمونس" الحاكم العام لجيوب أفريقيا وأخرى.

ومن المعروف أن الحكومة البريطانية قامت بعد الحرب العالمية الأولى بتدويل "إعلان بلفور" واضفاء الطابع الرسمى عليه من خلال إدخاله فى إعلان عصبة الأمم للانتداب على فلسطين. وبالنسبة للمشاركين والوفود العربية فى مؤتمرى "باريس" و"سان ريمو" لإعادة بناء أوروبا والأراضى المحررة من العدو العثمانى، فلم يكونوا فى وضع يسمح لهم بالاعتراض - نظرًا لنفوذهم شديد الضعف - على ممارسات بريطانيا والعصبة. وفى عام ١٩١٩ قرر حلفاء الحرب العالمية الأولى - من خلال عصبة الأمم - تشكيل لجنة لتقصى أمانى الشعب العربى

- بمن فيهم الفلسطينيين - في المستقبل، وجدير بالذكر أن تشكيل هذه اللجنة تم تلبية لاقتراح من الرئيس الأمريكي "وودرو ولسون" رغم أن الولايات المتحدة لم تكون عضواً بعصبة الأمم. وكتبت لجنة "كينج - كرين" في تقريرها أن المشاعر العربية قومية وأن العرب يريدون الاستقلال عن الحكم الأجنبي، وأوصت اللجنة باستقلال سوريا، متضمنة فلسطين. ولما جاء هذا التقرير في غير صالح الحركة الصهيونية أو الخطط البريطانية والفرنسية للمنطقة فقد تم ركنه ثلاث سنوات لما بعد إرساء نظام الانتداب الاستعماري. وكان تأكيد مؤتمر الحلفاء في "سان ريمو" عام ١٩١٩ علي انفاضة "سايس - بيكو" و"إعلان بلفور" سبباً في اندلاع المظاهرات الغاضبة في دمشق وبغداد وحيفا ويافا والقدس.

وتصاعدت المقاومة السياسية الفلسطينية ضد سلطات الانتداب البريطاني وسياساتها التي سمحت بالهجرة اليهودية المفتوحة. ونشأ تعاطف شعبي واسع مع نكبة ونضال الفلسطينيين في جميع الدول العربية المجاورة المتكونة حديثاً، مقارنة بقليل من التعاطف الدولي. وزاد هذا الموقف العربي المتعاطف على نحو كبير أثناء الثورة العربية الفلسطينية ١٩٣٦-١٩٣٩ كما لقيت الثورة دعماً عسكرياً لوجستيكياً سرياً، وإن كان متواضعاً. ولما كانت الحكومة البريطانية تنوف إلى إنهاء الثورة بسرعة، خاصة في ظل نذر العاصفة المتجمعة عشية الحرب العالمية الثانية، فقد أصدرت عام ١٩٣٩ "الورقة البيضاء" الشهيرة التي اقترحت فيها تقبيل الهجرة اليهودية إلى البلاد. ورغم أن الزعامة السياسية الفلسطينية لم تكن ميالة إلى قبول العرض البريطاني (ومن ثم فضلت استمرار النضال حتى تنتهي تماماً الهجرة اليهودية الأوروبية إلى فلسطين)، إلا أن الحكومة البريطانية -جندت ملوك مصر والعراق والعربية السعودية للضغط على الزعامة الفلسطينية كي تنهي الثورة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتدخل فيها الحكومات العربية - مؤيدة للسياسة الغربية - فيما يتعلق بقضية فلسطين. وهو النمط الذي أصبح معتاداً من كثير من الدول العربية، فيما عدا فترة المد القوي للقومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر ومصر، كما سنرى فيما بعد.

وإذا كانت الثورة الفلسطينية قد فشلت حينذاك في إزاحة البريطانيين وتحقيق الاستقلال إلا أنها ساهمت بنصيبها في الغضبة العربية (وليست الفلسطينية فقط) الأكبر ضد القوى الاستعمارية، كما أدت إلى تقديم المزيد من الدعم العربي لأشقائهم في فلسطين. وفي حقيقة الأمر أن المشاعر السياسية التي عرفت فيما بعد بالقومية العربية قد أخذت قبل وبعد الحرب العالمية الثانية تفصح عن نفسها بشكل متزايد (خاصة في وسائل الإعلام الحديثة ووسط

السكان المنعزلين) كما أصبحت أكثر قوة (من خلال الأحزاب السياسية المنادية بالوحدة العربية). وقد ركزت مبادئها الأيديولوجية في أربعة أهداف : أولاً : استقلال البلدان العربية عن السيطرة الأجنبية (وأساساً البريطانية والفرنسية)، ثانياً : وحدة العالم العربي الذي مزقته القوى الاستعمارية، ثالثاً : تحرير فلسطين من القبضة الصهيونية / الاسرائيلية، رابعاً : تنمية اجتماعية - اقتصادية متحررة من التبعية لأوروبا أو أى قوى أجنبية أخرى.

وكانت هذه الأيديولوجية هي المحرك لعملية صراع متواصل من أجل تصفية الاستعمار استمر من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٢ في العالم العربي، كما ألهمت الصراعات السياسية والحربية المريره بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين. وهي أيضاً الأيديولوجية التي ألهم الحركات السياسية الوطنية العربية والتي كانت السبب في عداء القوى الغربية لفضية فلسطين والفلسطينيين.

ولقد طبقت السلطات البريطانية طوال فترة الانتداب "إعلان بلفور" الذي سمح بهجرة أعداد كبيرة من يهود أوروبا إلى فلسطين. وبنت الجماعة اليهودية في فلسطين - بفضل الحماية والمعاملة الممزة من جانب البريطانيين - اقتصاداً أكثر تطوراً اعتماداً على رأس المال والعمل اليهوديين، مع الحرص على نقلص الاندماج مع الفلسطينيين إلى أدنى حدود ممكنة. كما أنشأ اليهود مؤسسات سياسية واجتماعية معصلة وفعالة استطاعت بسرعة أن تصبح دولة داخل الدولة. وساهمت المؤسسات الصهيونية الدولية آنذاك مساهمة كبيرة في إقامة ودعم المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاحتماعية لجماعة اليهود المهاجرين في فلسطين. وخلال الحرب العالمية الثالثة أصبحت الجماعة اليهودية أكثر قوة وتنظيماً وفعالية بفضل تشجيع ومساعدة بريطانيا لليهود في تطوير إنتاجيتهم الاقتصادية لتوفير الإمدادات لقوانينها المناوئة في مسرح العمليات شرق البحر المتوسط. وواقع الحال أن هذه الدولة اليهودية الوليدة قد أصبحت من القوة بما يكفي لتحدي السلطات البريطانية ذاتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان الوفاق البريطاني - الصهيوني قد أخذ في التدهور تدريجياً منذ صدور "الورقة البيضاء" عام ١٩٣٩. إذ إن السلطات البريطانية التي كانت قلقة من احتمال "خسارة" العالم العربي لصالح ألمانيا أو حكومات مناهضة لبريطانيا، قد بدأت تستمع وتستجيب للمطالب العربية والفلسطينية. وعلي الرغم من اطراد التحالف البريطاني - الصهيوني أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد لاح في الحقيقة أن ورقة ١٩٣٩ البيضاء أصبحت الوثيقة الموجهة للسياسة البريطانية في فلسطين أكثر من "إعلان بلفور" (Farsoun with

(Zacharia 1997).

وردًا على هذا سعى المؤتمر الصهيوني الذي عقد عام ١٩٤٢ في فندق "بلنيمور" - نيويورك - برنامجًا جديدًا يطالب بإقامة كومونولث (دولة) يهودي في فلسطين، ولم يكتف المؤتمر برفض السياسة البريطانية بتقبيد الهجرة اليهودية وإنما أكد بقوة على ضرورة الهجرة المفتوحة. وتمكنت الحركة الصهيونية العالمية من كسب الولايات المتحدة في صفها، حتى أن الرئيس "هارى ترومان" دعا رئيس الوزراء البريطاني عام ١٩٤٥ إلى السماح لمائة ألف يهودي أوروبي بالهجرة إلى فلسطين.

ونفاقم الخلاف البريطاني - الصهيوني حول سياسة الهجرة إلى فلسطين، إذ إنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بوقت وحز اندلع نمرّد صهيوني مناهض لبريطانيا. واتسع العنف الصهيوني ضد قوات الأمن البريطانية بشكل سريع ليشمل أيضاً قيام الصهاينة بهجمات ضد الفلسطينيين. وحلقت هذه المواجهات وضعاً جديداً داخل فلسطين يسبب الحرب الأهلية. بل وبدأت السلطة في فلسطين في الاختفاء بسرعة، وأصبح من الواضح الجلى أن البريطانيين يتراجعون ويخسرون بشكل مطرد في السنوات اللاحقة للحرب. وعقدت الحكومة البريطانية العزم عام ١٩٤٧ على سحب قواتها من فلسطين والتخلي عن السيطرّة على البلاد ونقل مسؤولية الانتداب إلى هيئة الأمم المتحدة المنشأة حديثاً. وبعد مناورات سياسية كثيرة - وفي ظل عدم تمثيل الفلسطينيين والأوضاع الضعيفة للعدد القليل من الدول العربية الممثلة - أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ تقسيم فلسطين بين عرب فلسطين واليهود. وسبب خطة التقسيم على الخطة التي أعدها الصهاينة بأنفسهم ونبذتها الولايات المتحدة في أغسطس ١٩٤٦. وبعد اندلاع الصدامات بين اليهود الصهاينة والفلسطينيين في أعقاب تمرير خطة التقسيم، حددت السلطات البريطانية في ٣١ يوليو ١٩٤٨ تاريخاً لانسحابها النهائي من فلسطين. وعلى الرغم من أنهم أعلموا الصهاينة وحدهم بهذا الموعد، إلا أنهم مع ذلك أتموا الانسحاب في مايو من نفس العام وتركوا فلسطين في حالة فوضى تامة. فبدلاً من نقل مؤسسات السلطة في البلاد إلى سلطات فلسطينية وصهيونية، أقدم البريطانيون على النخلي بسلاطة عن كل شيء. وكانت الجماعة اليهودية المنظمة والمسلحة جيداً في وضع افضل سمح لها بعرض السيطرة على معظم أرض فلسطين.

وسرعان ما تحول الصراع في فلسطين إلى صراع إقليمي. إذ أدى الرأي العام العربي المتعاطف مع الأشقاء في فلسطين إلى دفع الدول العربية المجاورة للتدخل في الصراع

الفلسطيني. ونظم جامعة الدول العربية ومولت قوات من المتطوعين العرب باسم "جيش الإنقاذ". ولم يكر هذا "الجيش" إلى جانب القوات الفلسطينية غير النظامية في حالة، من حيث الحجم والتدريب والتسليح والتكتيكات، تسمح لها بأن تكون نداً للقوات اليهودية المدعومة بمتطوعين من العسكريين المحترفين حاءوا من شتى أنحاء العالم. وقد شنت القوات الصهيونية حملتها في عام ١٩٤٨ التي مكنتها من السيطرة على معظم أراضي فلسطين (٧٦ ٪) وهو يزيد كثيراً عن الأراضي المخصصة من جانب الأمم المتحدة للدولة اليهودية (٥٥ ٪ من مساحة فلسطين). الأمر الذي تسبب في طرد أو نزوح ما يزيد عن ثلاثة أرباع مليون فلسطيني تحولوا إلى لاجئين في أجزاء من بلادهم تقع خلف خطوط القوات العربية (مثل قطاع غزة وما أصبح يعرف فيما بعد بالضفة العربية) وكذلك في الدول العربية المجاورة. ولما لم يعد بإمكان جامعة الدول العربية تجاهل الكارثة الاجتماعية والسياسية الواقعة في فلسطين، صدرت الأوامر للحشوش النظامية العربية بدخول معركة فلسطين. ونظراً لتكون هذه الحشوش مس أخلاط قلبلة العدد، وعدم كفاية السلاح أو فساد، وسوء التنظيم، وتواطؤ الأمير عبد الله (شرق الأردن) مع الصهاينة، لم يأت الأداء القتالي لهذه الجيوش أفضل حالاً من أداء القوات الفلسطينية غير النظامية ومنطوعى "جيش الإنقاذ". والخلاصة أن تدخل الدول العربية جاء متأخراً جداً، وكان أضعف بكثير من إنجاز مهمة إنقاذ فلسطين والشعب الفلسطيني.

وأعلن الصهاينة فى يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ دولتهم المسماه "إسرائيل"، والتي نالت على الفور اعتراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والبلدان الغربية الأخرى. ومن ثم فإن نمزيق فلسطين وإعلان دوله إسرائيل وإخراج الشعب الفلسطينى من دياره... كل ذلك شكل بداية لمرحلة جديدة من التعبير الدرامى لكل من طبيعة الصراع والسياق الدولى الذى يعتمل فى إطاره.

تعريب قضية فلسطين

ونشوء الصراع العربى-الإسرائيلى

وقفت ثلاثة عوامل وراء تعريب (على مستوى الدول) وتدويل القضية الفلسطينية فى أعقاب تدمير فلسطين عام ١٩٤٨. وهذه العوامل هى: (١) انهيار كافة أشكال التنظيم السياسى الفلسطينى، (٢) التداخل المباشر والكثيف للدول العربيه المتشكلة حديثاً فى القضية الفلسطينية، (٣) الحرب الباردة. وقد حاولت القيادة السياسية الفلسطينية أول الأمر - من خلال حكومة

عموم فلسطين برئاسة الحاج أمين الحسيني - أن تحافظ على تنظيم سياسي قوى فى المنفى ليمثل الفلسطينيين فى السنا، لكنها أضعفت فى ذلك. وقد أصبح عاليه السبب الفلسطينى مسيس ولاحقاً فى ظروف إنسانية بالغة سوء، ومن ثم كانوا مروعين ومنشغلين بمجرد البقاء على قيد الحياة أكثر من الاسراك فى أى نشاط سياسى أو عسكرى. ويرجع جزء من فشل محاولة الحاج أمين الحسيني إلى أن جامعة الدول العربية هى التى أخذت على عاتقها القضية جراً تدخلها العسكرى فى فلسطين. أما السبب الثانى فقد كان تحول القضية الفلسطينية لتصبح قضية عربية مركزية بدءاً من عام ١٩٤٧، وذلك عندما صوتت الدول العربية قليلة الأعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ضد تقسيم فلسطين. وبعد أن فشلت فى إحباط النسيم أرسلت جيوشها النظامية الضعيفة وفجرة التسليح لمحاربة إسرائيل عام ١٩٤٨. وجاءت هزيمتهم العسكرية أمام إسرائيل فى حرب ١٩٤٨، بعد هزيمتهم السياسية فى الأمم المتحدة، لتستدعى سلسلة من النواع السياسية فى البلدان العربية. فلم تتغير بحسب طبيعة الصراع (فأصبح عربياً- إسرائيلياً) وإنما تغيرت أيضاً الديناميات السياسية فى الإقليم على مدى العقود الخمسة اللاحقة. جملة القول أن دول المشرق العربى وجدت نفسها بعد نكبة فلسطين محاطة بسلسلة من الأعاصير السياسية: انقلابات وثورات وقلل سياسية. وكما هو معروف فإن القادة العرب المسئولين ع الهزائم لم يبقوا فى أماكنهم طويلاً. وتزامن هذا التغيير، كما ساعد فى صعود المد الراديكالى للقومية العربية، ونعبتة المشاعر والمشروع التحربرى لتقافة سياسية عربية حديدة معادية للإمبريالية والاستعمار. فقام الضباط الوطنيون فى مصر وسوريا والعراق بانقلابات فى بلادهم ضد النظم اللبرالية الموالية للغرب التى عجرت عن تخفيف الأمابى القومية العربية، خاصة فى فلسطين، والتى كانت مجرد أدوات لهيمنه الاستعمار الغربى الجدد.

ونشهدت الخمسنيات الصاعد المتواصل للمشاعر المؤيدة للقومية العربية والمناهضة للغرب، واتخذت هذه المشاعر والمواقف صورة أكثر راديكالية بعد سلسلة من الأحداث والكوارث التى حاقت بالعالم العربى بعد الحرب العالمية الثانية. ونخص بالذكر ثلاثاً منها: فأولاً أقدمت الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ على تقسيم فلسطين رغم اعتراضات الدول العربية والشعب الفلسطينى، ثم ضيقت فلسطين بعد إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ التى فرضت سيطرتها - كما أوضحنا من قبل - على معظم الأراضى الفلسطينية وحولت غالبية الشعب الفلسطينى إلى لاجئين. وثانيها حرب الاستقلال الجزائرية التى اندلعت عام ١٩٥٤. وأخيراً

قبام الحليفين الأوروبيين في الحرب العالمية الثانية (بريطانيا وفرنسا) بالتواطؤ مع إسرائيل في حرب السويس ضد مصر عام ١٩٥٦. وكانت الولايات المتحدة لا تكف منذ بداية الخمسينيات عن ممارسة الضغوط على مصر وغيرها من الدول العربية للانضمام إلى الأحلاف العسكرية (وخاصة حلف "السنطو" المركزي والمسمى أيضاً "حلف بغداد") بدعوى مواجهة الخطر السوفيتي. وحينما رفض الرئيس المصري جمال عبد الناصر التوقيع عام ١٩٥٤ على الانضمام لحلف بغداد، بدأت الولايات المتحدة حملة للإطاحة به، فقد كان الزعيم عبد الناصر بمثابة شوكة في جنب القوى الغربية التي تخطط للهيمنة أو السيطرة على العالم العربي. إذ لم يكتف برفض الالتحاق بحلف بغداد، وإنما قدم أيضاً الدعم المادي والسياسي "لجبهة التحرير الوطني" الجزائرية التي كانت تقود حرب التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي. وردت الولايات المتحدة على ذلك برفض إفراض حكومه عبد الناصر لبناء السد العالي على النيل، والذي كان يمثل ضرورة حيوية للتنمية في مصر. فكان الرد المصري هو تأمين شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ لنديسر رأس المال الضروري. ونتيجة لهذه الخطوة تحالفت قوات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل للهجوم على مصر. وقاومت مصر العدوان، وتدخلت الولايات المتحدة والانحداد السوفيتي دبلوماسياً لإيقاف الهجوم على مصر. وهو ما رضخت له أخيراً حكومتا فرنسا وبريطانيا، كما أجبرت الولايات المتحدة إسرائيل على سحب قواتها من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والعودة إلى حدود ١٩٤٨. ونتج عن انتصار مصر سياسياً في هذه الحرب أن تحذرت المشاعر القومية العربية أكثر، وهو الموقف السياسي الذي احتاح العالم العربي في موجة مد هائل غطت على الشعارات والحركات السياسية المحلية أو الإقليمية الأخرى، بما فيها الشيوعية والإسلام السياسي. بيد أن مواجهة السويس قد أدخلت إلى الساحة العربية بعداً هاماً جديداً: هو الاستقلال الاقتصادي. وهكذا فإن المواجهات التاريخية في الخمسينيات قد مهدت الطريق لمرحلة الديناميات الدرامية في العالم العربي منذ الستينيات وحتى عام ١٩٩٣ حيث وقعت اتفاقيات أوسلو.

وهناك ثلاث حركات سياسية رئيسية قادت ونشرت أفكار القومية العربية. أولاها كانت الناصرية الشعبية التي بنيت على الزعامة الكاريزمية وأيديولوجية الوحدة العربية التي رفع لواءها الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وثانيها حزب البعث العربي الذي أسسه "ميشيل عفلق" في سوريا، وثالثها "حركة القوميين العرب" التي أسسها نشطاء فلسطينيون في لبنان نحت زعامة "الدكتور جورج حبش". وقد جاء عام ١٩٥٨ بتطورين سياسيين هامين في هذا

التن، أثار أولها ردود فعل حماسية في الدوائر الشعبية والسياسية والفكرية؛ ألا وهو وحدة مصر وسوري تحب اسم "الجمهورية العربية المتحدة"، ورامس ذلك مع الإطاحة بالحكم الملكي في العراق، وهو ما شجع على نصاعد الآمال الشعبية العربية في قيام وحدة عربية أكبر. أما التطور الآخر فلم يلاحظ إلى حد كبير وقتها، وهو تأسيس "حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح)" سرّاً. ودعب "فتح" إلى شن النضال المسلح ضد إسرائيل، مقتدية في ذلك بالنضال الحرائرى المسلح في حرب التحرير الوطنية من الاستعمار الفرنسى، والثورة الصينية، والثورة الكوبية، ومقاومة الشعب الفيتنامى للعدوان الأمريكى. وأنتج هذا التطور إدخال بعد رئيسى ثالث - وهو النضال المسلح- فى أيديولوجية وممارسة الحركات السياسية العربية منذ الستينيات وما بعدها. وقد أسهمت هذه الممارسة بشكل خاص بالمزيد من اطراد تدويل القضية الفلسطينية، خاصة من خلال اللجوء "للمعاملات الخارجية" (مثل خطف الطائرات وغيرها). بيد أن تلك المعاملات قد جلبت على المنظمة والشعب الفلسطينى المزيد من عدااء الحكومات ووسائل الإعلام الغربية، بل وحتى المواطن العادى فى الغرب. كما لعبت أيضاً لصالح الدعاية الإسرائيلية النى تلقفناها لوضم النضال الفلسطينى بالإرهاب الذى يجب احتواؤه وتصفيه.

وشهدت الستينيات احتدام النضال من أجل تصفية الاستعمار فى جميع أنحاء العالم، وهو ما مثل الموجه الثانية من مصالات التحرر الوطنى الجذرى، بعد أن اضطلع مؤتمر بادونج عام ١٩٥٥ بتكوين "جبهة" عدم الانحياز من بلدان العالم الثالث. لقد أصبحت الثورة وعدم الانحياز - معاً- هما أيديولوجية العصر، ونحسد رمز الصورة الرومانسية والشعبية لثورة العالم الثالث فى الشخصية الكاريزمية الجسورة للثائر الكوبى "فتى جيفارا"، والذى دوى شعاره "ليكن شعارنا خلق فيتناميين وثلاث وكثير من الفيتنامات" (Amin, 1994, p 107). واكتسبت حرب التحرر الوطنى الفيتنامية فى العالم الثالث سمعتها "كحرب شعبية" حيث أظهرت حدود قوة الإمبريالية الغربية (الأمريكية وقتها) وأصبحت نموذجاً ومثلاً ملهماً وأماً عند كل الوطنيين الراديكاليين فى جميع أنحاء العالم. ومن ثم أضحت النضال المسلح من أجل التحرير أو التغيير السياسى هو "صيحة العصر" فى كل العالم الثالث ومن ضمنه البلدان العربية. وتلك كانت أيضاً الروح التى انطلقت منها حركة الفدائيين الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٨. وفى الواقع أصبحت هذه الحركة موضع اعتزاز ليس فقط فى العالم العربى، وإنما فى العالم الثالث أيضاً.

وبعد حرب السويس عام ١٩٥٦ بوقت قصير بدأ جمال عبد الناصر عملية تحول جذرى فى مصر. حيث كانت البداية تأمين رأس المال الأجنبى فى البلاد، وأتبعها بتأمين رؤوس أموال ومؤسسات البرجوازية المصرية، وشرع فى مرحلة ثانية من إصلاح زراعى أكثر جذرية، وأصدر الميثاق الوطنى الذى أعلن رسمياً تننى طريق التنمية الممثل فى "الاشتراكية العربية" (وذلك لتمييزها عن اشتراكية أوروبا الشرقية)، مقدماً برنامجاً يمثل رؤية الثورة العربية الحديثة. وأياً كانت أخطاء الناصرية فى عيون الشعوب العربية - وبالأخص هنا الشعب الفلسطينى - فقد كانت حركة تحريره وقدمية. إذ تبنت الناصرية فى الحقيقة كل القضايا التقدمية والمعادبة للإمبريالية فى جميع أنحاء الوطن العربى. كذلك فإن السياسات المصرية المؤيدة للحركة الفلسطينيه والحركات السياسية المعارضة العربية ذات التوجه الوجدوى والمناهضة للملكيات (خاصة النظم الملكية المحافظة التابعة والمالية للغرب) قد أدت إلى قيام حرب باردة بين الدول العربية (Kerr, 1965) أى بين الملكيين المحافظين والجمهوريين القوميين الراديكاليين. وهى الحقيقة التى لعبت لصالح تنافس القوى الكبرى فى المنطقة، وكذلك إسرائيل.

وبعد الانفصال الذى وقع للجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٣ تولى السلطة فى سوريا نظام بعثى راديكالى. وفى الوقت نفسه نجح حرب البعث فى العراق فى الاستيلاء على السلطة من النظام القومى العربى للأحوين عارف، والذى بنى النموذج الناصرى وكان موالياً لمصر. ورغم أن كلاً من الناصرية والبعثية كانت تنكلم اللغة نفسها وتعبر عن رؤيتين متشابهتين، فقد وقع التنافس بين الحركتين والدول المؤيدة لكل منهما، وهو ما أضر بالحركتين فى النهاية.

أما "حركة القوميين العرب" فقد تحولت إلى "الجبهة لسعبية لتحرير فلسطين" وشرعت فى إقامة فروع راديكالية مشابهة لها فى البلدان العربية المختلفة، وبخاصة اليمن الجنوبي. ولم يكن الروح القومية العربية الراديكالية لدى أجهزة الدول - فى الجزائر ومصر والعراق وسوريا - ثورية بالفدر الذى نخبه قيادانها وأحزابها، رغم حقيقة أن هذه الدول قد تبنت سياسات خارجية نتواءم وتحرير العالم الثالث وضد الهيمنة أو التدخل الإمبريالى الغربى، وخاصة فيما يتعلق بدعم منظمة التحرير والشعب الفلسطينى دبلوماسياً وسياسياً.

لقد جاءت هذه الأنظمة القومية الراديكالية نتيجة لتدخل الجيش فى الحكم المدنى، كما اندفعت بسرعة نحو تطوير وتحديث أجهزتها الأمنية وقواتها المسلحة بوصفها السند المحورى

لسلطتها السياسية. وهو النسيء نفسه الذى فعلته النظم العربية الملكية. إذ لم بتوقف طوال السنين النوير بس دوله إسرائيل والبلدان العربية، بل نعاقم سباق السلاح بشكل حاد، حيث قامت الدول الغربية بتسليح إسرائيل، واضطلع الاتحاد السوفيتى وكتلته بتسليح الدول الوطنية الراديكالية. فقد كانت هذه الدول - وغيرها من دول العالم - تتوقع حدوث مواجهة عسكرية أخرى مع إسرائيل. غير أنه فى هذه المرة أدت الرطانة الزاعقة للدول القومية الراديكالية إلى يقين كل فرد فى العالم العربى (وربما آخرين فى العالم) بحتمية هزيمة إسرائيل بسبب ما تحقق من إعداد وتسليح جبد للجوش العربية. وبعد حدوث سلسلة من المواجهات العسكرية الصغرى على الحدود بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن (وخاصة هجمات الفدائس الفلسطينيين) وبعد صدام الاستراتيجيات عند شرم الشيخ على خليج العقبة، قامت إسرائيل عام ١٩٦٧ بضربة جوية إجهاضية واحتلت أراض فى كل من البلدان الثلاث. ولم تدم الحرب أكثر من ستة أيام تمكنت خلالها إسرائيل من هزيمة جيوش مصر وسوريا والأردن واحتلال مساحات كبيرة من الأرض تضمنت شبه جزيرة سبنا، والضفة الغربية وقطاع غزة (وهما المنطقتان المتنبقتان من أرض فلسطين التاربحنة واللنان كانتا تداران حتى ذلك الوقت من قبل الأردن ومصر) ومرتفعات الجولان السورية.

وأصابت صدمة الهزيمة شعوب وحكومات العالم العربى بالذهول وعدم التصديق. فقد أصبح المشرف العربى تحت رحمة سلاح الجو الإسرائيلى، وعجزت مصر وسوريا والأردن عن القيام بأية مقاومة للعدوان الإسرائيلى، ولم يكن لديها أى يقين حول ماذا تفعل. وبعد ستة أيام من الحرب حرى تفاوض عبر مباشر لإيقاف إطلاق النار من خلال تدخل الاتحاد السوفيتى والدول الغربية، وهو ما توج فيما بعد بقرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ الذى دعا إلى السلام بين الجانبين العربى والإسرائيلى مقابل عودة الأرض المحتلة. ولقد أخفق هذا القرار - وغيره من القرارات المتلاحقة لمجلس الأمن مثل القرار ٣٣٨ - فى معالجة القضية الفلسطينية، وبالأخص مشكلة اللاجئين.

سند أن مؤنمر القمة العربية الذى انعقد فى الخرطوم عقب حرب يونيو ١٩٦٧ قد أطلق ثلاث لاءات مدوبه: لا للسلام مع إسرائيل، ولا للاعتراف بها، ولا للتطبيع معها. ولكن على الرغم من هذا الموقف الصلب، جاءت الممارسة اللاحقة فى الانجاء المضاد تماماً: التهدة السباسبية على المستويات الثلاثة، الداخلية والإقليمية والدولية. وبدءاً من قمة الخرطوم التى أنهت الحرب الباردة العربية، قبلت الدول القومية الراديكالية المساعدة المالية والقيادة السياسية

- الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية، القوة النفطية الصاعدة، ومن تم انتهى الحدث عن تحرير فلسطين عبر المواجهه المسلحة مع إسرائيل، وتم القول بدبلوماسية "إزاله آثار العدوان الإسرائيلي"، أى استعادة الأراضي المحتلة مقابل القبول والاعتراف وإقامة السلم مع إسرائيل، ودون أية إشارة مباشرة إلى القضية الفلسطينية.

ولم تنطلق مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية إلا من الفدائيين الفلسطينيين ذوى النشاط السرى. مما اضطر قوات إسرائيل فى مارس ١٩٦٨ إلى عبور نهر الأردن ومهاجمة قاعدة للفدائيين الفلسطينيين فى تلال الكرامة على الضفة الشرقية للنهر. وصمد الفدائيون الفلسطينيون وقاتلوا - فى المواجهة - قوات العدو المتفوقة عليهم بكثير ولم يتبعوا التكتيكات المعهده لحرب العصابات. واستنرك فى المعركة الحيش الأردنى المرباط فى التلال الغربية وتم إجبار الإسرائيليين على الانسحاب. وقد أدى هذا النصر الصغير إلى زيادة شعبية قضية أولئك الفدائيين الذين كانوا مجهولين حتى ذلك الوقت، كما أبرز صورة فلسطين جديدة فى العربى، صورة الفدائيين الذين على أتم الاستعداد للتضحية بأرواحهم فى سبيل قضيتهم.

كما أدت معركة الكرامة إلى حفز وبعث الحيوية - على نحو مفاجئ ودرامى - فى الرأى العام العربى القومى والنشاط السياسى الشعبى. واطلقت الأفكار والشعارات الثورية من المثقفين وقادة الحركة السياسية (وليس من أجهرة الدول) لتنتشر كما النار فى الهشيم فى جميع أنحاء العالم العربى. وانعشت الآمال الثورية من جديد، مثلما طائر الغينىق الحالد، لتنفص عن نفسها عبار الهرمة والنأس. وانبرى المثقفون بشرحون حسد المجتمع العربى ويصفون الحلول المختلفة لأدوائه. وتراوحت الحلول المقترحة: من تنوير المجتمع العربى إلى العودة إلى إسلام أصيل وربما أصولى. وهكذا فقد عاد الإسلاميون ليبرزوا أعلى صوتاً وأكثر نشاطاً. وفى الوقت نفسه التحقت بصفوف الفدائيين الفلسطينيين أعداد من جميع البلدان العربية، وقدموا لهم الدعم والمساندة. وأصبح الحديث اليومى عن إعادة البناء الثورية للمجتمع والكفاح المسلح وحتى الحرب الشعبية، مما طغى على أفكار الإسلام السياسى. وأصبحت "الثورة العربية" العلمانية وسيلة وغاية فى آن واحد. ولاح أن اللحظة الثورية قد حانت فى العالم العربى.

إلا أن هذه اللحظة الثورية تبخرت سريعاً رغم التأييد الذى قدمه كل الأفراد والقادة السياسيين والدول، بما فيها الأردن وملكها "حسين" (والذى صرح علناً: "كلنا فدائيون"). إذ سرعان ما دب وتطور صراع سلطة بين الفدائيين الفلسطينيين المتمركزين فى الأردن وبين

نظامها الملكي. وبدلاً من التفرد للنضال ضد إسرائيل، وجد العدائون الفلسطينيون أنفسهم منورطين في حرب مواقع دامية ودفاعية ضد الحرس الأردني الأفضل والأقل تسليحاً. وفي سبتمبر ١٩٧٠ أطلق الملك هجوماً شاملاً على قواعد الفدائيين في عمان وألحق بهم الهزيمة بعد معركة شرسة سقط فيها العديد من الضحايا واستغرقت شهراً تقريباً، ومن ثم عرفت "بأيلول الأسود". ولم تتوقف الحرب الفلسطينية-الأردنية إلا بعد تدخل الرئيس عبد الناصر، ليكون هذا آخر نشاط يقوم به تقريباً قبل وفاته المفاجئة. وهكذا فإن اللحظة الثورية في العالم العربي جاءت ومضت في لمحة بارقة من التاريخ.

ولما وجدت قيادة الفدائيين الفلسطينيين أنفسهم معزولة في لبنان تراجعت سريعاً عن السعارات الثورية (وإن احتفظت بها بعض الأجنحة مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية). وسعت هذه القيادة أكثر وراء الاعتراف بها والاندماج في منظومة الدول العربية، ولم يتحقق هذا الاعتراف الرسمي حتى القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤.

إن عقد الستينيات في العالم العربي - بكل حوادثه الجسام وتجاربه وحركانه العارمة والآمال الشعبية العريضة التي تولدت فيه - قد أخفق في حل الإشكاليات الموروثة من الفترة الاستعمارية، كما أسفر عن الإخفاق في التصدي للتحديات الجديدة أو المحافظة على قوة الدفع لأيديولوجية التحرير المعلنة، وبالأخص تحرير فلسطين. وبدلاً من ذلك استسلم العالم العربي لغوايه الثراء النفطي، وأصبح الشعار السائد في هذه المرحلة هو إفساح "الثورة" للطريق أمام "التزوه" وبدت الستينيات كمرحلة مهدت الطريق للعقد التالي لها والذي اتصف باحتضار القومية العربية، وموجة الثورة المضادة، والحرب الأهلية في لبنان، والغزو الإسرائيلي لهذا البلد المنكوب، والانحياز للغرب من جانب الدولة المحورية مصر، وتوقيع مصر لمعاهدة سلام مع إسرائيل، والبلورة الاقتصادية مع - وباللمفارقة - المحافظة الاجتماعية وبعث الإسلام السياسي. كما حملت السبعينيات معها إنهاء التأميمات في الاقتصاد، وخصخصة بعض متروعات القطاع العام، واندماج أكبر ضار وغير متكافئ في السوق العالمية. وأخلت الروح التحررية الجماعية الساحة في السبعينيات للفردية الحوالية والنزعة الاستهلاكية وهجر السياسة والتشاؤمية السياسية العاجزة. وبوجه عام ترسخت ثقافة سياسة عربية مترجعة مازالت مهمة حتى اليوم رغم صعود الإسلام السياسي.

نقطة تحول:

منتصف السبعينيات

لقد ساهمت النضالات الوطنية العربية والقضية الفلسطينية في توليف منظومة للدول العربية من خلال جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة، على الرغم من التدخل الواسع من جانب قوى خارجية عن المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والائحاد السوفيتي. وكان واقع الحال في السبعينيات أنه على الرغم من وجود تنوع كبير بين الدول العربية وفق عدد من العوامل فقد نشأ "نظام إقليمي عربي" تجمع أواصره مقومات الجغرافيا والثقافة والتاريخ وعوامل اجتماعية واقتصادية وتنظيمية وسياسية قوبة نسبياً (Ismail, 1986 p 10-11). ومع أن العلاقات بين أعضاء "النظام الإقليمي العربي" (أو الشرق الأوسط) قد تأثرت بقوة بالتنافس بين القوى العظمى، إلا أنها حافظت على ديناميتها الخاصة. وهي الدينامية التي أثرت في الحقيقة في أوقات سابقة على سلوك وسياسة القوى العظمى ونظم إقليمية أخرى مثل أفريقيا.

وقد لعبت الثقافة السياسية التحررية في المنطقة العربية - والتي ارتبطت بالزعامة الكاريزمية القوية (الرئيس عبد الناصر) التي أرادت تعبئة الموارد العربية لتحقيق أهداف معينة في السياسة الخارجية - لعبت هذه الثقافة دوراً هاماً في نضال الستينيات ضد إسرائيل، وفي التطورات السياسية الإقليمية والدولية الداعمة للقضية الفلسطينية. ومن ثم فقد حقق الهدف المركزي للسياسة الخارجية العربية، وهو استعادة الحقوق الفلسطينية، تقدماً كبيراً في تلك الفترة رغم هزيمة ١٩٧٦. ومن المفارقات أن هذه الهزيمة قد قادت الدول العربية نحو الاهتمام بالقضية الفلسطينية أكثر من أي وقت مضى. ونتيجة لهذا كان الإقليم العربي "متماسكاً وموحداً نسبياً حول القضية [الفلسطينية] ... [وقادراً] على مقاومة الضغوط الخارجية والتأثير في النظم الإقليمية الأخرى (بل والنظام العالمي في الحقيقة) بطريقة أكثر قوة" (Ismail, 1956: p. 13).

ومن ثم فقد كان العمل العسكري المشترك، والنشاط الدبلوماسي المنسق، والمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، والحظر النفطي العربي قبل وبعد ١٩٦٧، وفي ١٩٧٠، و١٩٧٣.. كلها نمثل شاهداً هاماً على التماسك والتضامن العربي الجماعي والتركيز على الهدف المركزي للسياسة الخارجية وهو مقاومة/ احتواء إسرائيل ودعم القضية الفلسطينية. واستند هذا كله إلى تعاون اقتصادي وسياسي ودبلوماسي بين الدول العربية. وباختصار يمكن القول إنه "مع زيادة التماسك العربي - أي مع ترايد إمكانية العمل العربي المنسق حول

الفصاها المشتركة- نضاعفت فوة الدول العربية مجتمعة تحت طل هذا النظام، سواء على

المسنوى الإقليمى أو العالمى" (Ismail 1986 p 55)

وهكذا فإنه فى أوائل السبعينات - وحنى بعد وفاة عبد الناصر - "سمح الإجماع [النسبى] للعالم العربى حول القضية الفلسطينية، ورغبته فى تنسبى ونعبنه الموارد- وخاصة الموارد النفطية- فى هذا الاحاء، سمح للدول العربية بأن نمارس نفوذاً كبيراً على أوروبا وأفريقيا" (Ismail, 1986 p 13) فمتطور الحوار العربى الأوروبى حيت أصبحت المجموعة الأوروبية أكثر اهتماماً بالشئون العربية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية. أما بالنسبة لأفريقيا فقد قامت معظم دولها إبان الحرب العربية- الإسرائيلية ١٩٧٣ بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وإقامة العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية. وهو الموقف نفسه الذى اتخذه المعسكر السوفيتى. فقد كانت هذه الفترة هى نقطة الذروة فى النفوذ الدبلوماسى والسياسى العربى. وفى عام ١٩٧٤ اعترف جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها "الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى" (رغم اعتراض الملك حسين)، وفى العام نفسه حصلت المنظمة على وضعية مراقب فى هيئة الأمم المتحدة، ونالت اعترافاً دبلوماسياً سريعاً، خاصة فى أفريقيا وغبرها من أقاليم العالم الثالث. وحلقت الآمال فى تحقيق الأمنى الفلسطينية. وجملة القول هنا أن المبادرة العسكرية المصرية -السورية المشتركة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، واجتماع هذه المبادرة مع القوة الاقتصادية والمالية للدول العربية، قد فرضت القضية الفلسطينية على الأحدة الدولية واكتسب اعترافاً متزايداً بالحقوق الفلسطينية وبشكل لم يسبق له منيل. فحتى الولايات المتحدة اضطرت فى فترة إدارة كارتر (١٩٧٦-١٩٨٠) إلى إيلاء فلسطين والفلسطينيين فدرأ أولياً من الاهتمام، كما اتخذت بعض الخطوات الأولية فى اتجاه "حل" الصراع العربى- الإسرائيلى (Arun, 1995).

ولكن هذا التوجه كان قصير العمر. فبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وإيقاف ضخ النفط كانت الفترة المتبقية من عقد السبعينيات فترة تغير وتراجع كبيرين فى الثقافة السياسية بالمنطقة العربية. إذ إن التغيرات البنىوية التى أحدثتها الثروة النفطية ورحيل عبد الناصر وخروج مصر من معادلة موازين القوى، بوصفها البلد القائدة للتعبنه السياسية العربية، قادت إلى ظهور ما تسمى القيادة "البراجماتية" والنشيد الزائد على الهوية القطرية للدولة أكثر من الهوية العربية، وكذلك التشديد على المصلحة الفردية المنفصلة. ولا شك أن منظومة الدول العربية قد عانت قبل حرب ١٩٧٣ من خط خاطئ (تعتبر تسمية "الحرب الباردة العربية"

أفضل تسمية له) ولكنه كان فى سياق ثقافة سياسية قوية وحدوية وتحررية ومعادية للإمبريالية، ثم تحولت النظم القومية الراديكالية العربية إلى مهادنة مع النظم الملكية المحافظة بعد هزيمة ١٩٦٧. وفى الحقيقة أن الثقافة السياسية القومية العربية المعادية للنظم الملكية قد وضعت الملكيات النفطية وغيرها موضع تهديد من قبل المد القومى العربى، وهو ما جعلها تقرب أكثر من حاميتها فى الخارج - الولايات المتحدة الأمريكية. بيد أن هذه النظم الملكية اضطرت إلى التعاون والتنسيق وإسداد الدعم للنظم العربية الجمهوريةية التحررية بقيادة مصر عبد الناصر وأهداف سياستها الخارجية، وخاصة القضية الفلسطينية. وهو ما تجلى بشكل خاص - كما أسلفنا- بعد حرب ١٩٦٧. وقتل أن برحل عبد الناصر رئيس الدولة العربية المحورية طلت منظومة الدول العربية تعمل بتماسك نسبي وحقق إنجازات هامة فى كثير من أهداف السياسة الخارجية، ليس أقلها تدويل والاعتراف بالقضية الفلسطينية وتطويق وعزل إسرائيل.

إلا أن هذا كله قد تغير بعد رحيل عبد الناصر وصعود أنور السادات إلى السلطة. إذ بمقتضى التبعية السياسية والاقتصادية للغرب - والولايات المتحدة أساساً- نظرت الدول الملكية المسحة للنفط والأردن والمغرب ومصر فى عهد السادات إلى الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية من خلال المنظور الأمريكى، أى كصراع إقليمى فرعى وليس كمواجهة عربية شاملة (كما كان الحال فى عهد عبد الناصر) أو دولية. ومن ثم مالت النظم الملكية الموالية للغرب إلى تجاهل - أو فى أفضل الأحوال إبداء الأسف- للدعم الأمريكى لإسرائيل. ولما كانت الدول العربية قد أصبحت فى النصف الأخير من السبعينيات أكثر اهتماماً بالحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة من مواجهتها بسبب القضية الفلسطينية كقضية عربية مركزية، فقد أزاحت تلك الدول هذه القضية إلى مؤخرة اهتماماتها. وفى الحقيقة أنه بمقارنة الفترة التى أعقبت حرب ١٩٧٣ بالفترة التى سبقتها كانت الولايات المتحدة محل اتهام شديد فى أرحاء الوطن العربى كقوة إمبريالية تريد فرض إرادتها على المنطقة، سجد أن الفترة التى نلت الحرب قد شهدت عملية تهدئة وانحياز سياسى واقتصادى إلى جانب الولايات المتحدة. وربما سهل من هذا التحول الدرامى ذلك للتغير السياسى المفاجئ الذى اضطلع به أنور السادات من نقل تحالف مصر مع الاتحاد السوفيتى إلى التحالف مع الولايات المتحدة، ومبادرته الدبلوماسية الدرامية وإلقاء خطابه فى الكنيست

الإسرائيلي، والدخول في مفاوضات كامب ديفيد وما نتج عنها من عقد معاهدة سلام مع إسرائيل.

وربما يرجع الأساس الذي انطلقت منه "برامجاتبة" السادات إلى عبد الناصر نفسه حينما قبل عام ١٩٦٩ مبادرة روجرز وبرر الخارجية الأمريكية، وهى المبادرة التى جاءت فى وقت يموج بالمشاعر العروبية القوية، كمسعى أمريكى الثقافى لمعالجة الصراع العربى-الإسرائيلى على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (الأرض مقابل السلام)، كما استهدفت أيضاً "تحقيق تسوية مع الأردن تتخطى المقاومة الفلسطينية" (Arun, 1995: p 45). وقد مانت مبادرة روجرز سريعاً بسبب رفض كل من إسرائيل والدول العربية لها. وذهبت "برامجاتية" السادات بعيداً - كما سبرى "برامجاتية" عرفات فيما بعد- إلى ما هو أبعد من الاستراتيجية التى استهدفها عبد الناصر. فقد بنيت "برامجاتية" السادات على فرضية زائفة هى أن تحالف الدول العربية مع الولايات المتحدة والابتعاد عن الانحداد السوفيتى سوف يعزز مكانة العرب عند أمريكا ويكسبهم ثقتها إلى الحد الذى يبعدها عن إسرائيل. وهو ما لم يحدث كما نعرف، فقد ظلت السياسة الأمريكية منسكة بثوابتها، حبت واصلت تأييد إسرائيل وبصورة أقوى، وقوضت النفوذ السوفيتى فى المنطقة، وقوضت استقلال البلدان العربية.. وفى الوقت نفسه اكتسبت المزيد من النفوذ فى العالم العربى.

وقد أدى التراجع السريع للمكانة السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية لمصر فى عهد السادات وفى النصف الأخير من السبعينيات إلى موجات صدمة على المستويات ذاتها فى جميع أنحاء المنطقة. فقد تم إخراج مصر من المعادلة الاستراتيجية بين العرب وإسرائيل وقوطعت من بقية الدول العربية، واسفادت إسرائيل من هذه البيئة الاستراتيجية الجديدة لغزو وتدمير لبنان وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها من بيروت. ومما ساعد أكثر على هذا التراجع فى الوضع العربى: تلك القيادة "البرامجاتية" الجديدة الموالية للولايات المتحدة والتى اضطلعت بها فى المنطقة المملكة العربية السعودية (الملك خالد والملك فهد). وقد ازدادت دول الخليج العربى اقتراباً من الولايات المتحدة بسبب ما بدا من تهديد الثورة الإسلامية فى إيران لعروش حكامها. ومن ثم، مع مقدم الثمانينيات كانت المنطقة منقسمة - وبالأحرى ممزقة- حول كثير من القضايا الخلافية، ولم يوجه اهتمام كاف للقضية الفلسطينية المركزية. فالثورة الإيرانية التى حملت الوعود بتعويض خسارة مصر من المعادلة الاستراتيجية العربية - الإسرائيلية، سرعان ما اتخذت صورة الخطر الذى يهدد الملكيات

النفطية في الخليج والعراق كذلك. وأصبحت هذه المسألة في الواقع مبعث انقسام في السياق المسرفي العربي. فبينما أسدت الملكيات النفطية العراق في حربها مع إيران (بدأت عام ١٩٨٠)، لم يكن ذلك هو موقف سوريا التي مالت في الحقيقة نحو إيران. وكانت هناك أيضاً قضايا أخرى أخذت في اقتحام المشهد السياسي العربي طوال السبعينات وساعدت في تأخر أولوية القضية الفلسطينية، مثل حرب الأوجادين في القرن الأفريقي والنمرد الكردي في العراق والحرب الأهلية اللبنانية وقيام النظام الشيعي الراديكالي في اليمن الجنوبي.

من كل ذلك يتضح أنه بمجرد رفع الحظر النفطي تدهورت بسرعة بالغة القوة الدبلوماسية والسياسية التي كان العالم العربي قد حققها مؤخراً. وفي الوقت نفسه فإن ابتعاد مصر السادات عن الدور النعوي الطبيعي للكلمة العربية وخروجها من المعادلة الاستراتيجية في المنطقة (بل وعلى المستوى الدولي في الحقيقة) قد أدى إلى تداعي النمق السياسي في العالم العربي، وانهيار الإجماع العربي حول أهداف السياسة الخارجية، ومن ثم نكسة خطيرة لمنظمة التحرير والقضية الفلسطينية، حيث قامت إسرائيل بغزو لبنان وإخراج المنظمة من بيروت. بل والأسوأ من ذلك أن الدعم الشعبي العربي العام للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية - وبالطبع بالنسبة للمنظمة - قد تبدد سريعاً أثناء الحرب الأهلية في لبنان، بل ونعرض هذا الأسيد لمربد من الراجع بعد الإخراج الإجماري للمنظمة من بيروت عام ١٩٨٢. واستنرك مع هذه النكسات: عدم الكفاءة والهزائم العسكرية المتكررة التي تعرضت لها المنظمة، والنبور المزبد لصور الفساد وسوء استخدام السلطة وسط الكوادر السياسية في المنظمة، وهو ما أراح بعددأ مركزية وبريف والحمية للقضية الفلسطينية ومصادقية قيادة المنظمة وسط الشعب العربي.

لقد سمح نمو حجم ونفوذ النجبة والنشاط السياسي الفلسطيني في العالم العربي لهم بقيادة الجهود القومية العربية بل وحتى في فترة الفورة النفطية، وصل هذا الوضع إلى ذروته عام ١٩٨٢، إلا أنه سرعان ما تبدد بعد ذلك. ففي لبنان بشكل خاص ربما تمتعت القضية والجماعة الفلسطينية بدعم شعبي أكثر من أي مكان آخر، إلا أنها فقدت ذلك فيما بعد. وفي حبة الأمر أن عداء تحتياً أو جانبياً قد أخذ يتكون تجاه الوجود والنشاط الفلسطيني في كل من لبنان والأردن نتيجة لحقيقة صراعات السلطة التي لم يمكن تجنبها بين الفلسطينيين والدول العربية المضيفة (Farsoun with Zachana: P. 151-156). ولا شك أن صراعات السلطة في هذين البلدين، وفي الكويت فيما بعد، قد كان لها أثر خطير ومدمر على الجماعات الفلسطينية في

هذه السبلاد، حبت أسهمت فى إرخاء ظلال سلبية على القضية الفلسطينية وتقلص تأييد الدوائر الرسميه والرأى العام على السواء. وهو الأمر الذى أدى بدوره إلى ندهور مكانة القضية الفلسطينية بعد أن كانت القضية المركزية والمحورية فى الثقافة السياسية العربيه وأهداف السياسة الخارجية للدول العربيه.

إن دروس السياسة العربيه سابقه الذكر ("فقدان" مصر فى المعادلة الاستراتيجيه العربيه - الإسرائيلىه، وتبعيتها للولايات المتحده وانهار دورها كدولة عربيه طليعيه، واستمرار العدوان الإسرائيلى) تؤكد أهميه الدور المركزى لمصر فى قياده العرب وعملية صنع السياسات فى الدول العربيه (انظر: Ismail 1986, Korany and Dessouki eds 1984).

ورغم أن مصر كانت ولا زالت نملك مؤسسة السباسة الخارجية (وبيروقراطيتها) الأكثر نظوراً وكفاءه فى الوطن العربى، فإن قرارات الرئيس السادات بدلت وغيّرت السياسات الدبلوماسيه والسياسيه والاقتصاديه وحتى الاجتماعيه فى البلاد بدون إجراء أى نقاش داخل مؤسسات الحكم أو وسط الرأى العام. ذلك أن القياده وعملية صنع السياسة فى نظم الحكم العربيه كانت منذ عهد بعيد خاضعة لأهواء وميول القائد، وهى الحقيقه التى استوعبها جيداً أيضاً أعداء وخصوم (بل وحتى أصدقاء) القضايا العربيه - بما فيها القضية الفلسطينيه- وعرفوا كيف يستفيدون منها. ومثلما كان للعمل الانشقاقى المنفرد الذى قام به السادات فى أواخر السبعينيات آثار مدمره على العالم العربى والحقوق الفلسطينيه، ينطبق الشئ نفسه فعلياً على أنشطة عرفات وانهابات أوسلو. ففى كلنا الحالين اضطلع هذا النمط من القباة بتكبيد القضية الفلسطينيه الخسائر على المسنوى الدولى.

تمزق منظومه الدول العربيه

وتراجع القضية الفلسطينيه

إذا كان التماسك والتركيز الرسمى للسياسات الخارجيه لمنظومه الدول العربيه على القضية الفلسطينيه قد ساهم فى تدويل القضية وكسب الدعم الدبلوماسى والسياسى لها، فلاشك أن تمزق هذه المنظومه نفسها قد شجع على حدوث العكس. وقد أحدث هذا التدهور - كما سيوضح فيما بعد - ناكلاً خطيراً فى القضية الفلسطينيه. فقد اتحدت أعمال السادات مع تكرار الصراعات العربيه البينييه والتهديدات المتصوره من جانب الجيران غير العرب، وبدءاً من النصف الأخير فى السبعينيات تداعى عملية تمزق سياسى، ونراجعت مركزية القضية

الفلسطينية بالنسبة لأهداف السياسات الخارجية والداخلية العربية. ومما يتبر الإحساس بالمعارفه ان عمليه التمرق السياسى هذه قد أحدث محراها فى فتره برايد فيها التكامل الاقتصادى بين بلدان المشرق العربى (تداول القوى العاملة ورأس المال والاستثمارات العربية البنينة والمعونة الرسمية) وربما يمكن إرجاع ذلك إلى الزيادة الحادة، بل والمدهشة، فى عوائد النفط. ففى حقيقة الأمر استمر التعاون بين الدول العربية فى ميادين كثيرة غير المجال السياسى/ الدبلوماسى، بل ربما أصبح أقوى فى فترة اندلاع التمزق والتنافر بين أهداف السياسات الخارجية للأقطار العربية. ومن الشواهد على ذلك الارتفاع الكبير فى معونات التنمية بين الدول العربية (Ismail, 1986, Farsoun, 1988).

ويبدو أن هذا السطور المناقض سرح أساساً إلى استراتيجية وسياسة النظم الملكية النفطية التى اهتمت أساساً بتنمية مجتمعاتها وحماية نظمها. كما أن تعاضم تحالفها مع الولايات المتحدة (والعراق) فى مواجهة إيران بشكل خاص، أفضى إلى شأة ترتيبات أمنية رسمية لهذا الإقليم العربى، وذلك فى إطار "مجلس التعاون الخليجى". وعلى أساس ذلك جرى فى السياسات الرسمية لهذه الدول - وغيرها - إعادة تعريف الصراعين العربى والفلسطينى - الإسرائيلى على أنهما صراع محلى أو منطقى. وهو ما كان له مصاعفات دولية خطيرة على القضية الفلسطينية والإقليم. وفى واقع الأمر أن أفصل دليل على كل من التمرق العربى وتدهور مركزية القضية الفلسطينية يكمن فى حقيقة أن مؤتمر القمة العربى الحادى والعشرين الذى عقد فى فاس (المغرب) عام ١٩٨١ قد أنهى أعماله دور اتفاق بسبب الخلافات المتعلقة بالسياسة العربية الموحدة الواجب اتباعها إزاء القضية الفلسطينية، ثم عادت القمة فى سبتمبر ١٩٨٢ لاعتماد "خطة فهد" (وهى استجابة "لخطة ريجان" التى طرحت فى نفس العام)، ونادراً ما اجتمعت القمة كاملة بعدها. وفى قمة عمان ١٩٨٧ تأخرت بشكل واضح أولوية القضية الفلسطينية. ففى وقت كان الجنود الإسرائيليون يضربون التلميذات الفلسطينيات فى الضفة الغربية على مسافة غير بعيدة من عمان، رأى القادة الذين حضروا القمة أن إيران التى تبعد ألف ميل شرقاً هى عدو العرب. وجاءت الإبتارة إلى القضية الفلسطينية فى ذيل البيان الختامى الصادر عن القمة. واقتراح الأردن على الدول العربية المحتمعة تطبيع العلاقات مع مصر، التى قوطعت رسمياً وعلقت عضويتها فى جامعة الدول العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٨. واستهدف الأردن من هذا الاقتراح أيضاً عزل سوريا وليبيا اللتين تؤيدان إيران.

لقد ساهم تمزق منظومة الدول العربية وضعف وتناثر وتغير السياسات الرسمية العربية تحاه القضية الفلسطينية، في إحداث انقسام خطير داخل منظمة التحرير الفلسطينية كان صدى ومظهراً لهذا الموقف العربي. فعلى سبيل المثال حسبما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان عام ١٩٨٤ فاطعه كل من الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهما حماعنا المعارضة الرئيسيتان والأثقل وزناً. وانتهزت السياسة والأنشطة الدبلوماسية الأمريكية هذه الفرصة لتحقيق المزيد من هذا التمزق الذي أضر بالقضية الفلسطينية والإقليم ككل. فمثلاً سخر "زبجينيو برهنسكي" مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر من القيادة الفلسطينية قائلاً: "بأى باى منظمة التحرير"، وهو التصريح الذي جاء تعبيراً عن تهميش المنظمة والإلماح إلى انتهاء دورها. ونتيجة للتطورات السياسية والعسكرية التي وقعت في الإقليم الأكبر (الشرق الأوسط) أصيبت الولايات المتحدة بالانزعاج واعتبرت المنطقة بمثابة "قوس الأرمات"، فكان أن أعلن ما سمي "مبدأ كارتر" (Arun, 1995: p 48-50) الذي اعتبر الخليج العربي منطقة مصلحة حيوية للولايات المتحدة، ومن ثم فهي مستعدة للتدخل فيها بالقوة عند الضرورة.

وتتفياً لهذا الإعلان أنشأت الولايات المتحدة "قوات الانتشار السريع" لتكون جاهزة للتدخل في الإقليم. كما حصلت على تسهيلات عسكرية وطورت الوجود منها في بلدان المنطقة: مصر، عمان، البحرين، الصومال، كينيا وبحر العرب (قاعدة ديجوجارسيا). وقد أصاب "طارق اسماعيل" حينما أشار إلى أنه "في الخمسينات ورغم مشروع حلف بغداد، ومبدأ اسرهور، فسلت إلى حد كبير كل محاولات إقامة شبكة أمنية عربية في المنطقة بسبب المعارضة الإفليمه التي فادها ببراعة جمال عبد الناصر، ولكن النظام الممزق في الثمانينيات جعل هذه المهمة أسهل بكثير" (Ismail, 1986: P 64). فواقع الحال أن كلاً من التمزق السياسي العربي وتهميش منظمة التحرير الفلسطينية قد أديا إلى إحباط الحوارين "العربي-الأوروبي" و"العربي-الأفريقي" وتبديد الجهود السابقة التي بذلت في هذا الصدد.

وهكذا أسلمت عواقب هذا التمزق العالم العربي إلى أوضاع الضعف والتبعية والخضوع إزاء الولايات المتحدة خاصة والغرب بشكل عام. وهو الوضع الذي حققت إسرائيل منه أكبر استفادة ممكنة، ونراجعت في الثمانينات المكاسب العربية والفلسطينية التي تحققت في السبعينيات حتى وصلت إلى نهايتها في عملية أوسلو، ورغم أن إسرائيل كانت المستفيد الأكبر من كل هذه التطورات، فإن مكاسبها لم تنحقق أساساً كنتيجة لمبادراتها الخاصة، وإنما كانت

نتيجة طبيعية للتعسرات التي أحدثتها الهمنة الأمريكية في المنطقة. ومن ثم فحتى نفهم على نحو كامل الديناميات السياسية المحيطة دوليًا بقضية فلسطين يتحتم علينا أولاً أن نلقى نظرة على السياسة الأمريكية بقصد تقبم أثرها على المنطقة ككل والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

إعاقعة السلام :

السياسة الأمريكية

تجاه فلسطين والفلسطينيين

"إعاقعة السلام" Obstruction of Peace هو عنوان الدراسة الممتازة التي قام بها "نصير عاروري" للسياسة الأمريكية تجاه المسألة الفلسطينية. وسوف أعتمد هنا في هذا الجزء على الأطروحات والأدلة الواردة في هذه الدراسة، بيد أنني لا أستطيع في هذا الحيز الضيق أن أكون منصفًا بما فيه الكفاية لذلك التحليل الواضح والضافي في كتاب "عاروري". وفي البداية نقول إنه لا ننسى للمرء فهم القضية الفلسطينية في السياق الدولي دون البحث مباشرة في دور الولايات المتحدة. ومن الممكن تقسيم التدخل الأجنبي في الشؤون العربية خلال القرن الماضي إلى أربع مراحل تاريخية. أولاً مرحلة التدخل العثماني (مع وجود مدخل أوربي غير مباشر) حتى عام ١٩١٧، ومرحلة التدخل الأوربي حتى عام ١٩٥٦ (حرب السويس)، ومرحلة تدخل القوتين الأعظم من ١٩٥٤ - ١٩٩١ (ويشير التاريخ الأخير إلى انهيار المنظومة السوفيتية)، وأخيراً مرحلة التدخل الأمريكي من ١٩٩٠ حتى الآن. فلقد نشأت القضية الفلسطينية في صورتها الراهنة (بعد ١٩٤٨) مع تطور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى قوتين كويتين. وعلى عكس الآراء الأمريكية السائدة جاء دخول السوفيت في شؤون العالم العربي والشرق الأوسط نتيجة لاندفاع أمريكا نفسها نحو المنطقة. فمنذ الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة لم تكف عن التدخل في الشرق الأوسط والعالم العربي بصور مختلفة. بيد أنه على النقيض من فترة السيطرة الاستعمارية الأوربية (حيث مارست بريطانيا وفرنسا سيطرة سياسية مباشرة واحتلتا عسكرياً أراضي الدول العربية المستعمرة) كان للقوتين الأعظم بية تأثير غير مباشرة أكثر تعقيداً ومحدودية على الدول المستقلة في الإقليم. وقد مارست الولايات المتحدة والانحداد السوفيتي نفوذيهما من خلال : تحالفات رسمية وغير رسمية، الدعم الدبلوماسي، الإمداد بالسلاح، المساعدة الاقتصادية، وأخيراً التهديد العسكري. ورغم أن نفوذ القوتين الأعظم علي دول المنطقة كان محدوداً نسبياً، إلا أن

تأثيرهما في القضية الفلسطينية كان عميقاً ومحورياً.

فمبذ الحرب العالميه الثانيه كان للسياسه الأمريكيه أثر كبير على القضية الفلسطينية سواء بشكل مباشر أم من خلال سيطرتها (أو نفوذها) على المؤسسات الدولية. وقد اختلفت السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط من إدارة لأخرى، وخاصة من حيث الرؤية الاستراتيجية للإقليم. فقد بطرت الولايات المتحدة إلى صراعات وقضايا ومشكلات المنطقة إما من خلال المنظور الكوي للحرب الباردة، أو من خلال منظور إقليمي نظر إلى مصادر عدم الاستقرار في المنطقة في إطار إقليميها، ومن ثم محدودة نطاقها (Kerr, 1980, Doran, 1992).

ولقد تأسست المصالح الأمريكية في المنطقة منذ عهد بعيد على عدة اعتبارات استراتيجية واقتصادية، واعتبارات سياسية مشتقة من الأوليين. تمثلت المصلحة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة خلال الحرب الباردة في احتواء النفوذ والتوسع السوفيتيين. أما من الناحية الاقتصادية فقد تركزت المصالح الأمريكية على السيطرة - وليس مجرد النفاذ - على نفط الشرق الأوسط، بما فيه النفط العربي، حيث كانت حقول النفط في الشرق الأوسط - وما تزال - تمثل تلنى احتياطيات النفط العالمية وأكبر قدرة إنتاجية. كما كانت المسألة النفطية قضية استراتيجية أيضاً. وبيرهس "سيمون بروملي" بشكل مقنع في كتابه "الهيمنة الأمريكية والنفط العالمي" (Bromely, 1991) على الأهمية المركزية للنفط العالمي بالنسبة للهيمنة الأمريكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ إن المصلحة الأمريكية في نفط الشرق الأوسط أبعد من اعتبارات السوق والمنافسة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي، حيث تدخل أيضاً في إطار الصراع بين القوى الرأسمالية، ومن ثم السيطرة الأمريكية على أوروبا واليابان وبقية العالم غير السوفيتي. وهكذا فقد صيغ الموقف الأمريكي من الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية انطلاقاً من اعتبارين استراتيجيين: احتواء الاتحاد السوفيتي، والسيطرة على نفط الشرق الأوسط (أي النفط العربي والإيراني).

إن الدعم الأمريكي لإسرائيل لم يكن أبداً مسألة الاشتراك في قيم واحدة أو التقارب الثقافي أو الديمقراطية الإسرائيلية، وهو ما يريد الخط الدعائي والرسمي للأيديولوجية الأمريكية - الإسرائيلية إدخاله في أفهامنا. هذا وقد كان للتصورات غير المتعاطفة تجاه فلسطين والفلسطينيين في الثقافة السياسية (ورسمياً) جذور عميقة وقديمة في المجتمع الأمريكي (Christison, 1999). ففي القرن التاسع عشر نجد في أدب الرحلات الشعبي "مارك توين" مثلاً يصف فلسطين "بالأرض النى تبعث على اليأس والكآبة والفجيعة"، ويصف عرب

فلسطين بأنهم "سحادون حقراء بالطبيعة والعريضة والترسبة" (Christison 2000 P 3). ولم تختلف هذه الصورة في عقول صناع السياسة الأمريكية في أوائل القرن العشرين، فمثلاً "تكونت كل الحصيلة المعرفية لدى "وودرو ولسون" عن فلسطين من ثلاثة أشياء : تلك الصور الخاصة بالعرب" الحمقى"، تعاليم الكتاب المقدس التي تحدثت عن سكان الأراضي المقدسة من اليهود والمسيحيين وصممت حيال العرب والمسلمين، ومشورة الأصدقاء والزملاء السياسيين من الصهاينة" (Christison 2000 P 3). وسار على المنحى نفسه الرؤساء الذين خلفوا "ولسون"، فمن "فرنكلين روزفلت" إلى "ترومان" و"ايزنهاور" و"جونسون" نجد أصدقاء الموقف ذاته، خاصة بعد عام ١٩٤٨ حيث غاب الفلسطينيون عن الوعي السياسي الأمريكي. وكان التعاطف من نصيب يهود أوروبا الذين تعرضوا للهولوكست، وامتد موقف أمريكا الأخلاقي ليشمل اليهود الناجين ولكنه أغفل تماماً الفلسطينيين الذين حصل اليهود الأوروبيون على وطن على حسابهم. وهكذا فقد تطور شعور بالكراهية الشديدة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين كشعب - وبشكل خاص بعد حرب يونيو ١٩٦٧ - في الثقافة السياسية الأمريكية والعقل الرسمي المتسعين بالرغبة في تقديم الدعم المتزايد لإسرائيل بوصفها داود الصغير الذي يقابل العملاق جولباب.

وبدأ به من عهد إداره "ايزنهاور" نظرت الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط كمنطقة حرجة لمواجهة الاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة. ويتضح ذلك من مساعي "جون فوستر دالاس" وزبير حارحنة "ايزنهاور" للضغط على الدول العربية للانضمام إلى الحلف العسكري - السياسي المناهض للسوفييت (حلف بغداد أو "السنثو"). وأكثر من هذا اعتبر صناع السياسة الأمريكيون - في قصر نظر بالغ - كل حركة قومية محلية حليفاً للشيوعية. وانطلاقاً من هذين الاعتبارين رأت السياسة الأمريكية في النظم الوطنية والحركات السياسية ذات التوجه العروبي الواحدى ومنظمة التحرير الفلسطينية... أعداء لمصالحها الحيوية في المنطقة. ومن هنا أخذت الولايات المتحدة علي عاتقها مواجهة النظم الجمهورية القومية العربية، وحماية إسرائيل والنظم الملكية العربية المحافظة. كما تصدت أكثر للحركات المسماة بالثورية مثل منظمة التحرير الفلسطينية. والأسوأ من ذلك كان الإفصاح عن تبرير عنصرى لهذه الرؤية يتمثل في وصف "العرب" بالمتخلفين الذين تستحوذ عليهم وجدانياً مشاعر الحقد والكراهية المرضية تجاه إسرائيل والغرب، وأن هذا الموقف العربى الأخرق والمتسم بالهوس السيكلوجى هو - فى فكر المدرسة الكونية الأمريكية Globalists - مصدر العداء لإسرائيل

وسبب الصراع العربي-السرائلي. ومن ثم فإنه وفقاً لهذا المنظور لا أمل في إرساء السلم في الإقليم، وبالتالي الاستقرار، ما لم تكن لإسرائيل اليد العليا استراتيجياً أو التفوق العسكري على الدول العربية مجتمعة. وتبنوا نفس نظرة قرنائهم الإسرائيليين بأن العرب لا يفهمون سوى لغة القوة. وبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية بكل فصائلها فقد صار تعريفها بكل بساطة كمنظمة إرهابية بربرية، أما الفلسطينيون كشعب فقد تم تجاهلهم كلية.

لقد انطلقت مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية من رؤية المدرسة الفكرية الكونية لتحديد الهدف الأعلى لصناع السياسة الكونية في احتواء (وإن أمكن : استباق أو مبادأة) الاتحاد السوفيتي وحلفائه (النظم الفومنة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية)، وحماية حلفاء أمريكا (الدول العربية المحافظة وإيران وقتذاك وإسرائيل وتركيا)، والحفاظ على الأوضاع القائمة، وأخيراً ضمان الاستقرار في المنطقة. وقد أدى تطور السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة إلى ازدياد كثافة واتساع النفوذ الأمريكي في المنطقة، حتى وصل الأمر إلى الحضور العسكري الأمريكي في التسعينيات (انظر Anuri, 1995 PP 31-57, Rubenberg, 1986).

أما المدرسة الإقليمية في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية فقد كان "جورج بول" نائب وزير الخارجية في إدارة "كارتر" هو أبرز ممثليها (Foreign Affairs, 1979-80, and 1992) وقد ركزت هذه المدرسة على المصادر الإقليمية للصراع وعدم الاستقرار، ومن ثم احتل الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية مكانة أكبر في مبادراتها السياسية. وقد كانت رؤية الإقليميين بإنجاز أن الاستراتيجية الأفضل للولايات المتحدة من أجل احتواء أو استباق الاتحاد السوفيتي وضمان المصالح الأمريكية، وحماية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة... تكمن في حل الصراع العربي - الإسرائيلي وتسوية المشكلة الفلسطينية.

وقد أشارت رؤيتهم - في أحد معانيها - إلى أن الاتحاد السوفيتي هو المستفيد من الصراع ومن الدعم الأمريكي القوي لإسرائيل، ومن ثم فإن حل أو احتواء الصراع العربي-الإسرائيلي سوف يفصي بشكل طبيعي إلى احتواء الاحتراف السوفيتي للمنطقة. وإذا أضفنا إلى ذلك عوامل استخدام سلاح النفط والنضام العربي وتركيز السياسة الخارجية للأقطار العربية على القضية الفلسطينية في السبعينيات، لفهمنا مسعى إدارة "كارتر" لتبنى لغة تبدو أكثر توازناً والاضطلاع ببعض الجهود تحاه الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

وفي الحقيقة أن الرئيس "كارتر" قد مضى إلى ما هو أبعد من ذلك حينما صرح في

خطاب الفاه في مديسه "كلنبور" - ولابه "ماساسوسيتس" - عام ١٩٧٧ بصرورة أن بحصل
الفلستينيون علي وطن حاص بهم. ولكن هذه الرؤيه والمنظور كانا قصيري العمر حيث
جرت في المنطفة أحداث في الفترة ٧٨-١٩٨٠ (الثورتان الشيوعيتان في إثيوبيا والبمس ،
الثورة الإسلامية في إيران، الغزو السوفيتي لأفغانستان) اجتمعت معاً لتبدد المنظور الإقليمي
لصالح المنظور الكوني. بل إن مصممي المقتررب الإقليمي أنفسهم- مثل وزير الخارجية
"سبروس فانس" ونائبه "جورج بول"- قاموا بالتراجع عن هذا المنظور، وفي ظل إدارة كارتر
ذاتها، وكانت المحصلة هي زيادة التصعيد العسكري في المنطقة، ولقوا في ذلك تشجيع
ومسانده "رجنبو برحنسكي" مسنار الأمن القومي وهو من أنصار الحرب الباردة المتصلبين.
ولكن كما بين "عاروري" (Anuri.1995 P 48-50, 255-259) نرى "كرستس" أيضاً أن "جيمي
كارتر عجز كلية عن المضي قدماً في محاولاته لانتهاج سياسة انفتاحية على الفلستينيين
(بسبب ضغوط السياسيين واللوبي وانتقادات وسائل الإعلام).. وانهزم كارتر بفعل إطار
مرجعي نظر إلى الفلستينيين كمجرد إرهابيين" (Christison,2000 P4).

ومن هنا يتضح أن مضاعفات السياسات التي انتهجها أنصار المدرسة الكونية في مؤسسة
السياسة الخارجية الأمريكية (في مواجهة المدرسة الإقليمية) كان لها أثرها الكبير على القضية
الفلستينية والفلستينيين. وقد كانت حرب يونيو ١٩٦٧ نقطة تحول بالنسبة لصعود توجهات
المدرسة الكونية وسط صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية. وحصلت هذه المدرسة
على رخم كمي في فترة بيكسون- كسنجر، واستعادت النظم في النصف الثاني من عهد
إدارة كارتر، ثم وسعت ركانزها ونفوذها المؤسسي بشكل متواصل في ظل إدارتي ريجان
وبوش. وشكلت إسرائيل عنصراً رئيسياً في الحسابات الاستراتيجية لأنصار المدرسة الكونية:
فإسرائيل تمثل قلعة محلية في مواجهة التوسع السوفيتي في الإقليم وكذلك الحركات القومية
والراديكالية العربية. وتطور قدماً وتعمق التحالف الاستراتيجي والعسكري بين أمريكا
وإسرائيل على أيدي إدارة بعد أخرى. ونتيجة لهذا أصبحت منظمة التحرير الفلستينية والدول
العربية الوطنية أعداء أمريكا طالما ظلت في العفل السياسي الأمريكي أعداء إسرائيل.

ويمكن تعداد أربعة عوامل هامة ساعدت على هذه العملية. أولها تمزق التصامم العربي
على مستوى الدول، ثانياً الدور الشيط الذي لعبته إسرائيل لدفع الولايات المتحدة في هذا
الاتجاه، ثالثاً صعود مسئولين موالين لإسرائيل (بل وحتى "الليكود") في الإدارات الأمريكية
المتعاقبة، ورابعاً تزامن مع العاملين الأخيرين عدم اعتراف الكونجرس بشرعية منظمة

السحرير والشعب الفلسطيني (Λπίρι, 1995 PP 285-310). ونمت إراحة من أطلق عليهم "أنصار العرب في الإدارة الأمريكية. حبب بوى مسؤولون موالون لإسرائيل على طول الحط معظم إدارات وراة الحارحية. ولقد نسب هذا الموقف الأمريكى المناوى للقضية الفلسطينية فى الحيلولة خلال العقدى الماضى دون تحقق إجماع دولى وراء قرارات الأمم المتحدة وروح القانون الدولى، حيث تم تبني الأجندة الإسرائيلية التوسعية الاستعمارية كما لو كانت سياسة أمريكية خالصة. ومن ثم أصبحت الولايات المتحدة تمثل عائقاً دبلوماسياً لكل مقترحات السلام، وسعت بدأب إلى عزل وعدم الاعتراف بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية وإخراجها (والقضية الفلسطينية كذلك) من كل المنابر والتجمعات الدولية.

وفى هذه الفترة، وبالتحديد فى عهد إدارة ريجان، أصدر الكونجرس قانوناً يصف منظمة التحرير الفلسطينية بالمنظمة الإرهابية، وخطر على ممثلى الإدارة الأمريكية أن يجرؤا أى اتصال مع مسئولين فى المنظمة. وهو الوضع الذى تلخصه "كريستسن" على حقيقته حين كتبت :

"خلال الثمانينيات قام رونالد ريجان، الذى اعتبر القضية الفلسطينية مجرد أحد جراح التاريخ التى مازالت تنز، وبجب أن يترك لإسرائيل أمر علاجها، قام ببناء سياسة موالية لإسرائيل ومعادية للفلسطينى على طول الخط، حيث سار وراء إسرائيل فى كل موقف ومكان، فذهب وراءها إلى لبنان، واستعان باللوى الموالى لإسرائيل لمساعدته فى التفاوض مع الكونجرس حول بعض التشرىعات الهامة، وأهدر فعلياً فرصاً عديدة لبدء مفاوضات سلام، ووقع على خطاب بصمان السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وأشرف بنفسه على حملة منسقة قام بها وحلفاؤه السباسيون لإنكار الوطنية الفلسطينية بل وحتى إنكار وجود شعب فلسطينى" (Christison, 2000 P 4).

ولم تتغير كثيراً صورة المنظمة والفلسطينيين، ولا السياسة الأمريكية تجاههما، فى عهد خلفه جورج بوش، اللهم إلا بعد اندلاع حرب الخليج الثانية حيث فادت تحالفاً دولياً ضد العراق. وقد كان هذا بمثابة اختراق جديد من نوعه لكل من منظمة التحرير والقضية الفلسطينية. إذ تزامنت حرب الخليج عام ١٩٩١ مع انهيار الشيوعية والاتحاد السوفيتى، وسرور الولايات المتحدة كقوة عظمى كونية وحيدة ونتمتع بهيمنة ساحقة على الشرق الأوسط ومعظم العالم العربى. وننفل الآن إلى فترة التسعينيات.

بناء الهيمنة الأمريكية والهيمنة الإسرائيلية على العالم العربى

اتسم عقد التسعينيات بعملية تغير سريعة فى السياسة الأمريكية تجاه المنظمة والقضية الفلسطينية: من إعاقة السلام فى الشرق الأوسط إلى سياسة بدء "عملية سلمية" عربية وفلسطينية - اسرائيلية وفق الشروط الأمريكية - الإسرائيلية. وهناك أسباب وعوامل عديدة ومتباينة وقفت خلف هذا التغير فى السياسة الأمريكية - الإسرائيلية من عام ١٩٩١ ، وخلف قبول الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لها : وهى حرمة من العوامل السياسية والاقتصادية معاً.

فمن الناحية السياسية تتبع جذور السياسات الخارجية العربية المنفردة الجديدة من التطورات السياسية - الاقتصادية التى حدثت فى عقد الثمانينيات. فقد ترايد تمزق الإجماع العربى بفعل الحرب العراقية - الإيرانية التى استغرقت الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٨. كما أنه مع الانخفاض الحاد الذى حدث أواسط الثمانينيات فى عائدات النفط، وتساعد مديونية الدول العربية للمؤسسات المالية الدولية (وخاصة صندوق النقد الدولى) والبنوك العالمية والحكومات الغربية، أصبحت كل دولة مستعركة داخلنا تماماً فى معضلاتها الاقتصادية والسياسية. وباستثناء سوريا وليبيا باتت أغلبية الدول العربية - بما فيها مصر والعراق والنظم الملكية المنتجة للنفط فى الخليج العربى - أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة من أى وقت مضى فى ضمان أمن نظمها وبفائها الاقتصادى.

وفى نفس الفترة أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية مشلولة ومهمتة، إذ أقصيت قيادتها إلى تونس بعيداً عن قاعدتها الطبيعية على أرض فلسطين وجوارها، وتشتت قواتها العسكرية بين اليمن ومناطق أخرى. "وتدنت أوضاع المنظمة إلى بيروقراطية معزولة وهزلة أثنت عدم كفاءة بسبب سوء الإدارة والأوتوقراطية والفساد والمحسوبية وانكماش الموارد والإفلاس السياسى" (Farsoun with Zacharia, 1977 P 208) كما أن المجتمعات الفلسطينية فى الشتات تركت فى الحقيقة خلال هذه الفترة دون أى رعاية نظراً لأن معظم المؤسسات التى تمولها المنظمة، وطالما أسرفت على خدمة الفلسطينيين، دخلت فى حالة ارتباك أو لم تعد تعمل بالمرة.

وكان اندلاع الانفضاض عام ١٩٨٧ ضد الاحتلال الإسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة بمثابة إحياء لمنظمة التحرير الفلسطينية أعطاها أملاً جديداً. فعلى عكس أوضاع المنظمة

جاءت الانتفاضة مذهلة بشجاعة وتكتيكات شطائها الذكبة وتغطية وسائل الإعلام العالمية لوفائنها يومباً، مما كان له صدى في صورة مايبداً دولي قوي. وقد غر هذا سريعاً من الرأي العام الغربي، بما فيه الأمريكي، تجاه الفلسطينيين. فبوماً وراء يوم تراجعت النظرة إليهم كإرهابيين لصالح النظر إليهم كتشعب تحت الاحتلال وبباضل من أجل هدف واحد : التخلص من الاحتلال وإقامة دولة وطنية مستقلة. وبدأت تتشكل في وسائل الإعلام الغربية صورة الفلسطينية تحت الاحتلال كدولة الصغبر في مواجهة جوليات الإسرائيلية، وهي الحقيقة التي أزعجت الإسرائيليين ومؤيديهم في العرب. كذلك فإن صلابة وصمود الفلسطينيين في انتفاضتهم قد فرضت نفسها على الرأيين العامين الغربي والعربي بقدر ما جذبت الاهتمام الحكومي. وعلى أية حال فإنه على الرغم من نشأة تعاطف مع الشعب الفلسطيني - ربما لأول مرة في التاريخ الفلسطيني الحديث - ظلت منظمة التحرير الفلسطينية مقاطعة من الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب، حتى أن "مارتن انديك" أحد أفراد اللوبي الموالي لإسرائيل، ومستشار كلبتون للأمن القومي مستقلاً (في سنون الشرق الأوسط) وسفيره إلى إسرائيل نظّر في مقالة له لفكرة "السلام (ممكناً) بدون منظمة التحرير الفلسطينية" (Foreign Policy, Summer 1990, PP.30-38).

وعلى الرغم من الأمل الجديد الذي بعثته الانتفاضة في نفوس الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير، فإن التعاطف ورأس المال السياسي اللذين ولدتهما دولياً قد بددتهما المنظمة في سياق وافعتين هامنتين غيرنا مسار الشرق الأوسط لأجلاً فادمة، وهما سقوط الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية. وقد نورط عرفات في تأييد عرو العراق للكويت. ولم بتسبب هذا فقط في إثارة حفظة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي من الدول المؤيدة والممولة منذ وقت بعيد للمنظمة، وإنما أدى أيضاً إلى طرد مئات الألوف من الفلسطينيين المقيمين في الكويت وغيرها من بلدان الخليج، مما دمر حيواتهم المستقرة ومصالحهم الاقتصادية. وبدلاً من استثمار الانتفاضة سياسياً، ساعد عرفات على المزيد من نزع شرعية منظمة التحرير الفلسطينية - والقضية الفلسطينية بالتالي - بتأييده للرئيس العراقي صدام حسين.

وخرجت الولايات المتحدة منتصرة بعد الحرب المدمرة وعبر المتكافئة التي خاضتها ضد العراق لتواجه بنقد دولي لمعاييرها المزدوجة في التعامل مع احتلالين مختلفين في المنطقة - الاحتلال العراقي للكويت والاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وأجزاء من لبنان وسوريا - فتحركت بعجلة لاستكمال فرض هيمنتها على المنطقة. ولم تكن تلك الانتقادات هي الباعث

الوحيد على هذا التحرك، وإنما فعل - وهذا هو الأهم - الفرصة التي لاحت حلية في خضم حرب الخليج، فقد كان الحافز الإمبريالي الأمريكي هو العامل الأكبر وراء كل ذلك (Farsoun, 1992).

وجرت الجهود الأمربكية لإعادة هيكلة الشرق الأوسط وفق شروط مصالحها (وكذلك مصالح إسرائيل) من خلال الدعوة إلى إحياء ما تسمى "عملية السلام" (بدايتها إدارة بوش ولقبنت اهتمامًا خاصًا من وزير الخارجية "جيمس بيكر") وطرح مفاوضات ومبادرات ومشروعات اقتصادية تضم البلدان العربية والسلطة الفلسطينية مع وضع مركزى لإسرائيل. وقد وافق كل من إسرائيل (على مضمّن)، والدول العربية التي في حالة حرب رسميًا مع إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية على الاشتراك في مؤتمر مدريد للسلام خارج إطار الأمم المتحدة وتحب رعاية الولايات المتحدة وروسيا الضعيفة، ولم تكف حكومة الليكود بالاشتراك على مضمّن (نتيجة للضغط الأمريكي) وإنما أصرت أيضًا على عدم اشتراك منظمة التحرير بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني. ورضخ عرفات لنهيمته وتهميش المنظمة بالاشتراك وفد من الأراضي المحتلة (ينم اختيار أعضائه بواسطة الولايات المتحدة أساسًا) ليمثل الشعب الفلسطيني، وليس منظمة التحرير، ويتفاوض مع إسرائيل كجزء من الوفد الأردني وليس شكل مستقل. واستمرت هذه الظاهرة التفاوضية رسميًا لمدة عامين تقريبًا (١٢ جولة تفاوض) ولم تنته إلا عام ١٩٩٣ حينما وافق باسر عرفات المحيط على اتفاق جرى التفاوض عليه سرًا مع إسرائيل في أوسلو من خلال وساطة الحكومة النرويجية. وكان هذا مفاجأة لكل من وفد المفاوضين الفلسطينيين في واشنطن، والدول العربية، بل وحنى الولايات المتحدة، فجميعهم لم يكن لديه أى علم بقناة التفاوض الخفية هذه بين الفلسطينيين وإسرائيل، بل ولا حتى بمحتوى اتفاقينى أوسلو.

ورغم دهشة الولايات المتحدة وعدم سعادتها أول الأمر بهذا التحول المستقل في الأحداث، إلا أنها سرعان ما وقفت وراء اتفاقيات أوسلو إلى حد قيامها بتنظيم الاحتفال الرسمي بالتوقيع عليها في ساحة البيت الأبيض، وبحضور عرفات ذلك الزعيم الإرهابى الذى لم تنقطع اللعنات الموجهة إليه في الماضى، بوصفه هذه المرة رجل الدولة الفلسطينى المعاد اكتشافه مؤخرًا. وبتجلى التحول المصاحب فى مواقف الدول العربية فى الممارسات السعودية؛ فهى لم تحضر فحسب كمراقب فى مؤتمر مدريد، وإنما شهدت أيضًا توقيع اتفاق أوسلو فى ساحة البيت الأبيض. فضلًا عن هذا دفعت لروسيا المفلسة فاتورة محادثات السلام

التي عقدت في موسكو.

وحسبما ورتب إدارة كليسون "عمله السلام" من إدارة بونس فقد استمرت في نفس الطريق وإن مع إسداء دعم أكبر لإسرائيل. ورغم أن السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية قد حصلوا على الاعتراف الدولي بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وكشريك شرعي في عملية السلام، فقد سمحت إدارة كلينتون لإسرائيل بوضع الأجندة والجدول الزمني وشروط عملية السلام (Agran, 1995 PP 191-217).

ونظراً لأن اتفاقيات أوسلو جاءت على هوى وصالح أمريكا وإسرائيل، فقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور تعبئة الموارد اللازمة لمشروع سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، وكذا الممول الرئيسي لسنقات الانسحاب الإسرائيلي. بل إنها زودت إسرائيل أيضاً على سبيل "الحلوان" بتكنولوجيا عسكرية راقية ومعونة اقتصادية سنوية. ودعمت الولايات المتحدة إسرائيل بقوة في كل جولات التفاوض اللاحقة وعملية تطبيق اتفاقيات أوسلو (٢) والخليل وطابا بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حتى بالنسبة لمفاوضات "واي ريفر" التي بدت للمراقب من الخارج كمفاوضات ضغط خلالها الرئيس بيل كلينتون على رئيس الوزراء الإسرائيلي ببيامس سناهو للتوصل إلى نوع من الاتفاق، كانت أساساً إعادة للتفاوض حول ما نم التوقيع عليه بالفعل قبل ذلك. إن أسلوب وتكتيكات المسؤولين في إدارة كلينتون في الوساطة والتفريب بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في المفاوضات - خاصة مفاوضات "الوضع النهائي" - كانت من نوع "الحياد المدروس... رفع الأيدي، وعدم القيام باختراقات، وعدم اتخاذ موقف مطلقاً، وتلك في جوهرها سياسة تحقق صالح إسرائيل تماماً" (Christison, 2000: p6) حيث تعطيها وضع الأنضالية على الفلسطينيين الذين يتفاوضون من موقع ضعيف. ومن الملاحظ أن العقل الأمريكي الرسمي مازال كما هو ولم يتغير فيما يتعلق برؤيته للصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ومازال سادراً في تبرير مواصلة الدعم الأمريكي القوي لإسرائيل. "في السهر الماضي فقط ألقى صمويل برجر مستشار الأمن القومي خطاباً رئيسياً تحدث فيه عن "جبران إسرائيل الذين يهددون وجودها" وعن "عدم مشروعية العداء العربي لإسرائيل" (Christison, 2000 P 5).

نستطيع أن نقول باطمئنان إن اتفاقيات أوسلو وما لحقها من اتفاقيات ومعاهدات سلام وبروتوكولات اقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل برعاية وتمويل الولايات المتحدة قد غيرت بالفعل أوضاع المنطقة لبضعة أجيال قادمة. لقد مهد الطريق إلى أوسلو : معاهدة

السلام المصرية- الإسرائيلية، انهيار الاتحاد السوفيتي، انتصار أمريكا على العراق، ضعف واطراد نمرف الإجماع العربي حول السياسة الخارجية، ونهمبس وأخطاء منظمه التحرير الفلسطينية (Farsoun with Zacharia, 1997, PP 253-296) صفوة القول أن التعير الخطير والمنافى فى الوضع الاستراتيجى، سياسيًا واقتصاديًا، فى المنطقة العربية والشرق الأوسط فى أوائل التسعينيات قد أدى إلى هذا المعطف غير المنصور قبيلاً بالنسبة لأمانى ومصائر العرب والفلسطينيين.

ولعل الأمر الأكثر مغزى بالنسبة للسعب الفلسطينى أن قبول إسرائيل والغرب بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى قد تم على حساب حقوقه الأصيلة. إذ إن عرفات ومنظمة التحرير فدما تارلات كثيرة، مثل تأجيل التفاوض حول الحقوق الرئيسية (حق العودة - التعويضات - الحدود - القدس .. الخ) والقبول بالتعاون مع إسرائيل فى قمع كل فوى المعارضة كثنم لعودة غزة وإقامة سلطة للحكم الذاتى الفلسطينى هناك وفى مدن الضفة الغربية. ومنذ توقيع اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ لم تلتزم إسرائيل بها مطلقاً. وقد وجدت السلطة الفلسطينية نفسها فى متاهة ومستتقع من التفاوض حول المفاوضات وإعادة التفاوض حول الاتفاقات السابقة. لقد تم تمزيق الضفة الغربية وقطاع غزة بالمستوطنات الإسرائيلية، ومن ثم تحولوا إلى كائنات معزولة وغير متصلة فيما بينها، ونمتع فيها السلطة الفلسطينية بالحكم الذاتى المحدود. ونشأت السلطة الفلسطينية كسنادة لإسرائيل، كنظام فاسد وتسلى لا يمارس الحكم خارج المدن الفلسطينية المختقة سكانها. لا ننكر أنه بإقامة الكائنات الفلسطينية - على حزة فقط من الأراضى المحتلة - قد حصلت السلطة الفلسطينية على الاعتراف الدولى، ولكن هذا جاء على حساب فلسطين وحقوق الشعب الفلسطينى.

خاتمة :

إن فلسطين نعتبر من البور المركزية للسياق الدولى فى العصر الحديث، بالضبط مثلما كانت فى العصرين القديم والوسيط. فالهجوم الأوروبى- الأمريكى الحديث على فلسطين لم يستهدف فقط البلد فى حد ذاتها، وإنما استهدف - أساساً - المنطقة كلها من خلال فلسطين. وبعد أن تبنى العالم العربى فلسطين كقضية ورمز لمناهضة الاستعمار والإمبريالية فقد احتشد لمقاومة السيطرة الأجنبية أو التدخل فى المنطقة. وقد استغرق هذا النضال الكبير والمتصل ما يقرب من القرن منذ الحرب العالمية الأولى. وقد زاد الصراع حدة بالطبع بعد الحرب العالمية

الثانية السني حاءت حبصلنها محتلطة كما أوصحنا آنفاً، ولكنه انتهى بالفعل تقريباً حينما أقدم قادة النضال الفلسطيني والمفاحون عنه، على التنازل عن حقوق شعبهم في اتفاقية غير عادلة مع الدولة ذاتها- إسرائيل - التي انتهكت هذه الحقوق.

خلاصة الأمر عملياً أن "عملية السلام" الفلسطينية- الإسرائيلية قد أعادت "تعبئة" الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة (Anani, 1995 PP 217-232)، ولكن هذه المرة برضوخ وتعاون السلطة الفلسطينية الشرعية (في عيون العالم العربي وإسرائيل).

ومع "إعادة التعبئة" تلك وتعاون السلطة الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، تحرى أيضاً عملية إعادة اسنعمار العالم العربي بواسطة الولايات المتحدة وبرضوخ ونعاون الحكام العرب. فالعالم العربي من الناحية الاقتصادية ضعيف ومتقل بالدين، ومن الناحية السياسية تابع- بل وحتى خاضع - للقوى الأجنبية، والولايات المتحدة بالذات. والمعضلة الراهنة التي تواجهها الدول العربية التابعة والمهددة هي مدى "مصادقية الالتزام الأمريكي تجاهها، خاصة إذا أخذ في الاعتبار مصير شاه إيران، ومن ثم فهي تريد تطمينات متواصلة" (Gause, 1994: P 121).

ولهذا فإن هذه النظم العربية والسلطة الفلسطينية حريصة على الالتزام المستمر بمواقف الحكومة الأمريكية على أمل الاحتفاظ بالتأييد الأمريكي وتعزيزه. ولعل مظاهر الحماس الشديد من جانب النظم العربية والسلطة الفلسطينية للعمل لصالح الولايات المتحدة، هو ما يقف وراء اتهام بعض المراقبين بأن العرب "يركعون" أمام أمريكا والقوة الأمريكية. ومن ضمن ذلك القبول- إن لم يكن احتضان وتمجيد - السياسة الأمريكية المناوئة وغير المتعاطفة مع قضية فلسطين، وخاصة فيما يتعلق "بالوضع النهائي". وعلى الرغم من اتساع الحركات الإسلامية السياسية المعادية لأمريكا (وللغرب بشكل عام) في المنطقة، فإن "أي رواسب تردد وسط الحكام (في الخليج العربي) إزاء التطابق الكامل مع الولايات المتحدة - بسبب ولاءاتهم العربية الأوسع أو بسبب الروابط الأمريكية الإسرائيلية- فإن هذا كله نحى جانبا أثناء حرب الخليج" (Gause, 1994 P 140) وينطبق الشيء نفسه على نظم عربية أخرى - غير نفطية- أصبحت تابعة للامريكان. ومن ثم فقد كان "السلام الأمريكي" يفرد جناحيه فوق العالم العربي وهو يدخل القرن الحادي والعشرين. ورغم هذا كله فلم يكتمل الأمر بعد.

فما زال هناك إخضاع سوريا وتصفية أو القمع التام لنظامي العراق وليبيا، وربما أيضاً الشيء ذاته ينتظر - وهذا هو الأهم - الرأي العام العربي. فمع تكتيك "رفع الأيدي" أو عدم

اليتدخل الأمريكي في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، فإن الولايات المتحدة سوف تحتفظ بأيديها مرفوعة إلى حد كبير عن سرق المنوسط - فيما عدا مصر - حيث تترك هذه المنطقة تحت السيطرة الإسرائيلية. بيد أن الاهتمام سيظل منصباً بالأساس على النفط ودول شبه الجزيرة العربية المنتجة له، وإلى جانب ذلك سيظل اهتمام الولايات المتحدة بمصر حيث تعترف بمركزيتها ودورها المحورى وقدرتها السياسية في العالم العربي. أى أن "السلام الأمريكي" سيتضمن "سلاماً إسرائيلياً" على جزء من الإقليم العربى. إنها عملية هيمنة مشتركة تتبدى مظاهرها الآن بالفعل، ولكنها لم تتم فصولاً بعد.

إن البرنامج الحالى للسياسة فى العالم العربى والشرق الأوسط قد بدأت فى التجلى منذ توقع انفافبات أوصلو. وأصبحت الأحده السياسية أو الإستراتيجية هى "السلام" مع إسرائيل وأمريكا. ولكس السؤال سنظل بالنسبة لسوريا بشكل خاص هو "أى نوع من السلام؟". سلام يبنى على شروط السيطرة الإسرائيلية أم سلام عادل تستعيد بمقتضاه سوريا (وكذلك الشعب الفلسطينى) حقوقهما؟ ولهذا السبب فإن "مسارى السلام" السورى - الإسرائيلى واللبنانى - الإسرائيلى مازالا راكدين والقضايا الرئيسية غير محلولة. وفى الوقت ذاته تضغط الولايات المتحدة وإسرائيل باتجاه تطبيع العلاقات بين إسرائيل ومعظم البلدان العربية الأخرى، انطلاقاً من أن التطبيع هو العملية المحورية التى سوف تسمح لإسرائيل بترجمة هيمنتها السياسية - العسكرية على حيرانها العرب وعرب آخرين إلى مكاسب اقتصادية وقوة إمبريالية حقيقية. وبدون التطبيع مع فلسطين المرفقة والمحولة إلى كانبوات، ومع البلدان العربية الأخرى، سوف تبغى إسرائيل "كأسد فى القفص" تظل قوته على البطش قوية، ولكن فقط من خلال أساليب غير مباشرة للاختراق والسيطرة على أجزاء كبيرة من العالم العربى. فبدون التطبيع لا تمتلك إسرائيل سوى التهديد بالقوة كسلاح لردع كل من الأصدقاء والخصوم العرب على السواء.

يعتبر التطبيع والانفتاح الاقتصادى للدول العربية على إسرائيل مطلباً بالغ الحيوية لمستقبل إسرائيل، على الأقل لجيلين قادمين. وتعد هذه العملية حبل النجاة لمستقبل إسرائيل فى عالم بكتسب بشكل متزايد طابع الانقصاد والتحول الاقتصادى، بدلاً من المواجهات السياسية - العسكرية. وفى حصة الأمر نملك إسرائيل اقتصاداً فوباً ومعافى بشكل عام، إلا أنها رغم امتلاكها لمميزات معينة فى سوق التكنولوجيا الرافقة والسلاح فإن قدراتها أدنى بكثير من الاقتصادات الأوروبية - الأمريكية الأقوى والأكثر تنوعاً، بل حتى بالنسبة لاقتصادات شرق

أساساً ورغم المشكلات الحالية السبب تعاني منها الأخيرة. ومن ثم تنظر "السوق الطبيعية" لإسرائيل هي العالم العربي وإقليم الشرق الأوسط الأوسع. وتترك إسرائيل هذا جيداً كما يصح من كتابات فاديهيا (Pines 1995) ومن جهودها التي لا تهدأ لتطبيع العلاقات وإقامة أنشطة اقتصادية مشتركة مع بلدان عربية بعيدة عن حدودها، مثل الكويت وعمان والمغرب وموريتانيا.

والشيء نفسه نحرص عليه أمريكا حيث تركز في تأييدها لحملة التطبيع الإسرائيلية على طرح خطط اقتصادية تستهدف "شرق أوسطية" العالم العربي من أجل إدماج إسرائيل في سوق "شرق أوسطية" مشتركة ومشروعات تعاونية أو مشتركة وشبكة خدمات اقتصادية منسقة، في مواجهته مشروعات التكامل العربي سواء على المستوى الإقليمي أم الإقليمي الفرعي. وفي كل هذا نعتبر المساعدة المالية والخطط الاقتصادية والدعم الدولي للسلطة الفلسطينية أمراً ضرورياً لنجاح مشروع أمريكا "الشرق أوسطية" ومسعى إسرائيل وراء التطبيع.

فمن المخطط لفلسطين متعاونة ومقسمة إلى كائنات - في خطط ومنظورات الولايات المتحدة وإسرائيل - أن تصبح جسر إسرائيل الأمثل للعبور إلى العالم العربي. وبإيجاز نكرر التأكيد على أن تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل يمثل بالنسبة للأخيرة حبل النجاة الذي سوف يساعدها على التحول عن طابع اقتصاد الحرب الذي طبع اقتصادها منذ تأسيس الدولة.

وهكذا فإن بصال العرب من أجل قدر من الاستقلال وصياغة مستقبلهم بأنفسهم، وضد الخضوع للنفوذ الأجنبية، ينطوي أساساً على مناهضة التطبيع مع إسرائيل والمشروعات التي تباركها أمريكا من أجل "شرق أوسط جديد" يحل محل "العالم العربي". ومناهضة التطبيع لا ينبغي أن ينظر إليها كموقف أو نشاط يتحتم على المسؤولين العرب والرأي العام العربي القيام به دعماً للقضية الفلسطينية. بل هي على العكس من ذلك تماماً، فمناهضة التطبيع مشروع ضروري يتوافق ومصالح كل بلد عربي يرفض مواطنوه أن تخضعهم أو تستغلهم القوة الإسرائيلية. ولما كانت الدول العربية الضعيفة والمدينة والمهددة أمنياً ليست في وضع يساعدها على مقاومة الضغوط الأمريكية أو الإسرائيلية للدخول في التطبيع، فإن مقاومة هذه العملية قد بدأت من جانب الحركة الشعبية العربية : من خلال منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والضغط على الحكومات.

ونشأت تلقائياً بالفعل ثقافة سياسية معارضة للتطبيع مع إسرائيل، وذلك في بلدان عربية عديدة مثل : مصر والأردن وغيرهما، وكذلك في المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الشتات. وإن هذه الثقافة والروح السياسية الجديتين يجب أن تتحولا إلى مشروع عربي عام، ليس فقط لأن هذا سوف يساعد في مقاومة الهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية على المنطقة، ولكن لأنه أيضاً سوف يعطى الشعوب العربية مشروعاً للتعنية حوله. خاصة وأن هذا يلمس مباشرة قضايا "الخبز والزبد" والتوظيف والأمن الاقتصادي لرجل الشارع العربي المعتاد.

كما أن مشروع مناهضة التطبيع سوف يساعد في فضح إفلاس القيادة الفلسطينية وتنازلاتها غير المبدئية لإسرائيل، كما يبرز حقيقة جماعية المصير العربي. إن وقوف الدول والشعوب العربية معاً قد يكون قادراً على مقاومة السيطرة والإخضاع الجديدين، أما المضي فرادى فلا معنى له إلا الاستسلام.

وبينما تطرد عملية الهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية على العالم العربي، وبدرجة كبيرة في الأبنية السياسية - الدبلوماسية - العسكرية وتأتى الجوانب الاقتصادية في المقام الثانى، فإن الدول الأوروبية وبعض القوى الصناعية - الاقتصادية الأخرى تحاول كسب موضع قدم - إن لم يكن النفوذ - فى العالم العربي. وقد تتأثر هذه الخصومة المحتملة ليس فقط بحوادث سياسية فى المنطقة أو العالم، وإنما سوف تتأثر أيضاً بالطريقة التى ستنهجها العولمة لاختراق وإعادة هيكلة والاشتراك فى الأنشطة الاقتصادية المحلية لدول المنطقة، بما فيها فلسطين. إن إمكانية قيام هذه الخصومة بين دول كبرى سوف يمنح الدول والشعوب العربية فرصة الاستفادة من التناقضات المحتملة على المستوى الدولى. ولكنه كما كان الحال فى فترة ما بعد الحرب العالمية وعلى أيدى جمال عبد الناصر، فإن هذا الجهد يجب أن يتأتى من قيادة عربية مستنيرة ورئيسية. ولما كان هذا غير منظور فى الأفق القريب فإن المشاعر الشعبية العربية المعادية للإمبريالية (بما فيها الثقافة الإمبريالية) والتى مازالت موجودة وسط الشعوب العربية على الرغم من انقساماتها، هي منطلقات ينبغى تشجيعها والارتقاء بها وتمكينها من تطوير قنوات ضغط على النظم المحلية.

وإذا تم إخماد هذه الجهود، فإن نضالات الشعوب العربية من أجل الديمقراطية وحرية الحركة والاجتماع سوف تقوم بحاجة إلى تدعيم أكثر من أى وقت مضى.

Selected References

- Al-Qasbi, S. M., *The Myth of Arab Piracy in the Gulf* (London: Routledge, 1986)
- Amin, S., *Re-Reading the Postwar Period: An Intellectual Itinerary* (New York: Monthly Review Press, 1994)
- Anderson, B., *Imagined Communities. Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1983)
- Aruri, N., *The Obstruction of Peace: The U.S., Israel and the Palestinians* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1995)
- Ashawi, H., *This Side of Peace: A Personal Account* (New York: Simon & Schuster, 1995)
- Ball, G., "The Coming Crisis in Israeli-American Relations," *Foreign Affairs*, 58, No. 2 (Winter 1979-80)
- Ball, G., Ball, G. W. and D. B. Ball, *Passionate Attachment: America's Involvement with Israel 1947 to the Present* (New York: W. W. Norton, 1992).
- Batatu, H., *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1984)
- Bromley, S., *American Hegemony and World Oil* (University Park, Pennsylvania: State University Press, 1991)
- Brown, L. C., *International Politics and the Middle East. Old Rules, Dangerous Game* (Princeton: Princeton University Press, 1984)
- Christison, K., *Perceptions of Palestine* (Berkeley: University of California Press, 1999)

Christison, K, "Perceptions of Palestine and their Influence on US Policy," in *Special Report*, (Washington: The Center for Policy Analysis on Palestine, 2000)

Cockburn, A and L Cockburn, *Dangerous Liaison: The Inside Story of the U.S.-Israel Covert Relationship* (New York: HarperCollins, 1991)

Dawn, C E, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, IL: University of Illinois Press, 1973)

Doran, C F, "The Globalist-Regionalist Debate," in P. Schraeder, ed., *Intervention into the 1990s: U.S. Policy in the Third World* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1992)

Farsoun, S, "Palestine and America's Imperial Imperative," *Middle East International*, August 7, 1992, 16-17

Farsoun, S, "Oil, State and Social Structure in the Middle East," *Arab Studies Quarterly*, Vol 10, No 2 (Spring 1988), 155-175

Farsoun, S with C. Zacharia, *Palestine and the Palestinians* (Boulder, CO: Westview Press, 1997)

Finkelstein, N, *The Rise and Fall of Palestine* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996)

Gause, F G III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (N.Y.: Council on Foreign Relations, 1994)

Hudson, M. C., *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977)

Hudson, M. C., *Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration* (New York: Columbia University Press, 1999)

Indyk, M, "Peace Without the PLO," *Foreign Policy*, Summer 1990, 30-38

Ismail, T, *International relations of the Contemporary Middle East* (Syracuse: Syracuse University Press, 1986)

Issawi, C., ed, *The Economic History of the Middle East, 1800-1914* (Chicago: University of Chicago Press, 1966).

Kazim, A., *Historic Oman to the United Arab Emirates, From 600 A.D. to 1995*, Ph.D. Dissertation, American University, Washington, DC, 1996

Kerr, M., *America's Middle East Policy: Kissinger, Carter and the Future*, IPS Papers, No. 14, (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980)

Kerr, M., *The Arab Cold War. A Study of Ideology in Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1965).

Khoury, P. S., *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945* (Princeton: Princeton University Press, 1987)

Peres, S. Picard, E., "Arab Military in Politics: From the Revolutionary Plot to the Authoritarian State," in A. Dawisha and I. W. Zaitman, eds., *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State* (London: Croom Helm, 1988)

Owen, R., *The Middle East in the World Economy* (London: Methuen, 1981)

Owen, R., *State, Power & Politics in the Making of the Modern Middle East* (London: Routledge, 1992).

Richards, A. and J. Waterbury, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder, CO: Westview Press, 1990).

Rubenberg, C., *Israel and the American National Interest* (Urbana: University of Illinois Press, 1986).

Said, E. W., *Peace and Its Discontent: Essays on Palestine in the Middle East Peace Process* (New York: Vintage Books, 1996)

Sharabi, H., *Government and Politics of the Middle East in the Twentieth Century* (Princeton, NJ: Van Nostrand, 1962).

Sharabi, H., *Neo-Patriarchy* (Oxford: Oxford University Press, 1988)

٢- فلسطين فى السياق الدولى: القدرة الذاتية كمدخل نحو علاقة جديدة بين قضية فلسطين والنظام الدولى

د. عبد العليم محمد

يدخل العرب القرن الحادى والعشرين، وقد داهمتهم موجة التغيرات العاصفة، التى أعلنت بدايتها فى نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، ولا تزال حتى الآن قوية ومؤثرة، ورغم أن هذه التغيرات قد اتخذت طابعاً عالمياً، أى أنها امتدت لتتأثر حضارات وثقافات وشعوباً وأقاليم مختلفة، فى أرجاء المعمورة، إلا أن نصيب العرب من حصاد هذه التغيرات كان كبيراً وقوياً، بل والأكثر من ذلك أن العالم العربى، بدا على نحو خاص فى حرب الخليج ضد العراق كما لو كان حقل تجريب ومعمل لولادة وخروج بعض هذه التغيرات إلى حيز النور والوجود.

لم يمتلك المتقنون العرب أو النخب العربية الرسمية أو غير الرسمية رؤية واحدة لطبيعة هذه التغيرات وآثارها، ولا استراتيجية واحدة لكيفية التعامل معها، وتحقيق ذات الأهداف الوطنية والقومية فى هذا السياق الدولى الجديد، إذ بينما رأى البعض فى التغير العالمى الراهن فرصة للاندماج والحقاق بالنظام الدولى فى هيئته الجديدة لتحقيق بعض أهدافنا، على الأقل تلك المتمثلة فى الحد الأدنى، والتنازل عن الأهداف الطموحة على قاعدة اخنلال موازين القوى لغير صالحنا، يرى البعض منا أن طبيعة التغير الراهن غير مؤاتية لنا، وقد تذهب بأهدافنا، المتواضعة منها والطموحة.

رأى البعض فى هذه التغيرات نهاية كل شئ تقريباً، الوطنية والقومية والاشتراكية والسيادة والهوية والحروب، فى حين رأى البعض الآخر أن طبيعة هذه التغيرات تدفع بنا نحو صحوحة جديدة قومية أو إسلامية أو كليهما، ونحو معايير جديدة للبعث الوطنى والقومى.

وهذا المشهد العربى المتمثل فى الانقسام بين المتقنين والنخبة، حول طبيعة وكيفية التعامل مع التغير العالمى الراهن، ربما لا يقتصر على العالم العربى، بل تشهد أقاليم أخرى غير عربية، ذلك أن حصاد وآثار هذا التغير لا تصب فى اتجاه واحد حتى لا مفر منه، بل يتخذ تأثيرها مسالك شتى واتجاهات مختلفة، أعنى بذلك أن هذا التغير بطبيعته يدفع فى اتجاه العالمية والكوكبية، عبر تأثير وسائل الإعلام والاتصال والبيت

المباشر والشركات العملاقة متعددة الجنسية أو متعددة الجنسية، كما أنه يدفع في الوقت ذاته، في اتجاه بحث الخصوصات الإقليمية والقومية والثقافية والحضارية.

والأهم من ذلك في تقديرى أن العرب قد دخلوا القرن الحادى والعشرين بميراث القرن العشرين وتركته التفرقة، خاصة ما تعلق منها بقضية فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى، وحينئذ يبدو كل حديث عن دخول القرن الحادى والعشرين، سواء تمثل فى مفاوضات صحفية أو تصريحات رسمية نوعاً من تعزية الذات ومواساتها وطماننتها، وأيضاً نوعاً من الخطاب الإيديولوجى الذى يخفى مرارة الواقع والوقائع.

دخل العرب القرن الحادى والعشرين، ولدى الغالبية منهم إحساس بأن الظلم الناربخى الذى عانوه وخاصة ما تعلق بقضية فلسطين، لن يشهد نهاية مبهجة، بل على العكس يطالبون بالنصالح معه والاعتراف به أو على الأقل نسيان جذوره والحقوق المترتبة على ذلك.

بالإضافة إلى ذلك فإن العرب قد نظروا للتغير فى النظام الدولى بحذر وريبة، ذلك أن هذا التغير قد دعم مواقع أعدائهم وخصومهم، وتحديداً إسرائيل، وأضعف أحد مراكز القوة العربية - العراق - وفرض على العديد من بلدان العالم العربى القيود فى مجال التسليح والتكنولوجيا، فى الوقت الذى تمكنت إسرائيل من تطوير قدراتها الهجومية والنووية والفضائية، وبدأ المشهد العالمى آنذاك وفى القلب منه إسرائيل، وكما لو كانت المستفيد الأول من حصاد وأثار هذا التغير.

والحال أن العقل العربى والذاكرة العربية لم يكونا بحاجة لمجهود كبير، لاستدعاء معرى البعير فى النظام الدولى وآثاره على العرب وقضاياهم، والقيام بربط ومقارنة التغير الراهن ومجراه، بتلك التغيرات التى حدثت منذ ما يفوق نصف القرن. ففى مجرى الحرب العالمية الأولى وقبل أن تضع الحرب أوزارها حصلت الحركة الصهيونية على وعد بلفور عام ١٩١٧ بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وكانت آنذاك تحت الانتداب البريطانى، وما إن خرج العالم الحر منتصراً من الحرب العالمية الثانية حتى تكرس واقع استيطانى يهودى فى فلسطين، وتلاه فى عام ١٩٤٨ إعلان قيام دولة إسرائيل، وبدء مأساة الشعب الفلسطينى.

وليس من قبيل المبالغة أن نقول إن للعالم العربى حساسية خاصة إزاء التغير فى السياق الدولى وإزاء النظام الدولى ذاته القديم منه والجديد، ذلك أن قضية فلسطين ولدت منذ البدء كقضية دولية ولم تقتصر منذ البداية على أطرافها المباشرين، أى اليهود والفلسطينيين، بل دخلت فيها أطراف وقوى دولية عديدة، لأسباب مختلفة من بينها أن

المسألة اليهودية كانت بطبيعتها وتاريخها وجغرافيتها دولية "عربية"، وأن القوى الغربية فى النظام الدولى تبنت مطلب الحركة الصهيونية لأسباب استراتيجية وسياسية وحصارية لا ننسح المقام لتحديدھا.

ومن ثم لعب النظام الدولى دورًا أساسيًا وهامًا فى تحديد مجريات الأمور والصراع فى المنطقة عبر أدوات الدبلوماسية المختلفة ومن خلال الهيئات التى تمثل عصب النظام الدولى وهيكله، عصابة الأمم وهيئة الأمم المتحدة؛ حيث فوضت الأولى المملكة المتحدة البريطانية بموجب صك الانتداب المبرم، أن تعمل بوصفھا الدولة المنتدبة على فلسطين على إقامة وطن قومى لليهود، كما أصدرت هيئة الأمم المتحدة "الجمعية العامة" قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، أى تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية وتحديد وضعية دولة لمدينة القدس، كما قبلت لاحقًا عضوية إسرائيل بها.

تطور الصراع العربى الإسرائيلى بسبب الطبيعة العنصرية التوسعية العدوانية للظاهرة الاسرائيلية، لبتكتشف العرب أنهم إزاء صراع مركب وممتد يضم أطرافه المحليين المباشرين: اليهود والحركة الصهيونية والفلسطينيين وأطرافاً إقليمية، الدول العربية مصر والعراق وسوريا والأردن ولبنان، والقوى الدولية المؤثرة فى النظام الدولى بصورته القديمة وصورته الحالية.

بيد أن الاكتفاء بتقرير الظلم التاريخى الذى لحق بالعرب وبقضية الشعب الفلسطينى عبر، ومن خلال، النظام الدولى والسياق الدولى بمتغيراته وتوابعه لا يفعل إلا أن يحول بيننا وبين الفهم العميق لمجريات الوقائع والحادثات، لأنه يفتح أمامنا نافذة لنزيع عن كواهلنا الفدر الكبير من المسؤولية الذى ننحمله النظم والسياسات والنخب التى سيطرت على مقاليدھا ورسم معالمھا، لأنه يجننا مشقة نقد هذه السياسات وحصادھا فى الواقع ونتائجھا فى الممارسة.

ذلك أنه فى الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ تميز المشهد العربى بغياب فلسطين، وكان على العالم الخارجى أن يتعامل مع أطراف عربية مختلفة المصالح والارتباطات والمواقف، إزاء القضية الفلسطينية ذاتھا، بل يمكن القول إن العالم العربى لم يكن يعرف على وجه التحديد ماذا يريد من العالم الخارجى سوى الكف عن تقديم العون والدعم العسكرى لإسرائيل.

وبعد عام ١٩٦٧ انحزلت الأهداف العربية فى إزالة آثار العدوان، وهو هدف لا يحل قضية فلسطين ولا يتطرق إلى صلب وجوهر الصراع العربى الإسرائيلى.

وعندما فرضت المقاومة الفلسطينية نفسها على الساحة العربية تركز الاهتمام حول

الفضية الفلسطينية، وكان على المجتمع الدولي أن يتعامل مع جذور الصراع، وأن يأخذ في الاعتبار موقف الشعب الفلسطيني، وهكذا دخلت موضوعات تتصل بتمثيل الشعب الفلسطيني وحكومته في قلب دائرة الاهتمام الدولي على مستوى الدول والمنظمات. ومع ذلك فإن غياب فلسطين في البداية وعودتها، واختزال أهداف النضال العربي على الحق الذي أسلفا بعد ١٩٦٧، ليسا كافيين لتفسير نصيب العرب من مسؤولية ما لحق بهم وبفضبة فلسطين، إذ تمة ما هو أعمق، ما يتصل بالرؤى والاستراتيجيات والمدرجات لطبيعة التحدي الإسرائيلي الصهيوني، حيث إنه لا يخفى أن هذا التحدي لم يخلق علي الصعيد العربي استجابة بمستواه، وظلت مصادر قوة إسرائيل ومصادر استمرارية هذه القوة، كما كانت سرا مستغلا لا يمكن كشفه، وكان غياب الإرادة الفعلية المنظمة وجدية الرد على هذا التحدي، أحد معالم الاستراتيجية العربية والسياسات التي تطبقها.

تسند إسرائيل فاتها من مصدرين: الأول أوروبي أمريكي يضمن تفوق إسرائيل الاستراتيجي والنفسي والعلمي؛ أما الثاني فينعلق بالمسألة اليهودية، والتي تمثل لإسرائيل مصدر الشرعية والحماية والرعاية والمساندة والتعاطف والحماية المالية والتنظيم اليهودي العالمي الذي يتكفل بتحقيق هذه الأهداف مجتمعة، ويضاف إلى ذلك الديناميكية الخاصة التي طورتها إسرائيل.

ولا نغنى بذلك أن مصادر قوة إسرائيل كانت بعيدة عن الخطاب العربي السائد بل كانت مدرجة ضمن بنود هذا الخطاب الدعائية، ولكن من قبيل إبراء الذمة وليس بغرض أن تتحول إلى عناصر استراتيجية وسياسات جادة تتمكن من الرد على هذا التحدي، كما أنها لم تنحول في الواقع إلى خطة عمل لخلق مصادر قوة للعرب في مواجهة القوة الإسرائيلية، بل في بعض الأحيان أصبحت مبررًا للتفوق الإسرائيلي النوعي والعجز عن تحقيق معادلة جديدة في الموقف الإقليمي والدولي.

لقد أفضى قيام إسرائيل في فلسطين إلى وضع العالم العربي في محور الاهتمام الدولي، وأصبح العرب جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية الغربية منذ أن أصبحت إسرائيل إحدى دول المنطقة، غير أن هذا الاهتمام الدولي قد تمخض عن ضغوط خارجية تمارس على إرادة الدول العربية، وتدخلات غربية تسهم في تحديد مضمون السياسات العربية، إزاء إسرائيل، حيث جسدت إسرائيل رمزًا لاستمرار الاستعمار الأوروبي والاحتلال، وهو ما جعل الصدام مع إسرائيل صدامًا مع الدول الغربية التي تضمن سيادتها وتفوقها. وإذا كان النظام الدولي قد كشف بوضوح خلال ما يفوق نصف القرن عن انحياز

القوى المؤثرة فيه لصالح إسرائيل والصهيونية، على حساب قضية فلسطين والظلم التاريخي الذي لحق بشعبها، فإن نصيب هذه القضية من الناحية القانونية كان كبيراً، ونعنى بذلك مجموعة القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومختلف المنظمات والهيئات الدولية، وقبل ذلك كانت عصبية الأمم قد ضمنت ميثاقها بنوداً تخص فلسطين، في المادة ٢٢ من الميثاق لعام ١٩١٩، حيث وضع ميثاق العصبية فلسطين ضمن فئة الانتداب "أ"، والتي هي أرقى فئات الانتداب، واعتبر الميثاق أن الشعب الفلسطيني، هو الذي حلف الدولة العثمانية في السيادة على إقليم فلسطين، ووضع لممارسة هذه السيادة شرط قيام الدولة القائمة بالانتداب، بتقديم المشورة والنصح في هذا المجال، وهو شرط لم يكن مستعصياً.

واعترفت معاهدة لوزان في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٣ أن الشعب الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى هو شعب حر مستقل.

أما هيئة الأمم المتحدة فلديها مسؤولية خاصة قانونية وتاريخية نحو الشعب الفلسطيني، وقد اعترفت بذلك بإشارتها في توصياتها الحديثة، إلى القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين.

وقد غطت قرارات الهيئة الدولية كافة ومعظم جوانب القضية الفلسطينية؛ القدس، اللاجئين، النازحين، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقوقه غير القابلة للتصرف. وانتظمت هذه القرارات في مدى زمني وتاريخي لاحق تطور القضية ومستجداتها ونسائجها بدءاً بالقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ والقرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨، الخاص باللاجئين وحق العودة، وذلك بصرف النظر عن حق هيئة الأمم المتحدة في التدخل للتوصية بتقسيم إقليم فلسطين، إلى دولة عربية وأخرى يهودية.

شكلت هيئة الأمم المتحدة لجنة خاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، من ٢٣ دولة وذلك منذ أكتوبر عام ١٩٧٥.

وتمحورت قرارات الأمم المتحدة حول تأكيد بعض مبادئ القانون الدولي الحديث، وعلى نحو خاص حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة والخاضعة للاحتلال، وممارسة هذا الحق بكافة الوسائل الدبلوماسية والديمقراطية بل والقوة المسلحة، استثناء من الحظر العام لاستخدام القوة والحرب في العلاقات الدولية، وكذلك مبدأ استمرارية الدولة والذي يعني أن الاحتلال لا يلغي السيادة ولكنه يوقف مباشرة مظاهرها.

في هذا السياق يمكننا أن نثير السؤال التالي: كيف أمكن لإسرائيل رغم هذه القرارات الدولية المترامية، أن تستمر في تحايلها وعدم تطبيقها أو الانصياع لها؟ والإجابة تبدو

فى السنفرة الممكنة بين طبيعة هذه القرارات والمبادئ القانونية الدولية التى أكدتها، وبين الواقع السياسى والاستراتيجى، فهذه القرارات تتعلق بمثل ومبادئ وقيم يحرص المجتمع الدولي على ترسيخها وسريان مفعولها فى العلاقات الدولية، أما الواقع فإنه يخضع للمصالح والتوازنات وعلاقات القوى الفعلية، والفجوة بين الاثنين لاتزال كبيرة وقائمة الآن وربما فى المستقبل أيضاً.

إلا أن ذلك لا يعنى أن هذا الرصيد من القرارات لا يساوى شيئاً أو أنه عديم القوة، طالما لا يمكن تطبيقه، بل على العكس من ذلك فإنه يمثل مصدراً للسرعة والقانونية، بدليل مسارعة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عقب وأثناء الانهيار فى نظام القطبية الثنائية، والتغير العاصف، الذى صاحب ذلك، بإلغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية لأنه ينقص من مشروعية إسرائيل ودينها أخلاقياً وإنسانياً.

وهذه القرارات يمكن أن تمثل مصدراً للتعبئة والفاعلية، فى حالة تغير موازين القوى واتجاه العالم نحو التعددية القطبية، التى ينتبأ بها كثير من المحللين، خاصة دخول الصين مرحلة التآكل لمكانة القطب الدولي، ورفضها الاعتراف طوال عقد التسعينيات بنظام أحادى القطبية، وما يترتب عليه من تقليص للسيادة وتقنين التدخل فى الشؤون الداخلية للدول، وإدوابة المعايير. ونسند الصين فى ذلك إلى حصيلة التحديثات العسكرية والاستراتيجية والنووية التى فامت بها مؤخراً، ومعدل نمو اقتصادى بلغ فى بعض سنوات التسعينيات نحو ١٠% وتمكنت من إنجاز عودة هونج كوج إلى الوطن الأم.

على ضوء ما تقدم يمكننا أن نخلص إلى أن إنجاز تقدم ذى معنى وذى قيمة فى قضية فلسطين يستند فى المقام الأول إلى التأثير فى السياق الدولى المواتى لإسرائيل، والمنحاز لها، بمعنى أن يتمكن العرب من بناء ودعم شبكات عالمية للتأثير فى مواقع اتخاذ وصنع القرار الغربى إعلامياً واقتصادياً وسياسياً.

وهذا التأثير المطلوب لن يكون ممكناً دون إرادة عربية تستطيع أن تقيم معادلة جديدة على الصعيد الإقليمى، عبر دعم القدرات العربية واستيعاب طبيعة التحدى المفروض، ورسم معالم استراتيجية واحدة وواضحة، وذلك عبر دعم القدرات الصناعية والاقتصادية والعسكرية العربية، وتغليب الأهداف القومية على المصالح الضيقة، ومقرطة الحياة السياسية فى الدول العربية، وتعبئة مواردنا الاقتصادية الفعلية والممكنة، وتطوير قدرات العطاء الممكن والكامن.

ورغم أن ذلك يبدو مطلباً بعيد المنال، إلا أن استعادة الخربة العربية الحديثة تؤكد أنه فى متناول الأيدى، وليس فى إطار المستحيل، فقد أثبت العرب فى حرب أكتوبر ١٩٧٣

فدربهم على اسنخدام النفط كسلاح فى المعركة وحدث تحول فى المواقف الدولية إزاء العرب و القضية الفلسطينية.

كما أن دخول المفاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية مسرح الأحداث الإقليمية والعالمية، قد فرض نفسه على الهيئات والمنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، وأصبح الرقم الفلسطينى فى معادلة الشرق الأوسط غير قابل للتجاهل، وبالأمس القريب غيرت انتفاضة الشعب الفلسطينى المشهد الإقليمى ولفتت انتباه العالم، واسرائيل من ضمنه، لضرورة البحث عن حل سياسى لتآكل جدوى استخدام القوة المسلحة فى قمع شعب بطمح للحرية والاستقلال.

وتحقق هذا الهدف لا ينأتى إلا عبر إدراك نمط التفاعل بين سياسة اسرائيل والسياسة الغربية فى المنطقة العربية، ذلك أن مشروع اسرائيل التوسعية والتسلطية جزء لا يتجزأ من مشروع السيطرة الغربية على العرب، ويتطابق مع حاجات هذه السيطرة وآلياتها، ولو لم نفهم حقيقة وأبعاد هذا التفاعل فلن يكون بمقدورنا أن نستوعب التحدى المفروض.

ومؤدى ذلك أنه بقدر ما يتمكن العرب من إحداث تغيير فى علاقتهم بالغرب، بقدر ما يغيرون من طبعة علاقة إسرائيل ذاتها بالغرب، وبقدر ما ينجح العرب فى بلورة استقلالية وإرادة واضحة، بقدر ما يستطيعون التأثير فى هذا التحالف الثنائى بين إسرائيل والغرب.

تعقيبات ومناقشات

د. أحمد برقأوى:

يبدو أن القول في القضية الفلسطينية قد استنفد، فمن الصعب على أى مجتهد أن يأتي يقول حديد. فلدى قراءة ورقة د. فرسون التي قام من خلالها بجولة تاريخية مهمة في تاريخ القضية، نصل إلى حقيقة يبدو أن القيل الأيديولوجي قد غطاها قليلاً، ألا وهي أن (اسرائيل) نشاز تاريخي بامتياز. وأقصد بكلمة نشاز تاريخي بامتياز، أنها لا تنتمي ثقافياً، جغرافياً، لغوياً، أو ثقافياً، إلى المنطقة، وليست مشكلة ناتجة بالضرورة عن حال الواقع العربي، وبالتالي هي (عقبول) بالمعنى الدقيق للكلمة، وليست إطلاق الظاهرة.

ومن نافل القول الحديث عن أنها ظاهرة أوربية لأن هذه المسألة أصبحت على درجة شديدة من الوضوح. ولكن اسرائيل التي ظلت أوربية منذ نشأتها - وبالطبع كذلك الظاهرة الصهيونية، هي ظاهرة أوربية - بدأت شيئاً فشيئاً تفوق وظيفتها الأوربية، بعد أن تحول ميزان القوى الإمبريالي إلى الإمبريالية الأمريكية.

والآن بعد أن سعت أوروبا بتنظيم نفسها مرة أخرى لإيجاد موطن قدم في المنطقة الشرق العربي ككل - تطرح الآن فكرة العدل بالنسبة للقضية الفلسطينية.

فكرة العدل أوربيا تقوم على أنه يجب أن يكون هناك للفلسطينيين دولة خاصة بهم.

وفكره العدل الاوربية - بمعزل عن هذه الكلمة الأثيرة لدى الآخرين وتحمل حمولة أيديولوجية - تعنى أن مصالح أوروبا التي تسعى الآن لإيجاد قدم لها في المشرق، هي التي يدفعهم لطرح فكرة العدل الاوربي، وفكرة العدل الاوربي - بالمناسبة - هي أن اسرائيل موجودة بالفعل، وبالتالي لا يبقى إلا فلسطين التي يجب أن تكون لها دولة.

هذه الفكرة - فكرة العدل - تبقى على العلاقة الخاصة بالإمبريالية الاوربية، وعندما أتحدث عن أوروبا وأمريكا لا أتحدث فقط عن دول، أتحدث عن طابع إمبريالي عولمي للعالم. ليست المسألة مسألة جغرافية إطلاقاً.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فمن نافل الحديث أن اسرائيل هي جزء لا سحراً من السياسة الأمريكية، والسياسة الأمريكية لا تخفى إطلاقاً مصالحها في المنطقة.

اسمحوا لى أن أقرأ النص التالي نقلاً عن مارتن انديك. يقول: "حدد الرئيس كلينتون الخطوط العريضة لسياسته حيال الشرق الأوسط. سياسة خارجية محوراً الديمقراطية، سياسة خارجية تعزز مصالح الأعمال الأمريكية في الخارج. سياسة أمريكية تعمل مع أصدقائنا وحلفائنا في الشرق الأوسط، من أجل حماية مصالحنا في الشرق الأوسط

ومواجهة الأنظمة الراديكالية العلمانية والدينية على حد سواء. وتحتوى مفارقة إدارة كلنتون بالضرورة على عناصر ثابتة وعناصر متغيرة. والثبات نابع عن حقيقة بقاء المصالح الأمريكية دور عبير، على الرغم من النظورات الدراماتيكية التي عصفت بالساحة العالمية في الأعوام الماضية. فما يزال التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار مقبولة، يعتبر من مصالحنا الثابتة، ولنا مصلحة ثابتة في تبادل الصداقة مع الدين يريدون علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي. وما زلنا نملك مصلحة ثابتة في المحافظة على أمن إسرائيل وبقائها ورضائها. ولأن العلاقات السلمية بين سكان المنطقة تعزز تلك المصالح، كانت لنا مصلحة ثابتة لتسوية عادلة ودائمة وشاملة وحقيقية للصراع العربي الإسرائيلي". انتهى كلام مارتن إنديك.

هذا الخطاب لو جردناه من الحانب الايديولوجي، الذي هو الديموقراطية والحل العادل والحل الثابت والتسامل، لو جردناه من هذا الإهاب الايديولوجي الذي يلبسه، نحصل على عناصر أساسية. أولاً بقاء المصالح الأمريكية دون مساس. العدو الأول لهذه المصالح - كذا - هو النظام الراديكالي، علمانياً كان أم دينياً. وهذه مسألة كبيرة الأهمية، بمعنى أنه لكي تستمر المصالح الأمريكية ثابتة، لابد من وجود نظام سياسي عربي ثابت، ليس راديكالياً، بالمعنى القومي أو بالمعنى الديني. ما هو النظام الذي ليس راديكالياً؟

لاستمرار هذه المصالح يجب أن تلغى شروط نشأة المناخ الراديكالي، وهذا هو الأخطر، بمعنى الحيلولة دون نشأة نظام راديكالي علماني قومي أو إسلامي، وبالتالي لابد من الاحتراق الدائم السقافي والسياسي وأشكال الاحتراقات الأخرى التي بحوزة الامبريالية الأمريكية. لكن من وجهة نظرنا فإن أهم شرط لإنتاج المناخ الراديكالي هو الصراع العربي - الصهيوني. وهذا صحيح بمعنى من المعاني. إذن لابد من تسوية هذا الصراع.

بكلمة أخرى: إن استمرار المصالح يقتضي استقراراً، والاستقرار يتطلب حلاً. والحل يجب أن يدرج بالضرورة على ثابت أساسي هو المحافظة على أمن إسرائيل وبقائها ورفاهيتها. إن أوروبا تطرح فكرة العدل. والولايات المتحدة تطرح فكرة الاستقرار في المنطقة، بالمعنى الأمريكي للكلمة. الاستقرار الذي يتطلب حلاً للصراع، ويفرض بالضرورة حلاً أدنى مما تسميه إسرائيل بالتنازلات.

إذن من الصعب أن تتحقق أية تسوية، مهما كانت طبيعتها محققة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، دون تقديم جزء من حقوق الطرف الذي يجب أن تتحقق معه. هنا برزت على السطح مشكلة التسوية الإسرائيلية، على الرغم من أن هذه التسوية

هى بتمن ضئيل من التنازلات. أيضًا هذا يخلق لدى إسرائيل مشكلة تقديم هذه التنازلات. لأن التنازلات من شأنها أن تنعكس أيديولوجيا على المجتمع الإسرائيلي. لكن حتى الآن بحر في إطار النخيل. فإسرائيل فامت بنفى الشعب الفلسطينى نفياً كلبا، اى لا وجود له، من فكره الارض بلا سعب، إلى فكرة نارالات من أجل ما هو مصور كحل.

هذا النفى تحول إلى اعتراف على المستوى القومى، بعد أوصلو. لكن هذا الاعتراف على المستوى القومى، يتضمن رفضاً: رفض مشكلة اللاجئين، رفض للدولة، رفض للقدس، رفض لمناقشة ازالة المستوطنات.

وبالتالى هذا الاعتراف الشكلى يقابله رفض كامل للحقوق - فكأنه عملياً ليس اعترافاً. وهكذا اعتراف شكلى دون اعتراف مقابل بأى حقوق تاريخية، وبالتالي لن تحدث التسوية أى نعيم أيديولوجى للصهيونية. بالعكس، إن ما يجرى من تسوية الآن يحدث تحولاً فى البنية الأيديولوجية للوطن العربى، بحيث أن جزءاً من مفاهيم التسوية، من خلال تداولها الدائم كالأواقعية وروح العصر والعقلانية والتنمية ... إلى آخره، قد فقدت دلالتها الحقيقية، لقاء دلالات أيديولوجية فجأة. بحيث من الصعب إذا أطلقنا كلمة عقلانية أن تكون الدلالة فى الخطاب السياسى العربى هى ذاتها دلالة العقلانية فى مفهومها الفلسفى أو السوسيولوجى.

والتناقض الذى يظهر الآن، وهو تناقض مهم من خلال رؤيتنا للواقع السياسى العربى، أن هناك حركتين متنافضتين. حركة نابذة للتسوية وهى تتبأ بحركة الشعب، وحركه ناجره للتسوية وهى فى حلفة السلطة. وفى ظنى أن هذا التناقض ليس قليل الأهمية كما يعتقد البعض، لأن رفض التسوية شعبياً سيخلق - فيما أعتقد - بالضرورة تغيرات على مستوى بنية السلطة السياسية، إلا إذا اعتقدنا أن بنية السلطة السياسية فى الوطن العربى ثابتة كل الثبات.

واسمحوا لى بكلمة صغيرة من وحى كلام د.بركات: إن البنية المجتمعية العربية - كما أعتقد - تتقدم فى تناقض مع بنية السلطة فى الوطن العربى. بحيث أن البنى - سمها التقليدية وليست الوسيطة أيضاً - العائلية والعشائرية والطائفية، فى ظل التغيرات الاقتصادية المجتمعية، تتفكك، ولكن هذه البنى التقليدية القديمة أنتجت السلطة السياسية فى الوطن العربى، على شاكلتها. والسلطة السياسية لا تستطيع أن تتخلى عن بنيتها... لأنها إذا تحلت عن بنيتها استجابة لبنى مجتمعية، فإنها بالتأكيد ستتحل سياسياً. ومن هذه الزاوية، فإن أهم مظهر من مظاهر السياسة الرسمية للسلطة فى الوطن العربى، هو العمل

دائماً على إعادة إنتاج النسي التقليدية المجتمعية، عبر أشكال متعددة من السلوك، حتى لو تطلب الأمر حروباً أهلية. هذا التناقض المجتمعي هو تناقض سياسى أيضاً على مستوى حل القضية. وما يبدو حالياً من خلاف شكلى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ليس حلاً حقيقياً. بالمناسبة لا يمكن أن يكون هناك خلاف حقيقى بين الولايات المتحدة وإسرائيل. هذا لا يعنى أن إسرائيل كما يعتقد البعض تسير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. لا الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تهيمن وتقبض وتحدد، لكن إسرائيل حليف دائم، أداة دائمة غير قابلة للتغيير.. لأن كل تغيير في إسرائيل هو تغيير في وظيفتها وهو ما يعنى بالتالى تغييراً في أشكال وجودها، ويمكن أن تتحول في النهاية إلى عدم مطلق.

من خلال العرض السابق فإن جملة المفاهيم المستخدمة الآن - من خلال التطور التاريخي ومن خلال تحليل المشكلة - هي مفاهيم زائفة.

مفهوم الحل العادل مفهوم رائف. لا يمكن أن يكون هناك حل عادل للقضية الفلسطينية إطلاقاً، لأن الحل العادل في النهاية يعنى روال دولة وعودة الشعب. لا يمكن أن يكون هناك حل شامل ولا يكون حلاً حقيقياً.. العقل أو الخيال يقع في مأزق لتصور ما هو مصير.

على المستوى الفلسفي، فإن النشاز التاريخي لا يمكن أن يستمر طويلاً، التاريخ ينتقم لنفسه إن آجلاً أم عاجلاً. نشاز التاريخ قد يستمر طويلاً، لكن عدم الاستمرار - بدوره - يتطلب تلك الإرادة الفاعلة التي لا تخلق شيئاً من العدم. تكشف عن الامكانيات القابعة في قلب التاريخ العربي. وما يحول دون كشف هذه الامكانيات القابعة تلك العناصر التي تهدد هذه الإرادة الحرة: السلطة السياسية في الوطن العربي، الهيمنة الأوروبية الأمريكية على الوطن العربي، وفي شكل أضعف العلاقات التقليدية في الوطن العربي. لأنه - بالمناسبة - يمكن أن نجد في الثقافة التقليدية أن حجم العداء لاسرائيل يفوق الثقافة الحديثة لدى البعض. يجب ألا نستهيّن بهذه الثقافة التقليدية وتوظيفها في خدمة الكفاح العربي الانساني.

أ.جميل مطر

استمتعت بفراءة الورقتين المقدمتين من سميح فرسون وعبد العليم محمد، وستكون تعليقاتي موجزة قدر الإمكان. وسأبدأ بورقة عبد العليم لأنها ورقة شديدة الإيجاز. طبعاً أتفق مع مجمل التوجه في ورقة عبد العليم، واختلافي معه حول مسائل تبدو هامشية ولكنها في الحقيقة مهمة. عبد العليم ليس وحده الذي يعتقد أن النخب الرسمية

العربية لا تمتلك رؤية واحدة للعالم. فالرأى الشائع بين عدد كبير من المثقفين العرب، بل وغير العرب، يقول إن الحكام العرب يختلفون في "رؤيتهم للعالم" اختلافات شاسعة. وبيّنون على هذا الرأى افتتاعاب أو نتائج كنبهه، أهمها بطبعة الحال، هو الخلافات الدائمة أو المتقطعة بين الحكام العرب، وتبدل السياسات، والهزائم السياسية والعسكرية المنعددة والتخلف الاقتصادي، بل والحضارى أيضاً.

اختلفت مع هذا الرأى لأكثر من سبب، السبب الأول هو الأهم. فالتجربة التاريخية عبر عشرات، بل أتجاسر وأقول مئات السنين، تتسير إلى أن حكام هذه المنطقة، عرباً كانوا أم فرنساً أم أتراكاً عثمانيين، كانوا "بارعين" في فهم ما يسمى بالسياسة الدولية أى بالعلاقات بين الدول العظمى في أى عصر من العصور. لن أعود للتفصيل في السياسات الخارجية التى مارسها ممالك مصر منذ أيام أحمد بن طولون وحتى استلام محمد على السلطة، والتى تبين بكل جلاء أنهم كانوا شديدي الوعى بتوازنات القوة فى حوض المتوسط بين الدويلات الأوربية كالبندقية وأراجون، أو السياسة الخارجية التى اتبعها محمد على باشا وسلالته ومن بعده حكومة الثورة فى مصر وسلالتها. ولكننا نعرف أيضاً عن العثمانيين وكيف كانوا واعين لتوازنات القوة الأوروبية. وكذلك الفرس حتى بعد أن نشبت الثورة الإسلامية. ففى كل هذه الأحوال كانت النخبة الحاكمة متسعة أم ضيقة واعية جداً للأوضاع الدولية، وكانت شديدة الحرص على التعامل بكل ذكاء مع مختلف الأطراف بما يحقق لها مصالحها. وليس غائباً عن المتخصصين فى الشرق الأوسط هذه القاعدة فى السياسات الخارجية لحكومات المنطقة التى تقضى باستدعاء الدول الكبرى للتدخل فى شئون المنطقة، كلما كان ذلك متاحاً، بمعنى آخر فإن ما يقال الآن عن أن دولاً خليجية استدعت أمريكا لحمايتها باعتبار هذا الاستدعاء عملاً استثنائياً، أو مخالفاً للاتجاه العام فى المنطقة، هو فى الحقيقة تقليد شرق أوسطى يعود إلى عشرات إن لم يكن مئات السنين. لم يخجل منه الحكام الأقدمون ولا أظن أن المعاصرين من الحكام ترددوا حين قرروا استدعاء أمريكا أو غيرها من الدول العربية للامامة طويلاً أم قصيراً فى بلادهم، أو حين قرروا استدعاء القوى الأجنبية على الخصوم من الجيران.

أهمية هذه القاعدة بالنسبة لموضوعنا اليوم هى أنها تفسر قضية فلسطين، أو تدويل الصراع مع فلسطين. فإلى جانب كل الأسباب الموجهة التى طرحها فرسون أعتقد أن واحداً من أهم الأسباب هو أن أطراف النزاع، عرباً ويهوداً، تعمدوا تدويلها إذ أراد كل جانب أن يكسب إلى صفه الدول العظمى، فإن تعذر كسب جميعها، ركز على بعضها، وإن تعذر ذلك أبضاً افتعل مشكلة إقليمية ليتسنى له استدعاء إحداها، هذا لا يعنى بحال

من الأحوال أن الدول العظمى كانت زاهدة، أو غير راغبة في أن يكون لها نفوذ في المنطقة، أو أن تضاعف نفوذها باستغلال الصراع، أو أنها لم تكن محبذة التدويل. ما حصل في واقع الأمر هو أن الأطراف الإقليمية كانت دائماً مستعدة لاستدعاء التدخل الأجنبي، أي الدولي، هكذا تقول أو قالت الخبرة الأوروبية واستعارتها التجربة الأمريكية. وفي نفس الوقت كانت الدول الأوروبية، ثم الأمريكية، موجودة بالفعل، بالنفوذ أو بالاحتلال أي بالوجود غير الشرعي، ولم يكن ينقصها إلا الاستدعاء ليصبح وجودها شرعياً.

لذلك، ولأسباب أخرى وردت في الورقتين، ولدت القضية الفلسطينية، قضية دولية. وما كان يمكن أن تولد، وتكبر، قضية ثنائية أو إقليمية، فقط، فلا الموقع، ولا الثقافة السياسية لحكام المنطقة ومنهم الحكام الأشكناز القادمين من أوروبا، ولا طبيعة المستوطنين، ولا طبيعة مجتمعات اليهود الأغنى والأقوى في الخارج، ولا الحربان الأوروبيةتان، ولا طبيعة المرحلة السياسية حيث كان السعي للاستقلال الوطني مهيماً. لا شيء من هذا وغيره كثير، كان يسمح لأن تولد القضية الفلسطينية وتستمر قضية إقليمية أو نائبة. أما كيف أصبحت قضية إقليمية، هنا أيضاً كل ما جاء في ورقة فرسون في هذا الشأن يستحق الاهتمام. ولا أجد إضافة مهمة أضيفها. فالمؤكد تاريخياً، كما قال فرسون، أن بريطانيا بالذات لم تترك فرصة منذ العشرينيات، وحل الحرب، إلا واستغللتها لتسندرج حكام العرب إلى القضية رغم ما نسب من أن فهمهم لموضوع هجرة اليهود إلى فلسطين كان ناقصاً، ورغم ما تأكد من أن كثيراً من حكام العرب كانوا يعرفون عن العالم الخارجي أكثر مما كانوا يعرفون عن الإقليم الذي يعيشون فيه.

وأظن أن المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على طبيعة العلاقة المباشرة التي كانت قائمة بين الحكام العرب وعاصمة المركز في الاستانة. هذه العلاقة - التي حاول محمد علي باشا - الحد من تأثيرها حيث أخضع لنفوذه أقاليم عربية ليتحدث باسمها عند الباب العالي، جعلت النخبة الحاكمة المصرية على علم أوفر من كثير من النخب الحاكمة العربية في شمال أفريقيا، بل وفي المشرق ذاته، بتطورات الأوضاع في تلك الأقاليم. وفي العصر الامبراطوري البريطاني - الفرنسي حدث نفس الشيء، أو شيء مماثل. فقد قسمت المنطقة العربية إلى أقاليم تابعة لفرنسا وأخرى تابعة لانجلترا، وحاولت باريس ولندن أن يفرضها نفسيهما مصدراً وحيداً للمعلومات عن العرب. فما كان يريد معرفته حاكم عربي عن قطر عربي آخر كانت لندن أو باريس هي التي تمدّه بالمعلومات. هكذا تشكل الوعي الرسمي العربي عن قضية فلسطين. فالمعلومات عن الأوضاع اليهودية والعربية في

فلسطين كانت تصل العواصم العربية عن طريق المبعوثين الامبراطوريين، وجلسات المفاوضات كانت تعقد في لندن. وكادت العواصم العربية تعتمد كلياً على العاصمتين في صبح القرار الحاص فلسطين. ومع ذلك لم تكن العاصمتان على نفس القدر من الاهتمام بتعريب قضية فلسطين، بل من الواضح أن بريطانيا كانت الأشد اهتماماً، أو كانت فرنسا عازفة في معظم الأحيان عن الزج بنفسها، وعربها، في قضية فلسطين، بدليل أن أدوار أقطار شمال أفريقيا في هذا الصراع لم تتبلور تماماً إلا بعد فترة غير قصيرة من الحصول على الاستقلال من فرنسا.

ولم يكر العرب رصداً صافياً لقضية فلسطين. فقد شجعت الدول الغربية دولاً عربية على التدخل في شئون الفلسطينيين بما يخدم أهداف الغرب، فضلاً عن أن الحكومات العربية وجدت في الساحة الفلسطينية مصدراً غنياً للنفوذ في العلاقات العربية. وتشابكت التدخلات العربية، والتدخلات الغربية بغطاء عربي، والتدخلات السوفيتية في مرحلة الحرب الباردة أيضاً بغطاء عربي. تشابكت فيما كاد يشبه "مصغراً" للنظام الإقليمي العربي داخل الساحة الفلسطينية. وبالفعل كان "النظام الإقليمي الفلسطيني" في أكفأ أحواله عندما كان النظام الإقليمي العربي في وضع جيد، مثل الفترة التي أعدت لحرب ١٩٧٣. وكان في أسوأ أحوال في الفترة التي دخل النظام العربي مرحلة الانفراف والتفتت، عندما اشتغل كيسنجر في رحلاته الحكومية لتحقيق هذا الانفراف في أعقاب اتفاقات فك الاشتباك.

استغل الغرب تعريب القضية لتمرير أهدافه من الصراع وضمان أمن إسرائيل، وما زال يفعل ذلك. فالبريطانيون استدعوا ملوك السعودية والعراق ومصر بضغط على الفلسطينيين لإطفاء ثورتهم في أواخر الثلاثينيات، والأمريكيون يستخدمون الآن معظم النخب الحاكمة في العالم العربي للضغط على الفلسطينيين وعلى السوريين وعلى اللبنانيين. لا شيء كبيراً تغبر، ولا أظن أن شيئاً عظيماً سوف يتغير في الأجل المنظور. وقد لفت فرسون نظري إلى موضوع نموذج التحرير حيث أشار إلى عصر الثورة الفيتنامية ونائيراتها. نحن لسنا في عصر يقدم نماذج تحرير. في الستينيات كانت هناك نماذج في الثورات الوطنية ضد البرتغاليين في أفريقيا وضد الأمريكيين في فيتنام. ولم تكن على كل حال نماذج مثالية بسبب اختلاف الظروف كلبة، ومنها أن الغرب كان يصفى امبراطوريته طواعية أو تحت ضغوط أمريكية ومن الوطنيين. الوضع في فلسطين يختلف ويختلف. اختلف وقتها من حيث الموقع والبيئة والظروف السياسية للدول المتاخمة للفلسطينيين وانقساماتهم.. الخ. ولذلك لجأ الفلسطينيون إلى أسلوب مبتكر.. وهو خطف الطائرات.

ويختلف الوصف الآن بالنسبة لاختلاف النماذج بأكثر مما كانت تختلف وقتها. فنماذج النجربة الراهنة أمرها بالغ الغرابة. نحن أمام نموذجين: نموذج التحرير بالدين كما في الشيشان، ونموذج التحرير بالعرب كما في كوسوفو وتيمور الشرقية. ألا بلغت النظر إلى أن المقاومين الوحيدين الفاعلين ضد إسرائيل هما حرب الله في لبنان وحماس في فلسطين؟ أما القيادة الفلسطينية فأظن أنها اختارت النموذج الكوسوفي التيموري. أي التحرير بالغرب، رغم ما في هذا النموذج من تناقض في الألفاظ Contradiction in Terms، وكما لجأ الفلسطينيون إلى خطف الطائرات كوسيلة نضال، نراهم يلجأون الآن إلى تقليل المطالب الوطنية كوسيلة مفاوضات.

يثير فرسون قضايا تستحق الإشارة إليها تأكيداً لاتفاقى معه عليها. منها على سبيل المثال وليس الحصر، أن المقاومة العربية استمرت مائة عام. وأعتقد أن هذه العبارة صحيحة بل وممتازة، لأننا في غمرة هزائم وحلقات فشل ننس واقع أننا مفككون سياسياً، ضعفاء اقتصادياً، متأرجحون ثقافياً وحضارياً، منفرطون كأمة، متخاصمون اجتماعياً. مع ذلك قاومنا لمدة مائة عام غزوة صهيونية وإسرائيل مؤيدة من قوى كبرى، ومن الدولة الامبراطورية "الأفوى" في كل تاريخ الامبراطوريات. صحيح أن إسرائيل تزدد قوة، وتزداد ثباتاً، ولكنه صحيح أيضاً أنها لم تحقق بعد الدرجة الأمثل كدولة آمنة مطمئنة. ولن تحقق. وهذا في حد ذاته رصيد إيجابي يحسب للحانب العربي الممزق المفكك التابع الضعيف، وبسحق في حد ذاته دراسته موضوعية.

كذلك يثير فرسون مسألة عودة الاستعمار في المنطقة على أيدي أمريكا، وهذه المرة برضاء الحكام. ولكننا لسنا وحيدس في هذا الشأن. فأمريكا بحكم وضعها سببه الامبراطوري - تمتد هيمنتها إلى كل مكان في العالم، وتفرض إرادتها على مستويات شتى. تفرضها على الصين كما تفرضها على الاتحاد الأوروبي كما تفرضها على العرب وعلى روسيا وعلى أمريكا اللاتينية. قولي هذا لا يعني أننا مثل غيرنا فلنرض بحالنا، ولكن يعني أن العالم يمر في مرحلة امبراطورية، وهي مرحلة لها قواعدها وديناميها وأساليب عمل تختلف عن غيرها من المراحل التي مر بها العرب. وعلى كل حال ليست هذه الامبراطورية الأولى التي يخضع لها العرب أو يتعاملون معها، فقد عاشوا في ظل امبراطوريات عثمانية وفرنسية وبريطانية، وحصلوا على خبرات كافية، وباستثناء الامبراطورية العثمانية، أي - الامبراطورية الإسلامية - لم تكن العلاقة بين الأقاليم العربية والمركز الامبراطوري دائماً علاقة شديدة التبعية أو استطاع المركز محو إرادة الأقاليم.

ولكن ما لم يرد في الورقة هو أن المحتوى الثقافى / الحضارى فى هذه العلاقة، أى العلاقة بين المركز والأقاليم، أهم كثيراً من المحتوى الاقتصادى أو السياسى الذى قامت عليه العلاقة فى الامبراطوريات السابقة. هنا نحن أمام علاقة صدامية على مستوى الحضارة والثقافة. وأقول صدامية لأن المركز الامبراطورى أدرك أن الأقاليم العربية فى الامبراطورية ستقاوم الهيمنة الحضارية الغربية من موقع دينى - قومى. ولديها، أى المنطقة العربية، أرصدة قوة فى هذا الصدام أقوى كثيراً من أرصدة القوة التى كانت لديها عندما واجهت الغزو الاقتصادى السياسى للامبراطوريات الأوروبية.

الصراع ما زال مستمراً، وسيستمر فى اشكال متعددة. وإسرائيل لن تستقر فى أمان حتى وإن توفر لها كل الاتفاقات التثنائية الممكنة. إن مجموع الأنفاقات التثنائية التى عفدتها وستعفدها إسرائيل مع الدول العربية لا يعادل بالضرورة سلاماً، أى سلام، إلا النوع من السلام القائم حالياً مع مصر. ولكن أتوقع سلسلة من الهجمات الأمريكية بالغة العنف ضد الشعوب والمجتمعات العربية بهدف ترويضها باعتبارها الرافضة للتطبيع وللقبول بمعادلة مجموع الاتفاقات التثنائية يعادل السلام.

د. حسن نافعة :

لدى إحساس بوجود قدر كبير من حلد الذات فى هذه الجلسة. طبعاً استمعت بورقة د. فرسون جداً، وهى ورقة دسمة وطويلة وثرية. كذلك استمعت بورقة د. عبد العليم وهى ورقة مركزة وعميقة وتدخل فى صلب الموضوع مباشرة.

إنما كانت لدى مشكلة مع ورقة د. فرسون، لأنه تحدث عن كل شئ تقريباً: عن التاريخ والجغرافيا وعن الثقافة وعن الحرب والسلام، عن العرب والاسلام، عن النفط والصراع الدولى.. وكل قضية من هذه القضايا تحتاج لكتاب، وعندما تحاول أن نصنع أطروحة من هذه الاحزاء، فإنها عملية صعبة جداً. لكنه نجح ببراعة فى أن يعطينا فكرة متماسكة. ومع ذلك أتصور أن قضية فلسطين فى النظام الدولى مازالت تحتاج لمزيد من الدراسة، لأننا نحن لنفطة نركز تعبد طرح الإشكالية. القضية الفلسطينية دولية ببعديها: سواء المسألة اليهودية وطبيعتها وعلاقة الحركة الصهيونية بالنظام الدولى ككل، أو بشقها الفلسطينى سواء فى بعده المحلى أو فى علاقته المتشابكة - سواء فى العالم العربى أو بالعالم الاسلامى.

وتصورى أن الفكر العربى مازال لم يحسم عدداً من القضايا الجوهرية. مازال يدور

بيننا نقاش حول كيف استطاعت الحركة الصهيونية أن توظف النظام الدولي لصالحها طوال الوقت. ورغم تغير النظام الدولي، استطاعت أن تستفيد من النظام ثنائي القطبية، كما استنفادت من النظام أحادى القطبة وبالتالي هل هي براعة في الحركة الصهيونية أم هي خيبة للحركة العربية؟ حتى عندما أقول إن القضية في جوهرها هي قضية استعمار، نكون لدى إشكالية أن حركات التحرر في كل أنحاء العالم نجحت، وحصلت على استقلالها- حتى من الاستعمار الاستيطاني الذي كنا نقول إنه غير قابل للحل. تجربة جنوب أفريقيا نجحت، ولم تبق إلا المسألة الفلسطينية. هل يرجع ذلك لخصوصية المسألة اليهودية؟ لخصوصية الحركة الصهيونية؟

أم هناك شيء ما آخر؟ هذه إشكالية يتعين علينا أن نحلها. هل المسألة ترجع إلى طبيعة المشروع الصهيوني في ذاته أم تعود لسوء الإدارة العربية لعلاقتها بالنظام الدولي؟ هل تتعلق بـ تصور ذاتي في سببنا النفاية؟ في بنينا السياسية؟ في طريفتنا في نسج علاقتنا الدولية أم هناك شيء آخر؟

توجد طريقة للتفكير في العالم العربي تقول إن الصهيونية أداة في يد القوى الاستعمارية تحركها كيف تشاء، ولكن هذا الطرح لا يفسر كل شيء. وهناك طرح آخر يستدل بأنه في فترات معينة يحدث تناقض ولو تكتيكي، ولو مرحلي بين الاثنين. عندما صدرت الورقة البيضاء مثلاً سنة ١٩٣٩ كان واضحاً أن ذلك تم بحكم المصالح البريطانية في لحظة من اللحظات مع هبوب بوابر الحرب العالمية الثانية، ومن ثم حدث خلاف. حدث تناقض في المصالح.

وفي سنة ١٩٥٦ في ظل تنامي حركة القومية العربية، وفي ظل عالم غريب بالنسبة للولايات المتحدة، اضطرت إلى الضغط على إسرائيل لكي تتسحب.

إذن يمكن أن تكون هناك مراحل ولحظات تبدو فيها المصلحة المباشرة للمشروع الصهيوني مختلفة عن المصلحة المباشرة للدولة التي تكون في قمة النظام الإمبريالي والتي لها مشروع للسيطرة والهيمنة على المنطقة.

ثم بدا في كلام د. سميح عن النظام الدولي الجديد أنه لا يتحدث إلا عن القوى الغربية والولايات المتحدة. حتى في آخر الصفحات وهو يتكلم عن التطبيع، قال في جزئية صغيرة، إن مصالح الولايات المتحدة لن تتطابق بالضبط مع مصالح أوروبا، وبالتالي نحن لسنا في حاجة لنسفيد من هذا التناقض، لكن نحتاج إلى زعامة مثل جمال عبد الناصر، نحن ننتظره. هذا نوع من التفكير يدل على أن استراتيجيتنا أو فهمنا واستيعابنا لعلاقة المشروع الصهيوني بالنظام الدولي وأي استراتيجية نتبنى، مسألة غير واضحة. هناك شق

آخر أيضاً ملئ بالاشكاليات، وأتصور أننا لم نحسمها تماماً، فيما يتعلق بكيف التقت الحركة الوطنية الفلسطينية بالمشروع القومي العربي؟ وأيضاً هناك بعد إسلامي للموضوع. ما هي حدود العلاقة بين الوطني والقومي والإسلامي؟ في مرحلة من المراحل يخفى الفصمة الفلسطينية ساما نحب ادعاء المسؤولية القومية، وأن من يتحدث باسم المشروع القومي بتحمل مسؤولية تحرير فلسطين، وبالتالي ليس هناك دور أو حركة وأى حديث عن الوطنية الفلسطينية التي تعتر نوعاً من الهرطقة، هل هذا صحيح؟ وفي لحظة تاريخية أخرى يبرز البعد الفلسطيني وكان المفروض أن يصبح القائد فيقال: هل سأحارب بدلاً من الفلسطينيين؟ الفلسطينيون هم الذين يتحملون هذه المسؤولية.

ومن يتحدث باسم للقومية؟ لدينا إشكالية، موقف البعث: أن تكون هناك قيادة قطرية وقيادة قومية. ويكون هو نفس الحزب، ويقبل الخلافات حول أسلوب الحل، حول التصور. لماذا؟ من أين تأتي كل هذه الإشكاليات؟ وما هو المطلوب؟ اليوم مثلاً وأنا أتحدث عن إدارة عملية النسوية، هل أعتبر من يتحدث باسم الفلسطينيين: منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتعين على الدول العربية أن تقف خلف ما تتبناه من مواقف. كل هذه إشكاليات لي فيها وجهة نظر بالطبع، إنما ما تزال هناك حاجة لمزيد من التفكير الرائق الهادئ لكي نتبنى استراتيجية.

أنا مع كل الذي قاله د. سميح مثلاً حول رفض التطبيع تماماً. وكنت مع كل العناصر الوطنية في مصر التي رفضت هذا، وما زلت حتى هذه اللحظة متمسكاً به تماماً - لكن بصراحة، هل تستطيع استراتيجية رفض التطبيع أن تخلق مشروعاً كما يقول د. سميح؟ هل يمكن تحويل رفض التطبيع لمشروع للمفاومة؟ أعتقد أنه شعار أكثر منه شيئاً آخر. هو أمل، هو طموح، لكن لا يمكن أن يتحول لسياسة أو استراتيجية، وإذا حاولنا أن نحوله لسياسة واستراتيجية نحتاج لقدرة أكبر من التفكير المتعمق والهادئ.

د. إيمان يحيى :

الحقيقة أن وجود المتقنين الفلسطينيين من الولايات المتحدة - وهي موقع متقدم في المعسكر الغربي - داخل هذه القاعة، وهم يحملون مسؤولية استشراف المستقبل ومحاولة نسج مشروع مواجهة حديد، هذا في حد ذاته باعث لأمل كبير لدى كثيرين من المتقنين العرب، وخاصة في مصر. ولذلك أحبيهم على محبتهم.

يبدو أن المستقبل - كما سمعت من بعض المتحدثين - به بعض المفاصل ونقاط الارتكاز الأساسية التي يكاد يجمع عليها الحاضرون. أولها: أن المواجهة مع المشروع

الصهيوني في المرحلة القادمة هي مواجهة شعبية، أكثر منها مواجهة أنظمة بشكل أو آخر، لذلك فإننا إزاء مرحلة ما بعد ما يسمى بالتسوية. بالتالي ستتبع علاقات ومحاولة فرض رؤى ثقافية وسياسية وغيره محاولة هز قناعات ثقافية داخل المنطقة. أعتقد تلك المواجهة الشعبية ستبرز دور المثقف في هذه المرحلة. دور المثقف في هذه المرحلة أكبر من دور السياسي. نحتاج إلى تبات المثقف أكثر من مرونة السياسي في مرحلة كهذه.

هذا ينقلنا لنوابت كما قال بعض المتحدثين، مثل ثوابت ثقافية، ثوابت تقليدية. وإذا كانت البنى التقليدية التي واجهت المشروع الصهيوني قد فشلت، فإنها كلها لم تعترف به ولم تعترف بحل نهائي.

وهناك ثقافات تقليدية تتيحها تلك البنى، هي الأساس اليوم في مواجهة هذا المشروع الصهيوني. نجد المحللين الاسرائيليين يرون أن مواجهة التطبيع ومقاومته - في الأساس - تركز على بعد ثقافي، والبعد الثقافي يرتكز على بعد ديني قوي. ولذلك هم يفكرون، بل وبدأوا بالفعل في محاربة هذا البعد الثقافي.

أما مسألة هل اسرائيل أداة بالكامل في يد الامبريالية أم أن هناك نوعاً من الاستقلالية؟ فهي مسألة تحتاج فعلاً - مثلاً قال د.حسن ناعمة - إلى كثير من التأمل. وأعتقد أن من المفيد أن يتواجد معنا هنا أساتذة أكاديميون من الولايات المتحدة الأمريكية يعملون بالسياسة، ولا شك أن لديهم رؤية عبر عشرات السنين التي عاشوها هناك حول هذا الموضوع.

بالنسبة للنفط ودوره. هل النفط كان دائماً مدعاة لأن تصبح اسرائيل هي الأداة أم أنها في بعض الأحيان استغلت المسألة بشكل جيد، ومن الممكن أن تصبح المصالح الأمريكية في نفس الوفد رافعة لمحاولة تحديد أو تقليل الدعم الأمريكي الاسرائيلي. وهذا كان واضحاً في ١٩٧٣.

هذا يجرنا فعلاً إلى السؤال عما إذا كانت القضية دولية أو غير دولية. أنا أميل إلى رأي د.عبد العليم محمد، أن المسألة الفلسطينية منذ البداية هي مسألة دولية لأنها مرتبطة بالمسألة اليهودية. والمسألة اليهودية هي مسألة دولية منذ البداية. لكن هناك فرقاً بين إدراك الصراع والمتغيرات العالمية وبين الاستغلال للتناقض بين تلك المتغيرات. قد تكون النقطة الحاكمة هي إدراكنا لتلك المتغيرات.

نقطة أخيرة. ورقة د. عبد العليم محمد ورقة جيدة جداً، وتتكلم عن النظام وتحوله من نظام ثنائية قطبية إلى نظام أحادي القطبية، وكيف استغلت الصهيونية العالمية تلك

المنغيرات.

كنت أتمنى أن يسترسل ويستشرف المستقبل، فكلنا نتكلم عن البطام أحادى القطبية، ولكن هل يحمل المستقبل لنا نظاماً آخر. ولذلك فإن إسرائيل اليوم لا تعتمد فقط على علاقتها بالولايات المتحدة، وإنما بدأت تنسج علاقات مع الصين - القوة المقبلة قريباً - وبدأت تنسج تحالفات وتجد أرضاً واسعة لها لنسج علاقات في أفريقيا. ولذلك كان يجب الإشارة بشكل أو بآخر لمستقبل تلك العلاقات.

أ. فاروق العشرى :

إذا نظرنا لطرفي المعادلة وهما إسرائيل والفلسطينيين سنجد أن إسرائيل استطاعت أن تفرض نفسها في المجال الدولي منذ البدء، بدرجة قوية وواضحة، واستطاعت أن تكسب الشرق والغرب سواء تحت دعوى التخلص من المشكلة اليهودية وحلها أو تقديم نفسها كأداة في يد القوى الاستعمارية في المنطقة. وبدأ الاتان يسعيان لبعضهما البعض لتحل المشكلة، وفرضت إسرائيل في المنطقة. إلى أن سارت الأمور إلى العلاقة الخاصة مع أمريكا. وفي رأبي أن العلاقة بين إسرائيل وأمريكا، قد مرت بمرحلتين واضحتين تماماً.

فحتى ١٩٦٧ وإدارة جونسون كانت إسرائيل تقوم بدور الوكيل في المنطقة للدفاع عن مصالح أمريكا بالدرجة الأولى، وتعتبر مثل قاعدة أو امتداد لها في المنطقة. وبعد ١٩٦٧ وفي ظروف حرب ١٩٧٣ وصلت إسرائيل إلى علاقة الشريك مع أمريكا الآن، وهذا تطور استراتيجي مهم جداً في العلاقة وكشف عن نفسه بوضوح في التحالفات التي بينهما.

وبالنسبة لمقولة العيش المتكافئ بين الاسرائيليين والفلسطينيين والتي طرحت كشكل من أشكال الحوار، فإن هذا مستحيل تماماً من منطلق ايدولوجي صهيوني في عقيدتهم التي تفرض نفسها بشكل واضح جداً في إسرائيل وفي تعريف الاسرائيلي وفي الثقافة، بل وفي الديانة التي وصلت إلى المسيحية نفسها وفصائل كثيرة جداً للتعاظم معهم - خاصة الانجيليين.

في رأيي أن هناك مهاماً عاجلة ومصيرية تفرض نفسها في هذه المرحلة، والصراع طويل وسيمتد. لا أمل في الحكام بصورة واضحة، وتكاد تكون الشعوب العربية جميعها قد حسمت هذه المسألة تماماً، ألا أمل في الأنظمة، ولا انتظار لبطل يأنى من الغيب كي يحقق الوحدة، ثم التحرير.

وبالنسبة لانتفاضة المستولية إلى الشعوب، وهذه قضية تفرض نفسها كل يوم وتفرض

مهاما عاجلة جداً. وعلى المتقنين بالدرجة الأولى قياده الفائلة بوضوح وبوعى. نحن نواجه أخطر تهديد وهو الاستعمار الثقافى أو ثقافة العولمة لنمكن اسرائيل والوجود الصهيونى فى المنطقة، رأى أن الاسنسال فى مفاومه النطسع خط دفاعى أول، وعلى رأسه عملية الثقافة.

النقطة الثانية، يجب على كل شعب عربى أن يفوم بدوره، وينتزع ديمقراطيته لتشارك الشعوب فى تقرير مصيرها. وستختلف الموازين تماما عن الواقع الردي الذى نعيشه انتظارا لقرارات الحكام التى تؤخذ من وراء الشعوب.

إن الممارسات الاسرائيلية والامريكية نفسها فى المنطقة مع مشروعات الشرق أوسطية سوف تفرز تناقضات كبيرة فى المنطقة ستمس الشعوب ومصالح الشعوب، وسيزداد العداء أكثر مع اسرائيل وليس التناسق.

وفى رأى أن جيلاً أو جيلين قد يستغرقهما الصراع بمثل هذه الوسائل إلى أن نمتلك مزيداً من أدوات القوة، لكن التعايش مع اسرائيل بمخططها هذا فمن المستحيل.

أ. عبد الرحمن خير :

فى الاسبوع الماضى كنت فى مؤتمر العمل العربى فى شرم الشيخ، وكان زير عمل السلطة الفلسطينية نائباً لرئيس فريق الحكومات فاستغل ذلك للدعوة لعقد المؤتمر القادم. وأقر ذلك فريق الحكومات، ثم أنى لي طرحها فى المؤتمر العام، فلم يجد من يسمعه.. وهو مؤنمر بين حكومات وأصحاب الأعمال وهو مؤتمر كبير، أهم محفل، ٢٢ دولة عربية... إذن هناك شكل من الرفض مازال موجوداً على المستوى الرسمى حتى ولو كان ضعيفاً، إلى جانب المستوى الشعبى...

وبالمقابل فإن مقاومة التطبيع تكاد تتحول فى بعض الأحيان لمحاكم تفتيش.. إلى جانب مقاومة التطبيع، أرى أن نعمل على تنمية عوامل القوة، وهذا أيضاً الشئ المرادف لمقاومة التطبيع التى أستطيع بها أن أواجه هذا الخلل الخطير فى العلاقات مع العدو الصهيونى.

نقطة ثالثة حول علاقات اسرائيل الممتدة من الصين إلى هنا، إلى هنا. إن اسرائيل فى علاقتها تركب الحصان الامريكى باستمرار، وهى طوال عمرها لم تكن لها القدرة على إدارة هذه العلاقات، وإذا قامت تكون واهية.... إنما الأمريكان هم الذين يخدمون عليها بالدرجة الأولى والمثل فى معركتنا مع (الهستروت). فحينما كانت القوى الاستعمارية مسيطرة فى افريقيا، كان الهستروت مسيطراً على الحركة النقابية الافريقية.

وبمجرد أن انفضح الاستعمار، ضعف تأثيره.

د. محمد السعيد ادريس:

نشكر د. برقأوى على ملاحظته الهامة جدًا في تحليله لدقائق النظم الحاكمة العربية. أحاول أن أضيف إلى حديث د. عبد العليم حول القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية. من أجهضها؟ ربما تكون هناك ضغوط أمريكية أو تحولات للمجتمع الدولي، لكن الحكومات العربية بالتدريج هي التي أجهضت هذه القرارات. وأذكر هنا حادث مؤتمر مدريد. قبلت الحكومات العربية التي دعيت لهذا المؤتمر بإلغاء المرجعية الدولية لمشروع التسوية الحديدي، وقبلت بأن تكون الولايات المتحدة هي بالتحديد الدقيق مرجعية التسوية. رفضت مرجعية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واستبعدت الجامعة العربية. ومن هنا أضف لكلام أ. جميل مطر بأن العرب لهم ريادية في أشياء كثيرة جدًا، ومن أهم هذه النواحي الريادية، أنهم أول من بادر بتقديم الولايات المتحدة كي تقوم بدور التدخل الدولي، عندما أبعادوا الشرعية الدولية وقبلوا أن تتولى الولايات المتحدة مقاليد الأمور وتحدد ما هو ممكن وما هو غير ممكن. أقرروا للولايات المتحدة بالسلطة المفردة بالتدخل في إداره الصراع وإدارة الشؤون الدولية.

د. سيد عوض:

أريد أن أناقش أننا نعانى من منهج الاستدراج. نحن نستدرج لمناطق معينة، وتكاد تكون بالنسبة للغير ولنا كنوع من تكوين الوعي أو عدم تكوين الوعي - هل بالفعل أصبح الخيار العسكري كأنه لم يكن؟ هل العرب لا يستطيعون مواجهة إسرائيل بالخيار العسكري؟

ترسيخ الاعتقاد أن السلام خيار استراتيجي، وأن الحل العسكري غير وارد في المعادلة السياسية، هذه أيضًا مسألة تحتاج إعادة نظر وإعادة بحث. نحن نعانى من تعطيل العقل. يرسخ في ذهننا أننا لن نستطيع فعل أي شيء بدعوى الواقعية وبدعوى العقلانية. وننساق بلا وعي وبمصالح معينة وأفكار محددة، إلى أن نقول - المقاومة إرهاب.

أيضًا من الأشياء التي نفع فيها أن نردد المفهوم بدون إجماع عليه. أي نحن نتكلم عن التطبيع، لم نتفق حتى الآن ما هو المقصود بمقاومة التطبيع. قد تكون سلبية في مرحلة معينة، وإحدى أدوات إنتاج القوة لكن ما المقصود بالتطبيع؟ هل أرفض شرعية وجود إسرائيل أم أستخدم نفس مفردات الخطاب الرسمي العربي بإزالة آثار العدوان؟ إذا

فلسف إن النطبيع هو إحدى الادواب اللى تؤدى للسلام العادل والسامل وتحقيق السيطرة الفلسطينية على كامل أراضيها فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف. إن حكاور الذى حذب فى ١٩٤٨ بوعى فى خطأ. اذا قلت أنا أعترف بشرعة اسرائيل، ماذا سربد من اسرائيل بعد ذلك؟ عندما أفهم سلاماً وأفر أن اسرائيل دولة غير عنصريه، لا نازية، لا مغتصبة، لا كذا ... وأقول إن الشعب الاسرائيلى موجود والشعب الفلسطينى باتى عليه قول لا بنفع : لأن هناك أرضاً وهناك كياناً يريد أن يتوسع. فالمسألة هى أنه يجب أن نعيد النظر فى بعض الاشياء ونحدد المفاهيم. ما المقصود بمقاومة النطبيع؟ هل مقاومة النطبيع رفض لشريعة الوجود الاسرائيلى؟ بإزالة آثار العدوان.. إذن أنا أدمم المفاوضات، وأقول له انتبه من كذا أو كذا.

اللى الذى أربد أن أنيره أيضاً، أنا نتكلم عن التشرق أوسطة ولا نتكلم عن الدول المنوسطيه، والانسان بصبان فى النطبيع. ما يحدث باسم الأمم المنوسطية فى النطبيع أخطر من موضوع التشرق أوسطية. كل أوروبا ننحرك لدفع كل القوى السياسية للنطبيع مع اسرائيل وتعفى اسرائيل من كل الالتزامات. آخر شئ هو الاتفاقية الاوربية تجاه الأرض المحتلة. إعلان الاتفاقية ينص - حتى بهذا المنطق - على أن حدود اسرائيل هى حدود ما قبل ٤ يونيو. وبالنسبة للموقف من إقامة المستوطنات أوروبا تراجع عنه، ومعنى ذلك أنها تقر أن هذه المستوطنات جزء من حدود الدولة العبرية.

المسألة الاخيرة، واللى أشار إليها د. عبد العلم، وهى مسألة هدر الامكانيات... الانظمة العربية ومن بروحون لها وبصوغون أفكارها، أهدروا فرصة انفاية جنييف الرابعه. فى هذا المؤتمر الأخير. كان من الممكن لولا المفايصه السياسية - أن يصل القرار الأمم المتحدة بحذر ويدخل حيز التنفيذ. أول من تراجع هى الأنظمة العربية.

أ. أحمد عبد القوى زيدان:

أحى ورقة د. عبد العليم محمد لما جاء فيها من تحليل عميق بالفعل للوضع العربى. لكنه ركز على أن المشروع الصهيونى هو بالأساس أداة للامبريالية، لكن لا يجب أن نغفل خصوصية المشروع الصهيونى وكفاءة الصهيونية فى استثمار الضعف العربى وفى استخدام الامبريالية الاوربية لتحقيق المشروع. مشروع - حلم منذ مائة سنة، أصبح واقعاً، وواقعاً مستبداً، لا يأتى هذا فقط لأنه أداة من أدوات الامبريالية، لأنه كثيراً ما تكون الادوات غير قادرة أن تحقق إذا كان المشروع ليس لديه كفاءة وقدرة استغلال للضعف العربى من ناحية، ولا استخدامه من ناحية أخرى.

تعليقاً على أ. جميل أنه متفائل، وتفاؤله ليس له مبرر في تحليله السياسي، فتحليله السياسي يؤدي إلى أن العالم العربي عالم يستدعي القوات الأمريكية ضد نفسه، وهذا يدل على الضعف البنيوي، الناتج عن ضعف الإنسان وضعف قدرات العالم العربي ومنذ التاريخ الوسيط، كان العقل الإسلامي، يستدعي الأجنبي في لحظات الضعف العربي. إذن هذا المجتمع الضعيف البنية إنتاجياً وثقافياً والذي يستدعي الآخر الأجنبي، لا يبرر أن اتفعل به تماماً إلا إذا كان هذا التفاؤل نوعاً من الايديولوجيا، يمكن في هذا الوقت أن أقبله على أساس أنه أداة للنضال.

بالنسبة للتركيز على التطبيع الثقافي في مصر، أستدعي التمثيل الذي يقول (ترك الفيل واضرب ظله) بمعنى أن الخطوره الحقيقية هي خطورة التطبيع السياسي، خطورة تطبيع الأنظمة. ورغم أني أقف ضد التطبيع الثقافي، فيجب ألا تكون القضية هروباً من الموقف الحقيقي ضد التطبيع الأكثر خطورة الآن.

أحد المشاركين:

بعض المقترحات العملية:

أولاً : التركيز على البعد الثقافي باعتبار أنه ركيزة في حركة المقاومة، لمناهضة المشروع الاسرائيلي للاستيطان. وفي هذا من الممكن أن يبدأ الأكاديميون الفلسطينيون بالتحديد في محاولة تعرية المشروع العنصري الاسرائيلي في كتابات الأطفال وفي الخطاب السياسي للحزب. لأن هؤلاء الاطفال الذين يربون بعفلية عنصرية هم فادة المستقبل وهم الذين سيهددون المنطقة وشعوبها. وبالتالي هذا الموضوع ينبغي أن يعطى له بعداً ثقافياً أساسياً..

بالنسبة لتعظيم الامكانيات المتاحة لدينا: إننا نحاول أن نستعيد المجال القانوني في إطار قرارات الشرعية الدولية وفي هذا لدينا قضية دينية وروحية هامة جداً وهي القدس. كيف نوظف ونستخدم وضعية القدس في نضالنا، في إطار أنه نضال ثقافي سياسي لمواجهة المخطط الاسرائيلي بشأن القدس العاصمة الأبدية لها. وأيضاً في استخدام المتغير الجديد - الفاتيكان وحركة الكنائس في منطقة الشرق الأوسط.

أخيراً بالنسبة للعولمة بكل مآسيها، هناك أيضاً تناقضات ثقافية. في أوروبا الآن وكندا وآسيا - هناك حالة من المقاومة الثقافية. لماذا لانحاول أن نعظم فعلاً ثقافياً عربياً لمواجهة هذه العولمة الأمريكية أعامل به أولادى - أولادنا وشبابنا تسيطر عليهم الثقافة الأمريكية.

الجزء الأخير، هو كيف نعمل البعد الديني. فكرة المقاومة الدينية. والدين سواء ببعده

الإسلامي أو المسيحي يحتاج لنظرة واقعية موضوعية في التعامل معه. أي كيف يعظم فعل المقاومة في جنوب لبنان. باعتبار أن هناك مقاومة إسلامية. وكيف يحوله أيضاً على مستوى المجتمعات إلى حوار داخلي، لمحاولة حل الدين عنصر حركة وتغيير ومقاومة بدلاً من أن يكون عنصر هدم وصراع داخلي.

أحد المشاركين:

من الواضح أن هذه الندوة تحاول أن تقترب من مفهوم واحد للخطاب السياسي العربي، وأعني به الخطاب السياسي الشعبي الناتج عن هذه القوى. هناك اختلاف في الأطروحات والبرامج ورؤى الصراع. فبالنسبة للصهيونية أنا أراها ارتباطاً بالمفاهيم الاجتماعية والسياسية ورؤية الآخر من خلال المفهوم الغربي. وبالتالي المجتمع الغربي هو المهد الحقيقي للصهيونية بمعناه الاستعلائي أو الإحلالي واتخذت مسألة اليهود أو المسألة اليهودية آلية لحشد سياسي في اتجاه تحقيق وطن أسموه بالفومي، أسموه عودة لأرض الميعاد وكذا وكذا. ولكن لتحقيق هدف سياسي.

وبالتالي إذا نظرنا للكيان الصهيوني على أساس أنه أداة سياسية لها دور وماتفي ينتهي عند حد معين في الصدام. فإن هذه قضية ممكن أن توحد البرنامج في اتجاه لهذا الغرب ورؤيتنا لأطراف العدو كل بممارساته.

وبالتالي، الامبريالية هي الراعي للمشروع الغربي في مواجهة المشروع الإسلامي ومشروع النهضة والمشروع العربي في قلبه.

لم يبدأ المشروع الصهيوني الأخير، بمعنى وجود هذا الكيان من فراع، وإبما حاء استكمالاً لمشاريع قديمة سابقة انتهت بفسلها وبانتصار الأمة عليها. وبالتالي يحدد هذا المشروع بأثواب وبأشكال أخرى.

ومن هنا أدعو إلى تحديد الموقف من الامبريالية الأمريكية في هذه المرحلة. وبمقدار ما نؤثر على المصالح الأمريكية في الوطن العربي، بمقدار ما نفك هذا الارتباط. بمعنى التخلي عن هذا المشروع واندحاره إلى الخلف.

القضية الثانية، عندما ذهب العرب فرادى إلى مدريد، كان هذا بمثابة إعلان قبول عربي رسمي بالهيمنة الدولية وبالشروط الأمريكية والإسرائيلية.

د. أشرف البيومي :

أولاً : أعترض على بعض ما قيل. إن حركة مقاومة التطبيع في مصر لم تجر

محاكم تفتيش، وكل بيانات وكنابات المتقنين الذين قادوا معركة مقاومة التطبيع موجودة إما في الصحف أو محلات المواحهة وأندى زرد هده المفولة. يمكن لروزاليوسف أن تكتب أشياء من هذا القبيل. لكن أتحدى القول بأن جماعة من المتقنين الذين قادوا حركة مقاومة التطبيع أجروا محاكم تفتيش لأحد.

النفطة الثانية: عندما نفعل متوسطة. فعلاً نحن نقصد الاثنين.

النقطة الثالثة: أنا الحفبة أحمد الله لأننى لست أستاذًا للعلوم السياسية. أنا لا أفهم المعضلة السديدة فى حكاية حسم فضية من التابع لمن؟ الصهيونية أم الامبريالية. توجد تنائية فى التفكير مذهلة: فى القضية فلسطينية أو قومية؟ أمريكا تابعة للصهيونية أو الصهيونية تابعة؟ بالطبع من بداية المعركة كانت الصهيونية تابعة بالكامل للامبريالية الامريكية، ولكن طبعاً الآن دخلت شبكة من المصالح وبعض الطبقات. ولكن حسم هذه الأمور ليس مسألة رأى شخصى. نتفق على الأقل على مقاييس للحكم على هذا الأمر: دور اسرائيل الامبريالى فى افريقيا وآسيا. حجم اسرائيل الاقتصادى. حجم اسرائيل العلمى. حجم اسرائيل المصرفى. التحكم فى المصارف الامريكية. لا يصح أن نأخذ مقولات شعبه وجعلها كأنها مقولات علمية.

من فراءاتى - وأنا أقول لكم لست سياسياً أو افنصادياً - من الواضح تماماً أن الامبريالية هى الأصل والصهيونية هى الفرع، ولكن هذا لا يمنع أن هناك مصالح مشتركة نتولد وأصبحت بعض الطبقات تتطابق. أما مقاومة التطبيع أو التطبيع الذى نقوم بمقاومته - الحكومة تقاومه لأسباب تكتيكية - هذه استراتيجية. مقاومة سلبية فى عصر هزيمة، وبالتالي هى مرتبطة بالضرورة بعصر الديمقراطية. المتظاهرون فى معرض الكتاب أو المعرض الصناعى - إلى آخره بعضهم اعتقل، بعضهم ضرب وبعضهم محاصر. والعملة مرتبطة حذرًا بمعركة الديمقراطية.

عندما نجح جزئياً معركة مقاومة التطبيع شعبياً، نكون نجحنا أيضاً فى معركة الديمقراطية. وهذا هو الكلام الذى كان يقوله د. حليم بركات. القضية الاقتصادية مشتركة مع القضية الديمقراطية، مع القضايا الوطنية ومقاومة التطبيع.

والقول بأن مقاومة التطبيع شعار أكثر منه سياسة غير صحيح. هناك ناس تضحي من وقتها. وشباب يضحي من وقته وأقاموا بعض المؤتمرات واتخذوا قرارات. ولكن هل نحن راضون بهذا المستوى من مقاومة التطبيع؟ بالتأكيد لا - لأنه مرتبط بقضية الديمقراطية.

د. عبد العظيم محمد:

أود أولاً أن أشكر الأساتذة المعقبين د.حسن نافعة وأ. جميل مطر ود. أحمد برقوى وقد استفدنا من هذه النعقيبات.

أنفق مع أ.جميل مطر أن حكام الشرق الاوسط بوحه خاص ومصر بالتحديد على دراية واسعة بما يحدث فى العالم ولديهم فنون وثقافة فى التعامل مع قوة ثالثة، بل وفى بعض الاحيان احتوائها جزئياً وحرفها عن عديد من أهدافها. هذه بالفعل خبرة اكتسبتها فى هذه المنطقة وربما اسرائيل نفوقنا فى هذا.

النقطة الثانية. أود أن أقول إن الخيار العربى الرسمى القائل بأن السلام هو خيار استراتيجى صحيح، ولكن الخيار العسكرى لا يمكن الاستغناء عنه. لأن قراءة الخبرة التاريخية تؤكد أن دورة الحرب والسلام متلازمتان عبر التاريخ. بمعنى أنه كم من المعاهدات وقعت فى تاريخ البشرية ولكن أيضاً كم من الحروب قامت. بل فى بعض الأحيان كانت هناك بعض المعاهدات التى خططت لحروب قادمة نظراً لأنها تضمنت شروطاً متعسفة على أصحاب الحق.

د. سميح فرسون :

أولاً أشكر كل الحاضرين على الحماس الذى رأيناه .

النقطة الأولى . سأل د. حسن .. هل يمكن لمقاومة التطبيع أن تكون مشروعاً للمقاومة وحدها؟

أنا فلت إن التطبيع يندمج أو هناك اندماج متسابق فى فصايا عديدة. مثل الحبر والملح. الاشياء الانصادية للشخص العادى. معركة الديمقراطية ومعركة الثقافة الذاتية. كله متسابق ومندمج، ويمكن لاستراتيجية أن تكبر أو تنمو من خلال الاندماج. والاندماج له ضرورة. إن الشخص العادى لديه تفكير فى السياسة الخارجية له علاقة بالسياسة الداخلية. فالاندماج والتسابق يمكن أن يكون محوراً للتنامى ضد التطبيع أو حركة ضد الاستعمار الجديد.

بالنسبة للاستعمار الثقافى، لابد أن ندرس أساليبه وقنواته وآلياته. تحدث البعض عن القول بأن المقاومة صارت إرهاباً. هذا النوع من التفكير - أسميته تعليب الوعى العربى.

الفصل الثالث

قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع اسرائيل

رئيس الجلسة / د. أحمد صدقي الدجاني

اسمحوا لى أن أبدأ بالاعراب عن سعادتي بانعقاد هذه الندوة وعن اعتزازى بالجهتين اللتين نصافرنا على عقدها. وأبدأ بصندوق القدس - مركز تحليل السياسات فى واشنطن فهى فرصة حفيقة أن نلتقى بعمل من أعماله الطيبة، وجميعنا يتابع هذه الأعمال، وأن تكون المناسبة فرصة لقاء إخوة أعزاء من أعلام أمتنا جاءوا للقاهرة لنسعد بلقائهم. يعطوننا نموذجاً لما يمكن أن نقدمه للأمة فى عالمنا المعاصر، من خلال إدراك دوائر بنائه المختلفة، التى بمجموعها تشكل هويته.

والحق وأنا أتحدث أشعر على الصعيد الشخصى بأننى شرفت بالتعامل مع إخوتى منذ أكثر من عقدين من السنين على صعيد العمل لقضيتنا وقضية الأمة بعامه. ولمركز البحوث العربية فضل كبير فى هذا، وتحية لأخى أ. محمد حلمى الشعراوى مدير عام المركز، والواقع أننى بحكم إقامتى فى القاهرة أشرف بالتواصل معه، فأجد دائماً تناوله القضايا الدقيقة الحساسة. والمركز فى قضية فلسطين والوطن العربى لقاءه متصل. فتحية من القلب.

نحن على موعد مع هذا الموضوع الكبير الذى هو عنوان ندوتنا: فلسطين والوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين، أو العالم العربى كما جاء فى الدعوة. وكلا المصطلحين له دلالته. هذا يعبر عن نظرة تريد الواقع والآخر يعبر عن نظرة فيها البعد العفدى ولكننا نتمسك بعنوان الندوة.

الوففة ضرورية، وهى الآن فرصة من خلال عدد من علمائنا يعطوننا نظراتهم سواء فى الاوراق التى بين أيدينا أو فى التعليقات. نحن اليوم نناقش قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع اسرائيل.

أقف أمام الموضوع وأتمنى أن نخرج من جلستنا برؤية أوضح وأشمل لها. هو موضوع طرح علينا بقوة منذ مطلع التسعينيات، مع بداية عملية التسوية التى أسماها راعبها "عملية السلام الشرق أوسطية". التاريخ سيحكم إلى أى مدى ترد فيها كلمة السلام. منذ أن ببلور هذا المشروع، إذا بنا نرى معالم نظام يجرى فرضه، هو نظام الشرق أوسطية. يهمنى كما سنسمع اليوم، أن نتذكر معاً ما جرى خلال هذا العقد. الفكرة تطرح ورجال الأمة العربية وقفوا أمامها. أنا من الذين يدرسون التاريخ ويهتدون بعلم تاريخ الافكار. ولذا دعونا نستذكر كيف تمت العملية، هناك نفر وقفوا أمام الموضوع، وأعطوه حقه وكانوا رواداً، وهم من مختلف المدارس- أنا هنا أشير لأخى أ. فهمى هويدى الذى كان من اوائل الذين تصدوا لهذا الموضوع منذ أن طرح. وأشير إلى نموذج الأهالى

وأخى أ. عبد الغفار شكر. وأشير إلى نموذج الخليج وإلى أخى العزيز عبد الله النيبارى الذى يشرفنا اليوم. وأشبر وأسير.

الواقع أن عدداً من الأفلام قد سلط الضوء - فإذا باستجابة الأمة تحدث على المستوى الفكرى بدابة. وأنا أراجع اليوم الكتيب الصغير (فى مواجهة نظام الشرق أوسطية) الذى أصدرته عام ١٩٩٣ وأشير فى مقدمته إلى الندوة الكبيرة التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية فى ربيع ١٩٩٣. وأشير كيف كانت الصورة معتمداً عليها إلى درجة أنه صدر فى صفحة الاهرام المعنية بوزارة من الوزارات صفحة كاملة تفصل التطبيع فى قطاع معين، ولكن ما إن حدثت الهبة، لم يتكرر الحديث فى تلك الصفحة عن هذا الموضوع، وإنما صار تحت الأرض، إلى أن جاء أخى العزيز أ. عريان نصيف اليوم لسلط لنا الاصواء عما نحن الأرض.

تكونت الفكرة وانتقلت من صعيد أهل القلم إلى صعيد العمل السياسى وشتان بين المنظرين، وأنا أحب هذه النقطة - أن نأخذ نصفى الكأس. شتان بين المنظر عام ١٩٩٤ حين عقد المؤتمر الاقتصادى فى الدار البيضاء، ثم فى عمان ١٩٩٥ ثم فى القاهرة ١٩٩٦ الذى عقد بزخم أقل، ثم بالدوحة - إذا به يحدث ما يحدث، ثم يتعطل عامين وإذا بنا الآن نرى الوضع.

ميزة هذه الندوة وتوقيت هذا البحث أننا أمام هجمة جديدة فى الموضوع نفسه ذلك لأن الولايات المتحدة صاحبة هذا رأى فى هذا المشروع، رأتها مناسبة بمجئ باراك وهلم جرا، لكى نعيد ماتسميه قوة الدفع وتطرحه.

من هنا نحن مجندون مستنفرون لنعرف أمتنا بالحقيقة من خلال هذه البحوث ولنتابع - لماذا؟ لكى نصل بالولايات المتحدة الامريكىة ونصل، بفضل جهود كثيرة بعضها من داخل الولايات المتحدة الامريكىة ومن أمريكيين من مختلف المشارب، إلى أن تراجع سياساتها فى المنطقة، وإلى أن ترى أنه لا بد من أن تأخذ فى الاعتبار مصالحنا كاملة وإلا ستتفاهم الأمور. أما عدونا فإننا نعرف طبيعته ونعرف أنه مستعمر مستوطن تابع. وستأتى اللحظة التاريخية التى يفرض عليه فيها المراجعة، وأحد الاحتبارات الرئيسية هو هذا الموضوع، موضوع نظام الشرق الاوسط. أتحدث عن المشاركين اليوم. أخى أ. حسام رضا ببحثه القيم للغاية عن النوبارية كنموذج لمخططات التطبيع الزراعى، والذى يذهب للاسكندرية - شأن كثيرين منا فى مرحلة الصيف - يقف أمام المشروع وبتساءل، حتى هو يرى الاعلانات فى الطريق كأن بعضها يحمل إشارة لشركات اسرائيلية.

أخى أ. عريان نصيف يتحدث عن التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى، وحين

فراأت هذه الورقة حمدت أمتنا النى فيها الباحث الذى يستطيع أن يصبر على متابعته بدأب. ويبدو أن الوجود فى الأقاليم يساعد على ذلك. نحن على موعد كذلك مع أخى، أ.حسب معلوم فى ورقته بالعة الأهمية أيضاً حول الموضوع نفسه. وسنحظى بتعقيبى احدى د. اشرف البيومى وأخى د. محمود عبد الفضيل.

وأشير إلى أن د. محمود كان له دور خاص على الصعيد الفكرى فى مواجهة النظام التشرقى أوسطى، ومازال دوره يومياً فى طرح القضايا الفكرية.

أنا أقول هذا لأن أهل الفكر يصابون كثيراً بالاحباط ويتصورون أن الامور لا تسير .. لا. إن ما يزرعونه ينمر، وأنا أتطلع لجيل جديد من الباحثين كلهم يتابعون، وما تكتبونه يقرأ وبعناية ويأتى من يتابع، هذه أمة حبة. ورحلة الصراع فيها طويلة.

١ - التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى الحالة - المخاطر - المقاومة

١. عريان نصيف

منذ توقيع معاهدة "كامب ديفيد" وظهور ذلك التعبير المراوغ "التطبيع"، أصبحت الرصة واسعة أمام العدو الصهيونى لاختراق المجتمع المصرى. ولا شك أن المجال الزراعى كان له الأولوية - فى المخطط الاسرائيلى - لهذا الاختراق، لأهميته الحيوية من ناحية، ولتوافر امكانات التسلل إليه وحصاره، من ناحية أخرى.

فمن حيث أهميته: فهو يعنى بالنسبة لمصر، ليس فقط الناتج الغذائى المباشر بل أيضاً حوالى ٦٠% من إجمالى الدخل الصناعى القائم على الزراعة (كالغزل والنسيج والسكر) أو المرتبط بها (كالسماذ)، وبمثل العاملون به ما يفرب من ٣٠% من مجموع القوى العاملة المصرية، بالإضافة إلى ما يلحق به من مياه النيل، الحلم القديم للحركة الصهيونية حنى من قبل قدام كيانهم العدوانى العنصرى على أرض فلسطين. ومن حبب توافر إمكانيات اختراقه:

- فالرئيس السادات، كان يعتبر أن الأرض المصرية والرياسة المصرية، من الممكن أن تكون هدية بسيطة للعدو الصهيونى، فى سبيل قيام عملية السلام المزعومة للدرجة التى تجعله - وفقاً لما أكدته المهدس حسب الله الكفراوى الوزير الأسبق للأستاذ محمود المراغى الكاتب الصحفى - يتصل به تليفونيا ويبلغه بالفرار التالى بالنص "شارون عسدى حابعنهو لك علسان تديله منطفة كركر والمتلب" ^(١) ومنطفة كركر فى أسوان، والمتلب هو الأرض المصرية التى تربط بين ثلاث محافظات هى الجيزة والفيوم وبنى سويف.

- والدكتور يوسف والسى وزير الزراعة، له رؤيته الخاصة المعلنة منذ أن كان لا يزال مستشاراً لوزير الزراعة عام ١٩٨٠، والتى تتلخص فى أن الزراعة المصرية - من وجهة نظره - لن تتطور إلا من خلال ثلاثة محاور:

المحور المصرى / الأمريكى

المحور المصرى / الأمريكى / الإسرائيلى.

المحور المصرى / الإسرائيلى / العربى.

ولهذه الأهمية للقطاع الزراعى المصرى، ووفقاً للإمكانات الميسرة - على أعلى مستوى- للتسلسل الصهيونى إليه، ابتدأ منذ أواخر السبعينيات الاختراق الاسرائيلى - الواسع والمكثف- لكافة أصعدة وسياسات الزراعة المصرية.

الموز الوبليامز .. وكشف المستور

رغم أن عملية ما يسمى النطبع الزراعى، ابتدأت فاعلياتها منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد، إلا أنها لم يتم الإعلان والإعلام الواضح عنها إلا منذ عام ١٩٩٤. ولقد تفجرت القضية من خلال الجلسة الساخنة لمجلس الشعب يوم ٥ فبراير ١٩٩٤، حيث تحدث بوضوح الدكتور والى - فى مجال دفاعه عن تدهور السياسات الزراعية التى أثارها نواب المعارضة - مؤكداً أنه تحكم مصر ^(٢) منذ عام ١٩٧٨ معاهدة مع إسرائيل من أجل نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج الزراعى- مدلاً على الآثار الإيجابية العظيمة لهذا النعاور، بما يتمتع به الشعب المصرى من أكل التفاح الاسرائيلى والموز الوبليامز الكبير، اللذين نمند زراعتهما ببذور إسرائيلية وبرعاية خبراء إسرائيليين على طول الطريق الزراعى بين القاهرة والاسكندرية ... وتوالت - بعد ذلك- صور الإعلام، التحدى، للاختراق الاسرائيلى للزراعة المصرية.

* د. يوسف والى، يصرح - فى لقاءه مع بعض القيادات الإسرائيلية فى ٨/٢/١٩٩٤ بأن ^(٣) أجيال اليوم التى شاهدت العلم المصرى يرفرف وبجواره العلم الاسرائيلى، تدرك أن مصلحة مصر العليا هى أساس التعامل مع إسرائيل وأن التعاون العربى لا يغنى عن النعاور بين دول الشرق الأوسط كمصر وإسرائيل وتركيا.

* وتم الإعلان لأول مرة - وفى أماكن بارزة وواسعة من الصحف القومية- عن الاجتماع "الدورى" للجنة الزراعة المصرية/ الإسرائيلية الذى عقد فى المدة من ١٠/٧/ إلى ١٩٩٤/٢ بالقاهرة ^(٤)، وعن قراراته التى تعتبر من أخطر ما تم اتخاذه - بشأن العلاقات الزراعية المصرية/ الإسرائيلية- لفتح زراعة وأرض ومجتمع مصر أمام العدو الصهيونى، والذى نادعت بناء عليه كل صور اختراق بل وهيمنة إسرائيل على مقدراتنا الزراعية.

ولعل ذلك يتضح بجلاء من الإشارة إلى بعض قرارات هذا الاجتماع الموقعة من الدكتور والى المسئول الأول عن الزراعة وأمين عام الحزب الحاكم فى مصر:

١- نتسع مستقبلاً دائرة التعاون بين مصر وإسرائيل فى المجالين الزراعى والتجارى.

٢- يركز التعاون على الاستثمار فى المجال الزراعى من خلال السياسات "التخصيصية".

٣- برنامج تدريب مشترك لتدريب ١٠٠٠ خريج مصرى سنوياً (فى إسرائيل ومصر).

٤- يتم بعث ٤٨٠ خريج، ١٢٠ قيادة زراعية، ٩٠٠ مزارع- خلال عام ١٩٩٤- إلى إسرائيل لتعلمهم خبرات التقدم الزراعى الإسرائيلى.

٥- إقامة مزرعة إرسادية فى منطقة غرب الدلتا على مساحة ١٠٠٠ فدان.

٦- العمل على زيادة التمويل الأمريكى للمشروعات الثلاثية (الإسرائيلية/ الأمريكية/ المصرية) "فى ضوء الدور الذى يلعبه القطران (مصر وإسرائيل) فى تشجيع التعاون والسلام فى منطقة الشرق الأوسط".

٧- إقامة قسم للغة العبرية فى كل وزارة مصرية لترجمة الصحف والنشرات والمجلات الإسرائيلية للاستفادة مما يكتب فيها وفقاً لاختصاص كل وزارة، بالإضافة إلى "عمل قنوات الاتصال اللازمة".

٨- بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية - كل ٦ شهور مرة فى إسرائيل ومرة فى مصر- لهذه اللجنة العليا المشتركة التى تشكلت منذ عام ١٩٨٦، تشكل لجنة مشتركة من خبراء الزراعة بالبديين- تجتمع أيضاً كل ٦ شهور تبادلياً فى مصر وإسرائيل- لمتابعة البرامج التنفيذية لأوجه التعاون وتقييم نتائج ما يتم تنفيذه من مشروعات ولاقتراح البرنامج الجديد للمرحلة التالية.

وتوالى صور التطبيع الزراعى:

الأراضى المصرية نهب للصهاينة
تملكاً واستثماراً

* من خلال اسنراتيجة تعمير سيناء:

عندما تقدم د. محمد ابراهيم سليمان وزير التعمير، إلى لجنة الإسكان والتعمير بمجلس الشعب فى ١٩٩٤/٢/٧، بمشروعه الذى يفضى بتخصيص ٥٠% من الأراضى المستصلحة بسيناء والخاصة بالمشروع القومى لتنمية سيناء للمستثمرين الأجانب، صرخ بعض أعضاء اللجنة - رغم أنهم من قيادات الحزب الحاكم- فى وجه هذا الانحاء الذى لن يودى إلا إلى هبنة إسرائيل مرة أخرى على سيناء (٥) .

- فالنائب فؤاد هجرس يؤكد "إن هذه الحطة ستعطي لإسرائيل فرصة ذهبية لكي تسيطر على سيناء، وتحتلها بأسلوب اقتصادي بعد أن فشلت في ذلك عسكرياً، وسنكون نحن بأفيسا- وبشكل قانوني- الذين نعطيها هذا الحق".

- والنائبة جلييلة عواد (نائبة جنوب سيناء) تناشد المسؤولين "أرجوكم لا تسمحوا للأجانب بأن باتوا إلى سيناء ويستثمروا أموالهم فيها، لأن أموال الصهاينة سوف تتدفق بغزارة لأن لهم هدفاً أكبر وهو السيطرة على سيناء".

ومما كان يؤكد إدراك هؤلاء النواب لمخاطر هذا المشروع، أنه تضمن- ضمن ما بضم- الغاء قرار سابق لمجلس الوزراء كان ينص على "عدم السماح للأجانب بإقامة المشروعات التنموية في سيناء بحكم أن لها طبيعة خاصة بالنسبة للأمن القومي المصري".

.... وللأسف، فلقد صدر القرار النهائي بهذا الشأن الخطير- من خلال اجتماع اللجنة العليا لتنمية سيناء يوم ١٩٩٦/٤/٢٣ برئاسة الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء آنذاك - ويقضي بتخصيص ٥٥% من أراضي سيناء لمشروعات "الشركات الاستثمارية" (٦).

*مر خلال الانفاقيات والبروتوكولات المصرية/ الإسرائيلية:

مثل البروتوكول المعقد بين د. والي ونظيره الإسرائيلي "يعقوب تسور" في ديسمبر ١٩٩٢، والذي ينص على إقامة إسرائيل لمجتمعات زراعية في الأراضي المصرية المستصلحة - بمعرفة خبراء إسرائيليين وعمالة مصرية - وخاصة في مساحة ٥٠ ألف فدان في سيناء.

بالإضافة إلى المشروعات التي تم الاتفاق عليها في اجتماع اللجنة الزراعية العليا المشتركة في فبراير ١٩٩٤ والسابق الإشارة إليها.

* ومن خلال عمليات الاستثمار والتملك المباشرة:

- كاستثمارات "الشركة الإسرائيلية/ المصرية/ العربية للاستثمار و التخطيط والتنمية" (مقرها الرئيسي في أمريكا وفرعها في بير سيع والقاهرة، والتي أعلن مستشارها نهاد سعيد رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين والعرب بالخارج في أكتوبر ١٩٩٣ "أنها قد تشكلت بعد مباحثات مدريد للسلام، وأنه لا مشكلة تواجهها بخصوص المقاطعة العربية لإسرائيل، حيث إن التعاون دائم ومتواصل بين الشركات العربية والإسرائيلية تحت العباءة الأمريكية" (٧).

وقد فام وفد من أعضائها الإسرائيليين يضم عدداً من المشاركين فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بزيارة السويس، للإعداد لمشروعاتهم.

- ومثل مشروعى "زراعة الصحراء فى النوبارية" واستصلاح ٢٠٠ ألف فدان "شرق العوينات" اللذين تقدم بهما د. والى إلى مؤتمر الدار البيضاء التطبيعى، وأرسل وفداً من رجال الأعمال المصريين إلى القدس يوم ١٩٩٤/١١/٤ لإجراء الاتفاقات النهائية بشأنها" (٨).

- ومثل قيام شركتى "زراعى وحيفا كيمب كال" الإسرائيلية بشراء مساحات من الأرض الزراعية بالاسماعيلية - عن طريق شركة "تكوحرين" الوكيله عنهما فى مصر - لإقامة مشروعات زراعية وصناعية وتجارية عليها فى منطقة أبو صوير.

القذف بالشباب المصرى

إلى أحضان الصهيونية

بناء على الاتفاقيات التطبيقية بين وزارة الزراعة المصرية والإسرائيلية فلقد تم - وخاصة منذ عام ١٩٩٢ - إيفاد عشرات الآلاف من الشباب المصرى، سواء من الخريجين (٩)، أو الحائزين لأراض مستصلحة (١٠)، إلى الكيان الصهيونى، بحجة تدريبهم على الزراعة المتقدمة الإسرائيلية.

واستخدمت فى ذلك كافة وسائل التهديد كحرمان الخريجين المشتركين فى جمعيات الاستصلاح والاسنزرع، من الأرض التى قاموا بإعدادها للزراعة إذا رفضوا السفر، أو الترغيب باستغلال الظروف المادية والاجتماعية الصعبة للشباب المصرى فى هذه المرحلة مثل الوعد بتيسير عملية التوظيف بعد التخرج - ٢٠ دولار عن كل يوم من أيام الرحلة أو ٥٠٠ دولار دفعة واحدة - جوازات سفر خاصة تسمى "جواز خاصة بمهمة رسمية" - ترتيب زيارات سياحية لهم داخل إسرائيل فى المناطق التى يطلق عليها "مواقع السترويح والتسلية" بما أوصل عدد طلبة وطالبات كليات الزراعة الذين تم تسفيرهم إلى إسرائيل من ٩٢-١٩٩٧ وفق تقديرات إحصائية إلى أكثر من ١٧٠٠ شاب وفتاة.

الخبراء المصريون

يتعلمون الزراعة من إسرائيل

الكثيرون من خبراء الزراعة فى مصر من قيادات وزارة الزراعة والشركات الزراعية وشركات استصلاح الأراضى وأساتذة الجامعات وباحثى المراكز العلمية

وحبراء الطب البيطرى، قامت وزارة الزراعة- فى العفدين الأخيرين- بإرسالهم فى معناب موبله ومواصله إلى إسرائيل. حى يعلموا فنور وعلوم الزراعة وكمحرد امثله على هذا النشاط الطبعى

- الوفد الزراعى الكبر الدى ضم ٦٦ من قيادات وزارة الزراعة والسرقات الزراعية والاستصلاحية وأساتذة كليات الزراعة برئاسة المهندس فؤاد أبو هذب رئيس مشروعات التعمير والتنمية الزراعية، الذى سافر إلى القدس فى أوائل مايو ١٩٩٣- عقب العدوان الإسرائيلي الوحسى على الشعب العربى بفلسطين ولبنان- بحجة الاطلاع على المعرض الإسرائيلي للتكنولوجيا الزراعية^(١١).

- الوفد الزراعى الكسبر، المكون من ١٣٠ من القيادات الزراعية فى مصر، الذى سافر إلى إسرائيل يوم ١١ مايو ١٩٩٦، ولم تمص أبام قليلة على توديعنا لجثث وأشلاء اكبر من مائة شهيد من صحايا مذبحه "فانا" وحدها.

أما الهدف - المعلن- لهذه التظاهرة فى هذا التوقيت، فهو شديد التهافت، إذ كان- أيضا - زيارة المعرض الزراعى المقام بالقدس.

ومع تصاعد موجة الغضب الشعبى تجاه هذا التصرف شديد التحدى للمشاعر الوطنية والإنسانية، قام الدكتور والى بنفى الحبر^(١٢).

نعم.. لم ينكر تدبيره وتنظيمه لسفر هذا الوفد، فهذا واقع. ونعم... لم ينكر دهاب الوفد إلى "القدس" بالذات (بما فى ذلك من تكريس لدعاوى إسرائيل باعتبارها عاصمة لكيانها العنصرى)، فلقد ذهب فعلاً.

ولكس سيادته قد نفى - بكل حزم- أن يكون الوفد فد سافر على طائرة إسرائيلية تتبع شركة العال، مؤكداً أن سفر الوفد كان على طائرة مصرية وطنية.

- لجنة قيادات الطب البيطرى التى سافرت إلى تل أبيب فى أوائل يونية ١٩٩٥، بعد أن تمت مأساة وفاة وعمى مئات المصريين ونفوق آلاف المواشى بناء على إصرار وزارة الزراعة على استيراد لقاح خاص بحمى الوادى المتصدع لتبادل الخبرة مع نظرائهم الإسرائيليين^(١٣).

ولقد تنامى هذا النشاط التطبيعى، للدرجة التى "أقلقت" بعض الدوائر الحكومية المسنولة، حيث ورد فى مذكرة لوزارة التموين والتجارة الداخلية بهذا الشأن^(١٤) "إن قطاع الزراعة هو أهم محالات التعاون الفنى بين مصر وإسرائيل، حيث توفد وزارة الزراعة المصرية سنوباً عدداً كبيراً من الخبراء والمهندسين الزراعيين للتدريب فى إسرائيل".

وخبراء من إسرائيل لتعليم المصريين الزراعة

وفقاً للعديد من البروتوكولات والاتفاقيات ومقررات اللجنة الزراعية المصرية/الإسرائيلية، فلقد تم فتح أبواب مصر - على مصراعها- أمام الخبراء الصهاينة. ولا شك أنهم - حتى وإن كانوا خبراء زراعيين حقاً- فإن لهم دوراً رئيسياً آخر، في محالات أخرى، ومدمرة لمجتمعنا المصرى وأمنه القومى.

وكمجرد نماذج لهذا التواجد "الخبروى" الصهيونى الدائم أو المؤقت:

* الاتفاق على زيارة ٥٠٠ مهندس زراعى اسرائيلى لمصر كل ثلاثة شهور.

* الوفد الكبير الذى يمثل ١٠٧ شركة اسرائيلية والذى كان يمثل أغلبية أعضاء المؤتمر الذى أقامته الغرفة التجارية الألمانية بالقاهرة يومى ٦، ٧ ديسمبر ١٩٩٤، حول السياسات الزراعية والعلاقات التجارية.

* الخبراء الذبن وفدوا إلى مصر - فى بدايات عام ١٩٩٤- لإنشاء مزرعة إسرائيلية نموذجية بين العلمين والاسكندرية على مساحة ٢٠٠ هكتار (١٥).

* الخبراء الإسرائيليون المستدامون بمشروع "الجميزة" فى وسط الدلتا.

* الخبراء الإسرائيليون المتواجدون بالمشروعات المشتركة (المصرية/ الإسرائيلية/ الأمريكية) كمشروعات: التنمية الزراعية بشرق العوينات، بنك الجينات النباتية بمشتهر، مركز التدريب على زراعة الصحراء بمريوط، الإنتاج السمكى بالبردويل، مركز سلالات التقاوى والأغنام ومسح النباتات الصحراوية اللازمة للرعى فى سيناء، مشروع التشجير، بنك المعلومات الرعابية، مركز التدريب على زراعة أصناف جديدة من القطن، مشروع التدريب على رراعه الفستق فى مصر ... الخ.

* الخبراء الإسرائيليون الذين يعملون لصالح مشروعات استثمارية خاصة: مثل مشروع ترسية البقر المصرى، المقام بين مليونير مصرى كان يتمتع بالحصانة البرلمانية وبين رجل الأعمال الصهيونى شاعول روزنبرج، وشركة تاهال الإسرائيلية، ومثل مشروع زراعة الموز الويليامز ... الخ.

والكارثة... آلاف المصريين

يبنون المستوطنات الإسرائيلية

مع نردى الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر (والفقر المدقع) وتنامى نسبة البطالة بين المصريين، وخاصة الأجيال الشابية، ومع الانغلاق الفعلى لأبواب العمل والرزق فى البلاد العربية، ومع "التبشير" السياسى والإعلامى بما يسمى "التطبيع" مع

إسرائيل والسلام والأخوة بينها وبين مصر، ومع التسهيلات والإعراءات - المحسوبة جيداً- التى تعرضها إسرائيل ويروج لها القلة من أنصار التطبيع، ومع فتح وزارة الزراعة المصرية باب الزيارات والرحلات للشباب المصرى إلى إسرائيل،

.. مع كل ذلك، كان من الطبعى - مع الأسف الشديد- أن تتجه حركة المئات من المصريين نحو إسرائيل.. حيث الحلم بالعمل وبالأجر وبالجنس (بزواج أو بدونه) .. ومن المؤلم أن يتزايد عدد هؤلاء الضحايا المضللين إلى ١٥ ألف مصرى عملوا فى إسرائيل فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٤، ١٩٩٦^(١٦)، وهذا الرقم الإحصائى - الذى رصدته أجهزة الأمن - هو رقم تقريبي، قد يكون الواقع قد تجاوزه لأن المصريين الذين يرحلون للعمل بإسرائيل يسافرون بتأشيرات سياحية.

ويقف مئات المصريين فى الصباح بومياً فى إيلات (مفر تجمعهم)، وفى انتظار الإسرائيليين الذين يطلبون عمالاً باليومية فى أعمال النظافة أو البناء، وقد يكون عملهم فى بناء مستوطنات إسرائيلية جديدة على أنقاض بيوت أشقائهم الفلسطينيين.

إسرائيل تدمر عمداً الصادرات المصرية

ومصر تستورد منها الكرنب والأرز

• وصل حجم التبادل التجارى بين مصر وإسرائيل فى الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٣ وفقاً لتقارير الجهاز المركزى للإحصاء إلى أكثر من ٤ مليار جنيه.

• وفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٥، فلقد صدرت مصر إلى الكيان الصهيونى بترولاً خاماً قيمته ٥٠٣ مليون جنيه، واستوردت منها حوالى ١٢٣ سلعة زراعية، تشمل - بجانب مستلزمات الإنتاج التى ثبتت أضرارها على المحصول والتربة وصحة الإنسان- كميات كبيرة من الكرنب والخس والبط والإوز والسك.

• يتم هذا فى الوقت الذى تمارس فيه إسرائيل عمليات قرصنة على الصادرات الزراعية المصرية- من خلال توكيل شركة زيم الملاحية الإسرائيلية بمصر- باستخدام كافة الوسائل بما فى ذلك الإتلاف المتعمد للخضر والفواكه المصرية المصدرة^(١٧).

بل مصر أكثر تفوقاً بمراحل كبيرة عن إسرائيل في المجال الزراعي

حجة المطعين الحاصلة بالتقدم الزراعي الهائل في إسرائيل، وأهمية أن نستفيد به ونتعلم منها، مردود عليها، سواء من قيادات زراعية مصرية مسئولة، أو حتى ممن تم إيفادهم لإسرائيل للتدريب على هذا التقدم وتطبيقه في مصر.

* مؤتمر الاقتصاديين الزراعيين العرب - المنعقد في ٢، ٣ فبراير ١٩٩٤ برئاسة د. أحمد جويلي وزير التموين والتجارة السابق - يؤكد من خلال البحوث العلمية التي قدمت فيه كذبوبة التفوق الإسرائيلي على مصر في المجال الزراعي.

* والمهندس سعد هجرس، رئيس لجنة الزراعة والرى بمجلس الشورى، يقرر ما يلى (١٨) : "تمة حقيقة واضحة- وإن كانت غير واضحة فى عيون البعض- وهى أن التقدم الزراعي والتفوق البحثي والتكنولوجي للزراعة المصرية، أقوى بكثير مما حققته إسرائيل. ولعلنا نذكر أن بلداً أحدثت تنمية زراعية خلال أربعة عقود، لا يمكن أن تبلغ ما بلعته مصر من عرافه وحررة زراعية عبر آلاف السنين، فضلاً عما تملكه من قاعدة علمية يحمل لواءها أكثر من عشرة آلاف من رجال العلم والبحوث الزراعية من حملة الدكتوراه بالإضافة إلى ما يفرب من ربع مليون مهندس زراعي".

* والمزارع عبد الرحمن على حسن القاضي - عضو جمعية الإصلاح الزراعي باللاهون- الفيوم يقرر فى بساطة بعد أن عاد من الرحلة التي بعته فيها وزارة الزراعة إلى إسرائيل (١٩) "فمت بزيارة إسرائيل واستغرق ذلك شهراً وذلك للتعرف على الزراعة عن طريق الوسائل الحديثة والتكنولوجيا المتطورة. وهناك - خلال هذه الرحلة- رأيت المزارع المكشوفة والمغطاة داخل الصوب وشاهدت محصول الطماطم وجميع المحاصيل والخضر، وخرحت من زيارتي بأن الموجود هناك لا يزيد على الزراعة فى مصر شيئاً. ولكن أثير غضبى وحزنى بفعل ما رايته من احتلال إسرائيل للأماكن المقدسة".

* والباحث الزراعي اسماعيل عبد الحميد رضوان، يقول بعد عودته من إسرائيل (٢٠) "لم أنبهر- كما انبهر البعض- بالمعجزة الإسرائيلية فى الزراعة. فمعظم ما شاهدته خلال رحلتى إلى إسرائيل لم يكن مفاجأة لى. حيث أننى أعمل بمركز بحوث الصحراء وهو مستودع الخبرات التقنية العالمية الحديثة فى كل المجالات بدءاً من الرى الحديث ومروراً باستاد المحاصيل الصحراوية المقاومة للجفاف والملوحة، وانتهاء بالهندسة الوراثية".

النتائج الواقعية للتطبيع الزراعي

* اهدار المحاصيل والتربة وصحة الإنسان:

الطماطم

لم تكتف وزارة الزراعة المصرية بالبذور الإسرائيلية التي تتسلل إلى الزراعة المصرية - رخيصة النم ولكن ضعيفة الانتاجية المحصولية - بل فامت أيضاً بالتصريح رسمياً من خلال البشرة الإرشادية ٣١٧ لسنة ١٩٩٧ بزراعة التفافى الإسرائيلية من أصناف "أوبت، تى فى ٧، ٨٤" مما لم يؤد فقط إلى إهدار المحصول والخسارة الكبيرة للزراع - كما حدث فى موسم ١٩٩٨، نتيجة ما حملته هذه البذور من فيروس أدى إلى تجمع الأوراق أو عدم الإنبات أصلاً- ولكن أيضاً والأكثر خطراً، الإضرار بصحة المستهلكين. فصنف (أوبت) معروف علمياً أنه يصاحبه استخدام هرمون "تومست" المحظور دولياً، وصنف (تى فى) يستلزم الرش بمبيدات جهازية تسبب اصابة المستهلك بالسرطان.

البطاطس

مع انتشار زراعة نفافى البطاطس المستوردة من إسرائيل فى موسم ١٩٩٦، كانت النتيجة:

- ضرب المحصول كمنفذ غذائى هام ورخيص نسبياً للمواطنين.
- الحسارة الكبيرة لزراع هذا المحصول.
- إفساد التربة، مما دفع وزارة الزراعة فى موسم ١٩٩٧ إلى إصدار قرار بمنع زراعة البطاطس فى الكثير من المواقع الرئيسية لزراعتها، نتيجة ما لحق بالتربة فى هذه المواقع من تلوث.

الخضروات

أكذب بحوب مركز المعلومات والتوثيق بالمركز القومى للبحوث عام ١٩٩٤، على خطورة الكثير من أصناف مستلزمات الإنتاج لزراعة الخضر، الواردة من إسرائيل، على النبات وصحة الإنسان.

ولكن المسؤولين بوزارة الزراعة، لم يعيروا هذه الأبحاث العلمية أى اعتبار، بل على العكس قاموا فى عام ١٩٩٥ بنقل ومجازاة المهندس صلاح عبد المنعم - عضو لجنة الفحص بميناء نوبيع- عندما نوبه إلى خطورة عدم الفحص الجاد لهذه الشحنات من المستلزمات الزراعية المستوردة من إسرائيل.

الفواكه

دخلت الأسواق المصرية هرمونات إسرائيلية محظورة استخدامها، وأهمها "الهرمون البودرة" الذى سمحت الوزارة للجمعيات الزراعية بمناطق الزراعة البدوية بالتعامل فيه، والهرمون السائل "تومان" الذى يدخل مصر مهرباً من إسرائيل. تؤدي هذه الهرمونات إلى كبر حجم الثمرة (الحوخ، الفراولة ... الح)، ولكن بارتفاع كمية الماء مع انخفاض نسبة المادة السكرية. بالإضافة إلى أن لها - كما يحذر د. عزت شهدى مدير منطقة وسط الطبقة - "دوراً أساسياً وفعالاً في إصابة مسنهلك تلك الفاكهة بالأمراض، بدءاً من النزلات المعوية حتى السرطان والقتل الكلى".

* الاختراق الإسرائيلي للصناعات القائمة على الزراعة أو المرتبطة بها:

صناعة الغزل والنسيج

فى الوقت الذى تحتاز فيه صناعة الغزل والنسيج فى مصر أزمة حادة وعميقة تهددها بالانهيار كصناعة وطنية استراتيجية (نصف مليون عامل وأسرهم، ٣٠ مصنع عام وكبير، ٢٠ ألف مصنع خاص وصغير، ٣ مليار جنيه قيمة تصديرية سنوية) فإنه - تحت دعاوى النطبيع - يفتح المجال أمام الاختراق الإسرائيلى إليها، بما قد يؤدي إلى الإجهاد عليها،

- سواء بإنشاء مصانع وشركات إسرائيلية لهذه الصناعة فى مصر، مثل شركتى "دلتا إيجيبت"، "تيفرون".

- أو بشراء مؤسسات مصرية قائمة، مثل شركة النيل لحليج الأقطان، التى استراها الملباردير الأمريكى الصهيونى "قارمون".

- أو بنقل مؤسسات إسرائيلية فى هذه الصناعة إلى مصر، كما أعلنت الإذاعة الإسرائيلية فى يوليو ١٩٩٧.

- أو بإقامة مشروعات مشتركة بين شركات إسرائيلية وبعض المستثمرين المصريين، تم الإنفاق عليها من خلال مؤتمر عمان الاقتصادى التطبيعى عام ١٩٩٥.

- بالإضافة إلى فتح العديد من منافذ التوزيع والتوكيلات بمصر للمنتجات النسيجية الإسرائيلية.

صناعة السماد

ببسبب بصرح الفلاحون المصريون من أزمة السماد والارتفاع الكبير فى أسعاره وعدم
توافره - رغم وفرة إنتاجه المحلى وحوادثه- فى مواسم احتياج الزراعة إليه، فإن سياسات
التطبيع مع العدو الصهيونى تتيح الفرصة الذهبية للشركات الإسرائيلية لتفتتح هذا المجال
الصناعى المصرى الهام إنتاجاً وعمالة، كإنشاء شركة "توجرين" الدولية الوكيله عن شركة
"حيفا كميكال" الإسرائيلية لصناعة الأسمدة، مما كان موضع كشف من المرحوم لطفى
واكد نائب رئيس حزب التجمع وعضو هيئة البرلمانية، فى مجال الرد على بيان الحكومة
لعام ١٩٩٥.

* لحوم ودواجن إسرائيلية لمصر

غير صالحة للاستهلاك الآدمى

فى الوقت الذى انهارت فيه صناعة الدواجن المصرية وتم إغلاق أغلب مزارع
تربيتها، مقابل تضخم ثروات كبار مستوردي الدواجن وخاصة الإسرائيلية، فإن المشاكل
الحقيقية فى مجال الثروة الداجنة لم تبدأ - كما يصرح د. صلاح عبد الكريم الأستاذ بكلية
الطب البيطرى، عام ١٩٩٥- إلا بعد التعامل مع إسرائيل فى هذا المجال، حيث دخلت
إلى مصر أمراض لم تكن يعرفها إلا فى الكتف".

والصفحة الكبيره من الدواجن الإسرائيلية المذبوحة- النى دخلت مصر عام ١٩٩٧-
كان قد سبق لمكتب المنيل التجارى المصرى فى بروكسل التحذير من أنها مريضة وأن
لحومها تسبب اضراراً صحية خطيرة للمستهلكين.

وبينما كان رئيس الهيئة البيطرية يشيد - أمام الوفد الإسرائيلى فى اللقاء الذى تم فى
شرم الشيخ فى يونبة ١٩٩٤- بالنتائج الإيجابية العظيمة التى لحقت بالثروة الحيوانية
المصرية نتيجة التعامل مع إسرائيل فى هذا المجال، صرح الدكتور يسرى خمبس الأستاذ
بكلية الطب البيطرى بأن "انتشار العديد من الأمراض الخطيرة بعد استيراد المواشى
الإسرائليه، ليس ببعيد عن عملية اختراق الصراع البيولوجى لسوقنا فى الثروة الحيوانية".

وعلى الرغم من تحديد إدارة التمثيل التجارى- التابعة لوزارة النويين- فى شهر
يوليو ١٩٩٨ من دخول شحنات من لحوم إسرائيلية مذبوحة مصابة بأمراض خطيرة،
وعلى الرغم من الخطاب "السرى جداً" الصادر من رئيس هذا الجهاز إلى مراقبة الأغذية
فى الموانئ المصرية بهذا الشأن، فإن مافبا التطبيع والتربح على حساب صحة وحياة
الشعب تمكنت من تسريب جزء كبير من هذه الصفقة الملوثة.

* إشعاع نووى، وتلوث بيئى، وتنمية نبات البانجو

الإشعاع النووى الإسرائيلى يتسرب إلى منطقة وسط الدلتا

على الرغم من النتائج العلمية الخطيرة - نتاج بحوث متواصلة لعدة أعوام أجراها د. طارق النمر رئيس معمل أبحاث التحليل الإشعاعى بكلية علوم طنطا وفريق الباحثين معه - على الكواشف الحيوية (من أسمدة وأطعمة وتربة ونبات) وتأكيده وفقاً لذلك لاكتشاف غاز الكوبالت المشع فى عينات بعض المحاصيل الزراعية الغذائية بمنطقة وسط الدلتا (الكوسة، اللفت، والبامية) ومدى الأخطار الشديدة الناجمة عن ذلك على المواطنين ومن بينها الإصابة بالسرطان^(٢١)، وأرجع ذلك إلى قيام نشاط نووى إسرائيلى قريب من المنطقة.

وعلى الرغم - ثانياً - من تأكيد أحد علماء هيئة الطاقة النووية - من خلال بحثه المنشور عام ١٩٩٦ فى مجلة "العلم" التى تصدرها الهيئة - على أن إسرائيل تقوم بإجراء تفجيرات نووية فى صحراء النقب أدت إلى ارتفاع نسبة الإشعاع فى منطقة وسط الدلتا. وعلى الرغم - ثالثاً - من التقرير الهام الذى أعده أحد أجهزة الأمن السياسى بالوجه البحرى فى عام ١٩٩٨، عما تلاحظ له من ارتفاع نسبة المصابين بالأمراض الخطيرة وخاصة السرطان بمعدلات كبيرة، بين أبناء منطقة وسط الدلتا، على الرغم من كل ذلك وحرصاً على سياسة التطبيع - فلأسف تحولت كل هذه البحوث والتفارير الهامة إلى مجرد أوراق أكاديمية.

إسرائيل تلوث البر والبحر وتسمم الأسماك، فى سيناء

قام محافظ شمال سيناء بإبلاغ وزيرة شئون البيئة فى عام ١٩٩٨، بأن إسرائيل مصرة - رغم كل الاحتجاجات التى قدمتها المحافظة - على تلويث البيئة بقيامها بإلقاء مخلفات الصرف الصحى للكتل السكانية الإسرائيلية المجاورة للحدود المصرية - وخاصة مستعمرة "غوش قطيف" فى أراضى سيناء.

وكان قد سبق لإسرائيل - كما أعلن المهندس على الحجاوى رئيس الجمعية الأهلية لحماية البيئة بالمحافظة - أن قامت بالصرف الصحى فى منطقة خليج العقبة، مما أدى إلى فساد الهماء وتسمم السمك وتلوث الصخور والتعب المرجانية، فى محاولة منها لإهدار الثروة السمكية النادرة والتميز البيئى الذى تتمتع به المحافظة.

هرمونات إسرائيلية للإسراع بنمو "البانجو"

كشف مصادر مسئولة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزاره الداخلية عن إمداد إسرائيل لمرراع المحدرات بسبباء باسمدء وكبماويات تحتوى على هرمونات تساعد على سرعه نمو النباتات المحدثرة (البانجو) المزروعة فى سيناء. أكدت هذه المصادر فى أغسطس ١٩٩٩، أن هذه الهرمونات - طبقا لاعتراقات المتهمين- تساعد على نمو هذه النباتات بمعدل يصل إلى ٣ سنتيمترات يوميا، وذلك بغرض تيسير عملية جنى "المحصول" قبل رصد أجهزة الأمن له.

المقاومة

مع سامى حرمة النطبع الرراعى وتجاوزها لأى حدود كان لابد أن بتوزاى معها نمو حركه وطنية شعبية رافضة لها متصدية لتوجهاتها.

التصدى الوطنى لحماية مياه النيل

منذ أن أعلن أنور السادات عام ١٩٧٨ عن تطوعه لمد إسرائيل بمياه النيل وأمله أن تصبح كمياه زمزم تروى كل المؤمنين بالديانات السماوية، تجدد - مرة أخرى - الحلم الصهيوى القديم تجاه مياه النيل.

ومارسب إسرائيل والولايات المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية/ الأمريكية بل ودوائر مؤثرة فى الأمم المتحدة، الكبير من صنوف الضغوط والمؤامرات بهذا الشأن. ولقد كان انقصاد الشعب المصرى فى حمايه نيله ومياهه سبيل نمائه وحياته معركة وطنية متميزة، شارك فيها:

- جماهير الفلاحين والشعب المصرى.
 - الأحزاب والقوى السياسية والديمقراطية والنقابية الوطنية.
 - عقل مصر ووجدانها المتمثل فى مفكرها ومنققيها.
 - العلماء المصريون من خبراء المياه والرئ - من داخل وزارة الموارد المائية ومن خارجها - الذين تصدوا بصلابه وحسم للتآمر الصهيوى/ الأمريكى بهذا الشأن، مؤكدين أنهم - وفى مقدمتهم العالم الوطنى الكبير الراحل د. عبد الهادى راضى ود. محمود أبو زبد رئيس مركز بحوث المياه ثم الوزير الحالى (٢٢) - أبناء مخلصون لمدرسة الرئ المصرية الوطنية فى مختلف عهود مصر الحديثة.
- وهزمت المؤامرة وارتفع الشعار المصرى الوطنى الثلاثى:

- لا نقطة واحدة من مياه النيل للعدو الصهيونى.
- لا للتدخل الأمريكى فى إدارة المياه بمصر.
- لا لحصصه مياه النيل أو إدارتها أو تسعيرها.

المقاومة المتواصلة للقوى السياسية والديمقراطية والعلمية

لعملية التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى

ولقد اتخذت تلك المقاومة صوراً واشكالاً وأساليب كثيرة، منها:-

- * رفض الكثير من العلماء المصريين البارزين فى المجال الزراعى، لبس فقط زيارة الكيان الصهيونى، بل أيضاً المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، طالما يتم ذلك من خلال نصارى صادرة من مكاتب وسفارات العدو الصهيونى، ومنهم:-
- المرحوم الدكتور محمد أبو مدور، الأساذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعى بجامعة القاهرة.

- الدكتور فاروق الباز، عالم الجيولوجيا والبحوث المائية العالمى.

- الدكتور إمام الجسمى، وكيل معهد الاقتصاد والزراعة.

- * رفض الكثير من الخبراء وأساتذة الجامعات للمشاركة فى البحوث الزراعية المشتركة والمصرية/ الإسرائيلية/ الأمريكية، رغم ضخامة مكافأتها.
- * الموقف الحازم من جانب وزارة البحث العلمى عام ١٩٩٧، من مشروع الاتفاقية المقدم من إسرائيل بالمشاركة والفتيس على المراكز والمعاهد الخاصة بدراسة الهندسة الوراسه.

* الدور المنعازم لأحزاب المعارضة فى هذا المجال النضالى الوطنى، والحملات المتواصلة لصحفها فى الكشف والتصدى لظاهرة وحركة التطبيع الزراعى.

دور اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع

تضم هذه اللجنة الوطنية الفاعلة فى قيادتها وحركتها ممثلين لاتحاد الفلاحين المصريين، والبنفاعة العامة (نحت النأسيس) للفلاحين، ضمن باقى الأحزاب والقوى السباسسة والمطماط الديمقراطية والاتحادات والبنفابات العمالية والمهنية والفنية والجامعية ومراكز البحوث والشخصيات العامة، التى تتشكل منها.

وتقوم بدور كبير فى دعم حركة مقاومة التطبيع الزراعى وكنضال تخصصى فى إطار المقاومة العامة للتطبيع والصهيونية.

أمانة اللجنة العربية لمقاومة التطبيع فى المجال الزراعى

وهى عبارة عن التشكيل المصرى فى اللجنة العربية لمقاومة التطبيع الزراعى، تلك اللجنة التى تأسست فى ديسمبر ١٩٩٦ - على هامش مؤتمر صنعاء لمقاومة التطبيع والاستسلام- والتى ضمت مندوبين من القوى الوطنية المقاومة للتطبيع الزراعى والمائى فى كل من: مصر وسوريا والعراق واليمن ولبنان والأردن وفلسطين وليبيا والمغرب، بالإضافة إلى الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب.

ولقد قامت هذه الأمانة -المشكلة من ممثلى أحزاب الناصرى والتجمع والعمل واتحاد الفلاحين المصريين والنقابة العامة - تحت التأسيس - للفلاحين، بالعديد من الأنشطة فى مجال التصدى للتطبيع، ومنها:

١- إصدار تسعة أعداد من نشرة "الفلاح العربى"، التى تقوم - بفدر الممكن والمتاح- برصد وكشف عمليات التطبيع الزراعى من ناحية، وإبراز النضالات والنوجهات الوطنية والقومية الساهضة للتطبيع فى هذا المجال الحوى، من ناحية أخرى.

٢- المشاركة الفاعلة فى العديد من الندوات والمؤتمرات المعادية للتطبيع مع العدو الصهيونى، سواء بالقاهرة أو الأقاليم، وتقديم البحوث والدراسات وأوراق العمل عن المخاطر الاقتصادية والسياسية للتطبيع الزراعى.

٣- إقامة حركة ارتباط وثيقة بالقوى الوطنية المصرية والعربية المناهضة للتطبيع الزراعى من الأحزاب والقوى السياسية والديمقراطية والقيادات الفلاحية والزراعية والعلماء والاقتصاديين والباحثين والإعلاميين والقانونيين.

٥- إصدار كتاب "مخاطر التخريب الصهيونى فى المياه الزراعية"- تأليف المهندس حسام رضا عصو أمانة اللجنة عام ١٩٩٨.

٦- عقد ندوة تحت شعار "لا للتطبيع الزراعى والمائى" عام ١٩٩٧، بحزب العمل.

٧- نشر أعضاء أمانة اللجنة لكثير من المقالات والموضوعات والأخبار الخاصة بالتطبيع الزراعى ومقاومته، فى العديد من الصحف والدوريات والنشرات.

٨- وأخيراً، فإن الأمانة فى سبيلها لتأسيس وإشهار "الجمعية المصرية لمقاومة التطبيع والنهبية فى الزراعة والغذاء" كضرورة موضوعية لدعم انتاجنا لزراعى وحماية شعبنا وصيانة أمننا القومى.

بعض مصادر الوقائع

٢٥ يناير	١-الأهرام
٦ فبراير ١٩٩٤	٢-الأهرام
٩ فبراير ١٩٩٤	٣-الأهرام
١٢ فبراير ١٩٩٤	٤-الأهرام
٩ فبراير ١٩٩٤	٥-الأهرام
٢٤ أبريل ١٩٩٦	٦-الأهرام
٢٥ أكتوبر ١٩٩٣	٧-روز اليوسف
٥ نوفمبر ١٩٩٤	٨-الأهرام
١٢ فبراير ١٩٩٤	٩-الأهرام
١٠ مارس ١٩٩٥	١٠-التعاون
٨ مايو ١٩٩٣	١١-الأهرام
١٨ مايو ١٩٩٦	١٢-الأهرام
١٩ يونية ١٩٩٥	١٣-روز اليوسف
١٤ أبريل ١٩٩٧	١٤-روز اليوسف
١٩ فبراير ١٩٩٤	١٥-أخبار اليوم
٦ مايو ١٩٩٦	١٦-روز اليوسف
١٢ أكتوبر ١٩٩٧	١٧-الأهرام
١٢ فبراير ١٩٩٤	١٨-أخبار اليوم
١٠ مارس ١٩٩٥	١٩-التعاون
٢٢ أكتوبر ١٩٩٤	٢٠-الأهرام
١٩ يناير ١٩٩٧	٢١-روز اليوسف
٢١ ديسمبر ١٩٩٩	٢٢-التعاون

٢- النوبارية

نموذج لمخططات التطبيع الزراعى

أ. حسام رضا

لم يكن من الممكن أن تقدم دراسة أبعاد وخطورة التطبيع الزراعى كما قدمته دراسة مسرّوع النوطس بالنوبارية والذى أعلنته وزارة الخارجية الإسرائيلية عبر موقعها على شبكة الإنترنت.

وتناولت الدراسة - التى تم إعدادها بواسطة وزارة الزراعة المصرية وقسم التعاون الدولى بوزارة الخارجية الإسرائيلية (المشاف) حسبما أشارت - منطقة الشرق الأوسط التى تمر بتغيرات سياسية وإعادة بنى اقتصادى جديد، وتركيب اجتماعى، نتيجة عصر جديد يتطلب تنمية الموارد البشرية فى المنطقة، ورأت الدراسة أن التكامل السياسى والاقتصادى والثقافى فى منطقة البحر المتوسط هى "فرصة لبناء حوار إقليمى من أجل التعاون النتموى والعمل المشترك الذى سوف يضمن لمنطقة البحر المتوسط أن تصبح منطقة استفرار وتجارة". وتشير الدراسة إلى أن هذا الحوار قد أتى ثماره فى زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ وتوقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، وتؤكد هذا الحوار فى اجتماع اللجنة المصرية - الإسرائيلية فى مايو ١٩٩٦ والتى وجهت اهتمامها إلى:

- تنمية الموارد البشرية.
 - التركيز على دور القطاع الخاص فى عملية التنمية.
 - الحد من النفقة وعدم المساواة بين القطاعين الريفى- والحضرى.
 - تحسين الخدمات الاجتماعية والتعليمية.
 - توفير احتياجات سكان منطقة المشروع.
 - حماية البيئة والموارد الطبيعية.
 - ضمان تعزيز وضع المرأة كعنصر أساسى فى سياسات التنمية.
- وقد تضمنت خطة مشروع توطىن أسر الخريجين فى منطقة النوبارية بغرب النوبارية:

- التنمية الزراعية
- التنمية الريفية
- التكنولوجيا الزراعية.
- إدارة الأعمال
- تخطيط المجتمعات
- علم الكمبيوتر.
- تطوير التدريب على إدارة المشروعات الصغيرة.

وتحت عنوان "مناطق التوطين الريفى فى مصر"، تم استعراض جهود مصر فى عمليات استصلاح الأراضى منذ عام ١٩٤٥ وأنه تم استصلاح ٢,٤ مليون فدان حتى عام ١٩٨٥، وأنه حتى عام ١٩٩٩ تم استصلاح ٣ ملايين فدان فى المناطق الصحراوية شرق وغرب النيل، وسيتم تخصيص ٣٠% من الأراضى المستصلحة لخريجي الجامعات والمدارس الفنية الثانوية، وأن عشرة آلاف خريج سوف يحصلون على سكن وخدمات أساسية داخل قرى خططت لى تستوعب كل منها ما بين ٥٠٠-١٠٠٠ خريج، وهذه القرى بها طرق مرصوفة ومزودة بالبنية الأساسية من مدارس وتسهيلات صحية ومساجد.

وتحدثت الدراسة أنه عند تنفيذ هذا البرنامج سيتم التركيز على التنمية الزراعية والريفية والتكنولوجيا الزراعية وإدارة الأعمال وتخطيط المجتمع وعلوم الكمبيوتر وتنسيق المشروعات وإدارة الأعمال الصغيرة، وأن القطاع الزراعى وبصورة متزايدة أصبح أكثر تحراً وتوجهاً نحو آليات السوق، وأن هذه السياسات قد حققت نتائج إنتاجية باهرة، حيث بلغت إنتاجية الحبوب مستويات قياسية فى منتصف التسعينيات، وتم تحقيق منجزات كبيرة فى مجال تحقيق الاكتفاء الذاتى.

وناولت الدراسة التعاون الزراعى المصرى - الإسرائيلى منذ الثمانينيات مشيرة إلى أن أولى الخطوات تمثلت فى تأسيس البحث العلمى الزراعى المشترك، والذى قامت وزارة الزراعة الأمريكية بتوفير التسهيلات المالية اللازمة له تحت اسم مشروع التعاون الإقليمى بالشرق الأوسط.

وعددت الدراسة الجهود المصرية - الإسرائيلية المشتركة فى مزرعة شركة "نوبا سيد" والتعاون فى بحوث الأراضى القاحلة، والبحوث البيطرية، ومشروع تربية الدواجن عارية الرقبة، ومشروع التطوير الحيوى للمخلفات الزراعية، والبحوث فى مكافحة الحبوبه لأمراض النبات، كما تتم دراسة لتوطين الخريجين فى أسوان، بالإضافة لذلك تم تدريب ١٦٠٠ خريج فى إسرائيل و ١٠٠٠ فى مريوط بواسطة الإسرائيليين، علاوة على وجود مستشار زراعى تم تعيينه لمنطقة النوبارية لمدة عامين لتوفير العون الفنى فى مزرعة شركة نوبا سيد للاستشارات الفنية وبرامج توطين الخريجين، وتقوم الدنمارك بدعم مشروع التدريب مالياً عبر اتفاق ثلاثى تم توقيعه بين الدنمارك وإسرائيل ومصر تحت اسم مشروع ILO فى نوفمبر ١٩٩٣ وتم تخصيص مبلغ ١,٢ مليون دولار من أجل استكمال البرامج الدراسية والزيارات الميدانية للخريجين المصريين فى إسرائيل.

وصدقت اللجنة الزراعية المصرية - الإسرائيلية على صياغة تنفيذ برنامج متكامل من المشروعات من أجل تنمية القطاعات الإقلمية فى النوبارية، وشملت مكونات المشروع:

- مركز تدريب فى مريوط: وتعهدت إسرائيل بتبدير الميزانية المطلوبة له فى حدود ١,٥٣ مليون دولار.

- مشروعات التدريب المشتركة: عقدت برامج دراسية لتجديد المعلومات الزراعية فى مصر، كما تعقد برامج دراسية إضافية فى إسرائيل لأفراد الإرشاد الزراعى والعاملين المتخصصين فى مشروعات النوبتين فى مصر ونقوم على رعاية المشروع الدنماركى.

- مشروع قرية دلال: خطط هذا المشروع من أجل توطيد ٢٠٠ من أسر الخريجين، ويجرى التنسيق والمشاركة بين الماشاف والهيئة المصرية العامة للتبويل من المصادر الدولية بمبلغ قدره ٨,٣٥٥ مليون دولار من أجل التطوير الكامل للمشروع.

- دراسة جدوى على ٢٠ ألف فدان بالنوبارية واعتمد المشروع على توطيد ٣ آلاف مزارع فى منطقة النوبارية، وتمت الدراسة بجهد مشترك من جانب الهيئة العامة لمشروعات الاستصلاح والتنمية الزراعية والأقسام الأخرى لوزارة الزراعة المصرية إلى جانب الماشاف والجهات الفنية المشاركة له والمركز الدولى من أجل التنمية الزراعية ومركز دراسات التنمية DSC.

- إداره المكافحة المتكاملة فى إنتاج القطن LCAC وهو مشروع مشترك بين إسرائيل ومصر وأثيوبيا وزمبابوى ويتم تمهيله من الصندوق المشترك للسلع التابع للاتحاد الأوروبى CFC.

- اللجنة المصرية الإسرائيلية المشتركة لأنشطة الغابات: ويهتم بتبادل الخبرة الفنية والأصول النباتية، وقد بدأ نشاطه بإنشاء غابة فى منطقة سراييوم بالإسماعيلية على مياه الصرف المعالج، وفى أسوان وشرق العوينات.

- تربية الدجاج عارى الرقبة، ونم هذا المشروع بناء على مشروع بحوث ثلاثى مصرى المانى إسرائيلى G. IARA واعتمد على سلالة مصرية تتحمل درجة الحرارة العالية - السركس- وسمى الصنف الناتج ساسو وتقوم بإنتاجه شركة قطاع خاص مصرية.

- المركز الدولى للتدريب والتنمية: وتم إنشاؤه فى عام ١٩٦٩م، وهو مجهز بشكل جيد للتدريب وتقديم الخدمات الإرشادية وتسهيلات وقاعات ومكاتب إدارية ومعهد لتدريب ٥٠٠ خريج، وقام المشروع باستخدامه فى استضافة متدربين ومدربين من البلاد النامية،

واعنبر أداة تدريب دولية إقليمية مختصة بتبادل المعلومات والأفكار خارج دائرة التدريب الرسميه بالإضافة إلى كونه يلعب دوراً في التبادل الثقافى والفكرى بين الشعوب.

- شبكة معلومات إقليمية: ويتضمن البرنامج تطوير شبكة المعلومات الإقليمية التابعة من قاعده المعلومات الأساسية من الهيئة العامة لمشروعات الاستصلاح والتنمية الزراعية، على أن يتم إنشاء شبكة معلومات زراعية بين المراكز الرئيسية للجامعات المصرية ومركز التدريب فى مريوط، وترتبط هذه الشبكة مباشرة مع الأنظمة المشابهة فى منطقة الشرق الأوسط لتسهيل التفاعل بين المؤسسات المنخرطة انخراطاً فعالاً فى التنمية الإقليمية.

- مركز الأعمال الصغرة وتطوير المشروعات: ويتضمن البرنامج تطوير العمالة الصغرة فى مناطق الوطن العربى وذلك بتقديم التدريب للمنظمات المحلية وكذلك الخدمات الاستشارية، على أن يقوم المركز الدولى فى مريوط بتطوير المشروعات المشتركة للأعمال الصغرة فى كل من مصر وإسرائيل والبلدان الأخرى فى المنطقة.

- مراكز تنمية الأعمال الصغرة SBDC: وتركز هذه المراكز على تنمية الموارد البشرية من خلال برامج تدريب مصممة من أجل مجموعات معينة تشمل خريجي الجامعات والنساء والشباب والمتعطلين.

- مشروع قرية بلال: وهو يعمل على تنمية القرية ومساحتها ١٠٠٠ فدان وبها ٢٠٠ أسرة، ويستهدف البرنامج أن يقوم سكان القرية بصياغة النظم الإدارية والقانونية لإنشاء تعاونيات وجمعيات منجحين، ونقوم الهيئة المصرية العامة لمشروعات استصلاح الأراضى بتقديم المساعدات الفنية والإدارية والبرامج الدراسية، وتشمل مفومات المشروع على التصميم المعماري للقرية والخدمات المحلية والاجتماعية، وأن يشمل الإنتاج الفاكهة والخضر والأعلاف والصوب وإنتاج الألبان والأغنام والماعز وإنشاء مزرعة سمكية.

- مشروع RD ويعمل فى إنتاج الغاز الحيوى، واستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية، وأنظمة التخلص من الفضلات.

- خدمات الإنعاج: ونم إنشاء مركز للإنتاج والخدمات، لخدمة قرية بلال والقرى المحاورة وتشمل هذه التسهيلات:

- * مجال الخدمات والإصلاح
- * تسهيلات لعمليات التسويق والنقل
- * تصنيع الألبان وتخزينها.
- * منافذ لبيع التقاوى والمبيدات للمزارعين
- * التصنيع الزراعى وعمليات ما بعد الإنتاج
- * مركز للأغذية الحيوانية
- * سوق ومركز
- * محطة للإمداد بالمياه.

- المعمار الصحراوي: ويعمل على تقديم نماذج سكنية لقربة بلال تصلح كمساكن صحراوية منخفضة التكاليف وتم ذلك بالتعاون بين فريقى تصميم مصرى / اسرائيلى، وقامت الخبرة الاسنسابره الاسرائبله بالإنسراف المعمارى على التنفيذ!!! وتم تدببر موارد ننفيد النمودج الخاص بالمعمار الصحراوى بواسطة اتفاق ثلاثى بين مصر واسرائيل والدنمارك.

واقترحت إسرائيل قيام مشروع مشترك بين الهيئة المصرية العامة لمشروعات الاستصلاح والتنمية الزراعية وقسم التعاون الدولى الإسرائيلى "الماشاف" لرفع مستوى دخول خريجين مختارين من منطقة النوبارية وطلبة كلية الزراعة بالإسكندرية، وأن يتم تعميم برامج دراسية لتدريب المشاركين ليصبحوا مدربين فى الحقول، وذلك لكى ينقلوا المفاهيم والمهارات إلى القيادات الزراعية.

ويعمل المشروع على تطوير إدارة موارد الأرض (تربة- مياه) وتنويع الأصناف المحصولية من أجل رفع الإنتاجية المحصولية فى الأرضى القاحلة والصحراوية واستخدام تكنولوجيا الزراعة المتحكم فيها بالكمبيوتر.

- البرامج الدراسية المهنية: وتقدم البرامج الدراسية وتهدف إلى تنمية الخدمات الاجتماعية وتوفير أساس التنمية الريفية الشاملة، ويجرى تنفيذ البرنامج من خلال مركز مربوط للتدريب، ويشمل البرنامج مشاركة عدد من المتدربين المختارين المتفق عليهم!! فى برامج دراسية مصممة خصيصاً يتولاها الماشاف فى إسرائيل!

- برامج دراسية فى التنمية الريفية: وهو برنامج تدريب مصرى- إسرائيلى مشترك يعمل فى مجال (تنمية مناطق التوطن الريفى) وهدف البرنامج تدريب المهنيين المصريين على تجهيز برامج التنمية الإقليمية فى إطار الأهداف القومية، ويعمل البرنامج على وضع النفعالات بين القطاعات (الزراعية- الصناعية- الخدمات) فى الاعتبار، وتحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى تخطيط التنمية. وينقسم البرنامج إلى مرحلتين، مرحلة نظرية تقوم على الدراسة فى الفصول الدراسية والزيارات الميدانية ويتم تنفيذها فى إسرائيل، ومرحلة العمل فى الحقل وتنفذ فى مصر.

- برامج دراسية متخصصة: وذلك فى علوم المحاصيل - إدارة المراعى والغابات- تربية الحوان- تنمية وإدارة موارد المباء للزراعة على المطر- استخدام موارد المياه المالحة ونسبه المالحة فى الزراعة الحقلية- الأرصاد الجوية الصحراوية- تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

-إدارة وممارسة إنتاج الخضار والفاكهة فى نظام الصوب والحقول المكشوفة، نظم السرى بالتقبط، التعاون فى نطاق القرية، وينصب هذا البرنامج على الجوانب الاجتماعية للتنمية فى الأراضى الجديدة.

-المعمار الصحراوي: وتعقد أنشطة التدريب فى هذا المجال فى مصر وإسرائيل.
-بناء المجتمع: ويحصى التدريب فى هذا المجال بتنمية الموارد البشرية وذلك بتصميم مشروعات تشمل برامج لرفع الدخل من خلال البرامج التالية.
** التعليم فى مناطق التوطين ويشمل ذلك إدارة المجتمع المحلى - خدمات الأسرة- إدارة المنظمات غير الحكومية- التدريب والإشراف على معاونى المهنيين- التعليم فى مراحل الطفولة المبكرة - تنمية المجتمع ومنظمات التعاون الريفى.
وتشمل هذه البرامج التعليمية حضانات رعاية الرضع - الأطفال من العام الثانى- التعليم قبل المدرسة- التعليم الأساسى- التعليم الثانوى والأندية الاجتماعية- تعليم الكبار- رعاية المسنين.

تدريب المختصين فى التعليم المحلى -برامج دراسية فى مختلف التخصصات مثل الفن -الموسيقى- الألعاب الرياضية- برامج وحلقات دراسية للمديرين والشخصيات القيادية- برامج تدريب الإداريين.

** دور النساء فى عمليات التنمية: وفى هذا المجال يتم عقد برامج دراسية حول:
- تنظيم وإدارة المشروعات الصغيرة للمجتمعات المحلية الصغيرة.
- تدريب القادات النسائية على تنمية المجتمع المحلى.
- مشروعات ريادة الدخل فى المجتمع الريفى.

خلاصة:

النوبارية نموذج لاختراق وطن

تربط دراسة تطوير مشروع توطين الخريجين المصريين فى النوبارية الأهداف العامة للسياسات الإسرائيلية والغربية فى المنطقة، فلقد ربطت الدراسة ما بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة برشلونة المتوسطية - الجناح الجنوبى لأوروبا وحلف شمال الأطلسنى، وهذا الربط يستهدف تعميق التغيرات السياسية والاقتصادية لصالح القطاع الخاص - خصوصاً العالمى - وإعادة التركيب الاجتماعى فى ظل إعادة توزيع الثروة فى البلدان العربية وصّمان هيمنة الطبقة الجديدة على المقدرات السياسية فى البلدان العربية وذلك من أجل قبول إسرائيل وضمان استمرار اتفاقيات التسوية التى تتم،

وذلك من أجل إحداث تكامل سياسى واقتصادى وثقافى فى المنطقة تقوده إسرائيل، وأن ذلك كله يتم عبر استخدام المعونة الأمريكية كأداة ضغط لتنفيذ هذه السياسات، والتطبيع الزراعى ما هو إلا أداة لتنفيذ هذه السياسات وتجربة ناجحة لإمكان تنفيذها فى باقى الدول العربية خصوصاً التى ليس لها علاقات بإسرائيل وكذلك فى الدول النامية وخصوصاً التى لا تفضل التعاون مع إسرائيل بشكل مباشر.

والنطبيع الزراعى هو فى مضمونه يتجه إلى الموارد البشرية والقطاع الخاص والخدمات الاجتماعية والتعليمية ودور المرأة فى المجتمع مما يؤكد اتساع نشاطه ليتسع لمفهوم التطبيع الريفى ثم ليشمل الوطن كله، حيث أن اللجنة المصرية - الإسرائيلية للتطبيع الزراعى سمحت لنفسها أن تتخطى كل المؤسسات والوزارات الوطنية.

ونظراً لتركيز كل هذه الأنشطة فى القطاع الريفى والذى يصل إلى ٥٥% من المجتمع المصرى وتزايد فيه مستويات الفقر عن الحضر وتزايد فيه معدلات البطالة، فقد كان من الطبعى أن تركز إسرائيل على إقامة دورات تدريبية فى إسرائيل لخريجي الجامعات والنساء والشباب والعاطلين من أجل خلخلة القيم الثقافية والاجتماعية فى قطاعات الشباب والمرأة والمتعطلين وخريجي الجامعات.

كما تركز إسرائيل على البنية الاجتماعية والثقافية فتركز على تدريب القيادات المحلية والتعاونية فى المجتمعات الأهلية والتعاونيات بواسطة قسم التعاون الدولى الإسرائيلى (الماشاف) وذلك لاختراق هذه القطاعات.

وفى مجال التعليم فإن إسرائيل قد وصلت إلى حد تجهيز برامج تعليمية لمناطق التوطين وكأنها تحولت إلى مناطق منعزلة عن باقى الأراضى المصرية، وشملت هذه البرامج مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم قبل المدرسى، والتعليم الأساسى والثانوى، وتعليم الكبار. ونجهيز هذه البرامج يخدم الأفكار الإسرائيلية حول مستقبل المنطقة وثقافة ما يسمى بالسلام وتجريد الفرد من انتمائه للوطن. وتأتى خطوة هذه القضية مما دار من معركة حول تصريحات بيريز فى مؤتمر دافوس حول المطالبة بالتنسيق بين دول المنطقة فى مجالات التعليم والاستثمار والطاقة والمياه دون انتظار لما تسفر عنه عملية التسوية على اختلاف مساراتها، ويؤكد ذلك مدى اهتمام إسرائيل بصباغة عقل الأجيال الجديدة لصالح وجودها فى المنطقة، وأن العملية قد دخلت حيز التنفيذ عبر مخططات التطبيع الزراعى.

وأشارت إسرائيل إلى نتائج البحث العلمى المشترك بين مصر وإسرائيل والذى وفرت له وزارة الخارجية الأمريكية الموارد المالية. وتمثل ذلك فى توفير مستشار

ررأعى فى إسرائيلى لشركة نوبا سيد لإنناج التفاوى وكان من نتيجة ذلك تصفية الشركة وشراء مستثمر سعودى لـ ٤٠% من أسهمها وقد قام المستثمر بطرد الآف المزارعين من أراضيهم مؤخراً (العربى ٢٨/١/٢٠٠٠) والمعروف أن شركة نوبا سبد كان يرأس مجلس إدارتها فؤاد أبو هذب رئيس الجانب المصرى فى اللجنة المصرية - الإسرائيلية.

وبالنسبة للتدريب الذى تركز عليه إسرائيل كثيراً فقد قامت الدنمرك بتوفير اعتماداته المالية وقد قام العديد من المهندسين الذين سافروا إلى إسرائيل بإخطار لجنة التقييم الدانمركية أنهم لم يستفيدوا من هذه السفيرة التى اضطروا إليها نتيجة الضغوط من قيادتهم وخوفاً من تأثيرها على حياتهم الوظيفية.

كما تهتم إسرائيل بنقل تجربة النوبارية إلى المناطق الحدودية الأخرى. فقامت لجنة مصرية برئاسة فؤاد أبو هذب ومصطفى سكين بزيارة أسوان وتوشكى وشرق العوينات لهذا الغرض مؤخراً (يناير ٢٠٠٠) وذلك من أجل اختراق هذه المنطقة الحدودية والأمنية حيث حاول شارون وبموافقة السادات الحصول على منطقة وادى كركر - والتى توجد بها محطة كهربية السد العالى - للاستصلاح الزراعى، ورفض السادات بعد عرض للوزير حسب الله الكفرواى، وبأنى رجال التطبيع الزراعى لتكرار المحاولة!!

واستهدفت إسرائيل من مشروع قرية بلال لتوطين ٢٠٠ أسرة فى ألف فدان أن تكون تجربة لكى يتم تنفيذ برنامج التوطين الريفى فى غرب النوبارية لاستصلاح عشرين ألف فدان لتوطين ٣ آلاف أسرة خريج. وبعد نجاح مخططات إسرائيل فى هذا البرنامج والذى قامت بتوفير دعم مالى له من المؤسسات الدولية وبرنامج المعونة الأمريكية فى حدود ٨,٣٥٥ مليون دولار، فإنها تستهدف تنفيذ مخطط وافقت الحكومة المصرية على تنفيذه تحت اسم ترعة الحمام أو ترعة النوبارية لرى ١٥٠ ألف فدان وتوطين ٣٠ ألف أسرة، وبشرف على إقامة القرى والجمعيات والأسواق وبرامج التعليم: قسم التعاون الدولى الإسرائيلى "الماشاف".

-كما قامت إسرائيل بالسعى لتطوير قاعدة معلومات الهيئة العامة لمشروعات الاستصلاح والتنمية الزراعية وربطها بالمركز التدريبى فى مربوط وكليات الزراعة المصرية ومراكز البحوث المصرية، وذلك تمهيداً لربطها مع الجهات المناظرة لها فى الدول العربية وربط ذلك كله بمركز التعاون الدولى الإسرائيلى، وذلك من أجل توفير كل المعلومات والأبحاث المتاحة عربياً لدى إسرائيل للتعرف على الأبحاث المتميزة والباحثين العرب المتميزين من أجل إغرائهم للانتقال إلى مراكز البحوث العلمية الغربية لاستحالة انتقالهم إلى إسرائيل، ولتعطيل اسنفادة المنطفة العربية من عقولهم.

- كما قامت إسرائيل بإدارة مشروع للمكافحة المتكاملة في إنتاج القطن بين مصر وأثيوبيا وزيمبابوى وتم تمويله من المعونة الأوربية مستفيدة من الأصناف فائقة الطول المصرية والتربة والمياه في كل من أثيوبيا وزيمبابوى ومخرقة للدول الأفريقية وأسواقها، ونجحت في تسويق نفسها كدولة متقدمة علمياً وبحثياً تحتاجها الدول النامية، من كبرائها مثل مصر إلى الدول الأخرى مثل أثيوبيا، وإقامة جسور تفيدها في علاقات أخرى مثل تهريب الفلاشا والاستفادة من المياه في أثيوبيا إلى إمدادات السلاح للفرقاء المتحاربين في زيمبابوى ورواندا وكندا وغيرها.

- وكذلك فقد أقامت مشروعات بحنية مشتركة في مجال الغابات والإنتاج الحيوانى والبيطرى لتبادل الأصول الوراثية، ولكن كان التبادل دوماً في اتجاه واحد فحصلت إسرائيل على الصنف الشرسى المتحمل للحرارة العالية، والماعز النوبى المشهور بولاده التوائم، والطماطم الأدكو التى تتحمل الملوحة حتى ٦٠٠٠ جزء في المليون. ولم نسمع أبداً عن حصول مصر على أى أصول وراثية من إسرائيل اللهم إلا الفأر النرويجى وحشرة صانعة الأنفاق في المواح وغيرها من الأمراض والحشرات.

- وتسعى إسرائيل لاستخدام مركز التدريب في مريوط في الاتصال واختراق الدول العربية وخصوصاً التى ترفض التعاون مع إسرائيل مثل ليبيا والسودان والعراق وسوريا، وذلك بالانصال المباشر بالأفراد المتدربين وكذلك لجمع المعلومات عن هذه الدول تحت مظلة نقل الخبرات والأفكار.

وبعد:

إذا كانت إسرائيل قد أوضحت من خلال دراسة مشروع النطين بالنوبارية أفكارها حول التطبيع الزراعى وربطه بأهدافها العامة المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية الأمريكية خاصة، فمن خلال هذا المشروع ينضح مدى تكامل المخططات الزراعية والاجتماعية والثقافية والعلمية التى تنفذها إسرائيل على أرض مصر من أجل تحقيق هدف استراتيجى من التطبيع عامة، وهو تأمين استمرار وجودها في المنطقة وذلك عبر الدور الأمريكى المؤكد على وجودها والمحافظة على مصالحها.

٣- الاقتصاد السياسى للتسوية اقتصادات دول الطوق العربية.. والقرار السياسى تجاه التسوية

أ. حسين معلوم

تقديم

تمر المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن بواحدة من فترات الانتقال التاريخية الكبرى على كافة الأصعدة، سواء فيما يتعلق بتطور نظمها الداخلية أو بتطور علاقاتها الإقليمية والدولية في ظل المتغيرات العاصفة التي يمر بها العالم في كافة المجالات والتغيرات الموازية في المنطقة التي تعد في حاسب منها تعبيراً عن التغيرات الدولية وصدى لها.

وفى هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة، كما في أى مرحلة انتقالية كبرى، تحرى عمليات إعادة تشكيل للعلاقات والتوازنات الإقليمية والدولية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فى ظل حالة من السيولة الإقليمية والدولية التي يمكن أن تتيح للدول الفادرة على قراءة التعغيرات الدولية والإقليمية بشكل صحيح، والقادرة على تحديد الخيارات المطروحة أمامها، التفاعل مع هذه التغيرات بأفضل شكل إيجابى وفعال.. يتيح لها الاستفادة منها بما قد يمكنها من إجراء تغييرات جوهرية فى وصعيتها إقليمياً ودولياً.

ورغم أن العلاقات السياسية بين أى دولتين تتشكل أحد المحددات للعلاقات الاقتصادية بينهما، فمن السديهي انه إذا تصادم الإدراكات السلبية المتبادلة بينهما، فإن العلاقات الاقتصادية بينهما ستكون فى حدها الأدنى، فى حين يمكن أن يتغير الأمر كثيراً فى حالة وجود إدراكات إيجابية متبادلة تفتح المجال أمام تلمس فرص التطوير الفعلى للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين بدون عوائق إدراكية وانطباعية.

ينطبق هذا بشكل واضح، على الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة المليئة بالتغيرات والفرص الإيجابية، وأيضاً باحتمالات التدهور والتهميش... والواقع أنه، فى ظل هذه الأوضاع، تشهد المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، حركة موازاة على الصعيد الاقتصادى فى إطار سعى دولها للتفاعل بالشكل الذى ترى أنه يحقق مصالحها مع التغيرات الاقتصادية الإقليمية التي تحملها التسوية السلمية للصراع العربى -الإسرائيلى، والمتغيرات الأكثر شمولاً فى البيئة الاقتصادية الدولية والتي تؤثر على العلاقات الاقتصادية الخارجية لكل دول العالم.

ونفخ كسل من دول الطوق العربية (مصر وسوريا ولبنان والأردن) و الكيان الفلسطيني). و "إسرائيل" نى إطار المؤنرات الإقليميه والدوليه بما بجعل العلاقات الاقتصادية بن "إسرائيل" وكل من دول الطوق العربية، كعلاقه مستقبلية محتمله فى سباق عمليه السوبه، مرتبطه بهذه المؤنرات، إصافه إلى ارتباطها بالنفعاءلاب الحاصه بين الطرفين.

ونحاول فى هذه الدراسة، الاقتراب من الملامح العامة للإجابة عن تساؤل مركزى: ما هو المدى الذى يمكن أن نساهم به الأوضاع الاقتصادية فى دول الطوق العربية، على القرار السياسى تجاه التسوية السلميه للصراع العربى - الإسرائيلى، واحتمالات هذا التأثير على مستقبل هذه التسوية؟!

دول الطوق والاقتصاد السياسى للتسوية

يعتبر "البعد الاقتصادى" للتسوية... من أهم الأبعاد المطروحة فى ترتيبات السلام القادمة، إذ إن الاتفاقات والمعاهدات السياسية (بما فى ذلك التبادل الدبلوماسى) والترتيبات الأمنية (تخفيض القوات، مرافقة التسليح، تحديد "المناطق العازلة" منزوعة السلاح) لا تكفى - من وجهة النظر "الإسرائيلية" - لتحسين "السلام" على المدى البعيد، إذ إن "السلام" على أساس المعاهدات السياسية والترتيبات الأمنية هو نوع من "السلام البارد" فى العرف "الإسرائيلى"، بينما إرساء هذا "السلام" على قاعده عرضة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية (بما فى ذلك إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الاقتصادية) بين إسرائيل وبلدان المنطقة العربيه، يفضى إلى نوع من "السلام" الحى والدينامى (Warm Peace).

ويعتبر البعد الاقتصادى للتسوية مداعبه لحلم صهيونى قديم تحدث عنه تيودور هرتزل فى روايته السياسية "اليوتوبية" (Alien Land)، حيث أشار إلى أهمية قيام "كومونولث" عربى - يهودى بين "إسرائيل" والاقتصادات العربيه، حيث يتم خلق مصالح اقتصادية متبادلة تسمح بدخول "إسرائيل" فى النسيج الاقتصادى العربى لتصبح بمنابة "سنغافورة الشرق الأوسط" (١).

وبالتالى، يبدو أن الاستهداف الأساسى لـ "إسرائيل"، فى الأجل المتوسط، من أجل تنفيذ هذا الحلم على أرض الواقع، هو استخدام دول الطوق كمعبر إلى باقى البلدان العربيه، خاصة فى الخليج، إلى جانب ما تقوم به من اتصالات سرية وعلنية بعدد من هذه البلدان، إلى أن تتمكن من بناء علاقات مباشرة معها جميعاً.

لذا، فإيه من المهم، وكما سبقت الإشارة، الانزباب من الأوضاع الاقتصادية لدول الطوق العربية (. "المعبر"، فى الاستهداف "الإسرائيلى")، خاصة وأن هذه الأوضاع تمثل، فى الإطار العام، الحلفاء الاقتصادية المحطة بالانقصاد "الإسرائيلى".

١ - الاقتصاد الفلسطينى (.. الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلى)

من الواضح أن الكيان الفلسطينى هو أول وأضعف الحلفاء الاقتصادية المحيطة بـ "إسرائيل" .. فهو، من جهة، ما زال كبانا منقوصا، وسوف يستمر لوقت طويل يجاهد من أجل اسنرداد أرضه السلبية، ناهيك عن املاك حقوق السيادة الاقتصادية على ما يسترده من أراض، أبا كان قدر السيادة السياسية والأمنية الى سوف تتاح له.. كما أن اقتصاده من جهة أخرى، ظل فراءة التلابس عاماً نحن السيطرة الصهيونية^(٢) فمشكلته، إذن، ليسب النطسب وباء العلاقات مع الاقتصاد "الإسرائيلى"، بل هى على العكس من ذلك: الاسلاح عن ذلك الاقتصاد، ووضع أسس إقامة اقتصاد وطنى، بغض النظر عن نوع وحجم العلاقات التى يرغب فى نائها مع "إسرائيل".

والواقع، أن السياسة الاقتصادية التى انتهجتها "إسرائيل" إزاء الأراضى الفلسطينية، فى الفترة ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٩٣، كانت تستهدف بوضوح تحويل تلك الأراضى إلى سوق تكون حكراً على المنحاح "الإسرائيلية"، واسنعاد أى منافس غير "إسرائيل" محلها كان أو أجنبياً، وقد أتاحت السياسة المسماة "الجسور المفتوحة"، والتى وصعها وبدأ نطسفها موسى دابان، نصدر الفائص من المنحاح الزراعية الفلسطينية إلى اسواق عربيه، وبصدر الابدى العاملة الفلسطينية، إلى بلدان الحليج بصفة خاصة، بغية نحفيق ندفيق لرأس المال إلى الأراضى الفلسطينية التى أصبحت بذلك فادره على شراء السلع "الإسرائيلية"، ونتيجة لهذه السياسة احنلت الأراضى الفلسطينية المركز الثانى بين أسواق التصدير الرئيسية بالنسبة لـ "إسرائيل"، بعد المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبى)^(٣).

هذا الوضع غير السوى، ساعد على أن يكون الاقتصاد الفلسطينى أقل نمواً من اقتصاد "إسرائيل"، فمسنوى الصنيع فيه متدن جداً، ومحصور فى إنتاج قائم على كثافة العمالة ومنحاح تعتمد على نكولوجيا عبر منظورة ... وبالإضافة إلى ذلك، لا تستخدم الهبات الصناعية فى معظمها سوى قلة قليلة من العمال. أما القطاع الزراعى فقد أخذ بالتقنيات الحديثة سريعاً، لكنه بفى، مع ذلك، محدوداً بالكميات المتاحة من الماء، وتعكس بنية كلا القطاعين الصناعى والزراعى القيود التى وضعت فى طريق نموها فى حقبة

الاحتلال، ولا تشمل البنية الأساسية الاقتصادية إلا مؤسسات مالية من الطراز حديث البناء. أما معظم المرافق فضعيفة كالصرف الصحي، والكهرباء، والنقل، والانصالات، والطرق، والمواصلات.. أو لا وجود لها أصلاً كالمواضع والمطارات الحديثة.

ومن بحلق الحكم الداني الفلسطيني إطار العمل الحاص بالنشاط الاقتصادي من العدم بفرضنا، كما بواجه ضرورة تنمية جميع قطاعات الاقتصاد، خاصة إذا ما لاحظنا أنه خلال فترة الاحتلال، تحطمت البنية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، بحيث لا بد من انقضاء وقت طويل وتدبير موارد مالية طائلة،^(٤) وهو ما يعنى أن الاقتصاد الوليد سوف يظل لأمد طويل شديد الاعتماد على الخارج، وهو ما نعول عليه "إسرائيل" لتضمن إعادة بنائه على نحو مكمل، (وليس متكاملًا، لأن التكامل علفة تبادلية) لاقتصادها.

قد يقال إن الفلسطينيين اعتادوا العمل في المهجر، وأنهم استفادوا من فترة الفورة النفطية. حبث هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى الخليج، عبر أن أزمة الخليج الأخيرة قد أدت إلى نتائج سلبية بالنسبة إليهم والأهم من ذلك أن طبيعة العمل تختلف: ففي الخليج كان الفلسطينيون حاملي وناقلي خبرة، أما في الأراضي المحتلة فإنهم يكسبون مهارات جديدة لا يوفرها لهم العمل في أي بلد عربي. ومع ذلك فإن هذا يحدث في مهن ذات مهارات متدنية، حبث نقصر المهن ذات المهارات الرفيعة والأجور المرتفعة على اليهود، وبخاصة المهاجرين من الفلبين والمهنيين.

ويرتب على هذا الارتباط بالاقتصاد "الإسرائيلي" نفص نطاق السيادة الاقتصادية الفلسطينية، مما يحول الاقتصاد الفلسطيني إلى فناء خلفي لا يملك إلا التخصص في الصناعات النى يريد "إسرائيل" أن ننحصص فيها، ويظل البشر فيه مهدين بالبطالة، إذا لم بسحب الكيان الوليد للرؤية الصهيونية.

هذا يعنى: "أن فلسطين ستستقبل سنوات منقطة بالمشكلات، وتقف الإجراءات الإسرائيلية، وفي مقدمتها الإغلاقات المتكررة، كقاسم مشترك وراء التخلف في القطاعات التنموية كافة، مع تفاوت في الدرجة"... هذا ما يؤكد أول ملف للتنمية البشرية في فلسطين (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، قطاع غزة)، وهو الملف الصادر في أواخر يوليو ١٩٩٧، والذي وضعته وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية وبرنامج "الأمم المتحدة الإنمائي - مساعدة الشعب الفلسطيني".

وبدل الملف على نبيان هذه الصورة (القائمة)، من خلال نأكده على أن: "البيانات المتوافرة نكسف تنامي الفجوة بين الدخل القومي الإجمالي للفرد ونصيبه في الناتج المحلي المنحق، وكذلك تدنى الاثنين معاً في العام ١٩٩٦"، كما أشار الملف إلى تقرير المنسق

الخاص للأمم المتحدة لعام ١٩٩٦ الذى كشف: "أن الناتج القومى الإجمالى الحقيقى الفلسطينى سجل انخفاضاً بنسبة ٢٢,٧ فى المائة، فى فترة ١٩٩٢-١٩٩٦ موضحاً أن "الانخفاض منح بشكل رئيسى عن فترات الاغلاق الكامل التى فرضتها إسرائيل على المناطق الفلسطينية خلال الفترة ذاتها" (٢) .

ما هو، إداً، نوع الترتيبات التجارية الممكنة بين الاقتصاديين "الإسرائيلى" والفلسطينى؟.. إن الاتفاق المؤقت بين إسرائيل والفلسطينيين ينتهى فى الأساس اتحاداً جمركياً تعتبر بمقتضاه كافة الحواجز على تجارة السلع لاغية فوراً فى معظم الحالات، ولاغية فى غضون عدة سنوات بالنسبة لعدد قليل من المنتجات الزراعية، وفى الواقع .
 يسمح هذا الاتفاق للفلسطينيين، مع الإبقاء على سياسة التعريف الإسرائيلية كسياسة خارجية مشتركة علاقتها للاقتصاديين، وتمتع الفلسطينيون باستثناءات محدودة لبعض السلع بغية شجبع نحاربهم مع البلدان العربية ولا سيما الأردن ومصر.

ومن ثم، لا نبالغ إذا قلنا إن التعامل الاقتصادى العربى مع الاقتصاد الفلسطينى فى المرحلة المقبلة إن هو إلا نعامل مع "إسرائيل" على نحو أو آخر.

٢- الاقتصاد الأردنى (..) "الانفتاح" على إسرائيل

هناك دعاوى أطلقت بأنه من المفيد تكرار نموذج البيلوكس، وهو النجم الأوروبى الذى بدأ بثلاث دول صغيرة (بلجيكا ولكسمبورج وهولندا)، فشجع نافي دول أوروبا الغربية على الدخول فى تكامل اقتصادى حقق ازدهاراً للاقتصاد الأوروبى، وساعد فى الوفاء نفسه على إحلال السلام بين من قادوا العالم إلى حروب طاحنة.. وثالث الثلاثة فى البنىلوكس "الشرق أوسطى" إلى جانب "إسرائيل" وفلسطين، هو الأردن (١) الذى بادر منذ اللحظة الأولى فأعلنه سلاماً حاراً، أكد به بإصدار قانون أنهى به المقاطعة، رغم الإجماع العربى، ببين أنصار التطبيع ومعارضيه، على أن يكون إنهاء المقاطعة بقرار جماعى عربى، وبعد استقرار السلام العادل الذى يكون العرب قد استردوا فيه حقوقهم المغتصبة.
 هذا الموقف الأردنى، بإنهاء المقاطعة والانفتاح على "إسرائيل"، ليس موقفاً طارئاً لاعتبارات سياسية، وإنما جاء بناء على اتفاقية التعاون النحرارى والاقتصادى المبرمة بين الأردن و"إسرائيل".

وفد حددت هذه الاتفاقية (المنشورة فى الصفحة ٤١٢٨ من عدد الحريه الرسميه الأردنية رقم ٤٠٩٣ فى تاريخ ١١/٣/١٩٩٥) الأسس التى تسند إليها العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما، فنصت المادة الرابعة من الاتفاقية على أن "يتم انعاون

التجاري والاقتصادي بين الطرفين بناء على أسس التجارة الاعيادية بين شركاء الأعمال في كلا البلدين، واستناداً إلى أحكام الفوانين والأنظمة المطبقة في البلدين والانفاية الحالية وبناء على العهود التي سم انحازها من الأطراف الاعنارية والقانونية في البلدين.. وهذا يعنى إطلاق يد البحار من كلا البلدين لإبرام العهود التجارية من دون رفاهه جديّة من الحكومنين إلا التزام النجار أحكام الفوانين والأنظمة والانفاية.

وبطراً لأن البلدين ينجهان إلى الخصخصة وإنهاء القطاع العام، فإن اقتحام رأس المال "الإسرائيلي" للأسواق الأردنية أسد فعلاً من اقتحام رأس المال الأردني الأسواق "الإسرائيلية" بعشرات المرات، بحكم قوة الرأسمال "الإسرائيلي" وخبرته الدولية وضعف الرأسمال الأردني وحبرنه المناوضه في السوق الخارجيه مفارئة مع "إسرائيل"، ولأن الحكومة الأردنية تبحت في تطوير تشريعها الاقتصادية وتحديث قانون الشركات وقانون الاسنمار في شكل خاص. يضاف إلى ذلك أن قانون الشركات الأردني ساري المفعول لا يمنع الأجبي من أن يكون شريكاً في مختلف أنواع الشركات الأردنية، كما أنه يتيح للشركات الأجنبية تعاطي أعمالها في الأردن، خصوصاً في المنطقة الحرة، مما يتيح "للإسرائيلي" المجال لأن يكون شريكاً في شركة أردنية، كما يتيح للشركات "الإسرائيلية" ممارسة نشاطها في الأردن (٧).

وسمحت المادة الخامسة من الاتفاقية: "لإسرائيل والأردن أن تكون كل منهما معبراً للآخرى استناداً لأحكام الفوانين والأنظمة المطبقة في بلديهما، وذلك بإدخال المستوردات والصادرات تحت وضع الإدخال المؤقت من دون فرض رسوم جمركية أو ضريبة القيمة المضافة أو رسوم المكوس أو صريبه المشنريات أو أى رسوم أخرى لها أثر مماثل..". وبصمب المادة التاسعة عشرة من الانفاية على: "تسجيع الاستثمارات وعوائدها من كل طرف في مناطق الطرف الآخر ومعاملتها معاملة عادلة ومنصفة طبقاً للفوانين والأنظمة المعمول بها لدى الطرف المستثمر فيه".

ونظراً لذلك، ونظراً لضعف رأس المال المحلي الأردني ولعدم إقدام أصحاب رؤوس الأموال الأردنية على الاستثمار لسبب أو لآخر، فإن المستثمرين "الإسرائيليين" سيجدون نربة خصبة للاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية في الأردن.. ولن يعتمد المستثمر "الإسرائيلي" كثيراً على استهلاك السوق المحلي الأردني إنما على التصدير إلى أمريكا والدول الأوروبية والعربية من الدرجه الأولى، أى التعامل المباشر مع "إسرائيل" خاصة أن حامعه الدول العربية ألغت المفاطعة من الدرجه الثانية.

وهكذا، فإن خطورة الموقف الأردني تأتي من أن الأردن (مثل لبنان) كان من أكثر البلدان العربية اعتماداً على العلاقات الاقتصادية العربية، تصديراً واستيراداً، بحيث أنه كان منعرض للانتعاش والايكماش بسبب توالي موجات اليسر والعسر على الوطن العربي، وهو ما دفعه إلى أن يكون سابقاً في تنفيذ مراحل السوق العربية المشتركة، متقدماً على الانفصادات التي ترفع رابات الوحدة العربية. لقد عانى الأردن كثيراً من التدهور الذي أصاب الانفصادات النفطية منذ منتصف الثمانينات، وبالتالي فإنه لم يكن يقتصر في تسيير أموره الاقتصادية على علاقاته الخارجية، بما فيها هجرة كثيفة منه وإليه، بل كان بسبب ضعف موارده، لا سيما بعد التوسع "الإسرائيلي"، وشدة الاعتماد على معونات عربية نصبت وتراجعت، خاصة بعد موافقه في أزمة الخليج (٨).

هذا الموقف الأردني يضعنا أمام معادلة صعبة، ننضمين خيارين كلاهما مر: الأول، أن بنم الصدى له عربياً، وبطبق عليه ما يتم تطبيقه على الاقتصاد "الإسرائيلي" من نحيب للعلاقات، خاصة فيما يتضح أنه مرتبط بالنعاون "الأردني - الإسرائيلي"، وهو ما يسعى استمرار الحجج التي غطيت بها عملية التطبيع.. الثاني، الاستمرار في علاقات عادية معه، بل وأن يستبقي، عربياً عضواً في سوق مشتركة، يس هو من جدواها، بحيث يتحقق لـ "إسرائيل" هدفها المرحلي، وهو أن يكون العبور إلى البلدان العربية من خلال معبري الأردن وفلسطين، لتواصل بناء علاقات مباشرة يمكن الإعلان عنها وتوطيدها في المرحلة التالية.

٣ - الاقتصاد اللبناني (المنافس المالي الضعيف)

إذا كان لبنان، منذ أمد بعيد، يمثل نقطة العبور للسلع والحروب، فإن ما يراى له أن يلعبه الآن، في إطار كافة الظروف والملايسات الدافعة لعملية تسوية الصراع "العربي - الإسرائيلي"، منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١، هو أن يكون نقطة مرور "السلام" وعلى ما يبدو، فإن مستقبل لبنان تحدد بمحاولة ربط السوق المالي العربي بـ "إسرائيل".

إن التطورات التي حدثت مؤخراً في النظام المالي العالمي، وفي هياكل الأسواق المالية، والقواعد التي فادتها الجماعة الأوروبية عن طريق مقررات "بارل" التي جعلت من القطاع المصرفي قطاعاً نحتكره مؤسسات عالمية ضخمة.. (هذه التطورات) تحقق ظاهرياً شروط ملاءة اقتصادية، بسما هي في جوهرها تفرض على العالم، وبخاصة الدول النامية، حضوعاً لما تملبه الرأسمالية العالمية، وقد ترتب على هذا أن تراجعت قدرات المؤسسات المالية العربية التي سمح لها بالعمل في الخارج، وقت أن كانت هناك

حاجه إلى تدوير الأموال العربية، وقد صربت لبنان حتى تهرب الأموال العربية منها إلى الأسواق العالمية، بل إن أذرع تلك الأسواق امتدت إلى الأموال العربية في عقر دارها من حلال بنوك "الأفتنور" التي طفت الحروب أنها سوف ننعش اقتصادها، فما أن نراحت الفوائض حتى رحلت ناركه الحروب نعي اسنسلامها لاندماج نبعى للأسواق العالمية، وهى حتى اليوم عاجزة عن اسنرداد ما ففدنه، لأن اقتصادها محدود الحجم "لا يقف على قدميه إلا فى ظل كمال إفليمى، لا نوفره منطقة الخليج حتى عبر الجسر الذى ربطها بأرض السعودية".

القطاع المصرفى اللبنانى، إذن، وحسب تصريح للسفير الأمريكى فى "إسرائيل" (٥ يوليو ١٩٩٥)، كان ولا يزال الشغل الشاغل لـ "إسرائيل"، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من تجربة عريقة، وثقة عالية برجال الأعمال المصرفيين اللبنانيين^(٩) ويكفى أن نشير فى هذا المجال إلى أن الودائع فى المصارف قد ازدادت من أربعة مليارات إلى ثلاثة عشر مليار دولار أمريكى (١٩٩٥) مما يعنى أن المصادقية بلبنان وبظامه المصرفى ثابتة، بل ومتزايدة بالرغم من الأحداث الأليمة التى مرت به، هذا الأمر يؤرق "إسرائيل" التى نرغب فى أن تحتل هذا المركز المتقدم، خصوصاً وأنه إذا ما حل "السلام" فإن مصرفاً للتنمية فى الشرق الأوسط قد ينشأ، وبرأسمال كبير، وقد تقدم الدول الصناعية مساهمة هامة، وقد يكون له دور هام فى عملية تمويل التنمية والبناء والأعمال لدول المنطقة، وطبعاً وفق شروط لم تعلن أسسها بعد. إلا أنه إذا كان هذا المصرف سيحل بدوره محل بنك الإنشاء والتعمير الدولى، فإن ذلك يعنى رقابة وشروطاً، قد لا تكون دائماً تخدم النوجه الاستنفلالى لدول المنطقة. وقد يكون هذا المصرف مهماً لـ "إسرائيل" لأنه سبفرض على البلدان العربية النفطية التى تودع بعض أموالها فى لبنان أن تحولها إلى هذا المصرف.

هذا يعنى باختصار، أن النظام المصرفى اللبنانى، رغم تعثره فى أدائه خلال مرحلة معبنة، لا يزال يشكل أخطر المنافسين للنظام المصرفى "الإسرائيلى".

والملاحظ أنه ضمن أهم مؤشرات الأداء الاقتصادى الدالة على "ضعف" الاقتصاد اللبنانى، يأتى عجز الميزان التجارى، إذ يعانى الميزان التجارى اللبنانى من عجز مهم وبالغ التأثير، إذ تغذى السلع والخدمات المستوردة الدورة الاقتصادية فى الدول التى بستورد منها لبنان، وهذا يتضافر مع كلفة العمالة الأجنبية المكثفة وكلفة الوسيطاء الأجانب فى مشاريع إعادة الأعمار، مما يجعل أهم بنود الإنفاق وأكبره خارج البلاد ويضعف انعكاساته على الدورة الاقتصادية الداخلية. لقد بلغت قيمة مستوردات لبنان خلال الأشهر

الأحد عشر الأولى من العام ١٩٩٦ حوالى ٦٨١٢ مليون دولار. ومع نهاية العام تجاوزت ٧٥٠٠ مليون دولار مقابل، ٩٣٤ مليون دولار للصادرات اللبنانية، مما يعنى أن العجز فى الميزان التجارى يبلغ حوالى ٥٨٧٨ مليون دولار، وفى تصيف المستوردات استحوذت الآلات والأجهزة الكهربائية على ١١٩٥ مليون دولار، ومعدات النقل والسيارات على حوالى ٧٩٧ مليون دولار، والمنتجات المعدنية على ٦٤٠ مليون دولار، والجدير ذكره أن الاتحاد العربى للصناعات الغذائية أشار إلى دخول لبنان مرحلة الانكشاف العدائى أيضاً، وأصبح يعتمد على الخارج، بصورة أكبر لتوفير احتياجاته العدائيه حيث يبلغ استيراد اللحوم، مثلاً حوالى ٢٥٠ مليون دولار سنوياً (١٠).

وهكذا يبدو أن ثمة إشكاليات أساسية تعود إلى طبيعة وبنية الاقتصاد اللبنانى، وهذه كانت قبل الحرب وما زالت مستمرة حتى الآن، ومن أبرز هذه المشاكل اعتماد الاقتصاد اللبنانى على الخدمات مقابل ضعف القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية، وأن النمو الاقتصادى الذى كان سائداً، كان مرتبطاً بالخارج وليس ناتجاً من الوضع الداخلى. وبضاف لذلك سوء توزيع الدخل الوطنى واقتصار المدخول على نسبة صغيرة من اللبنانيين، بالإضافة للتفاوت الحاصل فى التنمية بين مختلف المناطق اللبنانية.

٤- الاقتصاد السورى (مقايضة الأرض بالتطبيع)

لا شك أن الاقتصاد السورى يخضع لضغوط شديدة، ليس فقط من أجل "مقايضة الأرض بالتطبيع.. الشامل"، بل أيضاً للخلل عن الدور السورى فى لبنان، حتى تسهل صياغة مستقبل لبنان على النحو المطلوب ومما يضاعف من صعوبة موقف سوريا أنها محاصرة من الشرق بالعراق وما يدبر له، ومن الشمال بتركيا بسيطرته على مصادر المياه التى تتدفق على المشرق العربى، وبمشاريعها المعروفة لحل أزمتها الاقتصادية على حساب حرايتها، ومغالبتها فى خلق الرداء الشرقى أملاً فى الانضمام إلى الأسرة الأوروبية.

بيد أن الجدير بالملاحظة، هنا، أن الإشكاليات الأساسية التى يعانى منها الاقتصاد السورى، لا تعود إلى الضغوط الخارجية وحسب، بل إضافة إلى ذلك، ترجع إلى العديد من العوامل الداخلية. لقد أدت الحماية الجمركية وقانون الاستثمار الشهير، القانون رقم ١٠/١٩٩١ (الذى منح امتيازات "رأسمالية" فى ظل تشريعات "اشتراكية" نافذة تفيد حرية الاستيراد)، إلى إغراق السوق المحلية فى الأعوام ٩٣-١٩٩٦، بالبضائع والمواد الاستهلاكية التى كانت غير متوفرة لأعوام طويلة، ناهيك عن أن الأسعار السائدة لا

نسب في معظم الأحيان مع الرواتب والأجور، حيث يبلغ متوسط مرتب الموظف في الدولة ٧٠ دولار شهرياً، وفي الوقت نفسه يوافق مع نضج سنوي يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ في المائة. هذا من جهة.

من جهة أخرى، فإن السياسة الاقتصادية، على ما يبدو، لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بالإضافة لسعر صرف الليرة السورية والاحتياطي النقدي السوري، حيث يتم نجميد النقد المتداول إلى الكتلة النقدية من ٦٣ في المائة عام ١٩٩٠، على حوالى ٥٥ في المائة عام ١٩٩٥، فأسعار الفائدة السورية لا زالت ثابتة منذ ١٩٨٠، هذا بالإضافة إلى تحميد سعر صرف الليرة السورية من خلال إجراءات إدارية وهو ما أدى إلى نواجد أربعة من أسعار صرف الليرة السورية (١١).

من جهة ثالثة، لا يمكن وصف مشكلات الاقتصاد السوري بأنها مشكلات نقص في الموارد فقط، ولكن أهم شيء هو أن تمويل موازنة حكومية لا يمكن الركون إليها، فأرقامها تقديرية تعتمد على أرقام الموازنة السابقة، ومسرقة لشراء مستلزمات كمالية من المستوردات العامة بالاستدانة من البنك المركزي، عبر إصدار سندات على الحكومة تستعمل لتغطية نفدية لتطرح للتداول بدلاً من تمويل الموازنة من واردات الدولة، حيث ارتفعت مديونية الحكومة والقطاع العام التراكمية (الدين العام) على المصرف المركزي من ١٧,٠٨٣ بليون ليرة سورية عام ١٩٧٩ إلى ٥٠,٢٨ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٦، وهذا ما يدفع الفعاليات الاقتصادية والمجتمع بصورة عامة للجواب بمزيد من الاستهلاك والهدر، وخاصة الكماليات التي لها تأثير سيء على الميزان النحاري (١٢).

هذه الجهات الثلاث ساهمت، ولا شك، في ارتفاع العجز في الميزان النجاري (نتيجة انخفاض التصدير)، من ٤٠ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٠، إلى حوالى ٤٧ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٤، حيث ارتفعت قيمة المستوردات من ٢٦,٩ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٠، إلى حوالى ٥٣ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٥. كذلك فإن الحكومة لم تشجع الصناعات المننحة التي لها فاعدة تصديرية واسعة، وهذا جلى في تراجع قيمة القروض المصرفية، وعدم تمويلها للاستثمارات المحلية (١٣).

٥- الاقتصاد المصرى (التطبيع البطيء والهامشى)

ضمن أهم البنود التي اشتملت عليها معاهدة "السلام بين مصر وإسرائيل"، والتي تتعلق بالعلاقات بين البلدين وكيفية تطويرها، هو البند الخاص بالعلاقات الاقتصادية. وقد نص هذا البند على ما يلي:

"تتعهد مصر وإسرائيل بالالتزام بالنالى:

- الاعتراف الكامل بالمبادل..
- إلغاء المقاطعات الاقتصادية
- الضمان بأن يتمتع، تحت سلطة كل من الأطراف، مواطنو الأطراف الأخرى، بحماية الإجراءات القانونية المتوجبة..

- يحب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادى فى إطار من اتفاقيات السلام النهائية، بهدف المساهمة فى صنع جو السلام والتعاون والصداقة التى تعتبر هدفاً مشتركاً لهم^(١٤).

ومن الواضح، أن هذه الفقرة قد علفت مساهمة كل من مصر "وإسرائيل" فى "صنع جو السلام"، على مسألة أساسية، وهى "إلغاء المقاطعات الاقتصادية" بينهما.. أى تطبيع العلاقات فى ما بين الدولتين. هذا وإن كان يطرح التساؤل حول الهدف بناء على هذا الشرط.. فهو، فى الوقت نفسه، يستدعى بالضرورة الاقتراب من ثلاثة قضايا رئيسية: أولها، الملامح العامة التى يتسم بها الاقتصاد المصرى.. وثانيها، المقارنة بين الاقتصادين المصرى و"الإسرائيلى" بناء على مؤشرات الأداء نسبة إلى كل منهما.. وثالثها، المضمون الفعلى لخبرة تطبيع العلاقات بين مصر و"إسرائيل"، على مدى عشرين عاماً مضت.

فى ما يتعلق بالملامح العامة للاقتصاد المصرى، فإن أهم ما باتى فى هذا الشأن، أن هناك تأثيرات عديده ومتنوعة على سبب الاقتصاد المصرى عموماً والميزان التجارى على وجه الخصوص، نضع فبواً عديده على حركة متحذى القرار الاقتصادى فى المجتمع، خاصة وأن عجز الميزان التجارى يتزايد عاماً بعد آخر، إذ وصل إلى ٧,٨ بليون دولار عام ١٩٩٥/٩٤، مقابل ٧,٣ بليون عام ١٩٩٤/٩٣.. أضف إلى ذلك، ما يعانى به الاقتصاد المصرى من أزمة فى المدبونية الخارجية. فإجمالى الديون الخارجية بقدر بحوالى ٤٠,٦ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٩٣، منها ديون طويلة الأجل تقدر بـ ٣٧,٢ بليون دولار، وتصل نسبته إلى ٧٠,٥ من إجمالى الناتج القومى، وحوالى ١٧٠,٨% من قيمة الصادرات، وهو ما يعبر عن المدى الذى وصلت إليه هذه الديون رغم إعادة جدولتها، خاصة وأن نسبة الدين الميسر تقدر بحوالى ٣٧% من إجمالى الديون^(١٥). ومع تسليمتنا الكامل بأن ميزان المدفوعات، كان قد حقق فائضاً خلال السنوات الثلاث (١٩٩٥-٩٢)، إلا أن المسألة كانت رهناً بعوامل عديدة وظروف غير طبيعية شهدتها المنطقة عموماً، وهو ما أشار إليه البنك المركزى المصرى فى تقريره (١٩٩٥)، مؤكداً أن الفائض الكلى

فى ميزان المدفوعات يعتمد على موارد ترتبط بالظروف السياسية والتغيرات التى قد تطرأ عليها، أكثر من اعتماده على الأوضاع الاقتصادية.

الحذر بالملاحظة، هنا، هو نراند الاستهلاك الحاص فى المجتمع، والذى وصل إلى ٨٠% من الناتج المحلى، هذا مع احاء معدل نمو الاستهلاك الحكومى إلى انخفاض ليصل إلى ١٤% من الناتج المحلى، وظل معدل الادخار عند ٧% فقط من الناتج.. وربما يعود ذلك، فى أحد عوامله إلى المكانة التى يحتلها "الجانب النقدى" فى الاقتصاد المصرى، إذ احتل هذا الجانب الصدارة، من حيث قدرته على مواجهة الاختلال بين الادخار والاستثمار، وأهم كتيراً الجانب "السلعى" مما أدى إلى استمرار انخفاض معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى، والذى هبط من ٢,٥% عام ١٩٩٠، إلى ٢,٣% عام ١٩٩١، وإلى ٠,٣% عام ١٩٩٢، ونزف على ذلك استمرار الانخفاضات فى الفطاعات السلعية ونفائض فدره هذه الفطاعات على الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلى المتزايد وتحقيق فائض مناسب للتصدير إلى العالم الخارجى (١٦).

إلا أننا رغم ذلك يمكن أن نلاحظ التطور الهام الذى ظهر على الصادرات السلعية المصرية والتى حققت طفرة فى عام ١٩٩٥/٩٤ فارتفعت إلى ٤,٦ بليون دولار، مقابل ٣,٣ بليون عام ١٩٩٤/٩٣، هذا فضلاً عن تطور حصيلة الصادرات الزراعية والصناعية وتزايد حجمها النسبى، حيث أصبحت تمثل ٥٦% من إجمالى الصادرات السلعية ككل، بعد أن كانت لا تزيد على ٤٧% بل والأهم من ذلك أنها أصبحت قادرة، على تمويل حوالى ٨٠% من واردات مصر الاستهلاكية، بعد أن كانت قاصرة على ٥٣% مما برفع من حدود الأمان فى أوضاع الميزان (١٧).

أما فى ما يختص بالمقارنة بين الاقتصادين المصرى و"الإسرائيلى" فيبدو واضح مدى التفاوت بينهما - من حيث مؤشرات الأداء الاقتصادى- وتأثير هذا (التفاوت) على المركز السيسى لكل منهما:

فبالنسبة إلى "الناتج المحلى الإجمالى"، يحتل الاقتصاد المصرى المركز السابع - من حيث حجم الناتج المحلى الإجمالى- بين دول "الشرق الأوسط"، بينما يحتل الاقتصاد "الإسرائيلى" المركز الرابع رغم الفارق الكبير فى عدد السكان بين مصر وإسرائيل (١٠:١).. أما بالنسبة إلى "الديون الخارجية"، فهى تشكل إحدى معضلات الاقتصاد المصرى ورغم انخفاضها من حوالى ٤٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٠، إلى ٢٩ بليون دولار فى عام ١٩٩١، إلا أنها ما زالت حتى بعد تخفيضها مرتفعة بالقياس إلى الدخل القومى. أما الدين الخارجى فى "إسرائيل" الذى يبلغ ٢٤ بليون دولار فى عام ١٩٩٠، فإن

تلتبه (أى حوالى ١٧ بليون دولار) منها هي ديون لأصدقاء "إسرائيل" فى شكل سندات "إسرائيلية" بتسهلات سخبة (١٨) .

وإذا ما افترسنا من "نبذة الناح المحلى"، نحد "تحلف" هذه البنية مقارنة ببنية الناتج "الإسرائيلى" .. فهبكل النانح المصرى يظهر انحازاً للزراعة، بينما يظهر هيكل الناتج "الإسرائيلى" انحازاً للصناعات التحويلية المتقدمة. إذ يبلغ نصيب الزراعة فى الناتج القومى "الإسرائيلى" نحو عشر نصيبها فى مصر (٢٠:٢)، أما نصيب الصناعات التحويلية فى "إسرائيل" فقد كان ضعف نصيبها فى مصر (١٦:٣٣) ناهيك عن ارتفاع حصة الصناعات الإلكترونية فى بنية الناتج الصناعى "الإسرائيلى" إلى ٨٢% لا تزال الصناعات الخفيفة والمنسوجات تهيمن على بنية الناتج الصناعى المصرى.. بناء على ذلك، ينحاز هيكل القوى العاملة فى مصر إلى الزراعة (٤٦%)، بينما لا يعمل فى الصناعة إلا أقل من خمس قوة العمل المصرية (١٨%)، وبالمقارنة فإن أعلى نسبة للقوى العاملة الصناعية فى "النرق الأوسط" تعمل فى "إسرائيل" (٣٨%)، وتنتمى نسبة مهمة منها إلى دوى الكفاءات الفنية العالية والمهارات المتقدمة (١٩) .

وأخيراً.. وعبر تلمس الملامح الخاصة بـ "هيكل الصادرات والواردات"، نجد أنه، فى ما يتعلق بمصر، هيكل دولة نامية تلت وارداتها من الغذاء وتلتاه آلات وسلع صناعية، وهيكل صادراتها يقوم على تصدير النفط (٤١%) والسلع الصناعية الخفيفة (٣٩%) والمنسوجات (٢٧%) بينما هيكل الصادرات والواردات "الإسرائيلية" هيكل دولة متقدمة قام على مقايضة سلعة مصنعة بسلع أخرى وقليل من الطاقة والمواد الأولية، وبحلق هذا الانحلاف فى هيكل النجارة بنافضاً سديداً بن النجارة الخارجية للبلدين، ليس فى صالح مصر، ذلك أن مصر تحتاج إلى الصادرات "الإسرائيلية" لأنها نستورد مثيلاتها من الدول الصناعية المتقدمة، ولكن "إسرائيل" لا تحتاج من الصادرات المصرية سوى البترول (٢٠) .

أما فى ما يمكن أن تتيحه خبرة تطبيع العلاقات بين مصر "وإسرائيل" من التعرف على المضمون العملى لهذه المسألة.. فلا يخفى أن المستوردات "الإسرائيلية" من مصو . إلى "إسرائيل" خلال السنوات الأربع: ١٩٩١ وحتى ١٩٩٤ كانت متواضعة على التوالى: ١٤ مليون دولار، ثم ٧,٣ مليون، ثم ١٠,٩ مليون سه ١٩٩٣، وتحسنت فى سنة ١٩٩٤ فوصلت إلى ٢٣,٢ مليون دولار، وهى ضئيلة إذا ما نظرنا إلى إجمالى مستوردات "إسرائيل" التى هى حوالى ٢٤ بليون دولار عام ١٩٩٤. أما صادرات "إسرائيل" إلى مصر خلال السنوات الأربع ١٩٩١ وحتى ١٩٩٤ فكانت على التوالى: ٥,٧ مليون دولار

عام ١٩٩١، تحسنت إلى ٦,٧ مليون، وأصبحت ٩,٦ مليون عام ١٩٩٣، ثم قفزت عام ١٩٩٤ لنصل ١٠,٧ مليون دولار أمريكي، وهى أيضاً فيم ضئيلة جداً إذا ما قارناها بمحمل الصادرات "الإسرائيلية" لسنة ١٩٩٤، التى هى حوالى ١٧ مليار دولار أمريكى (٢١) .

كل هذا، إن دل على شيء، فأبما يدل على أن محاولة التطبيع "الإسرائيلية" المصرية سببر ببطء شديد، بل يمكن وصفها بأنها "هامشية".

اقتصاديات دول الطوق ومستقبل التسوية

هل تؤثر الأوضاع الاقتصادية لدول الطوق العربية، على القرار السياسى، فى هذه الدول، تجاه التسوية؟

هذا هو التساؤل الأساسى، الذى حاولت هذه الدراسة الاقتراب من الملامح العامة للإجابة عليه، وذلك من خلال محاولة رصد واقع الطوق العربية، بناء على أوضاعها الاقتصادية.. خاصة وأن هذه الأوضاع، تبعاً للسياق العام للدراسة، تبدو أقرب إلى قبول تسوية الصراع "العربى - الإسرائيلى"، بمضامينها الاقتصادية وملاحمها العامة، من منظور قوى كبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (.. إضافة إلى "إسرائيل"). ولكن يبقى التساؤل حول الإمكانية التى تستطيع بها هذه الأوضاع الاقتصادية، تحسين تلك التسوية بما يضمن - كحد أدنى - الحفاظ على المصالح العربية.. من عدمه.. قائماً.

وبالاقتراب من هذه الأوضاع (الاقتصادية) التى تتسم بها دول السوق العربية، يمكن وضع البند على عدد من العوامل التى تقاطعها تلك الاقتصاديات، والتى يمكن أن تساهم فى رسم توجهات التحرك العربية تجاه التسوية، وبالتالي فى التعرف على الاحتمالات المرجحة لهذه الأخيرة.. هذه العوامل ثلاثة: الأول القبول الضاغط، والثانى التباطؤ المرن، والثالث المواجهة الحذرة.

(١) القبول الضاغط (الكيان الفلسطينى)

لا شك أن الكيان الفلسطينى يعانى من مشكلات لا قبل لسلطة الحكم الذاتى بها، من حيث ضخامتها.. إذ إن الوضع الاقتصادى الفلسطينى العام هو أضعف الحلقات الاقتصادية المحيطة بـ "إسرائيل"، إلى الدرجة التى يمكن اعتباره معها اقتصاداً ما يزال تابعاً للاقتصاد "الإسرائيلى".. خاصة فى ظل الضعف الشديد الذى تتسم به بنيته الأساسية

من جهة، ومن جهة أخرى، فى إطار الاعتماد الهائل على الخارج كنتيجة منطقية لفترة الاحتلال "الإسرائيلى" الطويلة.. ومن ثم، فإن الاقتصاد الفلسطينى، كالاقتصاد وليد، سوف يعانى، ربما لسنوات طويلة، من تخلف فى القطاعات الإنتاجية.

أضف إلى ذلك. أن التحكم "الإسرائيلى"، عبر إجراءات الإغلاقات المستمرة للأراضي الفلسطينية، و"حصارها"، يمثل، ولا شك، استهدافاً محورياً من جانب "إسرائيل" ليس فقط فى اتجاه إعادة بناء الاقتصاد الفلسطينى بحيث يكون "مكماً" للاقتصاد "الإسرائيلى"، خاصة فى ما يتعلق بالعمالة غير الماهرة (إشكالية "إسرائيل" الأساسية)، وليس وحسب فى اتجاه التحكم فى، أو السيطرة على، التوجه الفلسطينى تجاه التسوية، بالمفهوم الذى تتبناه "إسرائيل".. ولكن، إضافة إلى هذا وذاك، فى سياق تشكيل هذا الاقتصاد ليمثل "بوابة مرور" للمنتجات "الإسرائيلية" إلى الاقتصادات العربية الأخرى.

هذا، وإن كان يعنى الضغط على الاقتصاد الفلسطينى، لتحويله، كما سفت الإشارة، إلى "قضاء خلفى" للاقتصاد "الإسرائيلى".. "قضاء" لا يملك إلا التخصص فى الصناعات التى تريد "إسرائيل" أن تتخلص منها، ويظل البشر فيه مهددين بالبطالة إذا لم يستجيب الكيان الوليد للرؤية "الإسرائيلية" فى التسوية: فإنه، فى نفس الوقت يشير إلى الاحتمال المرجح بالنسبة إلى التوجه الفلسطينى، وكيفيته، للتسوية.

هذا الاحتمال، فى ما يبدو، يتمثل فى "القول الضاغط" لما تراه "إسرائيل" مناسباً.. هو "قبول"، نتيجة لعدم امتلاك المقدرة فى الاعتماد على وضعيته الاقتصادية الراهنة.. و"ضاغط"، على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وتقليصها إلى أدنى حد ممكن، أو ربما أقل من الممكن.. وبالتالي، فهو "ضاغط" أيضاً، على الفلسطينيين، من حيث المستوى المعيشى اليومى (فى الداخل)، ومن حيث مدى قدرة هؤلاء الفلسطينيين على قبول "التنازل" إلى هذا الحد (فى الداخل والخارج معاً).

وهو ما يدفع إلى القول بأنه فى الوقت الذى يمثل فيه "القبول الضاغط" احتمالاً مرجحاً نسبة إلى الوضع الاقتصادى العام.. فإنه، فى نفس هذا الوقت، يبدو أن هناك احتمالاً آخر، يتقاطع مع ذلك الاحتمال، إنه الاحتمال الخاص بتنامى "انتفاضة فلسطينية"، ربما تمتد إلى خارج إطار الكيان الفلسطينى، إلى البلدان العربية.

(٢) التباطؤ المرن (الأردن ومصر)

لعل الإعلان الأردني، منذ اللحظات الأولى لتوقيع معاهدة السلام "الأردنية-الإسرائيلية" (١٩٩٤)، بأن "السلام" مع "إسرائيل" هو سلام حار، بمثل، في حقيقته، الادِّفاع (الأردني) إلى إنهاء المقاطعة والانفتاح على "إسرائيل".

ونظراً إلى ما تؤكد هذه المعاهدة من التركيز على أسس التجارة "الاعتيادية" بين شركاء الأعمال في كل من البلدين، بما يعنيه ذلك من إطلاق يد التجار لإبرام العقود التجارية من دون رقابة جدبة من الحكومتين.. وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية التي يتسم بها الاقتصاد الأردني، والتي تشير إلى كونه اقتصاداً أضعف كثيراً من نظيره "الإسرائيلي".. في ضوء هذا، ونظراً إلى ذلك، يمكن القول أن اقتحام رأس المال "الإسرائيلي" الأسواق الأردنية، سيكون أشد "فعلاً" من نظيره الأردني عندما يتوجه إلى "إسرائيل"، على الأقل، نتيجة لقوة الأول (رأس المال "الإسرائيلي") وخبرته الدولية.

وإذا ما أخذنا هذا الاعتبار، في الإطار العام للوضع الاقتصادية الأردنية.. يمكن القول بأن رأس المال "الإسرائيلي" سوف يجد تربة خصبة في الواقع الأردني، للاستثمار ربما- في كافة القطاعات الاقتصادية هناك.. وهو ما يشير إلى إمكانية التأثير "الإسرائيلي" في الاقتصاد الأردني، بشكل قد يؤثر على السلوك السياسي تجاه التسوية.

قطعاً، لن يكون هذا التأثير سريعاً إلى الدرجة التي يمكن أن يتحقق بها في سنوات قليلة.. ولكن، لا يمكن صرف النظر عن ما يمثله ذلك من ربط "إسرائيل" لفئات أردنية عديدة، ربما ترى مصالحها في مزيد من التطبيع والانفتاح، والقبول بالحد الأدنى من النتائج التي يمكن أن تترتب على التسوية.. وهو ما يؤكد من جديد أن الاحتمال المرجح هنا هو "المرونة" في قبول التسوية.

غير أن ما يمكن أن يدفع إلى "التباطؤ" في هذا القبول، وبالتالي يصبح التعامل مع التسوية من هذه الزاوية، زاوية "التباطؤ المرن"، هو المدى الذي يمكن أن يذهب إليه "الإسرائيليون" في التعامل مع الفلسطينيين في الخارج، من منظور الاقتراح الذي تردد كثيراً، وما يزال، ونقصد به اقتراح أن يتم تحويل الأردن إلى "الوطن البديل" لفلسطيني الخارج.

أما بالنسبة إلى مصر وعلى العكس من الأردن.. فإن الوضع الذي تتسم به، في ما يخص التطبيع مع "إسرائيل"، ورغم كونها أول دولة عربية تعقد اتفاقاً للتسوية مع "إسرائيل".. هذا الوضع هو ما أطلق عليه "الإسرائيليون" طويلاً تعبير "السلام البارد"، وما نطلق عليه هنا، في هذه الدراسة، تعبير "التطبيع الهامشي".

هذه السمة تجعل من النور في العلاقات "المصرية- الإسرائيلية" سمة دائمة، إلى الدرجة التي يمكن أن نهتد هذه العلاقات ذاتها.. بيد أن العامل المؤثر، هنا، في كل من مصر و"إسرائيل" يتمثل في الضغوط الأمريكية-العير متساوية قطعاً- على الطرفين.. ونسبجة للأوضاع العامة للاقتصاد المصري، والموقع المحوري الذي تحتله المعونة الأمريكية في "قلب" هذا الانصناد، يصبح من المنطقي أن نتوقع أن الاحتمال هنا سيتمحور حول "التباطؤ المرن" في الموقف المصري من عملية التسوية.

يبدو ذلك واضحاً، إذا ما لاحظنا أن الصغوط الأمريكية، من خلال المعونة لا تستهدف فقط "نطوع" الموقف المصري ليصبح أكثر مرونة.. ولكن تستهدف، أيضاً، تفعليل الدور المصري في اتجاه لعب دور "الوساطة" في ما بين "العرب وإسرائيل"، من أجل إنجاز الحد الأدنى من عملية التسوية، وهو جلوس الأطراف المختلفة إلى طاولة المفاوضات.

(٣) المواجهة الحذرة (لبنان وسوريا)

لعله من نافل القول أن الاقتصاد اللبناني، وبالتحديد القطاع المصرفي داخله، هو الشغل الشاغل لـ "إسرائيل" لما يتمتع به هذا القطاع من مميزات (الخبرة الحرة، كمثال)، نجعله بمكر أن يكون منافساً لنظيره "الإسرائيلي".. هذا رغم تعثر القطاع المصرفي اللبناني في أدائه، نسبجة الحرب الطويلة التي دارت رحاها على الأرض اللبنانية.

هذا يوضح أهم أسباب الاعتداءات "الإسرائيلية" المستمرة على لبنان، ومحاولاتها الدعوبة لتحطيم أقصى ما تستطيع من بنيته الأساسية، خاصة في منطقة الجنوب، تلك التي تحاول "إسرائيل" فصلها عن الجسم اللبناني، لعوامل كثيرة، أهمها: المياه، وإقامة حاجز بينها وبين لبنان يعفيها من تكلفة مواجهة المقاومة اللبنانية، والتحكم، من خلالها، في طريقة أداء الاقتصاد اللبناني عبر تسكيها لتمثل البوابة الاقتصادية لمرور السلع والخدمات من وإلى "إسرائيل".

هكذا يعاني الاقتصاد اللبناني من إشكاليات الضغوط "العسكرية الإسرائيلية"، ناهيك عن إشكالياته الهيكلية الكامنة فيه.. وهو ما يؤكد عدم قدرته على التحمل طويلاً للتكلفة الاقتصادية الناتجة عن هذه الاشكاليات الهيكلية، والضغوط-العسكرية- "الإسرائيلية". فإذا ما أضفنا إلى ذلك، ما يمكن أن يثيره الاقتراح "الإسرائيلي" "لبنان أولاً" من تصدع على الساحة، السياسية والاجتماعية، اللبنانية.. يمكننا القول إن الاحتمال المرجح هنا،

خلال السنوات القليلة القادمة، هو الاستمرار اللبناني في "المواجهة" لما تحاوله "إسرائيل" من فصل لبنان عن سوريا، وبالتالي إجباره على التسوية بمفهومها".

ما يدفع إلى هذا الاستمرار، كاحتمال مرجح، هو وجود عاملين يدفعان إليه: الأول: الواحد السوري المكف في وسط لسان وشماله، وتحكمه، من ثم، في التطورات السياسية اللبنانية.. والثاني، الواحد الفعلي للمقاومة اللبنانية في الجنوب، بما تقدمه من نموذج رائع أمام الرأي العام اللبناني والعربي.

ولعل نقطة التقاطع في ما بين هذين العاملين، لا تتمثل فقط في الدفع إلى أن يكون احتمال "المواجهة"، مواجهة الشروط "الإسرائيلية" في التسوية، هو الاحتمال الأرجح.. ولكن، في نفس الوقت، تصبغه بـ "الحذر" الذي سوف يتنامى بحد أن بدأت أولى بشائره من خلال تعالى بعض الأصوات اللبنانية، في الدعوة إلى التعامل مع خيار "لبنان أولاً"، عاملاً جدياً من قبل اللبنانيين.

أما في ما يتعلق بسوريا.. يبدو أن نفس الاحتمال، احتمال "المواجهة الحذرة"، سيكون هو الاحتمال المرجح في التعامل السوري مع عملية التسوية وشروطها "الإسرائيلية" خاصة، في إطار ما يتعرض له الاقتصاد السوري من ضغوط شديدة من أجل حمل سوريا على "مقاومة الأرض بالنطبع".. وفي ظل التشدد السوري في ما يخص هضبة الجولان باعتبار أنها "أرض سورية محتلة" لا تخضع سيادتها للمناقشة.

بيد أن احتمال "المواجهة الحذرة"، بالنسبة إلى كل من لبنان وسوريا يتوقف على المدى الذي يمكن أن يصل إليه "الإسرائيليون". بخصوص إمكانية القيام بـ "مغامرة عسكرية"، ضد أي منهما.. وهي الإمكانية التي تعتمد على طبيعة العمليات العسكرية التي سوف يقوم بها المقاومة في جنوب لبنان، وأفاقها.. خاصة وأنه من المعروف أن سوريا ندعم "حرب الله"، إضافة إلى مساندتها لـ "حركة أمل".

وإذا كان لنا أن نتوقع هنا، فإننا يمكن أن نتوقع أنه كلما ازدادت "المواجهة" (حتى ولو كانت "حذرة")، كلما ازداد الخيار "الإسرائيلي" في القيام بعمل عسكري ضد سوريا تحديداً.. وهو العمل الذي لا بد وأن يكون محكوماً بعوامل كثيرة أهمها التدخل الأمريكي، في حالة نشوبه، بالتحكم فيه وإدارته بالشكل الملائم لإنجاز حد أدنى من التسوية في ما بين كل من سوريا ولبنان، وبين "إسرائيل". وهكذا...

يبدو أن الملامح العامة لعملية التسوية بين دول الطوق العربية و"إسرائيل"، تدفع في اتجاه احتمالات ثلاثة:

- القبول الصاعط بالنسبة إلى الكيان الفلسطيني.
- التباطؤ المرن بالنسبة إلى مصر والاردن.
- المواجهة الحذرة بالنسبة إلى لبنان وسوريا، مع إمكانية أن تتحول بالنسبة على هذه الأخيرة، إلى "مواجهة عسكرية محدودة" مع "إسرائيل".

الهوامش:

١- محمود عبد الفضيل، "مشاريع الترنيمات الاقتصادية الشرق الأوسطية..."، ص ص ١٢٨

-١٢٩.

٢- بهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى:

فصل النفق، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع (بيروت: مؤسسة الدراسات

الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ص ٢٠-٣٢.

٣- انظر:

حان ميسيل دومون، "البجارة بين الأراضي الفلسطينية والاتحاد الأوروبي"، التنمية والتقدم،

العدد ٦٨ (القاهرة: منظمة نضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، نوفمبر تشرين ٢- ديسمبر كانون

أول ١٩٩٦)، ص ٦.

٤- ناداف هاليفي، "العلاقات التجارية بين إسرائيل والحكم الذاتي الفلسطيني: خلفية

وأهداف"، التنمية والتقدم، العدد ٦٨ (القاهرة: منظمة نضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية،

نوفمبر/تشرين ٢- ديسمبر/كانون ١ ١٩٩٦)، ص ١١.

٥- الحياة (لندن: ٣٠ يوليو/نموز ١٩٩٧)، ص ٧.

٦- في ما يتعلق بخبار البينيلوكس (The Benelux option) "الشرق أوسطي"، نشير هنا إلى

اثنين من الدراسات الهامة، إحداهما التي عرفت باسم "تقرير هارفارد" الذي شارك في إعداده

اقتصاديون إسرائيليون وفلسطينيون وأردنيون، فضلاً عن أمريكيين (يونيو/حزيران ١٩٩٣)، أي

قبل أقل من ثلاثة أشهر من توقيع اتفاق المبادئ "الفلسطيني-الإسرائيلي".

أنظر:

Joseph A. Califan Jr, (Chairman of the Board), Securing peace in the Middle East: project on Economic Transition.b The Institute for social and Economic policy in the Middle East, John F. Kennedy School of Government Harvard University, Cambridge Massachusetts U.S.A, Hune 1993.

أما الدراسة الثانية، فهي تلك الصادرة عن "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى"، في

العام ١٩٩١. أنظر:

Patrice Clawson and Howard Rosen, The Economic Consequences of Peace for Israel, the Palestinians and Jordan (Washington, D C: the Washington Institute for Near East policy, 1991).

- ٧- إبراهيم أبو رحمة، اسس التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وإسرائيل، الحياة (لندن: ٢ يوليو/نمور ١٩٩٧)، ص ٧.
- ٨- إبراهيم أبو رحمة، المصدر نفسه، ص ٧.
- ٩- نصريح للسفير الأمريكي في إسرائيل، النهار (بيروت: الخميس ٦ يوليو/تمور ١٩٩٥) ورد في:
- عبد الهادي يموت، سوق عربية مشتركة أم سوق اوسطية؟ (بيروت: منشورات ندوة الأربعاء، ١٩٩٦)، ص ١٠٦.
- ١٠- الوطن العربي، العدد ١٠٥٠ (١٨ أبريل/نيسان ١٩٩٧)، ص ٣٦.
- ١١- بابل السمان، "الفانوس ١٠ (١٩٩١) والنتائج الإيجابية والسلبية التي ترتبت عليه"، الحناء (لندن: ٢٠ يونيو/حريان ١٩٩٧)، ص ١٩.
- ١٢- بابل السمان، المصدر نفسه، ص ١٩.
- ١٣- المصدر نفسه، ص ١٩.
- ١٤- عبد الهادي يموت، سوق عربية مشتركة...، مصدر سابق، ص ٤٦.
- ١٥- أنظر: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٦ (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٤٨٩.
- ١٦- التقرير الاستراتيجي العربي، المصدر نفسه، ص ٤٧٩.
- ١٧- المصدر نفسه، ص ص ٤٨٩-٤٩٠.
- ١٨- راجع: محمد إبراهيم منصور، "الاقتصاد المصري والخيار الشرق أوسطي"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر قسم الاقتصاد (١٤-١٦ مايو/أيار ١٩٩٤)، الذي عقد تحت عنوان: التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسي، ١٩٩٤)، ص ٢٠.
- ١٩- محمد إبراهيم منصور، المصدر نفسه، ص ٢١.
- ٢٠- المصدر نفسه، ص ٢٢.
- ٢١- عبد الهادي يموت. سوق عربية مشتركة...، مصدر سابق،

تعقيبات ومناقشات

د. محمود عبد الفضيل :

فرأت الاوراق وليست هناك مشكلة حولها حيث إن التوصيف كامل ومهم ومفزع كما سمعتم. لكن القضية تحتاج لفدر من التأمل المستقبلي لمفهوم التطبيع. التوصيف موجود ولن توقفه قوة رسمية. كل هذا معروف للجميع وللرسمى وغير الرسمى. المشكلة: كيف نعامل مع هذا الوضع؟ هذه قضية جوهرية.

أريد أن أحدث أولاً عن الرؤية الصهيونية أساساً لموضوع التطبيع أو إدارة الموارد الاقتصادية للمنطقة وأقول إنها قديمة وليست من اختراع بيري في كتابه الشرق الأوسط الحديدي. ولو عدنا لكتابات هرتزل الأولى بحده نتكلم عن كومولث في المنطقة تلعب فيه اسرائيل دوراً كبيراً، فهذه قصة قديمة.

وهناك تصريحات لجولدا مائير بعد ١٩٥٦ تقول دعونا من الحروب التي لن تأنى بنتيجة. يحب أن يدخل في عمليات سلام واستثمار مشترك.

هذا محط فديم ومركزي في الفكر الصهيوني، أما الحروب فلمجرد نسوبة الوضع الاسرائيلي، وبعد ذلك يدخلون فيما نسميه خطأ التطبيع - وحقيقة هو تضبيع.

إن نظير بربز كمهندس لهذه الفكرة يفف وراءه حزم كبير جداً من الجاليات الاسرائيلية في الخارج - باستثناء نيويورك - هناك مصالح اقتصادية للدياسورا الاسرائيلية في بلجيكا وبلاد أخرى. ولذلك هم يؤيدون خط بيري وخط الشرق أوسطية لأنهم يريدون أن يدخلوا ويعودوا باستثمارات. وفعلاً بدأوا يعودون إلى تونس وغيرها - بعكس المجموعة التي كانت مع الليكود في نيويورك.

أريد أن أقول إن هذا له امتدادات خارج اسرائيل لأسباب اقتصادية. إن هذه الفئات المرتبطة برأس المال المالي العالمي، تريد أن تدخل المنطقة من خلال البوابة الاسرائيلية وفيها مصالح كثيرة مداخله.. حتى الصراع الذي يدور في الخارج له انعكاسات على هذا الموضوع.

الفصه الحاصه بهذا التطبيع جذرة بالتأمل، لأنها بدعة في تاريخ الشعوب التي نحاربت من قبل. لا توجد بلاد في العالم تربط عملية الهدنة أو توقيع اتفاقيات سلام بالتطبيع والغزو النفاذ والاقتصادي - لم يحدث. بالأمس زار وزير الدفاع الأمريكي كوهين فيتنام لأول مرة بعد خمس وعشرين سنة للبحث عن المفقودين. أي هناك فترة لا توجد دولة في العالم أنهت حالة حرب ودخلت مباشرة بهذا الشكل. والمثل الذي كان

يضرِب، وبصريه ببرِز باستمرار، حول فرنسا وألمانيا، أبهما بلدان تحاربا لمدة طويلة قد نكور فرنسا، نم في البناية نأسس الاتحاد الاوربي والسوق الاوربية المشتركة. هذا مثل فاسد بماما في القياس والمسانهة بسبب بسط أنه حسم بدأ التعاون الاقتصادي بين الانيين لم يكر دولة مبهما نحل الأخرى، ناهبك عن طرد شعب بأكمله. هذا القياس لا سنقيم بحكم التاريخ.

فلا يوجد في تاريخ العالم - وأتحدى أن يعطى أحد مثلاً - تفرض فيه هذه الأمور قسراً على هذا النحو. ولذلك أريد أن أقول: إن الاقتصاد يهتم جداً قبل الجغرافيا وغيرها. يهتم جداً الدخول للسيطرة على المفدرات الاقتصادية والفكرية في المنطقة.

ولذلك نحن نرى كما قال د. نصر عاروري أمس بعض المنظمات غير الحكومة تشكّل أدوات لهذه العملية، سواء كونهاجن أو غيرها. فرأت اليوم مقالة كتبها أمين المهدي في صحيفة "الحياة" يقول إن الذين يناهضون التطبيع في مصر وغيرها - هم أنصار اليمين الاسرائيلي المتعصب الذين لا يريدون أن يكون هناك تعاون بين الشعبين. هكذا وصلت الأمور للتظير في هذه المدرسة.

طبعاً ببرِز أوضحها. لا يمكن لإسرائيل أن تسيطر على المنطقة عسكرياً مهماً أوتيت من قوة، وقال: هذه الأسلحة الشائكة لن تنفع بدليل أنهم دخلوا بيروت وخرجوا منها فسرّاً وخرجوا من جنوب لبنان قسراً. فما الشأن بالنسبة لسوريا؟ مفهوم الأمن الاسرائيلي، يدعو للسيطرة الفكرية والاقتصادية والسياسية لاسرائيل على المنطقة، وإن لم تكرر مجمل المنطقة، فعلى الأقل المنسق، سلخ المنسق نمائاً وعزل مصر وتفتيت فكرة التجمع الاقتصادي العربي أو أبة وحدة عربيه بأى شكل من الأشكال. هذا واضح تماماً في كل المخططات الموجودة. فالصراع حول المنسق صراع أساسى، واسرائيل تؤمن تماماً بالانسحاب الأحادي، لإرباك الخريطة ومحاولة حلق وضع قلق في لبنان بفصله عن المسار السوري. ثم تفرد بسوريا بعد ذلك في ظل عزلتها، والعراق صربت كما هو معروف.

فالصراع الحقيقى هو حول كيف يمكن السيطرة السياسية والاقتصادية والفكرية على المشرق؟ ومن هنا كان موضوع المحادثات متعددة الاطراف.

إن حيمس بيكر - هو أحد الذين صمموا مدريد على أساس المسارين الثنائى والمتعدد، ولديهم أن المسار متعدد الاطراف هو الأهم لأنه هو عجلة الهيمنة ولا أريد أن أقول التطبيع. لأن التطبيع كلمة يقصد بها باطلاً. إن المشروعات المقدمة في المتعددة، كلها من تصميم أمريكى إسرائيلى منذ البداية، وحضروا لها تحضيراً طويلاً منذ عشر

سنوات، مثل الطرق والشبكات والسياحة و.. والعرب حينما يحضرون هذه الاجتماعات، بالكثير يصيفون همزة أو فصله، أو هامشاً، إنما لا علاقة لهم بإنشاء النص من أساسه. وهذا أخطر شيء.

ولذلك الاصرار الملح لعقد اجتماع موسكو واعتماد المؤتمر الاقتصادي على أنه من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. معروف أن الصعوبات التي تمت على مصر لحضور اجتماع موسكو كانت مكلفة والصعوبات التي تبذل الآن للمؤتمر الاقتصادي الذي من المفروض أن يعقد في مصر وأهم شيء أن إسرائيل لا تلتزم في الثنائية بشيء ولا شيء مقدس، لكن السعد هو المقدس وهم غير ملزمين بأي ناربح. إنما لا بد أن يعقد المؤتمر في موعده ولا بد منعقد المتعددة في مكانها. وعندما اجتمعوا في موسكو انتفخوا على كل شيء، إلا لجنة اللاجئين. هذه القضايا فائله للأجل. وطبعاً من تصميم المتعدد، سجد فيه لجنة للمياه ولجنة للسمية والكامل الاقتصادي ولجان أخرى. لكن لو تأملت لجنة اللاجئين ونزع السلاح هذه سجدونها لحانا موجودة لذر الرماد في العيون ولا يحدث فيها أي تقدم. إنما الأشياء التي فيها تقدم باستمرار موضوع المياه وموضوع التعاون الاقتصادي، طبعاً التعاون الاقتصادي أهم.

إن مصممي العملية السلمية - كما يرونها - يصرون على تسريع المتعددة وإبطاء الثنائية. بما يجرد العرب أولاً من أمة ورقة تفاوضية ويضع العرب أمام حصار دولي. وهم تسارلوا عن فكرة النسرف أوسط الذي طرحه بيربرز - كنوع من الحلم الغير قابل للتحقيق، واعتمدوا الآن النهج اللبكودي باعتبار أنه سيكسب الأمن والسيطرة معاً، كانوا يرون من السداحة ما يطرحه بيربر من نازل عن الارض والأمن مقابل بعض المكاسب. يرون أن صعب. العئرب الآن يبرر أن يكسبوا الاثبن معاً. لأن لديهم اختراقات في المعرب كبيرة ثنائية ولديهم اختراقات كبيرة في الخليج. والاردن سلخت الآن من الإطار الاقتصادي العربي. وفي الاطار الأمنى ستجدون المثلث الذي يقوم في الإطار الأصلي من الاردن، اسرائيل، تركيا. وتلاحظون في الفترة الاخيرة أن تركيب هذا المثلث أمنياً واقتصادياً قائم. ومن الصعب اسنعاذه الأردن في ظروف طبيعية.

وهذا طبعاً له انعكاسات على طبيعة الدولة الفلسطينية إذا نشأت أو كونفيدرالية. يتبقى عرل سوربا عن لناس ومحاولة السيطرة على مقدرات لبنان، عندما تحدث تسوية يأتي بعدها صعب الكسان اللبناني، ثم عزل لسوريا سهل. والعراق كما تعلمون - بعد نظام صدام - سوف ندخل بلاسك التسوية في إطار الترتيبات الاسرائيلية للمشروع، وأنا أعرف بعض الاصدقاء من المعارضة العراقية - بعضهم مات - قيل له بعد الأحاديث

التي كانت تستم في الاذاعات يخلق الميكروفون ويفولو ان له: هل تقبلون نوطين الفلسطينيين؟

فالمشرق كله تحت هذا التهديد المباشر. ليست قضية تطبيع. قضية سيطره كاملة. فهم الآن لا يريدون إنشاء النظام الشرق أوسطي كاملاً، لكن هم الآن يشيدون جزءاً جزءاً. ومصر طبعاً تعزل، وهي طبعاً نلمس أنها ليست شريكة في النظام الشرق أوسطي الجديد بعد المؤتمر الأول، لكن الفيود التي تقيد الحركة في مصر هامة.

زيارة حسنى مبارك لبيروت لها أهمية واحدة - الخروج عن نهج كامب ديفيد وليست كامب ديفيد. إن مصر لا شأن لها بما يحدث في المنطقة. فلا بد من تعظيم هذا. وفي هذه الظروف أعتقد أن مقاومة ما يسمى التطبيع أو ما يسمى الهيمنة الاسرائيلية ضرورة لأن التسوية القائمة في الظروف الراهنة لا يمكن أن تقضى إلا إلى سيطرة كاملة، اقتصادية وفكرية ونفسية. وأعتقد أن الحرب النفسية من أخطر الأدوات التي تستخدمها اسرائيل.

الذى أريد أن أقوله إن مقاومة ما يسمى التطبيع ضرورة وفرض عين في المرحلة القادمة لأن هذه هي إدارة الحرب بأساليب جديدة فعلينا أن ننتبه، والرأى العام عليه دور كبير، أعتقد أن الرأى العام في مصر وفي بيرزيت وفي بيروت - حتى لو على مستوى الطلاب - قد قلب بعض موازين القوى، فلا يستهان بهذا الحانب وتطور هذا السكل من أشكال المقاومة، ليس فقط للتطبيع - المقاومة العامة للتسوية ونتائجها. وأذكر بهذه المناسبة قول الشيخ مهدي شمس الدين: دعوا الحكومات توقع على الورق، ودعوا الجماهير والمنظمات الشعبية تناضل على الأرض. أعتقد أن هذا هو السكل الملائم.

أما كل هذه السليبيات التي ذكرتها فليس يوقعها - سواء في الفطاح الزراعى أو غيره - إلا وجود تيار جديد يعنى تبعات النسوبة ومادا نفود إليه التسوية، لأنه لن يكون هناك سلام.

د. أحمد صدقى الدجاني :

لعلك تتفق معنا يا د. محمود فيما قلناه قبل ذلك أن معرفة الحقائق وتعميمها هي الخطوة الأولى، وهي بالغة الاهمية. وستان بين الصورة التي كانت في ورقتنا عام ١٩٩٢ وبين ما هي عليه اليوم.

كما ترون الصورة نكمل. وهي نذكرنا بركائز هذا المنسروح الشرق أوسطى الذى طرح عليها أول ما طرح فى كتاب أصدره مركز الاهرام تحت عنوان (ماذا بعد عاصفة الخليج - رؤية مستقبلية للشرق الأوسط). ويومها كتب ببيريز مقالة عنوانها (عصر جديد

لا يطبق المتخلفين ولا يحكمه الجهل) ويومها طرح المجالات الثلاثة في النظام الشرق أوسطى: زراعة وحاسب آلى وصندوق مالى. ويومها طرحت المحالات الخمسة في المفاوضات متعددة الأطراف : مياه وافنصاد وسلاح ولاحتئون وأنظمة حكم - بمعنى. كل بلد عربى كيف ندار الحكم فيه.

بهمى فى المنافسه أن نركز على المقاومة. فكل شاب من هؤلاء ذهب للكيان الاسرائيلى، يرى بمادا خرج، وما هي عجبته مستقبلاً؟ وبكفى أن يسير إلى رمز مر به د.محمود ويجب أن ينفذ أمامه طويلاً. شباب جامعة بيرزيت يحملون الحجارة، ويعطون هذا الرمز، يعبرون عن المقاومة بأشكالها. رؤية هذه الصورة تساعدنا على تحديد أساليب المقاومة.

د. أشرف البيومى :

بضع نقاط أحب أن أؤكد عليها:

النفطة الأولى : قضيه منهج التفيت Atomization هي منهج مقصود ومفيد للقوى المهمنة سواء الخارجيه - أفصد بالنحبد امريكا وإسرائيل - أو داخلية - أعنى حكوماتنا الفمجة البوليسية.

من منهج التفيت أفدم نموذجين فقط. مثلاً قضية التعليم الجامعى. إن وزير التعليم العالى عندما ينكلم عن قضية التعليم العالى، يريد أن يتحدث عن أزمة الكتب، الفصل الدراسى الأول والفصل الدراسى الثانى، الطلبة والطالبات، بيت الطالبات، الكادر الجامعى. ولكن لا يريد أن يتحدث عن علاقة التعليم الجامعى بالمؤسسة الاقتصادية - علاقة التعليم الجامعى بالشفافه السباسبه للطلاب المصرى، وهكذا.

الفكسر فى القضية العربيه أصبح مشهوداً. كنا نؤمن بأن اسرائيل مشروع امبريالى. وكلمة إمبريالى هذه لبست خاصه فقط للتقدميين. هي كلمة علمية. مشروع امبريالى لاستغلال المنطفه - سواء المصادر الطبييعية أو المصادر البشرية أو الاسواق - وجعلها موضع تحكم مستمر لمصلحة المهيمن، الذى كان انجلترا فى وقت من الاوقات. ولذلك فإن تجزئة الأمة العربيه وتفتيتها وتخليفها، هدف أساسى لاستطاعة القوى المهمنة أن سمنر فى هذا الاستغلال لمصلحتها. ولهذا تتم تجزئة القضايا عمداً.. أى القضية الفلسطينة أو القضية العراقية أو القضية الكويتية. والحمد لله أن عدداً من المثقفين العرب يرفضون رفضاً فاطعاً هذا المنهج التفيتى النجزيئى. ولعل نفس الشئ، بالنسبة للقضية العربيه فقد كاست الامبرياليه أساساً من جوانبها، فإذا اختزلت هذا الجانب، تصبح القضية

وكان اسرائيل دولة عادية موجودة، في المبطنة - كما يقول بعض المنفيين - مثل فرنسا والمانيا ونصالح - وتكون عملية التطبيع كلمة طيبة.

بعد ذلك هناك اختزال آخر: القضية لسنت عربية، القضية فلسطينية، ونحن بصفتنا وسدوا حبلكم ونحن نؤيدكم - إلى آخره. وبالتالي تخرج مفولات، نفل ما تقبله المنظمة ونرفض ما ترفضه المنظمة. وبالنسبة للمفولة الأولى، احتزال الجانب الأمريكي، تكون أمريكا الشريك الكامل في السلام ويكون تحبب أمريكا له معنى، وتصبح هي منافسات بين اللوى، ونبالغ في حجم اللوى الصهيونى، حتى نبرر.

لا نسكلم عن اسرائيل، تكلم عن العراق وصرب العراق وقتل أطفال العراق، هذا لا علافة له باسرائيل، نزع السلاح النووى الغير موجود أصلا في العراق وقتل بصف ملبون طفل في العراق بهذه الحجة، في الوقت الذى تمتلك اسرائيل أكثر من مائتى رأس نووية تهددنا ونحن جالسين هنا.

النقطة الثانية : ضرورة التمسك بالاصول ومقاومة الثقافة الاسلامية الجديدة. إذ يبدو أنه لا بد أن نؤكد بعض الاصول مثل كون الأرض كروية. الصهيونية عنصرية وعدوانية - أى إرهابية - وأنا لا أقول هذا الكلام للخطابة، هذا تحديد علمي: الصهيونية مذهب عنصرى، مذهب إرهابى، ومذهب استعماري استغلالي جشع يريد أن يأخذ ما ليس له حتى يستثمره لمصلحته فكيف الفبول بهذا؟ إن مانديلا عندما استمر في السجن لم يقولوا عنه منظرافاً أو لا يقبل الواقعية. قبول الواقع الصهيونى هو الهزيمة بنفسها، فلابد من التأكيد أن المتقف الذى يربد أن يعمل في هذا الحال هو رفض قاطع للصهيونية. ولذلك نحن فى عملنا ضد التطبيع لا نقوم بعمل سياسى، وهو ليس ورقة من الاوراق التى تستخدم وتحجب فى وقت من الاوقات متلما تفعل الحكومة المصرية. ولكن الذين يعملون فى مجال مقاومة ما يسمى بالتطبيع هم جزء من مقاومة الصهيونية العنصرية وهم جزء من الحرر.

هدف الصهيونية هزيمة العقل العربى، وبالتالي إشاعة الثقافة الاستسلامية. الكلام الجديد الآن - ولا أستطيع أن أنحدت عنه بإسهاب - أن المقاومة المسلحة إرهاب، الغصب نظرف، الاستسلام سلام، المجنم المدنى هو المنظمات الغير حكومية - التى أغلبها حكومى - التى أغلبها مخترق - هنا أهمية الدراسات التى قدمت هنا واستفدت منها بالكامل... أحد الانباء المهمة فى الدراسة الزراعية دور الدانمارك والنرويج، هذه الدول تستخدم فى عملية الاختراق لأنها وجه أقل بشاعة وحدة من أمريكا والمجالات التى تعمل فيها هذه المنظمات عديدة. من ضد حقوق الانسان، من ضد التعليم، من ضد الديمقراطية؟

أمريكا سعلما الديمقراطية. أمريكا النى تعاملت مع أبسع الفاشيين فى العصر من ببوشيه إلى آخره هى النى ستعلما الديمقراطية !!! فالمنظمات الغرب حكومية ومنظمات أخرى هى للاحتراق. وأهم من ذلك لاحتواء المتقنين. حتى لو كان بين هذه المنظمات الغير حكومية البعض الجيد، لأن هذا الحيد يستخدم لسرير الغالبية السيئة.

النقطة الثالثة : كلمة تطبيع خطأ، لأنه لا علاقة طبيعية مع مذهب مثل العبودية، لا علاقة طبيعية مع مذهب عبرى مرفوض، مهما كنا مهزومين، ومهما اختلف ميزان القوى، نحن فى حالة هزيمة حقيقية ونح نرفضها، لأن إيماننا - ليس العاطفى - يحوز المنطق ... إيماننا المنطقى أن هناك قوى موحدة فى هذا المجتمع لم تستثمر - هى نحن. لبس نحن فقط فى هذه العرفة - على أهمية من فى هذه العرفة - ولكن الشعب. والنشئ العجيب أن المخططين الأمريكين مثل بربجنسكى يعرفون ويدركون هذا الخطر الكامن فى الطاقة الشعبية الموجودة أكثر مما ندرك.

إذن المطلوب ليس تطبيعا - هذه هيممة إمبريالية وأحد روافدها الهيمنة الصهيونية، العملية للإمبريالية المتواجدة هنا فى هذه المنطقة وهى إسرائيل.

بالنسبة لمناقضة المشروع الشرق أوسطى بكافة الطرق - كيف نناقضه؟ انظر مثلا للدراسة ندوة مخططات التعاون بين إسرائيل والدول العربية من التطبيع للهيمنة. البعض بسفه حركه التطبيع مع أن لجنة التطبيع الحزبية تقوم بعمل مهم، اللجنة الشعبية لمكافحة الصهيونية تقوم بعمل مهم. أحيانا مطاهرات، أحيانا وقوف أمام بيريز فى ماربوت. حتى نواجهه ليس بيريز فقط ولكن أحد المتقنين المصريين الذى قادته ساقاه وقدماه وعقله وقلبه إلى أحضان بيريز.

فإذا لابد من إعطاء الأمور حجمها الحقيقى. نحن غير راضين عن حركة مقاومة التطبيع. وأنا لا أريد قراءة بعض المقالات لبعض المتقنين المصريين الذين يسفهون حركة مقاومة التطبيع. ولكن حركة مقاومة التطبيع وحركة مقاومة الصهيونية حركة شعبية - هى لم تصبح شعبية بعد - ولكن عندما تصبح شعبية، نكون إذن انتصرنا فى معركتين - معركة مواجعة الصهيونية ومعركة الديمقراطية.

النقطة الرابعة : الكلام الذى قيل فى مجال الزراعة له أهمية. شاعر مصرى قال قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو سيد حجاب: ياخوفى لبوم النصر - ترجع سينا وتروح مصر. هذا ما نتكلم عنه الآن: إن مصر تروح.

القضية لبست مياه النيل. ربما لا نأخذ إسرائيل قطرة من مياه النيل، لكن سوف نسخر الفلاح المصرى فى تخطيطها بشرط أن يزرع لها وهو لا يعرف. نحن كنا نزرع

الفطن ونسند الطرف والسكك الحديدية - ويقول إن الاسعمار له مزايا، حتى يعمل مصانع لاكتسر. فنقسم العمل وخصوصاً العولمة - سبأى وكذلك في مجال العلم. أردب أن افول إيسى اخنلف بعض النشئ. أهمية اسرائيل الزراعية - الآن - طبعاً ضئيلة. ولكن أهميه اسرائيل في مجال الزراعة هي في محال البحث العلمى الزراعى. فلا يقلل من الخطورة الشديدة لاسرائيل في مجال نشدق به، وزير البحث العلمى يفول - البحث العلمى المصرى بخير ويجب أن تطمئنوا.

أريد أن أتكلم عما يسمى التطبيع في مجال البحث العلمى - هذه الخريطة مترجمة من كتاب هام جداً لفلسطينى ملتزم وعلمى في نفس المحال اسمه انطواس زحلان كتب عن العلم في اسرائيل.

طبعاً مصر شغل ححماً نسبياً هاماً في الدول العربية، ولكن في نفس الوقت، اسرائيل بالنسبة لامريكا. تكاد تكون نقطة. البعض يقول إن اسرائيل هي الرأس وليس الذيل. اسرائيل تكاد تكون نقطة بالنسبة لخريطة أمريكا علمياً. فلا يجب المبالغة في هذا المجال. بعض المتفقيين يقولون أنتم تؤمنون بالمؤامرة. فعلاً هناك مؤامرة، من ضمن هذه المؤامرة نقرأ خطابات متبادلة صراحة عن مجالات العلم المشتركة بين مصر واسرائيل وأمريكا، وأحد هذه المؤتمرات المشتركة مؤتمر تبناه أحمد زويل في مجال الكيمياء الضوئية سنة ١٩٨٣ - أثناء مذايح صابر وشاتبلا. وهذا مكتوب، لكن الحقيقة أن بعض المتفقيين لا يفراون. هناك جهد ثقافى، بجب أرجوكم أن تقرأوا هذه الدراسات التى طرحها اخواننا أمس واليوم، لأننا تعلمنا منها الكثير.

نحن نريد تنشيط لجان مقاومة التطبيع. هناك عدة لجان - توجد لجنة الاحزاب، واللجنة الشعبية لمكافحة الصهيونية، هناك لجنة الدفاع عن الثقافة القومية التى يجب أن تعود. إن حركة مقاومة التطبيع حركة هامة سياسياً وجزء من المقاومة السلبية، لن تؤدي إلى انتصارات، ولكن هي اقتحام في مجال الديمقراطية إن خطونا بها إلى حركة سلبية، وهى حركة هامة جداً، وأحد الدلائل الخطابات التى وردت من حركة "كاح" لكل عضو في لجنة الدفاع عن الثقافة القومية منذ عدة سنوات نهدهم بالقتل.

الفصل الرابع

قضايا الشرق أوسطية والتنظيم مع إسرائيل (تابع)

رئيس الجلسة أ. محمد فائق.

هذه البدوة ترجع أهميتها إلى أنها نعالج موضوعاً بالغ الأهمية، في وقت يحتاج فيه فعلاً إلى أن ندفكر ونأمل فيما يحدث واصناً أن نؤكد على النوايا التي يؤمن بها. ولا اعتد ان هتت حنرا من هذه المجموعه لنفعل ذلك وحبر مكان لأكيد ذلك أيضا.

الموضوع بالغ الأهمية. موضوع مقاومة التطبيع لا يمكن أن يكون هو خط الدفاع الأخير الموجود أمامنا الآن - خاصة بعد ما نراه من سياسات الحكومات المختلفة والضغوط الموجودة على الحكومات، لكن على الأقل فلنكن قضية مواجهة التطبيع هي قضية لكل الناس، في جميع انحاء الوطن العربي. عندما تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد، كان النصور أن هذه الاتفاقية - أو ما سمي باتفاقية السلام - يمكن أن تأتي بالتطبيع ولكن التطبيع لم يأت لرخص الشعب المصري تماما لهذه الانفاريات وأن يطبع مع العدو في هذه الظروف التي نرى فيها استهائه بكل القيم، استهائه بكل الحقوق وأولها حقوق الشعب الفلسطيني، بل واحلال الاراضى العربية واستمرار احتلالها والتعامل بطريقة مهينة للعاية.

ما تسمى بمسيرة السلام طبعاً لا علاقة لها بالسلام - هي النسويات التي نم إملاوها على هذه المنطقة، فهي تؤكد أولاً على التطبيع قبل تحقيق السلام، على أساس الدرس الذي نعلمه من كامب ديفيد، وكل ما نسمعه من شرق أوسطية إلى مؤتمرات إقتصادية إلى أخرى، كلها محاولات أولاً لجعل قضية التطبيع هي القضية الأساسية. وبالتالي فإن رخص التطبيع على مستوى الأمة العربية كلها هو موضوع بالغ الأهمية، وهذا هو الموضوع الذي سنحس فيه فتره طوله، لأنهم قد رصون تسويات، ولكن لن تكون هذه هي الكلمة الأخيرة. وفي رأيي أن ما يملكه الشعب العربي هو المقاومة للتطبيع. وبالتالي موضوع هذه الجلسة (فضايا الشرق الأوسطية والتطبيع مع اسرائيل).

٤ - نحو منهاج عمل لحركة مقاومة التطبيع الثقافي

فى مصر (والوطن العربى)

ورقة حوار

أحمد بهاء الدين شعبان

١- تعريفات أولية:

فيما يخص قضايا "العدو الصهيونى"، و"التطبيع" و"الثقافة"، وفى إطار إدراك الإنشكاليات المترتبة على تصارع هذه العناصر، فى الظروف الراهنة - بالغة الحساسية - لمصر والوطن العربى، ومن منظور الرؤية الشاملة للمخاطر الاستراتيجية المحدقة بمستقبل بلادنا جراء عملية التسوية السياسية الدائرة الآن، على قدم وساق، (عملية "السلام المدعاة")، التى ترعاها، وتضبط باتجاه إنجازها، الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الاسنراتيجى للدولة الصهيونية، فإن هذه الورقة تتبنى التعريفات الواضحة، البسيطة، المحددة، النالية:

أ- العدو الصهيونى:

تمثل الحركة الصهيونية العالمية، ودولتها "إسرائيل" الاستيطانية - الاحلالية، المدعومة من قبل الإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، راس الرمح للمشروع الاستعمارى العربى الذى يستهدف تعويق نهضتنا، واستغلال ثرواتنا، ونهب مقدراتنا، والتناقص بينها وبين حركة الحماهر العربية تناقص رئيسى، لا حل له إلا بانتصار حاسم لإحدى الفونين، وانسهاب أرض فلسطين لإنشاء دولة المشروع الصهيونى علبها لبس بهانه المطاف، وإنما هو نقطة ارتكاز لامتداد المشروع الاسنعمارى الصهيونى فى شتى الانجاهات (من النيل إلى الفرات).

وفى هذا السياق، فإن مصر، الدولة التاريخية الرائدة، بتقلها المادى والمعنوى، وبدورها التاريخى والمستقبلى، مستهدفة فى الصميم، وكذلك الوطن اللبنانى - باعتباره أقرب وآخر ساحات المواجهة العربية المفتوحة، وبؤرة المقاومة المسلحة الباقية، وكل المواقع العربية الأخرى، التى تسهم فى تكوين الوعى العربى والضمير المقاوم للأمة.

ب- التطبيع:

عملية قسرية، اصطناعية، تلفيفية، تتم بضغوط وإغراءات خارجية (أمريكية - غربية بالأساس) وبمسعى إسرائيلى حثيث، ومنظم، هدفها إحداث اختراق صهيونى للوعى والضمير المصرى والعربى، بغية نزع عناصر الرفض للغزوة الصهيونية/ الإمبريالية،

ولتطويع إرادة المفاوضة، وإحداث عملية "تكييف منهجي" تنتهي بالاستسلام والقبول بالأمر الواقع المعادى لصالح أمتنا، تحت زعم كاذب بأن هذا الوضع الانهزامي هو "الوضع الطبيعي" وقد عبر "بنيامين نتباهو"، رئيس الوزراء الصهيوني السابق، بدفة متناهية، عن مصمون هذه الآلية (المجربة) وعماياتها بقوله:

"سوف بفيل العرب في النهاية ما يفرضه عليهم لأنهم لا يملكون بديلاً آخر، وهم مرور الآن بمرحلة التكيف مع السياسات الليكودية، ويعانون بعض المصاعب من جراء ذلك ...، ولكنهم يروصون أنفسهم على قبول هذه السياسات".

ومن هنا، وبالنظر إلى الجوهر العدواني العنصري الأصيل، الكامن في هيكلية الأيديولوجية الصهيونية، وارتكاراً على مجمل التجربة التاريخية العربية في التعامل مع الدعوة الصهيونية، وإلى الدور الاستراتيجي المناط بالمشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي أداؤه في منطقتنا، فإن هذه الورقة تتبى مقولة المفكر المصري الراحل، جمال حمدان: "كل علاقة بإسرائيل: اعتراف، صلح أو تطبيع، تعامل، تعايش.... إلخ.. هي الخبابة بحذايرها" (١).

الحبابة لمصالح حماهبرنا، ولمستقبل أجيالنا، ولمصالح أمتنا، مهما حاول البعض من نطيف وقع الكلمة، أو الحايل على مضمونها القاطع، ولا يصح - في هذا المجال - التعلل بأن تباين المواقف من إسرائيل هو مجرد "اختلاف في وجهات النظر": كما يدعى البعض، وأن العلاقة بها هو نوع من ممارسة الحرية والاعتراض على هذه العلاقة "مصادرة على الرأي الآخر"، ونوع من "التفكير الوطني"، كما وصف البعض (٢)، حيث تسنمر إسرائيل في عدوانها الهمجي على الأراضي العربية، وفي تدميرها للبشر وللأوطان في لبنان وفلسطين، وضربها عرض الحائط بكل القيم الإنسانية، وانتهاكها للاتفاقات النى وقعها من قبل، ونهدبها المستمر بحرق الأراضي العربية، وإبترازها لنا بالسلاح النووي... إلخ، وهو تقليد مستقر في العالم أجمع، وهذه النظرة هي ذاتها الذي كان سينظر بها إلى مثقف أوربي إبان احتدام الصراع ضد النازية، وقبل أن يتم سحق آلة الحرب الهتلرية تماماً، وبفكك نظامها العدواني العنصري.

ج- الثقافة:

تبنى هذه الورقة المفهوم الشامل للثقافة، باعتبارها الإطار الحافظ لمكونات تراث الوطن ووعنه، والوعاء الحاوي لفكره ومعتقداته ومفاهيمه وأساليب مقاربته للكون والحبابة. إن السفاقة المفصودة هنا، هي الثقافة بمعناها الشامل، أى مجمل الأفكار والقيم والمعنفاد والاحبارات والخرافات، النى تتشكل الإطار العام لحركة المجتمع، وهذه

السفافة السى عبر عن نفسها فى الآداب والقوون الفولية والسكلية، وفى العادات والتقاليد، والأمنال والبوارى والحكم الشعبية، وفى التراث السعى عامة، هذه النفاة هى الى تمير نسعداً عن عره من ناحيه، كما أن دراسنها وفهمها سبيلار عملنه فهم السع والتعامل معه من ناحيه أخرى" (٣) .

وعلى حد تعبير الكاتب التسيكى "ميلان كونديرا"، فإن "الثقافة هى ذاكرة الشعب، وتفريغ أمة من ثقافتها، أى من ذاكرتها وأصالتها، يعنى الحكم عليها بالموت" (٤) .

وهو موفق ينفى معه متقف فلسطينى مرموق: "محمود درويش"، الذى يؤكد على أن "الاحتلال خرج من غرفة النوم إلى الصالون، والشعب الفلسطينى لا يزال تحت الاحتلال، وارجو أن يكون واضحاً هنا أنه إذا كان الفلسطينى مضطراً للتعامل مع الإسرائيلى، فالمثقف العربى - خارج فلسطين - غير مضطر، ولا يحب أن يقول إن دخوله فى الحوار دعم للفلسطينيين. الفلسطينيون مضطرون، بحكم الوجود الجغرافى، أما بالنسبة للعرب، فإن الأسباب التى جعلت الحوار مستحيلاً، ما زالت قائمة، فاحتلال الأراضى العرببة لا يزال موجوداً، والإحجام العربى عن المشاركة فى هذا الحوار يدعم موقفنا، وبساعد فى الضغط المطلوب على الوعى الإسرائيلى ويساعدهم على الفهم بأن للسلام شروطاً" (٥)

وغير مفعول من منفى حفنى بدعى الانماء إلى الحماة النفابة الوطنية، أن يكون فى ذات الوقت على علاقة بمنقنين صهابه، يفلون سرعية احتلال دولهم للأراضى العرببة، وفلسطين ابنداء، و(المنقف) الذى يلعب دوراً فى هذا الشأن، مدفوعاً من النظم الحاكمه، ولخدمه توجهاتها الساسبه التى لا نعبر عن المصالح الوطنيه، ولم تستشر فيها الجماهير الشعبية، كيف عن أن يكون مثقفاً وطنياً ويخرج على الإجماع الثقافى الوطنى فى هذا الشأن، ويصبح موظفاً لدى النظم العرببة، ومنفداً لسياساتها، ولا شأن لهذه الورقة بهذا النوع من الموظفين.

٢- مخاطر "التطبيع" الثقافى:

انتشرت الدعوة للتطبيع الثقافى فى بيئة "التسوبة" المجحفه التى تتم بين الدولة الصهيونية العنصرية والأنظمة العرببة المتهاذنة، بـ "رعاية" الولايات المتحدة الأمريكبة، وبهدف تصفية القضية الفلسطينبة، تصفية نهائية، والانفصال إلى مرحله أعلى من مراحل زرع المشروع الصهيونى فى بلادنا، بانتزاع القبول به، والاعتراف بمشروعية اغتصابه للأرض العرببة، والإدعاء لهيمننه المدعومة بترسانه الحرب العدوانية من جهة، وبالدعم

الأمريكي المطلق، من جهة أخرى.

ومخاطر هذه العملية، حمة، وجسيمة، وعميقة الأثر والنتائج، في البنية الفكرية العربيه، المشوهة الآن، بفعل عديد من عناصر التزييف والتسويش المعتمد، للوعى المصرى والعربى، والسبى نم على أعلى مستوى من الاحتراف و"الابداع" بعية إحلال نسق فكرى مغاير، يمهد الدور الإسرائيلى، وينزع كل مرتكزات المقاومة فى الإدراك العربى، ولصالح منظومة بديله من الأفكار العنصرية المعاديه، نح مسمبات كاذبه كـ "ثقافة السلام"، و"لقاء الحضارات" و "ثقافة الحوار" و "القبول بالآخر" .. الخ الخ، وكذلك إبدال الهوية الحصارية التاريخيه للأمة، بهويات أخرى مصطنعة من قبيل "الشرق أوسطية" وعبرها.

إن نوجه أعداء أمتنا للتركيز على "البعد الثقافى" للاختراق، لم يأت من فراغ وإنما جاء كنتيجة محسوبة لتحليل أسباب ودواعى فشل عمليات "الصلح" - بإجراءاتها السياسية والاقتصادية - التى ظلت مجرد اتفاقات موقعة مع أنظمة مشكوك فى شرعيتها، تجاهلها الجماهير العربية ورفضت الالتزام ببندوها، وتعاملت معها بجفاء وريبة، و"برود"، وهو ما دعا الأعداء إلى إدراك عمق العداء للمشروع الصهيونى، الكامن فى الأعماق المصرية - العربية، ومن هنا فإن الأهمية التى نوليها الجهات المعاديه لمسألة "تطبيع العلاقات الثقافية" نحظى بأولوية بارزة فى المسار الراهن للنسوية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، فقد كان تعبير "اسحق نافون" ، الرئيس السابق لدولة الكيان الصهيونى مباشراً وقاطعاً بتحديدده "إن تبادل الثقافة والمعرفة، لا يقل أهمية عن الترتيبات العسكرية والسياسية" (١) .

ومن هنا أيضاً يمكن فهم دواعى التركيز الأمريكى - الصهيونى فى الضغط من أجل تنفذ مجموعة متكاملة من الإجراءات والخطط والبرامج، التى استهدفت إعادة صياغة العقلية المصرية (والعربية) صباغة جديدة، تتواءم مع المعطيات المستجدة على ساحة الصراع (النسوية)، وباعتبار أن كل عناصر وجهود الانفاقات السياسية الاقتصادية مهددة بالصفحر، ما لم يتم مهيد أرضية الثقافة والفكر والأيدولوجيا للقبول بمعطياتها، عن طريق تنظيم هجوم عميق ومنظم، يتم عبرها إعادة توجيه بوصلات الوعى المصرى والعربى فى الانجاه المرغوب.

وقد جرى، فى هذا السياق، عقب إقرار اتفاقيتى "كامب ديفيد"، توقيع اتفاقية للتبادل الثقافى (١٩٨٠/٥/٨) بين النظام المصرى والدولة الصهيونية أصبحت نموذجاً تم السير على نهجه، فيما بعد، مع النظام الأردنى وسلطة الحكم الذاتى، وبمقتضاها وضعت أسس

العلاقات الرسمية الثقافية، وأنشئ "المركز الأكاديمي الإسرائيلي" في القاهرة الذى لعب دوراً بارزاً، مدد إيسائه، فى تعميق عمليات الاحراق وجمع المعلومات عن المجتمع المصرى وطائفاته وأفكاره وأوصاعه الانصاذية وساه الاحتماعة والسياسية، ولم تبادل الوفود الرسمية الثقافية، وحاولت إسرائيل استناداً إليها المتشاركة فى الاحتفالات الثقافية المصرية، كالمعرض السوى للكتاب، غير أن عملية المفاومة العنيفة التى أبدتها الجماعة الثقافية الوطنية قضت على هذه المحاولات فى مهدها.

لكن الأخطر من ذلك ما حدث على ساحة التعليم، حيث تم "تنقية" المقررات الدراسية فى مراحل التعليم المختلفة، وأزيلت كل المواد التى كانت تدعو لموقف واضح من "العدو الصهيونى" واستبدلت بأخرى بحص على "السلام" وتدعو لفلسفة "التسامح"، منذ وقت مبكر، فعلى مائة صحيفة أمريكية لهذه العصبية، أعلن مسئولون فى جهاز التعليم المصرى أن "النخب فى المباحج والكتب الدراسية يعد له منذ سنة ١٩٧٣، أى منذ اتفاقيات فك الاشتباك التى نصت على وقف حملات الدعاية والكراهية المتبادلة لتهيئة أطفال المدارس لمعاهدة السلام. وبمفضى معاهدة السلام المتوقعة، استبعدت كل إدانة لإسرائيل، وكل هجوم على الصهيونية، وكل دعوات الصراع المسلح. كانت الأحداث فى الواقع تسير فى هذا الاتجاه منذ ١٩٧١، عندما أعلن السادات، فى أول خطاب له أنه سيبحث إمكانية السلام مع إسرائيل. وقد استبعدت مصر وإسرائيل فى اتفاقية فك الاشتباك سنة ١٩٧٥ استخدام القوة فى حل المزارعات، وانفطنا على وقف الدعايات العدائية المتبادلة. ولقد أجزنا بالفعل النخبيرات المطلوبة، وقبل ذلك كانت معالجتنا للأمور تختلف، لأساً كنا مهزومين، وكذلك كان رئيسنا مختلفاً. فملاً وضع نص حديد فى الصف السادس الابتدائى حول المعالم الرئيسية للتاريخ المصرى منذ عبد الناصر سنة ١٩٥٢، يعزو الهزيمة المصرية فى حرب يونيو ١٩٦٧ إلى سوء تصرفات عبد الناصر وأعوانه. ويقول النص: إن إسرائيل استغلت نقاط الضعف، ولكنه لا يصف الإسرائيليين بالعدوان أو يلومهم على فعلهم. إن التمربنات اللغوية فى الماضى، كانت تهدف إلى غرس روح الكفاح والانتقام فى نفوس الشباب المصرى ضد إسرائيل، وذلك بالتركيز على أحداث مثل ضرب مدرسة بحر البقر وقتل ثلاثين طفلاً وجرح ستة وثلاثين، أو ضرب مصانع الحديد بأبى زعبل، ولكننا ثأرنا لأنفسنا فى حرب أكتوبر وانتهى الموضوع. لذلك طهرنا المناهج والكتب من مثل هذه التمربنات. لم بعد به شىء من هذا القبيل فى كتبنا ودروسنا" (٧).

كذلك جرى من أجل تحقيق هذه الغايات، أيضاً، عقد سلسلة من الاتفاقات العلمية والأكاديمية المشتركة، ونظم العديد من برامج التدريب والإعداد للكوادر فى تخصصات

متنوعة، وعقدت المؤتمرات العلمية التي شارك فيها ممثلون للجانبين، ولعب بعض المتفكرين المصريين والعرب دور "حصان طروادة الثقافى" الصهيونى- بترويجه لضرورات الانفتاح على "الأدب العبرى" و"ثقافة السلام الإسرائيلية" عبر العبد من المنابر داب الصلة الوبعة بالدولة الإسرائيلية

مأسسة العلاقات التطبيعية:

لكس الخطوات الأهم، كانت تلك التي انصبت من أجل جر أقدام المتفكرين المصريين والعرب إلى منزلق العلاقة العضوية مع العدو الصهيونى، فقد دعا "ستيفن كوهن" الباحث الأمريكى اليهودى، وعضو مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية" الذى يصدر المجلة الشهيرة ونيفة الصلة بالإدارة الأمريكية Foreign Affairs، فى زيارة إلى القاهرة، ضمن وفد من المجلس، إلى "منتدى ثقافى" دولى على غرار "منتدى دافوس الاقتصادى" لتطبيع العلاقات بين العرب والإسرائيليين، ولنزع فتيل الانفجار، ولنزع أسباب الرفض أمام مسبره التطبيع الاقتصادى الذى دخلت نلحة "السلام البارد"، كذلك واكب هذه الدعوة ظهور مقال "لزييف ماعوز"، مدير "مدير جافى للدراسات الاستراتيجية الإسرائيلية"، نشر بصفحة الحوار الفومى، بجريدة الأهرام، التى كان يشرف عليها الكاتب الراحل "لطفى الخولى"، يضرب على ذات النعمة، مضيفاً "تيمة" تجارية ضرورية لترويج فكرة إنشاء علاقات بين المتفكرين المصريين والعرب، مع نظرائهم الإسرائيليين: "إن تكلفة هذه الاتصالات منخفضة وفوائدها مرتفعة" وبعدها تم تنظيم حوار عربى / مصرى / إسرائيلى، تحت مسمى "رؤى الصراع" نظمته "مهد الشرق الأوسط للسلام والتنمية" نيويورك، الذى كان برأسه بروفيسور "ستيفن كوهن" سالف الذكر، بتمويل بلغ مليون دولار، عطنه الأمم المتحدة ومؤسسة فورد الأمريكية (٨) .

كما بادرت مجموعة من المشغولين بالثقافة والدبلوماسية فى مصر، وبدعم وتوجيه رسمى واضحين، مع نظراء لهم فى الأردن ومن السلطة الفلسطينية، بالاشتراك فى تحالف مشبوه (حلف كوينهاجن)، ضم عناصر فيادية من أجهزة مخابرات الدولة العدو العنصرية (إسرائيل)، وتأسست جماعة أخرى تحت مسمى "جماعة القاهرة للسلام" وزار بعض الكتاب والصحفيين "إسرائيل"، وعادوا للتشهير بالصلح والسلام والرفاهية المرتقبة فى ظل "الوثام العربى - الإسرائيلى" المزعوم، كما بادر كتاب مصريون وعرب بالإعلان صراحه عن تحبيذهم الدعوة للحوار الثقافى مع الإسرائيليين تحت ذرائع ومبررات شتى، معيدين للأذهان ذكريات صدام فكرى عنيف سابق، تفجر فى الأوساط

الثقافة المصرية بعد زيارة السادات" للقدس المحتلة عام ١٩٧٧ (تزعمه "توفيق الحكيم" ود. "حسين فوزي" و"لويس عوض" وغيرهم) ادعوا فيه أن العلاقة مع الإسرائيليين هي علاقة بين "طرفين منحصرين" في مواجهة "الغوغاء" من الرافضين والعرب (!) .

وقدر برز في هذا المجال مبكراً الدور المشوه لـ "مركز ابن خلدون للدراسات الاجتماعية" بالقاهرة برئاسة الدكتور سعد الدين إبراهيم، الذي نظم مشروعاً للتعاون البحثي والعلمي، بين مصر وإسرائيل، سمي "البحث عن أرضية مشتركة"، من أجل "تهبته المناخ الملائم لتحقيق (السلام)، وإبهاء حالة العداء التاريخي بين العرب وإسرائيل". وينسار أبضاً هنا إلى أن التمويل السخي لهذه المشروعات، وما يماثلها، كان يجيء دائماً من أمريكا ودول غربية أخرى.

وهناك مشروعات أخرى سبّية أعلن عن بعضها، وتم التكتّم - لأسباب معروفة - عن أكثرها.

وبالرغم من محدودية هذه الطاهرة، ومن لفظ الجماعة الثقافية الوطنية وإدانتها لأصحابها، إلا أن الواجب يقتضي النظر إليها بعناية واهتمام، وعدم إهمال دلالاتها السلبية، وانعكاساتها الخطيرة على كافة معطيات الصراع.

عملية "التطويع" غايات ووسائل:

وممكن الخطورة، هنا، يتأتى من طبيعة وأمراس البنية الثقافية العربية الراهنة وما تعرضت له من انتهاكات، ومن عناصر الوهن الملحوظة التي تضرب في قواعدها منذ فترة ليست بالقليلة، ومن عجزها عن بلورة مشروع ثقافي عربي مصاد، يفض على واقع التبعية، وبلور رؤية نهضوية مغابرة، تنظم مكوناتها المتعاقبة في وحدة جدلية متطورة، ومن عنف الهجمة الصهيونية التي تستهدف هدم الحصون الثقافية الباقية، وتسعى لاختراق ركائز المقاومة المصرية والعربية الفكرية الموروثة، عن طريق "إعادة تثقيف المثقفين العرب والمصريين"، على حد تعبير رئيس وزراء إسرائيل السابق، "نيامين نتنباو" وانطلاقاً من رؤية - صائبة إلى حد بعيد - مفادها أن "مصير العرب واليهود سيتحدد في المدارس والجماعات وفي قاعات تحرير الصحف وفي المساجد في (الشرق الأوسط). فلآن، وبعد عشرين سنة تقريباً من عقد أول معاهدة سلام عربية إسرائيلية، لا يوجد قبول لإسرائيل في هذه البوناقب للتعليم والتثقيف للعرب، فلا خريطة عليها اسم إسرائيل، ولا كتاب مقرر في المدارس ينسب لاسم إسرائيل كدولة لها الحق في الوجود، ولا طفل يعلم أن إسرائيل هي جارة دائماً، ولا صحيفة تتجنب أكثر أنواع التحريض

المسحونه بالسوم ضد إسرائيل واليهود، ولا أى قيادة دينية فى العالم العربى تشر بالسامح تجاه الدولة اليهودية، ولن يحدث التغيير إذا لم يقم المثقفون والقيادات الروحية فى العالم العربى بالانضمام إلى الدعوة للقبول بإسرائيل" (١) .

وهذا الموقف هو ذات ما عبر عنه "موشيه ساسون"، السفير الإسرائيلى الأسبق فى مصر، فى محاضرة له بعنوان "نظورات فى موقف الدول العربية تجاه إسرائيل"، ألقاها باللغة العربية، فى "تل أبيب" وبحضور رئيس الدولة الصهيونية، آنذاك، "اسحق نافون". وقد عبر فيها عن خيبة أمله لمحدودية ما نحقق فى مضمار التطبيع الثقافى مع الشعب المصرى، وشرح أبعاد برنامج الاختراق الصهيونى المرسوم بدقة، حيث أكد على أنه "لابد من تليفن الجماهير فى مصر، من خلال حملة تثقيفية محسوبة ومدروسة، تبرز أفضال السلام، وتبين تفوقه كفلسفة فى الحياة، وكقاعدة أساس للعمل فى كافة مجالاتها، فالسلام الذى نحن بصدده يحتاج إلى سنوات عديدة من الرعاية الخاصة، والوقاية، والحماس، والحرص الشديد، والمواظبة المتصلة، بهدف تقوية عوده عن طريق اقتلاع واستئصال المفاهيم السلبية والأفكار المسبقة التى عفا عليها الزمن، وعن طريق إكساب الجماهير مفاهيم إيجابية وقيماً بناءة فعالة مكانها.

"وإلى إذ أجهل نظرى فيما هو حاصل فى مصر فى هذا الصدد، أرانى مضطراً لأن أقول إنه لا يزال نمى الكبر والكتبر الذى أظنه يترتب على قادة الفكر وأصحاب الحل والربط فى مصر عمله لصالح المسيرة، وأن ما فعلوه حتى الآن فى هذا الصدد هو قليل بالنسبة للحاجة، وإن كنت بالطبع لا أستهين به أو أسنخف أبداً. وأسمح لنفسى بهذه المناسبة أن أقول بصراحة إننى كثيراً ما أجد نفسى أألم وأسف وأنا أرى أحياناً الاستعمال السياسى من أجل الحصول على أهداف سياسية قصيرة المدى استعمال بما بمركب من مركبات السلام كان من الأجدر عدم المس بها، وتبرز بشكل خاص أهمية وضرورة تعمق ونوسع اللقاءات الجماهيرية بين الشعبين التى ما زالت بعيدة عن أن تبعث الرضا، كما نبرر الحاجة الماسة إلى الحوار المتواصل والمسنم بين المثقفين من الطرفين، والذى لم يتبوا مكان الصدارة المناسب لتبادل الآراء وإزالة الحواجز ولتعديل بل واستئصال كل ما لا يمت للحقيقة بصلة. وتبادل الزيارات الصحفية والإعلامية، وعلى هامش هذا الموضوع أرى من المناسب أن أقول إن امتناع الصحفيين والإعلاميين المصريين عن زيارة إسرائيل والوقوف عن كذب على حقيقة إسرائيل، ونقل انطباعاتهم المباشرة عنها لجماهير الشعب المصرى، يضر برؤيتهم للحقيقة ولا ينسجم مع رسالة السلام، ولا ينسجم أصلاً مع رسالتهم تجاه مجتمعهم وشعبهم، وبذلك فإنهم إنما يلحقونه الأذى بمصر نفسها

أكثر مما بلحفونه بإسرائيل من حيث يعلمون أو لا يعلمون" (١٠) .
إن هذا البرنامج الإدعائي يمثل مسيهدفات الدولة الصهيونية الفعلية من الدعوة لعملية
"النطبيع" أو "التطويع" أو "النكسف الثقافي"، وهو ما وصفه صحفى أمريكى بأنه دعوة لـ
"عملية غسيل مح كاملة للعرب لا يستنى منها طفل فى مدرسة أو واعط فى مسجد أو
متقف أو حتى صحفى، وهى عملية لم يسبق أن حدثت بين أى أعداء سابقين، حتى بعد
مرور قرون، ولبس عشرات السنين، وبعد زوال جميع أسباب العداء، كما حدث بين
فرنسا وبريطانيا أو فرنسا وألمانيا، وليس كما هو حادث الآن بين العرب والإسرائيليين،
حبب ما زالت أسباب العداء قابعة على الأرضى فى حالة استفزاز مستمرة (١١) .

٣- التحدى والاستجابة:

غير أنه مما يحبى الأمل، وبدعم أسباب التفاؤل والنقة فى المستقبل، أنه برغم كل
عناصر الظلام السابق الإشارة إليها - فإن مساحات الضوء التى تصدت لمحاولة تبديد
العممة، كانت أيضاً ملحوظة، ومؤثرة إلى حد كبير أيضاً.
فلقد استدعت الهجمة الثقافية الصهيونية - الأمريكية، وما مثله من استفزاز عميق
للمقومات العميقة لثقافة الشعب والوطن، كل عناصر النحدى فى البنيان العربى، واستحثته
للنهوض.

ففى مصر على سبيل المثال:

١- تشكلت العديد من جماعات ماهضة الثقافة الصهيونية والنطبيع مع الدولة
المختصة:

فإضافة إلى "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية"، التى ترأستها لفترة المناضلة الراحلة
"د. لطيفة الزيات"، وضمت لقباً من المنقفين الوطنيين القدميين المصريين، ولعبت دوراً
بارراً فى ساحة المفاومه الباعفه الوطنية للمشروع الصهيونى، تشكلت عام ١٩٩٥
"الحركة الشعبى لمفاومه الصهيونية ومفاطعه إسرائيل"، التى وقع على بياناتها المئات من
المنقفين المصريين، وهى تصدر نشره باسم "الصراع" ومطبوعات دورية خاصة
بالقضية.

كذلك شكلت أحزاب المعارضة المصرية لجنة مماثلة لمقاومة النطبيع مع العدو
الصهيونى، تعقد اجتماعات دورية لتدارس هذا الغرض. وهناك "لجنة دعم المقاومة
الاسلامية فى لبنان" التى تنشط لحشد الدعم الشعبى المصرى للمقاومة اللبنانية. وهناك

انصبا داخل النقابات المهيبه الفاعلة (الصحفيين والأطباء والفنانين.. الخ) لجان مشاير
حارس -ورها بالنسب مع المؤسسات السببه

وسرر فى سناو هذه المعركة الدور الهام للصحافة الحربية والمستقلة، حيث لعب
دورا مرموقا فى معركة عمليات الاحراق الصهيونى، وفى كشف آليات النسل للنف
الوطنيه، وتوصبح أبعاد المحططات الصهيونية فى هذا المجال، وللتدبد بالعناص
المهادنه المتعاونة مع العدو الإسرائيلى على ساحة العمل الثقافى.

ويحب الإشارة هنا إلى الدور الإيجابى للمؤسسات الدينية (الإسلامية والمسيحية
وللرمور الإسلامية والمسيحية، فى دعم نضال الشعبين الفلسطينى واللبنانى، وفى تصليد
موقف الاحماع الوطنى المعارض للطبع على كافة مسوياته.

وكذلك فقد دعمت توجهات الخط الثقافى الوطنى كافة مؤتمرات وتجمعات المثقفين
المصريين، والجمعيات العمومية لهيئاتهم وانحاداتهم، وينبغى هنا التنويه بالتوصيات
المتكررة لمؤتمرات مفقى الأفاليم، التى أكدت دائماً، وبصورة قاطعة على ضرورة رفض
التطبيع مع العدو الصهيونى، وعلى أهمية إعداد الوطن للمواجهة.

كذلك فقد خاص طلاب الجامعات والمعاهد العليا المصرية نضالات مجيدة تضامنا
مع كفاح الشعب الفلسطينى واللبنانى والعراقى، واحتجاجاً على مؤامرات الولايات المتحدة
الأمريكية واسرائيل، حيث أحرفت الأعلام الأمريكية والصهيونية ورفعت أعلام فلسطين
ولسان

وعلى فراب مختلفة اعنفل العبد من المثقفين والمناضلين السياسيين المصريين
سبهمه النصدى لمحاولات إسرائيل الاشتراك فى سمافل الاقتصادية والثقافية المصرية
(كسوق القاهرة الدولى، ومعارض الكتاب، وغيرهما).

أما الفنانين المصريين فقد لعبوا، فى السينما والمسرح والتلفزيون، دوراً عظيماً فى
التضامن النضالى مع الجماهير العربية، وفى فضح المؤامرات الصهيونية، وتمجيد
النضالات المصرية والعربية ضد الصهيونية، مما ساعد فى الإبقاء على جذوة كراهية
العدوان والعنصرية والاغصاب مشنعة فى النفوس، وهى معركة شرسة لا زالت رجاها
دايره حتى الآن.

حركة مقاومة التطبيع ملاحظات نقدية من الداخل

لا رالسب حركه مقاومه التطبيع، فى مصر والعالم العربى، حتى الآن، أقرب لردود الفعل العشوائية التى تخضع لمقتضيات اللحظة، دون أن تفلح فى بناء منظومة عمل دائمة، وآليات منتظمة للفعل، وبرنامج محدد سلفاً للعمل؛ يخرج بها من موسمية النشاط، ويحميها من المخاطر المحيطة، ويوسع من مجال تأثيرها فى أركان المجتمع.

كذلك فإن هذه الحركات، حتى الآن، لا تزال محصورة الحدود ضمن قطاعات النخبة السياسية - الثقافية فى الجانب الأعم، وتقتصر المفاطعة الشعبية على الموقف الفطرى العاطفى، الذى يمكن النحال عليه أو الالتفاف حوله فى ظروف معينة.

كذلك فإن حركات مقاومة التطبيع فى مصر والعالم العربى تتشكل صفوفها، على الأرجح، من الأجيال الأكبر سناً، أصحاب المواقف المتجذرة فى مواجهة العدو الصهيونى، فيما يقل دور الأجيال الأصغر، صاحبة المستقبل، والتى سيوكل إليها أمر استمرارية المقاومة حفاقة فى الأيام القادمة.

ومن جهة أخرى فإن ساحة مقاومة التطبيع، فى مصر والعالم العربى، تشهد تعدد أشكال الجماعات والمؤسسات العاملة فى هذا المجال، وهى - غالباً - تفتقد الحد الأدنى الواجب للوحدة أو التنسيق، فى البرامج والنشاطات، وهو ما يضعف من قدرتها على التأثير والانسار، كما أن التنسيق بينها وبين الجماعات المسله فى بلدان المهر أقل مما هو مطلوب، الأمر الذى يفقدها صوتاً قوياً ومؤثراً ومنسراً على ساحه العالم كله.

وأيضاً فإن هذه الجماعات، لا زالت تمارس الكثير من أساليبها نفسها الأساليب التقليدية القديمة، والننى أصبح تأثيرها محدوداً، فيما لا زالت حتى الآن عاجزة عن افتتاح أو ابتكار أساليب عمل جديدة تمكنها من التواصل مع جمهور جديد تواق للفهم وللتنفاعل مع أطروحاتها ومواقفها.

اشكالبة تعريف مصطلح "التطبيع":

دور ان بغص السطر عن الوايا الحسنه لدى بعض المثقفين الوطنيين اللذين عروا عن الحاجة الماسة إلى توصف جامع مانع لقضية "التطبيع" مع العدو الصهيونى، أو تنافض مع الموقف الواضح من هذه القضية الذى يتبناه كاتب هذه الورقة، وعبر عنه فى مفتحتها، فإن البعض يلجا إلى خلط الأوراق والتعمية على الأغراض الحقيقية بادعاء أن

الحوار مع الإسرائيليين لا يعد طبيعياً، وأن زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاختلاط بعناصر صهيونية في "الكيبوتز" وتبادل المنافع الاقتصادية والثقافية معها لا يدرج تحت توصيف "الطبيع" كما يتصورونه (١٢).

وبدلف هذا النعر من بوابة غياب محددات فاطعة لهذه المسألة، ومن اختلاط المفاهيم المنغلقة بها، والذي يوظفونه للحايل على ما لا يحناح لتوضيح، وبشوشون على الأمر بالادعاء أن مقاومي النطبيع يقاطعون عرب فلسطين في الأراضي المحتلة، ويفقدون الفضية أنصاراً (جاهزين) فيما يسمى بـ "جماعات السلام الإسرائيلية"، أو يحرمون الفلسطينيين تحت حكم "السلطة الوطنية" من الدعم الواجب.

ونحاول، في إيجاز هنا، الرد على هذه المزاعم الباطلة:
فعبما يحصر عرب فلسطين في الأراضي المحتلة، دعمهم والنواصل معهم، فهذا فصيه محسومه ولا يحناح لكنير جدل، فهم حزة منا، من لحمنا ودمنا، وبالتالي لا ينطبق عليهم ما ينطبق على صهاينة إسرائيل من ضرورات المقاطعة.
غير أن التواصل معهم لا يتطلب بالضرورة السفر إلى "إسرائيل"، حيث لا يعدو هذا الأمر أن يكون مجرد حجة مكشوفة، ولحسن الحظ فإن تطور وسائل الاتصال وآليات الانتقال يبسر هذا المسألة، حيث يمكن، ومن الضروري أن تخلق آليات جماعة لتطویر العلاقة بهم، وأشكال دعم صمودهم.

أما بالنسبة لما يسمى "حركة السلام الآن"، فهي لا تعدو أن تكون جزءاً من نسج المحسوم الاسرائيلي وإفرازا طبيعيا للفكر الصهيوني، ومع التسليم بأهمية دورهم النسبي المحدود في الحياة السياسية الإسرائيلية، إلا أنه من النابت ارتباط هذه الحركة بحزب العمل الحاكم، ولذا فهي تنتشط أساساً في غيابه عن السلطة كإحدى قوى الضغط على اليمين، ومن جهة أخرى فإن الطريقة المثلى لتدعيم دور هذه الجماعات، ولتنفيع التناقضات داخل الدولة العدو، كما ثبت يقيناً، هو بتصعيد النضال الدؤوب من حه الأطراف العربية، وبالذات الفلسطينية واللبنانية، الأمر الذي بوقع خسائر جسيمة بالعدو الصهيوني، وبحفز هذه الجماعات على الحركة، ويقدم لها مبررات فوبة للضغط، أما غير ذلك فهو نوع من الوهم لا يستند إلى أساس، وسبؤدى، كما حدث، إلى تصدير التناقضات والانقسام والسمرو. إلى الصفوف العربية ذاتها، وأكبر دليل على صحة تقييمنا أن صوت هذه الحركة لم يرتفع ببنت شفه انتقاداً لضرب جنوب لبنان، في شهر فبراير المقضى، أو في مواجهة تهديدات النازى "ديفيد ليفى" بحرق لبنان!!

أما الزعم بأن تطبيع العلاقات مع إسرائيل ضروري لدعم الجماهير الفلسطينية تحت الحكم الذاتي، فهو ادعاء باطل كذلك، فليس هناك ارتباط عضوي بين هذا وذاك، ومن الواجب بحث مسألة دعم اسفائنا الفلسطينيين، بكل السبل المباحة التي لا تمر حتماً بوانة النطبيع، ولا زلت أعتقد أن من واجب الحركات الوطنية (في مصر والوطن العربي) الاعاق الاساسى سان الموقف الفطاع الرافض لمسألة النطبيع، على النحو الذى وضع اسسه المفكر الاسرائيلى الكبير الراحل د. جمال حمدان، وأوردناه فى صدر هذه الورقة، على أن يتم درس أية حالات خاصة، أخرى، فى ضوء ملابساتها، وفى أضيق الحدود الممكنة، مثل حالة مشاركة بعض المثقفين الوطنيين فى مؤتمرات دولية يشارك بها صهاينة، إذا حتمت المصلحة الوطنية هذا الأمر، وتوفرت فرصة حقيقية لفضح الدولة الصهيونية وممارساتها الإرهابية أمام حضور كثيف من أرحاء العالم.

فالأوجب التمييز هنا بين حوار مع الإسرائيلىين غاشه "التطبيع" على أرضية العدو ورؤاه ومصالحه، وبين حوض صراع أبديولوجى صدهم، فى المحافل الدولية، بهدف عزلهم، وإدانة مسلكياتهم، وكشف انحطاط تطلعاتهم، وهسانة أفكارهم وأبعاد مطامعهم وزيف ادعاءاتهم.

ويمكن للجان التنسيق العليا المقترحة بين حركات مقاومة التطبيع فى كل بلد عربى على حدة، ولجنة العربية المفترض تشكيلها، أن تدرس كل حالة على حدة، وأن تحييز هذا الأمر إذا وحدث فيه ما يفيد القضية.

ويمكن أن بنطق على الموقف من ربارة مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى هذه القاعدة أيضاً.

نحو برنامج لتطوير آليات وأنشطة

جماعات مناهضة التطبيع الثقافى

فى مصر والعالم العربى

اقتراحات للحوار

فيما يلى عرض لبعض المحاور الأساسية التى يمكن أن تكون مدخلاً للحوار حول برنامج مشترك لتطوير آليات وأنشطة جماعات مناهضة النطبيع فى مصر والعالم العربى، وبندوه مستفاد من إسهامات عديدة لنشطاء حركات مقاومة النطبيع فى مصر ولبنان والأردن، وغيرها من البلدان العربية.

أ - فى الجانب النظرى :

١ - التأكيد على موقف حركات مقاومة التطبيع المعادى للطبيعة العنصرية للفكر الصهيونى، ولدور الصهيونية فى خدمة المعسكر الإمبريالى فى بلادنا، وعلى أنه لا انفصام بين الموقف الرافض للصهيونية ومشروعها، وبين الموقف الرافض لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها للسيطرة على شؤون الكون، وفى مواجهة العناصر السليسة لظاهره "العولمة".

٢ - التأكيد على الخطر الكبير لتطبيع العلاقات مع العدو الصهيونى، فى كل المحالات، وبالذات فى المجال الثقافى، وعلى أن الرضا الفاطم للتطبيع، فى كل مجالاته هو الآن أحد أهم الأسلحة العربية التى يجب التمسك بها مهما كانت الضغوط انطلافاً من النظر إلى طبيعة الصراع المصرى ضد الحركة الصهيونية باعتباره صراع وجود والتنافس مع الدولة الإسرائيلية باعتباره تناقضاً عدائياً رئيسياً لا يقبل المساومات.

٣ - التأكيد على أن نجاح حركات مقاومة التطبيع، فى مصر والعالم العربى، رهن - فى المقام الأول - بتحقيق استقلالها المطلق عن المؤسسات البيروقراطية، والأجهزة الرسمية، باعتبار هذه الحركات عملاً شعبياً فى المقام الأول، حيث يفقدها الارتباط بالنظرة العربية صديقتها، ويجعلها رهينة للمناورات السياسية، ويهددها فى كل لحظة بالاختناق.

٤ - التأكيد على أن عمل مقاومة التطبيع، هو من حيث التعريف، واحب وطنى وفومى فى أن واحد، ولا يمكن ضمان نجاحه دون أن يتم ضمان تطويره، وبناء آليات حركته على مستوى كل بلد، ثم على مستوى الوطن العربى كله، بالنظر إلى كون هذه القضية تهدد كل بلدان الوطن العربى : أمنها ومستقبلها.

٥ - التأكيد على الموقف المبدئى لحركات مقاومة التطبيع المصرية والعربية، الرافض لمسلسل الاذلال والامتهار القومى والوطنى، المتمثل فى مفاوضات التسوية الراهنة، التى ندم فى غناى ابة ضمانة لرد الحقوق المسلوقة، وفى ظل اختلال هائل فى موازين القوى، واحبار فاجر للولايات المتحدة الأمريكية (الراعى (المحايد 11) للمفاوضات) إلى جانب العدو الصهيونى.

٦ - التأكيد على الحق المشروع والمطلق لشعبنا العربية، فى النضال ، بكافة الأساليب ، وبكل السبل والوسائل لاستعادة الحقوق المسلوقة، وفى مقدمة هذه الأساليب الكفاح المسلح، مع تأكيد الدعم الكامل لمناضى الحركة الإسلامية والوطنية اللبنانية، الذين أكدوا أن طريق الصمود هو وحده القادر على انتزاع ما تم سلبه على أيدي الدولة المغنصه

٧ - التأكيد على أن النضال من أجل نيل الحقوق الديمقراطية، وتمتع المواطن العربي بضمانات حقوق الإنسان المتفق عليها، هو المدخل الأساسي لاستعادة الجماهير العربية عافيتها، ولتوفير الشروط الضرورية لأداء دورها الرئيسي في معركة الوجود ضد العدو الصهيوني، والذي بدونه يستحيل إحداث أى تغيير نوعى فى الوضع المتردى الراهن.

٨ - التأكيد على أن الهدف الاستراتيجى لنضال شعوبنا هو هزيمة المشروع الصهيونى الاستيطانى الإحلالى، ونفكيك البنية العنصرية للدولة المعتصبة، وبناء وطن فلسطينى ديمقراطى لا يفرق بين مواطنيه على أساس الجنس أو الدين أو اللون، ولا يؤمن بتمييز خاص لمجموعة بشرية على أساس إدعاءات أسطورية لا تستند إلى واقع.

٩ - التأكيد على التحالف الاستراتيجى بين حركات مقاومة التطبيع فى مصر والعالم العربى، وبين كل الشعوب المناضلة فى العالم أجمع، وباعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حركة النضال العالمى ضد الفهر والاستغلال والفقر والهيمنة، على النحو الذى تتدى فى المواجهات الأخيرة لاجتماعات منظمة التجارة العالمية فى "سيانل" و"دافوس" و"بانكوك".

١٠ - التأكيد على أن حركات مقاومة التطبيع، فى مصر والعالم العربى، هى حركات ثقافية - فكرية - سياسية فى المقاوم الأول، ناضل بالسل المشروع ضد محاولات الانحراق الصهيونى، ويؤمن بآليات الحوار الديمقراطى، فى علاقاتها الداخلية، وباعتبارها بناء جبهوياً واسع ومرناً، متعدد المصادر الأيديولوجية والعقيدية، ويقبل فى صفوفه كافة الوطنيين، والمعادين للشوفونية وللعنصرية، من كل الاتجاهات والعقائد.

١١ - التأكيد على أن الوحدة الوطنية داخل كل بلد عربى بين عناصر نسيجه الوطنى، هى الصخرة الأساسية التى تتحطم عليها مؤمرات الصهيونية والامبريالية، وأن الحوار الديمقراطى المفنوح هو المدخل الطبيعى الذى يكفل حل كل الإشكاليات التى تؤثر على العلاقة بين أبناء الوطن الواحد، وبما يكفل توحيد الطاقات فى مواجهة العدو المشترك

ب - فى الجانب العملى :

١ - العمل على توحيد آليات مقاومة الصهيونية داخل كل بلد عربى على حدة، وتشكيل سكرتارية عامة على المستوى العربى، تتولى إدارة العمل المشترك والتنسيق بينها فى الأنشطة، وكذلك تنظيم مؤتمر سنوى لحركات مقاومة التطبيع العربية، ويعقد مرة فى كل بلد عربى بالناوب، على أن يكون مقر انعقاده الأول، فى لبنان. دعماً

لصموده

٢ - إصدار مجله فصلنه عربيه سولى الإعلام عن مخاطر التطبيع، وأشكله، وجهود مباحثه فى الوطن العربى، ولكى تكون جسراً للفاعل بين جماعات مقاومة التطبيع فى كل البلاد العربيه.

٣ - فصح أشكال الاختراق الصهيونى للثقافة العربيه، فى مجالات التعليم والفنون والآداب والفكر، ومقاومة كل مخططات نعببب الوعى بتغيير المقررات الدراسيه، وإعادة صباغة المناهج التعليميه.

٤ - عزل عناصر التطبيع، وإشعارها بالنبذ والخسارة المرنبه على سلوكها الخارج عر الإجماع الوطنى، وبعبء فى هذا السباق إصدار "لوائح سواء" تحتوى أسماء هؤلاء الأفراد، على أن يتم توخى أقصى حدود الدقة حتى لا ينشر بها إلا من يتم التأكد من موافقهم للتطبيعيه.

٥ - تمتين جبهة المفاومة الثقافيه ودعمها بالجهود الفكرية التاريخية والاجتماعيه والأدبيه التى تؤكد على عناصر الهوية الوطنيه والقومية المنفتحة، الحضاريه، والدفاع عن ثوابت الأمة فى وجه محاولات الإزاحة والتهميش.

٦ - فضح الأساس العنصرى للأيدبولوجيه الصهيونيه، وتعربة كل مكونات الفكر الصهيونى العدواى، المعادى للإنسانيه، والرد على المراعم النى تطرحها المؤسسات الصهيونيه ونحاول عررها بلبله الرأى العام العربى، والناير على تماسك مقوماته، فى كل المنابر وبكافة الوسائل المتاحة.

٧ - ابتكار أساليب جديده لنواصل حركات مقاومة التطبيع مع فطاعات الشباب والجماهير الشعبيه، عن طريق السينما والفنون والآداب وغيرها.

٨ - عمل نشرة (إليكترونيه) للتعريف بحركات مقاومة التطبيع المصريه والعربيه، وأخبارها وأنشطتها وأفكارها، تتاح على شبكة الإنترنت، ونرسل - مترجمة - إلى كل المواقع النى بعبء الاتصال بها قضينا العادله.

٩ - المنساركة فى المهرحانات المحليه، والعالميه، وتجهز كنيبات وبوسترات وكروت دعائيه مترجمة، تدعم نضال الجماهير العربيه ضد الصهيونيه، وحقوقها المتسروعه فى أرضها المغتصبه، وتكشف زيف الادعاءات الصهيونيه، وأباطيل المزعم الإسرائيليه.

١٠ - تنظيم ندوات مستمره، بالعاصمه وبالمحافظات والأقاليم، للتعريف بالقضيه وأبعادها، ولتوثيق الارتباط الفكرى بالتاريخ والثقافه العربيه، والرد على أكاذيب دعاة

- التطبيع وأنصار العلاقات مع العدو الصهيوني.
- ١١ - محاضرة النقابات المهنية والعمالية، ونجمعات المتقاعين والمدعين، لحثهم على تحديد الباكيد على موافهم المقاومة للتطبيع مع العدو الصهيوني، ولتطوير مساهماتهم المادية والأدبية في دعم أنشطة المقاومة.
- ١٢ - إعداد كتب وبرامج تليفزيونية وأفلام وثائقية تؤكد مطلعات حركات مقاومة التطبيع، وتقضح التاريخ العنصري للدولة الصهيونية، وتمجد حركات النضال الوطني ضد الاستعمار والاستغلال.
- ١٣ - التركيز في العمل الإعلامي على برامج الأطفال : كتبهم وأفلامهم وأغانيتهم وألعابهم، باعتبار أنهم سيمثلون مستقبل القصة والحبل الذي سبحمل مسؤولية الدفاع عنها في المراحل اللاحقة، ولحصصه ضد محاولات الاحراق الصهيوني التي تملك أدوات متقدمة ومؤثرة بالنسبة لهذه الشريحة بالذات.
- ١٤ - إنشاء جائزة سنوية، وميداليات تكريمية ، تمنح لأفضل إسهام عربي في أنشطة مقاومة التطبيع، وفي جهود فضح عنصرية وإرهاب الصهيونية ودعم كفاح الجماهير العربية في مواجهة العدوان.
- ١٥ - تكليف مجموعات من علماء التاريخ والجغرافيا والأدب والثقافة بإعداد مقررات دراسية مقترحة، حول صراعنا المصيري مع العدو الصهيوني، وأعاد الحقوق العربية المسهكه على أيدى الصهيونية، لتكون مهينة لنوعيه الأجيال الحديده من الشباب العربي.
- ١٦ - نشيط موافع البحث الأكاديمي التي تنابع الوضع في دولة العدو الصهيوني والسعي لإنشاء "مركز متخصص لدراسات الصهيونية وإسرائيل"، ومتابعة ما يستجد من تطورات داخله، وإعداد الترجمات المفيدة التي تعرض أفكاره الاستراتيجية وتقضح مؤامراته تجاه أوطاننا وتكشف اتجاهات التكبر والتخطيط العدواني في مواجهة شعبنا.
- ١٧ - إصدار الدراسات المتنوعة، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، التي نعرى المطاعم الصهيونية في بلادنا، لتحديد الترائح المتعاونة مع العدو الصهيوني، والسببه لمخاطر التعامل معه على كافة الأصعدة.
- ١٨ - دراسة سبل وأساليب نضال الشعوب التي تكملت بالانتصار، للاستفادة منها في دعم الروح المعنوية لجماهيرنا، وفي إبتداع طرائق حديده للكفاح ، وأساليب مبتكرة للمقاومة.
- ١٩ - تجسيد الائتلاف لكل مكونات نسيج الأمة، في أنشطة مقاومة التطبيع، باعتباره

الأسلوب الأمثل لمواجهة الفتن الداخلية، ومحاربة تسعير النزعات الطائفية، ومحاولات تحطيم الوحدة الوطنية لشعبنا، باعتبارها جزءاً من أدوات التفكيك والتفتيت التي تفيد عدونا في المقام الأول، وتحطيم إمكانيات الصمود في وجه مخططاته.

خاتمة :

هذه وغيرها من العناصر، التي يمكن أن ينضجها الحوار المفتوح بين كل المعنيين بالهم العام، وبقضية صراع المصير، ضد العدو الصهيوني، على جبهة المقاومة الثقافية، يمكن أن تشكل نواة لبرنامج مشترك يجمع كل الوطنيين على اختلاف مشاربهم ويوحد جهودهم في مواجهة العدو الواحد.

إن الانتصار في النضال على الجبهة الثقافية شرط لازم لتحقيق النصر على العدو الصهيوني وهزيمة المؤامرة على مستقبل الوطن، وهو أمر ممكن بوعي شعبنا، وبجهود جماعتنا الثقافية الوطنية، وهو أمر يمكن إنجازه، وهدف قابل للتحقق.

الهوامش :

- ١ - مذكورة فى : أحمد بهاء الدين شعبان، ما بعد الصهيونية وأكذوبة حركة السلام فى اسرائيل ودراسات اخرى. دار ميريت للنشر والمعلومات. القاهرة. ١٩٩٠ ص ١٤٥.
- ٢ - انظر : د وحيد عند المجيد. الوطنية والتفكير السياسى، مصر فى بداية ونهاية القرن العشرين. مطبوعات مركز الدراسات السياسيه والاسنرايحية بالأهرام. القاهرة، ١٩٩٠.
- ٣ - فاسم عنده فاسم، البعد الثقافى للصراع العربى الإسرائيلى، مجلة الوحدة، الرباط "المغرب"، السنة الخامسة، العدد (٥٦)، مايو، ١٩٨٩، ص ٣٢.
- ٤ - مذكور فى : أحمد بهاء الدين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.
- ٥ - جريدة الحياة ، لندن، ١٩٩٥/٧/٧.
- ٦ - مذكورة فى : حازم هاشم، المؤامرة الإسرائيلىة على العقل المصرى، دار المستقبل العربى، القاهرة. ١٩٨٦، ص ١٣.
- ٧ - د حس فح الباب وسيد حميس، محله "دراسات عربية"، العدد (١١)، سبتمبر، ١٩٨٠، ص ٩٦.
- ٨ - مذكورة فى : حازم هاشم مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤ - ٢٢٥.
- ٩ - محمد وهبى : نبتياهو : إعادة تثقيف العرب ضرورة من ضرورات السلام، (مجلة المصور)، القاهرة العدد (٣٧٧٧)، ١٩٩٧/٢/٢٨.
- ١٠ - مذكورة فى حازم هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٨ - ٢٨٩.
- ١١ - محمد وهبى، مصدر سبق ذكره.
- ١٢ - انظر على سبل المنال موفى رؤوف مسعد، وجداله مع أحمد بهاء الدين شعبان، حول ببريرات الأول لزيارته لدولة العدو الصهيونى فى مقالات جريدة (الحياة) اللندنية، بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٨، ١٩٩٩/٧/٢٨ (محلة الأهرام العربى) القاهرة، بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٧ (عدد ١٠٨)، والتى جمعها فى كتاب تحت عنوان : فى انتظار المجلس : رحلة إلى الأرض المحرمة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٠.

تعقيبات ومناقشات

أ. حامد محمود :

أشكر مركز البحوث العربية وصندوق القدس على التفكر في هذا اللقاء، حيث أننا نحاحه لأر نسبه وأن بنوظف كسرا في العمل في مجال مقاومة النطبيع. واولد في السبابة أن احبى الحهد الذى بذله الاح أحمد بهاء الدين شعبان، لأنه قدم نصورا شاملا عن الظروف التى نمر بها ومحاولة الاختراقات الصهيونية في كافة المجالات.

وأود أن أضف القليل عن "اللجنة المصرية لمقاومة الصهيونية ومواجهة النطبيع" التى ذكرت على هامس الحديث كأنها لجنة الاحزاب. والواقع أن هذه اللجنة لجنة للأحزاب والمنظمات الجماهيرية، تشكلت إثر اجتماع لرؤساء وممثلى أحزاب الوفد والناصرى والتجمع والاحرار والعمل والقوى السباسبية (الاخوان المسلمين والشيعيين) والتى تطورت مع الوقت لنصبح "اللجنة المصرية لمقاومة الصهيونية ومواجهة النطبيع" وأصبحت لا تكفى بعضوية الاحزاب - تمثيل الاحزاب - ولكنها أيضا تضم الاتحادات والنقابات والهيئات ومنظمات المجتمع المدنى وكل المهتمين والعاملين في مجال مقاومة النطبيع. وإن كانت تتخذ من الحزب الناصرى مقرا للاجتماعات الدائمة، لكنها في الواقع ليست لجنة الأحزاب وإنما لجنة مصرية مفتوحة.

ولعل الحركة الشعبية لمواجهة الصهيونية - ومعنا من يمثلونها ومن بينهم الأخ أحمد بهاء الدين شعبان والأخ أمين اسكندر - كانت ممثلة في هذه اللجنة بدكتور أحمد حسن ولكن ظروف سفره للخارج حالت دون وجوده معنا، ومعنا أيضا اتحاد المحامين العرب وبسببه عبد العظيم المغربى أمين عام مساعد الاتحاد، ومعنا النقابات والاتحادات العمالية ومعنا هيئات التدريس. معنا كل القوى العاملة وهنا يجب أن نتصور أبعاد العمل الذى نقوم به. نحن حريصون على اجتماع دورى مرة كل اسبوعين.

أيضا لا تكفى اللجنة بعملها داخل مقر الحزب الناصرى، لكنها تنتقل لجميع المحافظات، حيث نجتمع ممثلى أحزاب المعارضة في جميع المحافظات وتطرح الافكار الخاصة بمقاومة النطبيع وتتفاعل مع القيادات السياسية والشبابية هناك، ومن هنا ننشئ لحابا لمقاومة النطبيع في المحافظات على غرار اللجنة الأم التى نعمل مركزيا.

النشئ الآخر الذى وضعناه في اعتبارنا أن نواصل مع لجان مقاومة النطبيع في العالم العربى. ومن هنا أصدرنا نشره منواضعة لعلها بيد أيديكم تسمى نشرة التصدى تصدر

بصفة غير منتظمة ولكنها نوع من التعبير عن النشاط أو تنقل آراءنا للناس ونحاول أن نوصلها للجان مقاومة النطبع في العالم العربي ونتواصل مع هذه اللجان. كما أننا نستفيد بأى تجمع عربى فى أى جزء من الوطن العربى، حتى نتواصل مع كل العاملين فى هذا الحقل.

ومن هنا، فإن النشاط الذى يتم فى مجال مقاومة التطبيع ليس نشاطاً للأحزاب فقط ولكنه نشاط للساحة المصرية كلها. وأنا سعدت اليوم عندما أعطانى الأخ أمين اسكندر ورقة عن الحركة الشعبية وأنها سوف تستأنف نشاطها. وأتمنى أيضاً من أ. حلمى شعراوى أن تستأنف لجنة الدفاع عن الثقافة الفومية دورها، فضلاً عن اللجنة المصرية لمساندة المقاومة اللبنانية ومسئولها الأخ د. رفعت سيد أحمد موجود معنا.

أتصور ضرورة التنسيق بين كل المهتمين وكل العاملين فى محال مقاومة التطبيع وكل المؤمنين بهذه الرسالة حتى يمكن أن نؤدى الهدف. نحن إزاء استثمار استيطاني يحاول اختراق العقيدة العربية، يحاول اختراق كل الدوائر المصرية تحت عناوين ومفاهيم مغلوطة مثل الفبول بالآخر ومنزل ثقافة السلام. لكن لابد أن نرفع فى مواجهة هذه النسمات "ثقافة المقاومة" بحيث نكون مقاومين حقيقيين لكل محاولات الاختراقات.

من مظاهر الاحترافات الموجودة ما يسمى (بذور السلام). إنهم بأحدون فنيه من سن أربعة عشر إلى عشرين سنة ويسفروهم للولايات المتحدة الأمريكية فى معسكرات يشترك فيها شباب من الكيان الصهيونى، حتى يقرّبوا المسافات.

وهنا ننبه لحظر شديد يعمل فى غسل مخ الشباب وإعدادهم للقبول بالكيان الصهيونى وممّثليه. أيضاً محاولات الاختراق فى الزراعة، وتمت تغطية هذا الموضوع تغطية كاملة، وهذا موضوع لعل الهدف منه هو ضرب البنية الأساسية للمقاومة فى مصر.

وأنا أعتقد أن التركيز الشديد على مصر بالدات - بداية من توقيع اتفاقية كامب ديفيد - حتى سيطروا بعد ذلك فى تفنيد العالم العربى، ثم حدثت الاتفاقات الاستسلامية أو التسويات الاستسلامية التى تدعى أو نرغم أنها عمليات سلام. وهى ليست من السلام فى شئ. هى تسويات نفوم بها حكومات موحدة فى السلطة بطريقة أو أخرى وتحاول أن تعبر عن نفسها من خلال التعايش تحت المظلة الأمريكية وتحت الهيمنة الأمريكية الصهيونية تحت عنوان "التسويات السرية" التى تجرى وتوقع بين آن وآخر والتي أخذت مجالها فى العالم العربى.

لكننى أقول بصدق إن إحساسى أن الشعب العربى أقوى من أن يتخذه هذه المحاولات ولا يجب أن يترك الموضوع لعقوبة المقاومة أو لاستعداد الشعب، أو

لرفضه التطبيع مع الكيان الصهيوني. وهو ما حدث منذ انفاية كامب ديفيد حتى الآن. لابد ان يكون هناك عمل منظم كما اقترح الباحثة الأح أحمد بهاء الدين شعبان فيما قدم من افراحات. وأنوقع أننا أيضاً لابد أن نتكاتف سواء في مصر أو في الوطن العربي أو خارج الوطن العربي، ولعل قدوم الأخوة من صندوق القدس معنا يعبر عن تواصل حقيقي، وكما سعداء عندما حصر اجتماع اللجنة الصهيونية لمقاومة الصهيونية الأخ د.عروري عندما كان موجوداً في مصر في مناسبة سابقة.

أرجو أن نواصل معاً، أرجو أن نعطي الحظر الصهيوني وخطر محاولة التطبيع حجمه الحقيقي وأن يتكاتف معاً -حتى نستطيع أن نحقق الأمل.

وبالنسبة لـ حديث الأح أحمد بهاء الدين شعبان عن اهتمام النخبة وكبار السن بعملية المقاومة وأن هذه ليست موجودة في الشباب، أحب أن أطمئنهم أن الشباب في كل المواقع التي نزررها يشارك معنا في هذا العمل، ونحن حريصون على الرد على محاولات التطبيع ومحاولات غسل المخ.

أ. محمد فائق :

لى فقط ملاحظة صعبة، في بصوري لا يجوز أن ننساق لفكرة مقاومة الحديث عن السلام. بطبيعة الحال نحن نفهم تماماً الطريفة التي يحاولون بها عرض موضوع السلام. الحفيفة لسا ضد السلام بطبيعة الحال، لكن أي سلام؟ السلام القائم على العدل، ولا بد أن يكون مبنياً أيضاً على عدم الاعتداء على الآخر وأيضاً القبول بالآخر. وهذه قضية هامة جداً. ولكن القبول بالآخر لبس معناه قبول من بعدى على. بالعكس، إنا لا نريد أن نخلط بين هذا وذلك، نحن نوصح كل الاهداف النبيلة التي نسنغل استغلالاً سيئاً، فالمهم ألا ننبد هذه الاهداف النبيلة، لكن بالعكس نقاوم ونصعها في المكان الصحيح.

أ. فهمي هوبدي :

لدى ملاحظتان - سبق بعلق بمساحات ونطاق التطبيع، وشئ آخر بتعلق بعملية مقاومة التطبيع.

سمعنا كلاماً مفيداً عن التطبيع في مجالات متعددة، لكن لدى شئ دار في ذهني أرجو أن أحسب به من ملاحظات الأخوة، وهو ما يمكن أن يسمى "بالتطبيع الأمني" ليس المقصود بالتطبيع الأمني السلاح... إلى آخره. لكن نار عندي هذا الهاجس عندما قرأت مقالا لـ ديفيد كسبحي ينتقد فيه بعض الكتاب الاسرائيليين لأنهم ينتقدون غياب الديمقراطية في

العالم العربي ويعول صراحة - هذه ملاحظات عيبة، لأنه لو كانت هناك أوضاع ديمقراطية في العالم العربي لوصلت إلى السلطة قوى يمكن أن تكون ألد أعدائنا في المنطقة. وبالتالي علينا أن نرسل خطابات شكر لهذه الأنظمة الموحدة من أجل أن عزز موقعها.

معلوماتي أن هناك تطبيعاً أمنياً مع أربع دول عربية، تونس وموريتانيا والاردن وطبعاً السلطة الوطنية الفلسطينية، وربما هناك آخرون يعرفون أكثر مما أعرف.

وهناك طبعاً العلاقة بين اسرائيل وتركيا، ودور الموساد في النشاط الداخلي في نركبا وموصوع عند الله أو حلال وما يسمى بحزب الله الكردي - استغل الموساد فيه كسراً.

أود أن ألفت النظر إلى أنه فيما يسمى بمرحلة التطبيع المفبلة، أنا خصوصاً في ظل المقاومة السعبة للتطبيع، ربما كان معيداً لاسرائيل أن تكرر الأوضاع الاستبدادية في بعض الاقطار العربية، وهذا التكريس لابد أن يمر عبر القنوات المتعددة بينها ما يسمى التطبيع الأمنى.

الملاحظة الثانية: طبعاً هناك حماس شديد للمقاومة. لكن أظن أننا ينبغي أن نمارس بعض النقد الذاتي في موضوع مقاومة التطبيع. أنا سعيد بما قيل عما جرى بأنه تمكين في الحفظة ولس طبعاً، تمكين للواقع الاسرائيلي في الواقع العربي.

لا نزال حركة مقاومة التطبيع حركة نخبوية لم تصل بعد إلى خطوات جادة وحاسمة. مثلاً يلاحظ أننا نتعامل برفق شديد مع بعض المطبعين. إن فصيح المطبعين عمل هام. تم زيارات المتفقين لاسرائيل، ويجب تحديد سوفف واضح أيضاً من دعوات السلطة الوطنية الفلسطينية مثلاً. جورج البهجورى مثلاً قال أنا لم أزر اسرائيل ولكننى تلقيت دعوة كريمة من السلطة الوطنية الفلسطينية. ماذا يسمى هذا؟ وما هو الموقف في هذا؟

تم بعض قبادات الاحزاب الى لها علاقات مع اسرائيل. هذه المسائل لابد أن تكون حاسمة، إذا كنا جادين في مقاومه التطبيع.

ففضح التطبيع والمطبعين وحسم الموقف من هؤلاء - أظن أنها قضية تحتاج أن نفكر فيها وأن نأخذ منها موقفاً جاداً وحاسماً. لأنه لا يمكن أن نظل نهتف ضد التطبيع، ثم تكون هناك قوى سياسية وقبادات سياسية في أحزاب معارضة لها علاقة مشبوهة مع اسرائيليين، ومع هذا هؤلاء يصنفون ضمن القوى الوطنية التي تقود العمل الوطنى، وأيضاً العمل ضد التطبيع. أشياء غير مفهومة، ربما يكون غيرى أكثر فهماً منى.

أ محمد فائق

بالنسبة للطبيع الأمي هناك ملاحظه من ناحبه حقوق الاساس نربط بهذا الموضوع ارتباطا وسفاحدا لاحظنا ان كل اتفاق بنم بعقبه نراجع في فضاها حقوق الإنسان والديمقراطيه. ولو نظريا نجد ان كامب ديفيد تلتها مباشرة مجموعه القوانين سيئة السمعة. وادى عربة جاءت بعدها مباشرة مراجعة قانون المطبوعات . اتفاق واى ريفر كان ملازما له القبض على ثلثمائة شخص واعتقالهم.

فإذن الموضوع مرتبط، وأيضا هذه الدول المحيطة بإسرائيل مسكوت عن فكرة التطور والتحول الديمقراطي فيها حتى تستطيع أن تفرض هذه التسويات غير الشعبية والتي لا يمكن فرضها إلا بالقمع للحرياب. فهي ملاحظة هامة جدًا.

١. عبد القادر ياسين :

أرى أن مقاومة التطبيع ضرورية حتى نفلت من مقتل المكان. دائما مقاومة التطبيع في وسط القاهرة. مفروض أن تعمم في كل القطر.

الزمان: في المناسبات وردود الفعل. مفروض أن يكون هناك عمل يومي لمقاومة التطبيع. يجب ألا تظل قاصرة على النخبة، ويجب أن نصل لكل الشعب. أبدأ بملاحظاتي على ورقة أ. بهاء تحت عنوان "العدو الصهيوني". يجب إضافة أن من أهداف إقامة إسرائيل الحلولة دون تحقيق الوحدة العربية واستنزاف قدراتنا وضرب محاولات التنمية المسنقة.

ونحب عنوان التطبيع، أعنقد أنه يجب أن يشار إلى أن هذا المصطلح مضلل لغويا يعنى العلاقة بين طرفين طبيعيين. ولا يمكن أن تقوم علاقة طبيعية أو حسنة بين معتدى مغتصب وبين معتدى عليه، حقوقه مغتصبة..

تحية لجمال حمدان في مثواه الأخير على تشبيهه (التطبيع) بالخيانة، وبهذه المناسبة كان أ. بهاء شارك منذ بضعة أسابيع في ندوة أديعت في إحدى الفضائيات، حيث صديقنا العزيز عبد الله حمودة قال إن المحتل الإسرائيلي عندما دخل للصفة الغربية، أتى ببعض الوجهاء الرحوبن وقال لهم نريد أن نتعامل مع بعض. قالوا له لا داعى لأن نتعامل لأن هذا يعنى نجسنا. فقال لهم إذن "التطبيع" ولذلك هي مرادف للتجسس للأسف.

لم بشر أ. بهاء إلى أن القيادة الفلسطينية المتنفذة بتوقيعها اتفاق أوسلو وما تدعو من تنازلات قد سهلت الهرولة تجاه العدو، لأن كل المترددين والمتعطشين للصالح من السياسيين العرب أصبح لسان حالهم يقول "لسنا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين". عرفات

والخضعة التي حوله لا يمثلون فلسطين. إلى ذلك تحاول أطراف في السلطة الفلسطينية وضع خطة تطبيع بالوكالة بذرائع عاطفية واهية، مثل مساندة الاشقاء في مناطق الحكم الذاتي أو التضامن مع إخوانكم في الضفة والقطاع.

بهذه المناسبة فعلا لفت نظري أن أ.جورج البهوري ذهب بخاتم من السفارة الاسرائيلية وخاتم من المعبر الاسرائيلي على الضفة العربية، ثم قال أنا لا أسمى هذا تطبيعا. لست أنت الذي تسمى، الفعل هو الذي يسمى.

وبهذه المناسبة، المغفور له حسام الدين مصطفى ظهر في التلفزيون وقال أنا ظلت سبعة أيام في اسرائيل أتحدى إذا قلت كلمة "تطبيع". أنت مطبع .. جدًا. يجمع بين المطبعين - وهذا أيضًا غير موجود في الورقة - أنهم عديمون في المجالين الوطني والقومي في آن، كما يجمعهم الوهم بأن مهاودة العدو الصهيوني من شأنها تقليل خطره على الأمن القومي المصري.

يقول أ.بهاء إن حزب العمل الإسرائيلي يفعل كذا ازاء اليمين. هذا يؤكد الانطباع الذي يروجه المطبعون - عندما يقولون أن العمل يسار. العمل ليس يسارًا، وبالتالي أنا أقترح عليك أنك تضع امامه الليكود. "الاثنين فردتين في الساعة".

جاء بالدراسة أننا نستطيع أن ندعم جماعات السلام في إسرائيل. أي دعم؟ أنت تقول عنهم أنهم مزورون ومريفون، ومثلهم حزب العمل والموساد. كيف بدعمهم؟ أيضًا تفتح الباب لفلسطيني ١٩٤٨. وهم أفضل منا، ولكن يطبق عليهم ما ينطبق على بقية الفلسطيني، بمعنى شخص مثل ذلك الذي يسلم المناضلين لاسرائيل هذا ليس فلسطينيا، ولا بمكر السعامل معه كما أنعامل مع شخص مثل د.أحمد صدقي الدحاني. لذلك الذي من فلسطين ١٩٤٨ ومنظم في الأحزاب الصهيونية أو يعمل مع الموساد - بالمناسبة عزام عزام من فلسطيني ١٩٤٨ - ينطبق عليه ما ينطبق على المستوطنين الصهاينة في اسرائيل.

أيضًا لجان التنسيق العليا. المهم وضع المعايير المحددة - تزبل الالتباس، أنا رأيت هنا التحديد ضروري.

بالنسبة للذين يذهبون لأراضي الحكم الذاتي هذا تطسع مثله الذهاب إلى إسرائيل، لأنك نذهب للسفارة الاسرائيلية لتحصل على ختم، وعلى المعبر الاسرائيلي لتأخذ ختم، حتى ياسر عرفات يحصل على تصريح في الدخول والخروج. لا أحد يشيع الوهم بأننا ذاهبون لإخواننا للتضامن معهم. أراضي الحكم الذاتي ينطبق عليها هذا.

أ. أمين إسكندر:

أرى أن هناك ثلاث قضايا رئيسية يريد أن نتناولها جميعاً من أجل الفعل فيها والعمل من أجلها. القضية الأولى هي قضية مقاومة التطبيع على مستوى الساحات العربية، وهنا بنفصا مرحعه فومبة. لابد من إطار قومي في مقاومة التطبيع. القضية الثانية هي قضية حق العودة. الفصه الثالثة هي فصه الوحدة العربية، وعندما أتحدث عن الوحدة العربية، فإننى أحدث عن العروبة بمفهومها الشعبي: أى بناء الوحدة من أسفل. لا يمكن أن نعود ونكرر أخطاء الماضي. لا فصل بين تلك القضايا. لاحق العودة ولا مقاومة التطبيع دون الإطار القومى. وهنا سيكون دور المتقف وهو ليس مفاوضاً. المتقف ليس رجل دولة. المتقف لا يستطيع عمل توازنات رجل الدولة. المتقف دائماً يعبر عن حقائق جغرافيا وتاريخ الأمة ويعبر عن توابت هذه الأمة.

وفى هذا الإطار، فى اعفادى أن دور المتقف سينرتب فى أحده: أولاً تفويم مسيره النصال العربى، ثم طرح بواننا - الأحداث - فى فضيه الصراع العربى الصهيونى. مرة أخرى، حنى نكرسها فى الوطن العربى فى ظل هذه الهبنة، وإدراكنا الحقيقى والموصوعى لعالم اليوم. هياك إدراكا لعالم اليوم. إدراك يرى العولمة وأمريكا سيدة العولمة ولا بد من الخضوع حتى تنتهى عند الخصخصة واختراق المؤسسات والسيادة، وما إلى ذلك. ورؤية أخرى واتجاه آخر يرى أن هذا لن يدوم وأن مقاومتنا لابد أن تكون واجبة وأن المتقف عليه دور رئيسى فى هذه المقاومة.

أ. عبد العظيم المغربى :

الحديث اليوم عن مقاومة التطبيع. هذه القضية هامة جداً من وجهة نظرى. تحدثت بالأمس عن أرمنة استشعار الاعتراب أو الخجل حينما نتكلم عن التوصيف الحقيقى والطبيعى للكيان الصهيونى واستحالة القبول به لطبيعة هذا الكيان.

أريد أن أنبه اليوم، إلى أن جزءاً رئيسياً من القوى الوطنية المقاومة للتطبيع تقول أنه لا ينبغي أن يكون هناك تطبيع قبل السلام العادل والشامل وهو انسحاب اسرائيل حتى حدود يونيو ١٩٦٧ - لىب ذلك فقط - أو تطبيق ما يسمى باتفاقيات السلام، سواء مع السلطة الفلسطينية أو مع سوريا.

وسنحد فى هذه الحالة أن النظام العربى الرسمى - تقريباً بكامله - يتعامل مع الكيان الصهيونى ويعترف به ويطيح معه، وسنجد فصيلاً رئيسياً من القوى الوطنية من وسطنا يقول إنه أن الألوان لكى نغير هذا الخطاب السياسى ونعيش مرحلة السلام بمفهوم جديد.

معركننا فى هذه الحالة ستكون بالغة الصعوبة. ولذلك أهمية الكلام الذى قاله أ. فهمى هويدى: لا داعى منذ الآن لأن نتعامل بشفقة ورأفة مع المطبوعين .. ونقوى صفوفنا منذ الآن، لأن المعركة سنرداد صعوبة وشراسة علينا فى الغد أنضم أبطنا إلى د. أسرف اليبومى فى كلامه بالأمس، أنه لا داعى لإخافتنا أن مقاومة الطبوع ستنتهى بعقد محاكم تقتبش للمطبعين.

النقطة النابه أبطنا النى أشار إليها أ. فهمى هويدى وأؤيده فيها، مع كل التسليم للجهد والنشاط الذى يبذل فى مجال مقاومة التطبيع، لكن فعلاً نحن لم نستطع حتى الآن أن نجعل حركتنا حركة شعبية. ومن هنا أهمية الورقتين اللتين تقدم بهما حسام وعريان. لأننى أعتقد أن الاهتمام بفضية الاختراق فى مجال الزراعة يعنى بمفهوم المخالفة الاهتمام بضرورة مشاركة غالبية الشعب المصرى وهم الفلاحون فى مقاومة التطبيع. نفس الحال يمكن أن ينطبق على العمال.

النقطة الثالثة والأخيرة: أنا فى غاية السعادة، أن بشاركننا اليوم مناضل قومى عربى عربى جاء من الكويت - د. عبد الله النيبارى - وأنا أعلم أن عبد الله النيبارى يعد مع أشقاء له فى الكويت وفى الخليج العربى، لتكوين لجنة خليجية شعبية لمقاومة التطبيع. وأقول له إن جهود الاخوة فى مصر وفى العالم العربى وفى اللجنة القومية التطبيع تحت تصرفكم، حتى يكون العمل على المسنوى القومى قد اكملت أركانه.

أ. أسامة عربى :

أتحدث عن بوابة خطيرة فى التطبيع هى الأمم المتحدة. أعرف أسماء محددة لأطباء متخصصين فى الأمراض العصبية والنفسية يسافرون لاسرائيل عن طريق عربات الامم المتحدة. نم يفوم الأخ فتحى عرفات بتسهيل هذه المهمة من خلال بعض مراكز حقوق الانسان. إنهم بدعوى السفر لعلاج فلسطينيين أضيروا من جراء السجن الطويل فى المعتقلات الاسرائيلية، تحت هذا الهدف النبيل يسافرون وبحصلون على تأشيرة من السفارة الاسرائيلية.

أبطنا مسألة معرض الكتاب. على الرغم من أن معرض الكتاب له موقف رسمى معلن ضد التطبيع، لكنه يستضيف بعض العناصر المتعاونة أو ذات العلاقات السياسية باسرائيل. وسوف أضرب مثلاً سميح القاسم وله رتاء طويل نشرته الصحف الأردنية برتّى فبه سعة وعشرين طباراً درزباً يحاربون مع القوات الاسرائيلية فى جنوب لبنان وأسقطتهم القوات الوطنية اللبنانية. وهذه مسألة لابد أن ننتبه إليها ونركز عليها. إن من

حلال هؤلاء ينم تمرير مسألة السلام.

الجمعية المصرية الاسرائيلية هي جمعية قديمة، لكن عندما مات مؤسسها - فؤاد الاسكندراني - مانت الجمعية، والآن يجرى لتلعب دوراً جنب إلى جنب مع جمعية القاهرة للسلام.

السيطة الاحرة، أن اسرائيل تركز دائما على الفصل بين الاتفاقات الاقتصادية وبين أي خطوات جرى بالنسبة للمفاوضات.. وهذا الذي ظهر بشكل واضح وجلى في مؤتمر القاهرة في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٩٦- وأن مصر قالت تربط بين الاثنين، قالوا لا - وأن آل حور سبخصر في موعده ناما، وإذا لم يعقد المؤتمر في موعده، سوف يؤثر هذا سلبي على موضوع السراكة المصرية الامريكية، التي ستحل تدريجياً محل المعونة في الأيام التالية.

أخيراً، لابد أن تكون هناك نشرة أو مجلة تضرب أمثلة أو نتابع أو تواكب ما يجرى على هامش التطبيق. إننا إزاء صراع بين العرب إجمالاً والاسرائيليين إجمالاً وأى كلام آخر غير هذا هو محاولة لتبرئة الاسرائيليين من كل الجرائم التي ارتكب في هذا القرن.

أ.عبد الله النيبارى :

هذه الندوة مفيدة جداً.. وأوضح لي انشاء لم أكن أنصورها - على الرغم من وصف ما حدث حتى الآن في مفاهيمه النطبيع بأنها مازالت هامشية - لكننى في الحقيقة فوجئت من حجم الاختراق والنسل إلى القاعدة الزراعية والقطاع الزراعى ويفترض أنه أصعب من النسل للقطاع الصناعى والحدما . وبالتالي حقيقة ما نحن بصدد الان بناء أو تطوير مشروع قومى أعتقد أنه مدخل لعملية النهوض القومى. وبالتالي هذه العملية تبدأ بأر نسد النعرا لى بنظم صفوفها من ناحية.

مر ناحه اخرى: الحياح الفكرى والسيافى لهذا المشروع، وهذا يشمل أيضاً تصحيح ما وقعنا فيه من أخطاء الحركة الوطنية فى البلاد العربية بشكل عام. وقد تكون ميزة هذا المشروع أيضاً أنه بعيد التلاحم بين صفوف الحركة الوطنية فى الوطن العربى بشكل عام والعالم الاسلامى أيضاً، باعتبار أنه يركز على هدف مشترك وعلى خطر لن ينحو منه أحد وإن كانت التطورات منذ كامب ديفيد وأوسلو... وأيضاً للأسف الشديد ما حدث للكوييت من النظام العرافى ومغامراته قد أدت إلى لبس وتفتيت فى الوعى والادراك القومى لأهداف هذه الأمة ومشروع الوطن العربى بشكل عام. أدى أيضاً لتراجع فى الفكر وفى الفهم السباسبى والمفاهيم السياسية، وبالتالي الخطوات العملية فى النضال

السباسبى من اهل المسروع سكل عام.

المطلوب منا مناقشة هذا التراجع وكيف يمكن رأب الصدع، لأنه حدثت شروخ كبيرة حدًا، لا أعتقد أنه يمكن المرور عليها بسهولة.. وتقتضى ربما المصارحة بيننا جميعًا والسند الذاتى وأمورًا كثيرة جدًا. لكن نلخصها بأها المدخل لإعادة بناء حركة النضال العربى من جديد، لأننا نحن الآن خلافًا لما كان هذا الوصع قبل كامب ديفيد وربما قبل حتى حرب أكتوبر. كانت هناك جبهة عربية موحدة، لكن هذه الجبهة تصدعت. وربما يمكننا هذا السعار من رأب هذه الصدع، وهى مسألة ليست بسيطة، وبالتالي أؤكد على ضروره وحود اطار قومى مرجعى لهذا النشاط وأن يكون هناك عمل ومتاربع مبنية على تقدير موضوعى واقعى بفدر الظروف. نحن اليوم لو أردنا أن نحتمع، الصعوبة أن نجد مكانًا نجتمع فيه، لأن الوطن العربى كله تسيطر عليه قوى معادية لحقوق الاساس والديمقراطية والتحرر. ويبدو أن لساننا طويل، وهذه الأنظمة تعيد إثبات ذاتها بتوربث أحفادها وابنائها.

على أية حال، مهما حدث من صعف نواجهه حركة التقدم العربى فإن المناصلين العرب مطلوب منهم أن بعدوا النظر ويوحدوا صفوفهم وبستفيدوا من أخطائهم، وبالتأكيد أن البواصل فى إطار موحد ضرورى حدًا، استفدنا من هذه الندوة، وأتمنى أن يتم هذا البواصل، ونحن بحاجة لعلم الدروس من الاحوة فى القطر المصرى فى هذا المجال، وبشعر بنعطش وسغف لهذا.

أ. رجائى عطية :

لاشك أن المطبعين فى مصر قلة قليلة حدًا ولكنهم - فى نفس الوقت - ما أكثرهم لأنهم متواجدون فى كل مكان، صوتهم عال بفضل التمويل الصخم الذى يتلفونه من الخارج وهم يعلنون ذلك بكل صراحة. هم لا يخفون إطلاقًا أن هناك عمليات تمويلية باتسهم من الحارح من أجل نفاقة السلام والقبول بالآخر والحوار مع الآخر، وكل هذه الاشياء التى يقدموها بنعومة شديدة.

لكن بكل أسف هم منظمون وأعداء النطبيع غير منظمين على الإطلاق. هم يعرفون جيدًا ماذا يريدون وكيف يصلون إلى ما يريدون. فى أحد اللقاءات بأحد هذه المراكز مع أحد الشباب الذى أرسل لكونهاجن من أجل ثقافة السلام، وحاء يحكى عن تجربته. يقول كان معى ناس من منظمة "حماس" قلت له : كان مكنوبًا على وجوههم: حماس؟ هل معى أنه قال لك أنا من حماس يكون من حماس؟ قلب له : قبل أن تسافر أرسلت سيرنب الداتية

وحى فصله بك وأنت كتب بحس هناك مثل الأصم فى الزفة لا تعرف بالصبط من
الدير حلسور حولك. ومن سحاور معك. ومن سكل معك.
إدر مساله اصطبار هذا السباب - الذى لبس سادجاً - يتم عندما سماع رأباً واحداً فى
غياب الراى الآخر. هذه مسأله غايه فى الخطورة.
هنا طرح إشكاله. ليس هناك من شك أن مجرد مصافحة السفير الاسرائيلى أو ..
هذا التطبيع نرفسه ناما، لكن الحوار مع سعد الدين ابراهيم. هل هو تطبيع؟ ونفكر سوياً
معاً، لماذا لا أقول له أنت على خطأ وأثبت له بالدليل العملى أنه على خطأ واجعل حياته
جسماً فى المكان الذى هو فيه، وأعلق المكان.
لو أن هناك مجموعه نتردد على تلك الأماكن بإخلاص ونحاورهم بإخلاص لأفسدت
عليهم نشاطهم ومن سرددون على هذه المراكز معظم سباب ليس فى عقله شئ.
مطلوب فضح هؤلاء وافحام أوكار هؤلاء من أجل اغلافها. لا يجوز أن أعبر
مركز ابن خلدون من نواقض الوضوء، لو ذهبت إليه سينقض الوضوء. فلا أكون بعيداً
واتركه يعمل، ويصطاد من هنا ومن هنا. لماذا لا أفسد عليهم مخططاتهم فى عقر دارهم.
أنا أطرح هذا التساؤل للموجودين، ويجوز أن أكون مخطئاً فى هذا التوجه.

أ. صلاح عدلى :

كانت مقاومه التطبيع فعلاً - كما قال عدد من الزملاء - مبادرة من الشعب المصرى
أساساً، نم ننتها طلائع وفباداب، وأصح لها طابع سبابى ومنظم منذ أيام معرض
الكتاب، وظلت هناك مساركة شعبية بارزه جدا.
رأى أن دور المثقفين هو توعية وتنظيم وحماية هذا المجتمع من الاخراف قدر
الامكان، وليس دور "الألفة" الذى يمكن أن يجلس يرتب وبصنف كل شئ من فوق وينعزل
عن هذه المبادرة الشعبية الموجود.

النقطة الثانية حول التطبيع فى المجال الزراعى، لماذا بالذات نجد نشاطاً تطبيعياً
كبشراً فى هذا المجال. هناك بعد ذاتى هو وجود وزير فعلاً يلعب هذا الدور، وأيضاً هناك
بعد هام هو عياب وصعف المنظمات الجماهيرية الديمقراطية الفلاحية حتى ولو بشكل
مؤسسانى رسمى غير مستقل عن السلطة. هذا الغياب يضعف من عملية مقاومة التطبيع.
إن اتحاد العمال الذى نعتبره أيضاً غير مستقل عن السلطة، يلعب دوراً هاماً جداً
حتى هذه اللحظة فهذا يجب أن تلتفت إليه الاحزاب والقوى السياسية وأن تكون هناك
مبادرة لتأسيس اتحاد جماهيرى للفلاحين. لأنه لا يوجد دعم كاف للاتحاد القائم.

النفطة الثالثة عن دور المنظمات غير الحكومية. سمعت من د. أشرف أن المنظمات الغير حكومية أغلستها مخترقة والأفله تسوغ ذلك. وفي رأيي أن الاقلية هي المخترقة وهذا الاحراق بحب فضحه والنوعه ضده، ولكن بحب بصعبd الاهتمام بالمنظمات غير الحكوميه السنى يمكن أن تنتظم فئاب واسعة من المجتمع المصرى غير منتمية للأحزاب فى عمليات مقاومة التطبيع.

النقطة الرابعة: يجب التمييز بين الاختلاف حول قضايا التسوية وبين الموقف من التطبيع. أنا أحد الناس الذين يقولون: نحن مع التسوية التى أساسها القرار ٢٤٢ وقرارات الامم المتحدة، باعتبارها حداً أدنى للوصول لهدف نهائى وإزالة الطابع الاستيطانى والصهيونى والعنصرى. هناك طبعاً قطاعات وطنية قومية ترفض هذه القرارات. هذا الاختلاف لا يحب نفعه لمسألة النطسح بانهام العناصر المختلفة حول فصية التسوية بأنها بطبع.

أيضاً فى هذه المسألة يجب أن نميز - رغم اتفاقي مع القول بأن اسرائيل رأس رمح للامبريالية الامريكية - أن هناك عناصر قد تكون مع الانفتاح الاقتصادى ومع توجهه يمينى، ولكنها فى قضية التطبيع تأخذ موقفاً وطنياً، وحزب الوفد مثال هام فى هذه المسألة.

يجب عدم ترحيل التناقض الرئيسى بين المعسكر الوطنى وبين العدو إلى تناقض داخل هذا المعسكر الوطنى. وأنا أقول إن هناك بعض المحاولات للأسف التسديد تمثل محاكم النفنيس، انهمب عناصر وطنية وسريفة بأنها نلعب دوراً فى التطبيع دون سند واحد، وهو ما أضر بحركة مقاومه التطبيع والحركة الوطنية بشكل عام.

أ. معتمد فائق :

فى موضوع التسوية لابد أن نلاحظ أنه عندما أحسر أرضاً فى الحرب، فسوف استردها عندما أسنرد عافيتى وتكون ظروفى أفضل، لكن عندما أخسر الأرض فى المفاوضات أنا أخسر الشرعه. هذه نفطة هامة جداً.

وفى جميع المفاوضات النى نم لابد من تقديم تنازلات. والغريب أن كل اتفاقية حديدة تقدم مزيداً من التنازلات، ليس هذا فقط بل إن كل اتفاقية تحتاج اتفاقية أخرى للتنفيذ، أيضاً يحدث فيها تنازلات وهكذا. إذن هو مسلسل تنازلات لا ينتهى على الإطلاق. هذه لا يمكن أن تسمى تسوية.

أنا مع الاخ صلاح أن مقاومة التطبيع لابد أن تسير فى طريق مختلف لا علاقة له

بما تصل إليه الدبلوماسية العربية على الاطلاق.

د. رفعت سبيل أحمد :

بداهة اركر حدسى فى اننى أرى مة بداحلاً ولا يستطيع - ولو حتى نظرياً - أن تفصل بين النسبة وبين النطبع.

على الهامش: ضرورة تحديد مفهوم النطبع. هذا يحتاج إلى جهد من كافة من كافة الاطراف، وأدعو بالتالى إلى الانفتاح على الرؤية الاسلامية، لأنى لم أسمعها ولم أسمع إشارة إليها طوال الجلسات السابقة.

هذه الرؤية هى التى تقايل الآن على الأرض، ومنذ عقد ونصف وبشكل حقيقى، من حماس، للجهد، لحرب الله. والمقاومة هى أعلى مراحل مقاومة النطبع، بجنب الاستفادة من هذه الحربة فلسفة وبجره وحب الانفتاح عليها بشكل أعلى.

بالنسبة لآليات مقاومة النطبع أفرح ثلاثة ملفات نفنحها.

الملف الأول قضية العودة، وأشير لمغال هام للأستاذ فهمى هويدى وإلى البيان المهم لمجموعة من المتقنين الفلسطينيين ، مع أهمية الإشارة مع التحفظ، أن العودة يجب ألا تتم على أرضية هذه الفارات الدولية، لكن تتم على أرضية أن هذه فلسطين لنا، وأننا مع مفولة السيد محمد حسين فضل الله: حتى لو دخل اليهود الاسلام، سنقول لهم اخرجوا من فلسطين.. لأنه لا يحق لمسلم أن يغتصب مال مسلم على الاطلاق.

الملف الثانى بالنسبة لحاله المصرية، هو ملف الأسرى. لدينا ملف الأسرى الذين -بحوا ودماهم لم يحف وهى جرمه لا سبط بالنفاد. منظمات حقوق الإنسان أوضحت أن حوالى ٦٥ ألف أسير مصرى دفنوا أحياء فى حروب ١٩٤٨، ١٩٦٥، ١٩٦٧، ١٩٧٣ من قبل هذه العصابات. إننى أدعو بحركات مقاومة النطبع بضرورة فتح هذا الملف من خلال البعد الشعبى لأسر الأسرى داخل الشارع المصرى والمجتمعات العربية.

النقطة الأخيرة هى ضرورة استحضار روح الفتوى الدينية المسيحية والاسلامية فى إطار قضية مقاومة النطبع. إننا نتحدث مع المواطن العادى من خلال لغة المواطن العادى - هذه مسألة هامة.

د. نصير عارورى :

مفهوم النطبع - أو اصطلاح النطبع - جديد بالنسبة لنا فى القاموس السياسى العربى. أظن البعض نوه أنه بالنسبة للصهاينة لا تكون هناك صهيونية - دولة اسرائيلية

دون أن تكون هناك هيمنة. فأتصور أن كلمة التطبيع ربما هي بحاجة إلى تدقيق أكثر. هل هو تطبيع أم هي هيمنة؟

في الخمسينات كتب أنا إيبان أن علاقة إسرائيل مع العالم العربي بحب أن تكون مثل علاقة الولايات المتحدة مع أمريكا الوسطى. فالمسألة ليست مسألة تطبيع، لأنني أنصوّر إذا بطرنا للمساكنات وما كان يسمى بالصراعات الإقليمية في جنوب شرق آسيا أو في جنوب إفريقيا، هذه الصراعات كلها انتهت. وانتهت الحرب الباردة، وصار تطبيع. لكن بالنسبة لنا لم ينه الصراع، التطبيع لا يصير لأن الصراع يختلف تماما عن الصراعات التي كانت تقوم في السلفادور وفي كمبوديا وغيرها من الصراعات الإقليمية. فالمسألة هي مسألة هيمنة.

أنا أعيب جدًا في الحقيقة بالنسبة لهذه الندوة وبالنسبة لرملائي، ونحن نحى نمار ثلاث ندوات أو ثلاث محاولات سقت هذه المحاولة. وأرى بعض الناس الذين شاركوا فيها في هذه الجلسة. نحن في المركز الفلسطيني للدراسات السياسية الذي يشترك مع مركز البحوث العربية في إقامة هذه الندوة. بحثنا قبل ثلاث سنوات ونصف مسألة مؤتمر عودة، وبدأنا نعمل وقصينا حوالي سنة ونصف نحاول أن نقنع إخواننا الفلسطينيين في العالم العربي أن يكون هناك مؤتمر عودة، مؤتمر العودة ربما ينظر له نظرة فلسطينية على أنه ينطرق لموضوع محدد وهو العودة. لكن في أذهان الكثيرين كانت مسألة الهيمنة المسألة الرئيسية.

في العام الماضي كنت بالقاهرة وسعدت جدًا بحضور انماعين هنا للجنة مقاومة التطبيع. فكان حافراً آخر. وعلي إثر ذلك جلسنا مع أ. حلمي سعاوي وبحيث أن تكون هناك ندوة في العام المقبل. وعدت وتحدثت في ذلك مع د. هشام شرابي وفرسون وآخرين. فنحن سعداء جدًا بهذه الندوة. وبالنسبة لنا.. أتصور أن هذا يلفت نظرنا لأهمية مخاطبة إخواننا في البلاد العربية، أي عدم التركيز فقط على اللوبي الصهيوني والامور المتعلقة بذلك في أمريكا، فمن الضروري جدًا أن يكون هناك ربط بين عملنا وبين عملكم ويكون هناك تعاون وتنسيق.

في العام الماضي ذهبت لزيارة صديقي محمد فايق، وسألني سؤالاً أتذكره. هل تعتقد أنه يكون تطبيعاً إذا كان المثقفون المصريون يذهبون لبيروت؟ الجواب كان: نعم أتصور يكون تطبيعاً... بالنسبة لي لدى إمكانية أن أذهب لهنالك بجوار أمريكي فلا أحتاج لتأشيرة لكن أنصوّر كان جوابي هكذا أن هذا يكون تطبيعاً.

في ديسمبر العام الماضي كنت في ندوة بجامعة بيرزيت تتعلق بحقوق الإنسان.. في

الاستراحة تكلمت مع صديق عزيز فلسطيني وله تاريخ حافل بالنضال - مستغل، موضوعي- وذكرت له عن رحلتي لمصر العام الماضي، وحكيت له أنني عدت لأمريكا بعد هذا المشوار وأنا أشعر ألى مملوء بالحبوبة لما سمعته هنا فى مصر عن مقاومة الطبع. وأنا أعرف أن هذه حقيقة هى آخر حط دفاع.

فال لى : الحفظة بانصر المسألة لبسب هل يكون تطبيعاً أم لا؟ المسألة هى كيف يكور الطبع؟ وكيف نعامل مع الحباة؟ قلت له أظن أنه سؤال مهم وربما نحن بحاجة لأن نبحث فيه.

أ. محمد فايق:

سكراً د. نصير. وفعلاً عندما سألت د. بصبر كنت أريد أن أسمع منه نفس الجواب الذى قاله. لأن هذا السؤال طرح على من شخصية هامة جداً... من الشخصيات الفلسطينية الموجودة فى الولايات المتحدة والتي يحترمها جداً، وكان يتكلم على أن هذا الموضوع لابد أن يبحث.

النفطة النابية. يبدو أن أبا إيبان كان متواضعاً عندما قال إنه يريد لعلاقة اسرائيل مع العرب أن تكون مثل علاقة أمريكا بأمريكا الوسطى. كان متواضعاً جداً، لكن أظن الآن المقصود أن تكون العلاقة مثل علاقة أمريكا بالهنود الحمر. وأعتقد أن هذا هو المتبع الآن.

أ. محمود المراغى :

هذه الورقة النربه لها ثلاثة أبعاد بعد فكرى وبعد معلوماتى وبعد حول الحركة. بالنسبة للحانب الفكرى ، طبعاً كل الجالسين فى هذه القاعة ليسوا بحاجة لمزيد من الكلام.

الحانب المعلوماتى، أظن أنه ينفصنا. مثلا الكلام حول دور السياحة بعد أن غطينا الزراعة جيداً. هناك مجالات أخرى لم نغطيها مثل قطاع الصناعات البترولية والبتروكيماوية - إلى آخره.

ونحربة دخول اسرائيل فى بعض المشروعات الصناعية كيف صارت؟ فى حانب الحركة .. أنا أتصور أولاً التوفيت المناسب. السؤال: هل مصر ستوقف الطبع مع اسرائيل؟ مسألة نحتاج قدرًا من الاهتمام.

افول هنا الاسهل التركيز على الدوائر العربية التى لازالت علاقتها محدودة مع

اسرائيل. أنصور أن هذا يعطى نتائج أفضل لأنهم لارالوا لم يتورطوا فى التطبيع العميق والواسع مثل مصر.

بالنسبة لمصر أقترح شبنين. ومعنا أكثر من ممثل لحركات مقاومة للتطبيع. الشئ الأول هو التخاطب مع الدين يتعاملون ... أى فى ظرف سياسى ملتهب مثل الآن، قد يفيد التخاطب مع هؤلاء. ورقة مكتوبة أيضاً حول ترتيب انسحاب للناس الذين يعملون خبراء لهم أو موظفين فى شركاتهم أو يتأخرون معهم.

أقترح بالتحديد أن نعد وثيقة خطاب للرئيس، به إجراءات محددة طبعاً. فى هذا الوقت لا أستطيع أن أقول ما الذى يكتب بالضبط، لكن يمكن لجنة الأحزاب أو اللجنة الشعبية ينظموا اجتماعاً. وثيقة عليها توقيع مائة شخصية أو مائتى شخصية، ليس على وجه الاستعجال. تقول نحن نقترح كذا وكذا وكذا ويكون فى منظورنا كيف يفكرون وبالتالي ما الذى يمكن أن نأخذه منهم.

أ. شاهنده مقلد :

أشعر مند امس أن هناك حديثاً حققنا بولد. فأرحو أن يكون بإذن الله الميلاد قوباً كما نأمل.

سوف أعلق على ورفه أ.عرياس والرميل حسام. وأريد أن أقول إنها ورقة تظهر مدى خطورة الوضع فى مجال الزراعة. حيث الوضع أخطر كثيراً، لأن هذا حسد الوطن المصرى. ومنذ السبعينيات والنظام المصرى يوجه إلى قطاع الزراعة ضربات متلاحقة كئبرة. تتخّن فى جراحه، وكان آخرها صدور قانون "العلاقة بين المالك والمستأجر" أى القضاء على كل القوانين التى صدرت فى الماضى لصالح الفلاحين، وكان آخرها التشريع الذى صدر لطرده الفلاحين من الأراضى.

أنصور أن التشريعات التى صدرت بهدف لإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية تنيح للعدو الصهيونى وجود حلف داخلى. صغار الفلاحين الذين كانوا فى الأرض لم يكونوا حلفاء. لأنهم كانوا جنودنا فى المعركة ضد العدو الصهيونى، فبالتالى لبسوا حلفاءهم على أى مستوى. فبالنالى ضرب هؤلاء الذين قاتلوا طوال السنوات الخمسين الماضية فى الجيش المصرى وطردهم من الأرض وتحويلهم الاجراء مرة أخرى أو عبداً للأرض مرة أخرى. هذا كار منهدفاً.

تحضرنى كلمة صغيرة، أربد أن أفولها. فى سنة ١٩٧٩ حينما كنا فى مؤتمر شهداء الفلاحين، قاومنا زيارة السفاح بجين لأرض الموفية فى قرىتى كمشيش - كان أول

مؤتمر بعد انقائه كامب ديفيد، ولم اغتال عدد كبير من خيرة شباب مصر ورجالها. كنت من صمم المعقلين. وفي المحكمة وحدثني فجأة أفول. (اصحوا وفوقوا يا مصريين، الصهانة أهم حاسن، واستوا هانفوا لاحتن). لمت نفس كثيراً وقتها كيف سصبح لاحتين؟ لكن للأسف الآن هناك مخاطر حفيبة أن نصبح فعلاً لاجئين لو أننا صممتنا عما حدث. فلسطين أخذت نفس الطربة. نفس السباريو بتكرر مرة أخرى، ولم يكن الناس يتصورون أنه يمكن أن سلب فلسطين، وفحاه وجدوا فلسطين قد تم الاستبلاء عليها.

لذلك أرحو أن يكون على مسنوى المسئولية. والحققة أحيى فكرة مؤتمر العودة. وهذا هو سافي أندبا لا سسطع أن سحر الحكومه على النراجع عن التطبيع. أنا فى رأى أن الحكومه حتى لو رعبت لم نعد فادرة على أن توقف التطبيع فى مجالات كثيرة. ولا الحكومات العربيه كلها لأن هذا هو آخر ما منى صعبة الحكومات العربيه فى سبيل الفضيه الوطنيه الفلسطينيه.

فأنا أرى لابد أن تمسك شيئاً بأيدينا. ما الذى نستطيع أن نفعله؟ أنا أرى أن قضية عوده اللاجئين قصيه ضاعطة على الأنظمة وعلي العالم الاوربي والامريكى وعلى السلطة الفلسطينيه، ونستطيع أن نحتد عيها ونحن أصحاب حق. وقضية الأسرى أيضاً. لذلك أدعو أن تمسك بقضايا ملموسة لى ناضل من أجل إحداث تغيير فيها.

أ. محمد فايق :

فعلا موضوع العودة لا أحد يمكن أن يتنازل عنه، بل هو حق شحصى من حقوق الانسان، حق الانسان أن يعود لوطنه. هذا حق لا يمكن إسقاطه ولا يملك أحد مهما كان إسقاطه.

د. سميح فرسون :

لدى ملاحظتان فقط أنه لابد نعرف تماما أن التطبيع عملية. وعلينا أن ندرس آلية هذه العملية وأرضية هذه العملية وحوائب العمليه كلها. وأعتقد أن من أهم الاشياء التى سيفعلونها : الخدمات.

اليونان يأتى لها كل سنة خمسة وعشرون مليون زائر- أما البلاد العربيه التى فيها الآثار والقدس وإلى آخره لا بأتى إليها أكثر من مليونين إلى ثلاثة ملايين زائر.

التخطيط هو اشتراك اسرائيل ومصر ولبنان وسوريا والأردن فى مجالات سياحية ليكون هناك حوالى اثنى عشر مليون زائر سنوياً. وهذا جزء من التطبيع. فهذه عملية

لاند أن ندرسها.

ثانياً .. كما قلت أمس في المحاضرة أنها عملية كفافة مؤدية إلى هيمنة اسرائيلية ومناهة أئناً إلى هيمنة أمربكة على العالم العربى. التطبع الامريكى مع العالم العربى مسنمر بطريقه ما على الطراز والفكر الامريكى والتخطيط الامريكى. أما التخطيط الاسرائيلى، فهو مثل التخطيط الامريكى: هيمنة ستكون أولاً على جيران اسرائيل أنفسهم (مصر والأردن ولبنان وسوريا) من خلال تركيع فلسطين أكثر. ويستخدمون فلسطين كجسر لاخترق باقى الدول العربية.

أ يسرى زكى :

أولاً . أنا أحد الرافضين تماماً لمسألة التطبيع.

ومع ذلك لا أتحرج من طرح بعض تحفظات أراها مشروعة فى إجابات حول هذا الموضوع. قال د. احمد صدفى الدجاني أن المباحثات متعددة الاطراف هى ترجمة للفكرة بيريز - أن المباحثات تعبر عن حاجة للرأسمالية العالمية، مرتبطة بأمتهأ أو ما يسمى أزمة الفائض المالى المتراكم، الذى بدأ منذ التسعينيات، وفعلا القارئ المتابع لفكرة، يرى أنها إعادة مشروع مارشال فهم يتحدثون عن الصراع العربى الاسرائيلى. وإنهائه جزئية أخرى، فد أتفق أن جزءاً مما يسمى الايديولوجية الصهيونية على طول الخط كأيديولوجية واعسرها نفاقاً أساسياً. لا نفل المصالحة سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى الشعوب العربية.

بالنسبة لمقاومة التطبيع الآن. وردت كلمة النخوين كثيراً فى كلام أ. عبد القادر حول نخوينه كذا وتخوينه كذا. وكلام د. جمال حمدان ... مع احترامى له - المسألة ليست هكذا - هذه قضية خلافية. اليوم: التطبيع يتبع السلام الكامل أم التسوية.

السلام المنفرد يتبعه تطبيع شامل. عندما وقع السادات اتفاقية كامب ديفيد كحل منفرد فإن هذا الباب الذى تدخل منه اسرائيل للمنطقة العربية. حينئذ وقفنا ورفضنا هذا الموضوع.

اليوم نازاء هذه التعريفات نصبح المسألة نتنقل إلى ما يشبه الحرب الداخلية فلان عميل وفلاس عميل.

أ. عريان نصيف :

تناولت فى الورقة التطبيع الزراعى كحالة وكمخاطر، إنما الجزء الخاص بالسياحة،

فإن الوقت لم يسعفنى لعرضه.

طبعاً النطسيع موحود وفائم وحالة وفلنا لماذا. ولكن أيضاً هناك مفاومة جادة، قد لا يكون فى المسنوى الذى نأمله ولكنها موجوده ونحتاج منا جميعاً أن ندعمها. إن كنيريس بدءاً من فبادات جامعیه - أساتذة الجامعة فى الزراعة والاقتصاد الزراعى - ليس سراً رفضوا أن يذهبوا إلى الأرض المحتلة وزياره السلطة الفلسطينية طالما جواز السفر يختم بختم اسرائيلى وأذكر منهم المرحوم د.محمد أبو مندور د. فاروق الباز ود.امام الجسم - آخر شخص فى هذا الشأن. ليس هذا فحسب.

هناك علماء كثيرون فى ورارة البحث العلمى رفضوا ما كان مطروحاً من محاولة لإشراك اسرائيل فى البحوث الخاصب بالهندسية الوراثية. لبس هذا فحسب- إن أعلى فمة فى مفاومة النطسيع حنى الآن - هى الموقف مما وعد به السادات اسرائيل من مدها بحياة السبل. منذ ١٩٧٨ عندما أعلن السادات ذلك وسكل لجأاً لإنمام هذه المسألة. عندما قام بهذا الشأن - فعلاً تصدى له كل الشعب المصرى وليس مبالغة - فلاحين، متقنين، النقابات المهية، مدرسة الرى الوطنية المصرية. من كان منهم فى الوزارة مثل المرحوم عبد الهادى راضى أو غيره. كل الشعب المصرى. وانتصر الشعب المصرى ولم تمد اسرائيل بمياه النيل.

آخر شئ فى هذا الموضوع. أقول، هناك اليوم نواد متخصصة، وإذا دعمت من القوى الوطنيه المصريه والعربيه، أعنف سيكون لها دور فى هذا المجال.

وبحر من حلال اللحه المصريه لمقاومه النطسيع وعلى هامش مؤتمر صنعاء لمقاومة النطسيع والاسسلام، تم تسكيل اللحنه العربيه لمقاومة النطسيع الزراعى والمائى. وشارك فيه القوى الوطنيه من تسع دول، وشرفنا الزملاء العرب بأن أعطوا التشكيل المصرى سكرتارية هذه اللجنة.

آخر كلمه بهذا الشأن، لا أريد أن أقول إن مقاومه النطسيع مقاومه سلبية، ولكن أقول مقاومه مباشرة. أما المقاومه غير المباشره وهى المقاومه الاساسيه، فهى النمنيه الزراعيه الحقبية بنقبتها الوطن والديموقراطى، وتانباً : فتح الملف العربى، ولنبدأ بالمثالث الذهبى. إذا كانت العفنه أن هناك خلافات بين حكام نقول لهم - أنتم تطبعون مع عدونا، فعلى الافل نطع مع بعضنا

أما إذا كانت العقبة خارج مصر، فالشعب المصرى والشعب العربى قادر على إحباطها.

د. سيد عوض :

أريد أن أؤكد مرة أخرى على أهمية تعريف التطبيع. نحن لسنا مع مفردات الخطاب الرسمي الذي هو إرالة أنار العدوان. نحن صد الطبعة العنصرية للكيان الاسرائيلي، ولن طبع الا بعد انتهاء هذه الطبعة.

السطة الناس ما هو تطبيع وما هو غير تطبيع؟ مسألة في غاية الأهمية يجب إعادة النظر فيها. بعض الزملاء أشاروا لأشياء معينة .. أنا سوف أشير فقط لمسألة هل الاشتراك في مؤتمرات دولية تتواجد فيها اسرائيل - وهي بالطبع متواجدة - يعتبر تطبيعاً أم لا؟ هل نترك الساحة أم نتواجد في هذه المؤتمرات؟ هل نحضر ونأخذ موقفاً مباشراً ضدهم. هل هذا تطبيع أم لا؟ قصة تحتاج نوعاً من النقاش.

المسألة الثانية، لابد أن تكون أولى مهمات مفاومة التطبيع هي النصدى لتجريم مفاومه التطبيع. لأن هناك بعض الزملاء في حزب العمل كتبوا لا للصهيونية لا للتطبيع مع اسرائيل، فقدموا لمحكمة عسكرية، وهم من قيادات تسباب حزب العمل. في تصورى أنه مثلما يعطى الآخرون حرية أن يطبعوا مع اسرائيل. فعندما أعارض لا تقل لى هذا مجرم قانوناً.

هناك نقطة أيضاً مرتبطة بهذه المسألة - لأننى أعمل في حقوق الانسان - يجب أن ننتبه لموضوع حقوق الانسان، وإلا ستكون مظلة حقوق الانسان أحد أشكال التطبيع مستقبلاً مع اسرائيل، إذا لم تكن هناك قوى واعية في هذه المسألة مع خصوصية اسرائيل. فحس ملرمون طبعاً بالاعلان العالمى لحقوق الانسان والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم التمييز بسبب اللون أو الأصل أو الجنس أو العقيدة. ولكن يجب أن يكون هناك إدراك لخصوصية اسرائيل - وأنا أبه لما يحدث منذ البداية فنشر ثقافة السلام بدءاً من اعلان الدار البيضاء، إلى العمل في إطار الأمم المتوسطة، وينم الدفع بسخاء شديد من أجل تفويض اسرائيل في هذه المسألة.

أ. محمد فايق :

أحب أن أوضح نقطة بالنسبة لحقوق الانسان. بالنسبة لطرد اسرائيل من أى اجتماع فقد حدث مؤخراً أنه فى تونس بالذات دعت الفيدرالية الدولية - التى تعتبر أكبر شبكة حقوق انسان فى العالم - اسرائيل إلى اجتماع فى تونس، وفى المعهد العربى لحقوق الإنسان. نحن رفضنا وأجبرناهم أن ينسحبوا. ونقول ذلك لأن هذه دولة معتدية لا تحترم حقوق الانسان وتحرم الشعب الفلسطينى من حقوقه. بالعكس القوانين الدولية لا نلزمنا

أبداً أن نسمع إسرائيل ولا أى شئ فى الدنيا يلزمننا بهذا على الإطلاق. وهذا حق مشروع ولدينا أسبابنا الوجيهة التى نستطيع أن نفعلها فى أى مجتمع دولي.

نصرة الشريبتلى :

لم بنكلم أحد عن المستقبل السياسي للنسوبة والعلاقات بين إسرائيل ودول الطوق - إلى ماذا يؤدى؟

كنت أنمى أن أجد محوراً فى الندوة عن ذلك، وماذا بعد المسار السوري؟ خصوصاً أن هناك محاولات لسلخ سوريا عن لبنان. ماذا لو تم هذا؟ ما الفرق بين إسرائيل وأو دولة عربية؟ إسرائيل تعمل بطاقات أكبر.

أ. أحمد بهاء الدين شعبان :

أولاً : بالنسبة للأساس الاقتصادي لعملية التطبيع. بلاشك ينم الآن حتى على المستوى الاقتصادي - وهذا موضوع يحتاج الانتباه، فالهدف خلق قاعدة اجتماعية أشارت إليها. شاهدة كأساس طبقي للعلاقات مع إسرائيل. هذا موضوع هام جداً ويجب الاهتمام به من المعارضين للتطبيع .

القضية الثانية خاصة بمن يطلق عليهم مجموعة المؤرخين الجدد. لأنه طرحت مر ضمن عمليات نسويج وتبرير العلاقات الثقافية مع الاسرائيليين بالقول إن هناك طائفة من المؤرخين تنتقد الأساس الفكري للصهيونية ويمكن اللقاء معها علي المستوى الاكاديمي ونشرت فى عدة منابر ثقافية مصرية. وفي اعتقادي أن هذا الموضوع أيضاً يتعرض للكذب والادعاء، فالمؤرخون الجدد، مع احترامي لجهود بعضهم، لن يعيروا الوضع فى إسرائيل، وهم يطرحون وجهات نظر طرح أكثر منها فى أمربكا، عن طريق مؤرخين وفنانين انفذوا انتقاداً مرّاً ما حدث للهنود الحمر، ومع هذا أبيد الهنود الحمر فى أمريكا ولم تتوقف الإبادة بسبب بعض الكتابات. فالمؤرخين الحد لن يغسروا طببعة الكيار الصهيوني العنصري العدواني.

يبقى الخلاف حول قضية التسوية والموقف من التطبيع. لا أريد أن أجعل هذه القضية - رغم أهميتها - هي العنصر الرئيسي لتثبيت صفوف حركة مقاومة التطبيع. رغم أنني معترض تماماً على أى نسبة تضيق من أيدينا حقناً فى فلسطين. لأن فلسطين أرض عربية سواء كانت بنسوية أو غير تسوية. ومع هذا أعتقد أننا مطالبون بتجاوز كل الخلافات الثانوية للنمك بالهدف الرئيسي، وهو بلورة تيار قوى وشعبى وديناميكي لمواجهة التطبيع، باعتبار أن مواجهة التطبيع فى مصر هي العنصر الأساسى الآن لبلور الوطنية المصرية والعربية، ليست مجرد ورقة ضغط كما يرفع البعض، وليست مجرد أداة من أدوات المناورة السياسية، وإنما حركة بناء جديد للوطنية المصرية والعربية فى مواجهة الهيمنة الاسرائيلية الامريكية.

الفصل الخامس :

بعد الاعتراف

ورقة نقاش

حول مستقبل الصراع العربي الصهيوني

بعد الاعتراف ورقة نقاش حول مستقبل الصراع العربي الصهيوني

أ. عبد الغفار شكر

يدخل الصراع العربي الصهيوني مع بداية القرن الحادى والعشرين مرحلة جديدة يسمي بسمات نوعه مختلف كبقيا عن السمات التي ميزت المراحل السابقة من هذا الصراع، ولكنها لا تلغى الحقائق الكبرى التي حكمت هذا الصراع منذ نشأته والتي ستستمر معه حتى نهايته. حيث نوسك إسرائيل والحركة الصهيونية أن تحقّق أهم أهدافها المرحلية والمتمثلة في اعتراف العرب بها وقبولها كجزء طبيعي من المنطقة، وإقامة علاقات دبلوماسية وسياسية كاملة معها مصحوبة بعلاقات اقتصادية وثقافية تصر إسرائيل على الدفع بها إلى أوسع مدى. اعترفت كل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل ووقعت معها اتفاقيات ومعاهدات صلح منفردة تتضمن الاعتراف بها وإقامة علاقات طبيعية معها في كافة المجالات. وعندما تنتهي المفاوضات مع سوريا والسلطة الفلسطينية قريباً، فإن باقي الدول العربية سوف ننضم إلى قائمة المعترفين بإسرائيل، حاصه وأنه توحد بالفعل مكاتب لتمثيل السياسي أو التجاري بين إسرائيل والعديد من الدول العربية التي يسارك معظمها في مفاوضات التعاون الإقليمي التي تهدف إلى دمج إسرائيل في اقتصاديات المنطقة. وإذا كان العرب قد ضاعت منهم الفرصة أكثر من مرة خلال القرن العشرين للإمساك برمام المبادرة في إدارة الصراع العربي الصهيوني لأسباب متعددة، على رأسها عدم الفهم السليم لطبيعة وأبعاد هذا الصراع، فإنه من واجبنا ألا تفلت منا الفرصة هذه المرة، وألا يتأخر إدراكنا لحقيقة أن اعتراف العرب بإسرائيل، واستحبابها من الأراضي العربية المحتلة وقبام كبان فلسطيني يتمتع بنوع من الحكم الذاتي - حتى وإن اتخذ اسم دولة فلسطين - لا ينهي هذا الصراع، وإنما ينتقل به إلى مرحلة جديدة، علينا أن ننهباً جيداً لخوضها بكفاءة، والاستعداد لذلك بالتعمق في دراسة الأوضاع والحقائق الجديدة في المنطقة، والبيئة الدولية والإقليمية التي يجري الصراع في إطارها وتحكمه موازينها، والأطراف المباشرة وغير المباشرة لهذا الصراع في مرحلته الجديدة، والدروس المستفادة من المراحل السابقة، والشروط الواجب توافرها عربيا وفلسطينيا لإدارة الصراع بنجاح في المستقبل.

١- طبيعة الصراع وجذوره

من المهم وبحسب صدد التعرف على مستقبل الصراع العربي الصهيوني أن نستحضر بوصوح الحفصة الكبرى في هذا الصراع التي أثار إليها جمال عبد الناصر في رسالته إلى اتحاد الطلبة العرب بانجلترا وإيرلندا بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لنكبة فلسطين في ١٥ مايو ١٩٦٦ "إن الأرضية الأصلية وراء الصراع العربي الإسرائيلي هي في الواقع - وعلى وجه الدقة - أرضية التناقض بين الأمة العربية الراغبة في التحرر السياسي والاجتماعي وبين الاستعمار الراغب في السيطرة ومواصلة الاستغلال". هذه الحقيقة سناساها الآن معظم نظم الحكم العربية باعتقادها أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تكون وسيطا بينها ومحايذاً بين العرب وإسرائيل، وتصورها أنه يمكن لكل بلد عربي على حدة أن يحقق مصالحه بالفهم مع إسرائيل والولايات المتحدة، ولو كان ذلك على حساب أطراف عربية أخرى. يحدث هذا بقبول الدول العربية مبدأ المفاوضات الثنائية والتسويات المنفردة مع إسرائيل، بينما تواصل إسرائيل والولايات المتحدة العمل على أساس أن الموازنة هي مع الأمة العربية كلها، وتسعى لتكريس التحزنة العربية بإقامة نظام إقليمي شرق أوسطي على أنقاض النظام الإقليمي العربي، وإحلال الرابطة الإسرائيلية النركية العربية محل رابطة القومية العربية، وإحلال التعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل ونركيا محل النكامل الاقتصادي العربي، وبذلك يتحقق الهدف الأساسي للتحالف الصهيوني الإمبريالي منذ بداية القرن العشرين وهو ضمان التجزئة العربية إلى الأبد.

ورغم أن هذه الحقيقة الكبرى غابت عنا طويلاً، ولم تكن في حساب العرب في كثير من الأحيان وهم يخوضون هذا الصراع ضد الإمبريالية والصهيونية العالمية ودولة إسرائيل، إلا أنها كانت واضحة منذ البدايات الأولى للصراع، وكان واضحاً أيضاً أن التعارض تام بين الأمة العربية والحركة الصهيونية. فقد كتب نجيب عاروري في كتابة (نقطة الأمة العربية) الصادر سنة ١٩٥٥:

"ظاهرتان مهمتان لهما نفس الطبيعة بيد أنهما متعارضتان، لم تجذبا انتباه أحد حتى الآن، تتوضحان في هذه الآونة في تركيا الآسيوية، أعني: نقطة الأمة العربية وجهد اليهود الخفي لإعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة على نطاق واسع. إن مصير هاتين الحركتين هو أن تتعارضتا باستمرار حتى تنتصر إحداها على الأخرى، وبالنتيجة النهائية للصراع بين هذين الشعبين اللذين يمثلان مبدئين حضاريين، يتعلق مصير العالم بأجمعه".

يؤكد هذا النعاص النام بن الأمة العربفة والحركة الصهفونفة ككفر من الككافاف الصهفونفة. من أفصفا ما كنبه الكافب الإسرافلف مارفن شارمان فف صفففة فافانوف بنارفف ١٩٩٣/١٠/٥

"إن النزاع الفلففففف الإسرافلف فوفره سففف؁ ولا ففوف من فافولة إففاف نفففافاف اصطفناففة وفلول ملفوفة مثل الفففوفاف المرفلفة والففرفف من السلاف والحكم الفافف؁ ففا فففة المفافولات سوف ففرفف من الففففة البففطة الفافلة أن: بفن البفر والنفر لا فمكن أن فسوف إلا سفاة ففوففة أو سفاة عربفة؁ فففلف من ففلف بالفراة الفوففة الأكفر عرما والفوفة السففاففة الأكفر وضوفاً".

رغم ففا الوصوف فف طفففة الصراع منذ ففافافه وعلى امفافه ففد فافف عفا فففة الفقففة الكفر طوبلاً؁ وفافف أبصا ففففة أن الصراع الفلففففف الإسرافلف فو فرف من الصراع العربف الصهفونف؁ وففس مفصلاً عنه؁ ولا فمكن الوصول إلى فلول فففففه لأف منهما بمفرل عن الآخر. وفو صراف مصفرف فقوم على الففارف الفام بفن طرففه؁ ولا ففلف لإنفافه مثل فففة الفففوفاف الفف ففم ففففة لاففلال علاقات الفوف لفالفح إسرافلف؁ وففررض العرب والفلففففففف لففوط إقفمفه ودفوففة فافلة ففرض علىفم الفبول بما فو أقل من الفف الأفف للففوف الوطنفة المشروفة للشعب الفلففففف؁ والفبول باسفاعه أرافبفم المففلة فف مصر وسورفا ولبنان ناقصة السفاة. ففس فففا أكفر فعبفرأ عر فففة الفقففة من فول المنففبن الفلففففففف فف بفانفم الموفف إلى الرأف العام الإسرافلف والففوفف الصادر فف أوائل ففرافر سنة ٢٠٠٠:

"إن ما فففر ففعلنا فلففف من أن ما ففم زرعه ففس السلام وإنما بذور فرب مقفلة. إن الفففوفة الفف فسعى الففاة الإسرافلففة إلى فرفضا على المفاوف الفلففففف لا فمكن أن فكون فسوفة مع الشعب الفلففففف؁ وففا فعف أنفا فسكون فسوفة مففدة بالافففار.. ربما ففرغم فكومفكم المفاوف الفلففففف ففاً على فسوفة ظالمة؁ ربما ففصل فلك؁ لكن علنا أن ففبركم أنفا لن فقبل فذلك؁ بل إننا سنقاومه".

بفرك الإسرافلففون فففة الفقففة فففاً؁ وبففرفون على أساس أن مثل فففة الفففوفاف لس فففى ففا الصراع؁ وأن الفوة فف العامل الأساسف لفسمه لفالفح أفف الطرففن؁ ففك فلك ما صررف به إففوف باراك رففس وزراء إسرافلف لففففة ففرو سالم بوسف فوم ٢٨/٩٩٩٩/٩ رفاً على سؤال فوف البفئة الاسفرائففة الفف ففوقعفا فف الشرق الأوسط فلال السناف العشر المقفلة؁ وكفف فؤثر فلك فف ففراففه بالنسبة للفففة السلمفة فقال:

"الواقع هنا يتسم بثلاث سمات، أولاً إسرائيل قوية، قوية جداً، وثانياً هذه بيئة قاسية، ولذلك علينا أن نبقي أقوياء لأعوام طويلة مقبلة حتى بعد أن نتوصل لاتفاقات سلام مع الجميع، أقوياء من جميع النواحي عسكرياً واقتصادياً وعلمياً ودبلوماسياً، وهذه القوة ستكون الضمانة لاستمرارنا".

٢- الضعف العربي والاعتراف بإسرائيل

هكذا تتأكد حقيقة أخرى من الحقائق الكبرى للصراع العربي - الصهيوني، ومن ضمنه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهي أن القوة بمعناها الواسع هي العامل الحاسم في هذا الصراع، وأن الطرف الأقوى هو الذي يكسب هذا الصراع، حيث يتأكد ذلك المبدأ الاسرائيلي الشهير "أنك لا تستطيع أن تصل على مائدة المفاوضات إلا إلى ذلك المدى الذي تستطيع جيوشك أن تصل إليه". هكذا تعتز القوة هي العامل الحاسم سواء في الحرب أو السلام، سواء من خلال المعارك المسلحة أو من خلال الوسائل السلمية. وحسب تعبير إيهود باراك فإن القوة يجب أن تكون من جميع النواحي اقتصادياً وعلمياً ودبلوماسياً وعسكرياً، وهو ما طرح البعد الحضاري لهذا الصراع والقدرة على بناء مجتمع متقدم قادر على إقامة اقتصاد متطور ونظام سياسي عصري وتعبئة كاملة للموارد البشرية. وقد خسر العرب الجولات السابقة من الصراع لأن ميزان القوى لم يكن في صالحهم، واضطروا للاعتراف بإسرائيل أخيراً لأن ميزان القوى قد اختلف كثيراً لصالح إسرائيل في السنوات الأخيرة وما لم بجح العرب في تصحيح موازين القوى في المنبسطه لصالحهم فإبهم لن يكسبوا أى جولة فادمة في الصراع. ونفطة البداية في هذا النصحيح أن ندرك كيف حدث هذا الاختلال في موازين القوى.

بدأ ذلك مبكراً عندما نجحت الحركة الصهيونية في صياغة استراتيجيتها وتطبيقها في التزام كامل بمجموعة من المبادئ مكنتها من تحقيق أهدافها مرحلة بعد أخرى:

* ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف مرحلية قابلة للتنفيذ: الحصول على وعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين - تكثيف الهجرة والاستيطان - إقامة الدولة على جزء من الأرض المسندفة - التوسع تدريجياً في اتجاه استيعاب كامل أرض فلسطين - اعتراف العرب بدولة إسرائيل والدخول في علاقات طبيعية معها.

* المحافظة على وحدة الحركة الصهيونية وبناء المؤسسات التنفيذية اللازمة لتنفيذ المخطط الصهيوني مع ضمان التنسيق الكامل بينها، وإقامة علاقة سليمة بين الداخل

والخارج، فكانت الوكالة اليهودية محور النشاط الصهيوني في البداية، وبعد قيام إسرائيل أصبحت الدولة العبرية هي مركز الثقل الأساسي للنشاط الصهيوني.

* إقامة تحالف متين مع قوة كبرى فادرة على المساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف المرحلية للحركة الصهيونية. بربطابا العظمى وفرنسا في مرحلة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة تالية. ونتحرك إسرائيل حالياً لتوطيد علاقتها مع كل الدول الكبرى بما في ذلك روسيا والصين واليابان بالإضافة إلى تحالفها مع الولايات المتحدة.

وعلى الجانب الآخر عجز العرب عن المواجهة لافتقارهم استراتيجية موحدة للمواجهة، وعجزهم عن إدراك طبيعة الصراع وأطرافه، وافتقار المؤسسات والأطر الكفيلة بتوحيد العرب في مواجهة التحدي الصهيوني، وفرضت كثير من النظم العربية وصايتها على الشعب الفلسطيني وحرمته من إمكانيات الحركة المستقلة دفاعاً عن وطنه.

كما أن ضعف ونخلف بنية المجتمعات العربية التي خضعت للاستعمار لفترات طويلة وحصول الدول العربية على استقلالها السياسي في ظل تبلور المشروع الصهيوني قد أسهم - وبحكم عوامل التخلف المتنوعة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية - في قيام إسرائيل، ومن ثم قدرتها على التوسع وترسيخ نفوذها، كما ساهم في عدم قدرة العرب أن يرقوا إلى مستوى مواجهة مشروع واضح الأهداف والوسائل يضمن أداء متقدماً مقروناً بعوامل مترابطة وتحالفات واسعة النطاق. هذا رغم المقاومة الضارية التي خاضتها الشعوب العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني لهذه المخطط ورغم التضحيات الجسيمة على امتداد الصراع.

وإذا كانت هذه هي العوامل التي أدت إلى اختلال موازين القوى لصالح الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل في المراحل المبكرة من الصراع، فإن هذا الاختلال قد زاد كثيراً وبدرجة خطيرة في السنوات الأخيرة لصالح إسرائيل مما عجل بالاعتراف العربي بإسرائيل، في مقدمة هذه العوامل:

- خروج مصر، أكبر دولة عربية، من دائرة الصراع بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد.
- حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من تدمير البنية الاقتصادية والقدرة العسكرية للعراق، ثانی قوة عربية بعد مصر، وخروجه فعليا ولسنوات طويلة قادمة من دائرة الصراع.

- ما ترتب على حرب الخليج الثانية من افتقاد التضامن العربي والإنقسام العميق في الصف العربي وشلل مؤسسات العمل العربي المشترك، وتغليب التناقضات العربية العربية على التناقضات العربية / الإسرائيلية.

- انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم مما أدى إلى حرمان العرب من حليفهم الاستراتيجي الدولي الذي ساندتهم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لفترات طويلة.

- تطور التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وما ترتب عليه من إلزام أمريكا بنزود إسرائيل بالتكنولوجيا الراقية ومساندتها اقتصادياً وعسكرياً بما يضمن استمرار نفوذها على كل الدول العربية مجتمعة.

وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً في تزايد الخلل في علاقات القوى لصالح إسرائيل في السنوات العشر الأخيرة عندما تصدت للقيام بدور الوسيط للوصول إلى حل للصراع تحت المظلة الأمريكية انطلاقاً من أهدافها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وهي الحفاظ على أمن البترول وأمن إسرائيل والاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران. ومارست ضغوطاً شديدة على العرب والفلسطينيين للدخول في تسوية سياسية في إطار مؤتمر مدريد تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، والمفاوضات الثنائية بين كل دولة عربية منفردة وإسرائيل، وتجزئة القضية الفلسطينية مع تجاهل تام للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ومبادئ القانون الدولي التي لا تجيز ضم الأراضي المحتلة بالقوة أو تغيير الحدود الدولية الثابتة.

وقامت الولايات المتحدة بضبط التسلح العربي، وقامت في الوقت نفسه بتطوير علاقاتها بإسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بما يضمن لها استمرار التفوق على العرب مجتمعين. والتمت بوضوح بالأمن القومي لإسرائيل بشقيه العسكري والاقتصادي أي طبقاً لرؤية إسرائيل، ووقعت معها مذكرة التفاهم الاستراتيجي سنة ١٩٨١ التي تكرر وضع إسرائيل باعتبارها "الرصيد الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة التي تزخر بالمصالح الأمريكية المطلوب ضمانها" ولم تضعف مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كما توقع البعض. وواصلت أمريكا تزويد إسرائيل بالمساعدات الاقتصادية على شكل تدفقات مالية مستمرة واستثمارات في مجالات التكنولوجيا الراقية وتقديم منح مالية لا ترد لأنشطة اقتصادية متنوعة، ووقعت معها اتفاقية التجارة الحرة في ١١ نوفمبر ١٩٨٥ التي أدت إلى زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة وتحقيق فائض في الميزان التجاري لصالح إسرائيل بعد أن كانت تعاني من العجز. وقدمت مساعدات عسكرية قيمتها ١,٨ مليار دولار سنوياً على شكل منح لا ترد بالإضافة إلى اعتمادات إضافية مع كل تطور في مفاوضات السلام، والمساهمة في تطوير الأبحاث العسكرية الإسرائيلية وخاصة بالنسبة لنظام "أرو" المضاد

للسواريخ والطائرة المقاتلة "لافى"، وتخزين معدات عسكرية أمريكية متطورة على أرض إسرائيل تكون تحت تصرفها إذا احتاجت إليها. ويجرى الحديث حالياً عن احتمال توقيع معاهدة دفاع مشترك بين البلدين بالتزامن مع الوصول إلى اتفاق مع سوريا ولبنان، الأمر الذى سيقرب موازين القوى فى المنطقة بشكل خطير ويفاقم الخلل القائم حالياً لصالح إسرائيل بما يجعل الولايات المتحدة طرفاً مباشراً فى المراحل القادمة من الصراع وليس مجرد قوة مساندة لإسرائيل. وبذلك فإنها ستقوم بالدور الأساسى فى نكريس الأوضاع الجديدة الناشئة عن معاهدات الصلح والاعتراف العربى بإسرائيل وما يتضمنه من إهدار الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين والسيادة العربية الكاملة على الأرض المحتلة المستعادة والتى سيكون النضال من أجلها أساس الصراع فى المستقبل.

- ٣ -

الجديد وتأثيره على المستقبل

سوف يحدد شكل الصراع ومهامه وأساليبه فى المرحلة المقبلة انطلاقاً من الوضع الراهن الذى شكلته معاهدات الصلح مع إسرائيل وعلاقات القوى الحديدة بين أطراف الصراع وما تميمه من تحالفات إقليمية ودولية.

من هنا فإن أى تحرك عربى وفلسطينى نحو المواجهة ومواصلة الصراع يتطلب فهماً عميقاً لأبعاد الوضع الراهن وحقائقه الأساسية.

أولاً: بالنسبة للبيئة الإقليمية والدولية التى سيجرى الصراع فى إطارها فى المستقبل الفريب نلاحظ مجموعة من الحقائق الأساسية:

- لم بعد المجتمع الدولى قادراً على اتخاذ المبادرات بعيداً عن الدور الأمريكى، بسنوى فى ذلك روسيا والصين مع إنجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان.

- لم يعد من السهل ان تكون الأمم المتحدة إطاراً لتعبئة موقف دولى مساند لقضايا العرب، فقد أصبحت تخضع بشكل كبير لسيطرة الولايات المتحدة.

- يزداد الخلل فى علاقات القوى بالمنطقة لصالح إسرائيل نتيجة لإنحياز الولايات المتحدة إلى إسرائيل ومساندتها لها عسكرياً واقتصادياً وممارستها ضغوطاً مستمرة على العرب للوصول إلى تسوية سياسية للصراع العربى الصهيونى لا تحقق الحد الأدنى من المطالب العربية مسنفة من الصعف العربى الراهن.

- يفاقم من هذا الخلل حالة التفكك العربى والعجز عن استعادة التضامن العربى وفق أسس جديدة تعلى من شأن التناقض مع العدو وتغلب المصالح العربية المشتركة على المصالح الضيقة للفئات الحاكمة فى هذا الفطر أو ذاك.

- رغم وصول الغضب الشعبى إلى أقصى مدى من هذه التطورات، فإن الحركة الشعبية العربية ليست قادرة على تعبئة دائرة واسعة من الجماهير للضغط من أجل فرض إرادتها، ويؤثر غياب الديمقراطية بشكل كبر فى القدرة على التحرك الشعبى الفعال.

ثانياً: ربطت معاهدات الصلح بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها الانسحاب من الأراضى المحتلة وقيام علاقات طبيعية فى كل المجالات بالإضافة إلى قيام تعاون إقليمي تمارس إسرائيل بمقتضاه دوراً أساسياً فى اقتصاديات المنطقة ويتم التركيز فى هذا الصدد على:

- خلق نظام إقليمي شرق أوسطى تتواجد فيه إسرائيل بقوة على حساب النظام الإقليمى العربى وتكتسب الشرق أوسطية أهميتها فى الاستراتيجية الإسرائيلية باعتبارها شرطاً حوالياً لحماية الأمن القومى الإسرائيلى فى ظل التطور الهائل لأسلحة العصر، حيث يؤكد شمون ببرز فى كتابه عن الشرق الأوسط الجديد "من المستحيل التفكير فقط فى الدواعى عن الحدود وإغفال ما جرى فى الأماكن البعيدة. من غير المعقول أن يصلنا صاروخ من على بعد ألف كيلو متر بينما نشغل أنفسنا برسم حدود قابلة للدفاع. بل المطلوب أبعاد قابلة للدفاع. وبكلمات أخرى علينا أن نبني شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر فى شبكة العلاقات العسكرية المجردة".

- يكمل هذا التصور السياسى للنظام الشرق أوسطى نشاط اقتصادى يقوم على دعائم أربع: هى إنشاء مجموعة من شبكات البنية التحتية الإقليمية كالطرق والمطارات والموانىء، وإقامة مجموعة متكاملة أو متعاونة من المؤسسات الإقليمية المشتركة وفى مقدمتها بنك للتعاون الإقليمى ومؤسسات مالية واقتصادية، هذا بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات النكامل الاقتصادى التى تكون إسرائيل طرفاً فيها، واستخدام قوى السوق فى هذا المخطط الاقتصادى بشكل استثنائى لفرض السيطرة الأجنبية والإسرائيلية على الاقتصاديات العربية. وقد تكفلت معاهدات الصلح مع مصر والأردن واتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية بتهيئة الأوضاع لقيام تعاون إقليمي أساسه إسرائيل والأردن وفلسطين يكون قاعدة لانطلاق إسرائيل نحو باقى المنطقة، ويجرى من جانب آخر إقامة قاعدة أخرى للانطلاق قد تشمل مصر والأردن وإسرائيل كما اتضح من المشروعات التى قدمتها إسرائيل لمؤتمرات التعاون الإقليمى التى عقدت فى الدار البيضاء والقاهرة وعمان.

وقد فلب منظمه التحرير الفلسطيني في ملاحق اتفاق أوسلو أن يكون التعاون الفلسطيني الإسرائيلي في مجال التنمية الاقتصادية أساس النحر نحو الشرق أوسطية وفق برامج تفصيلية. وجاء في الملحق الرابع "سوف يتعاون الجانبان في إطار جهود المفاوضات متعددة الأطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة تسادر إليه الدول السبع الكبار، وستطلب الأطراف من السبع الكبار السعى لإشراك دول أخرى مهتمة في هذا البرنامج مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية وإقليمية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص".

وهكذا فإن التعاون الإقليمي في إطار شرق أوسطي يكون من خلال الفرض لمزيد من سيطرة الاحتكارات الرأسمالية العالمية على الاقتصاديات العربية، وتحقق إسرائيل بذلك هدفها الاستراتيجي على محورين: أولهما القيام بدور الوسيط بين هذه الاحتكارات العالمية والاقتصاديات العربية، وثانيهما أن تصبح شريكة للولايات المتحدة في المنطقة.

ثالثاً: تكتسب العلاقات الثقافية بين إسرائيل والدول العربية أهمية خاصة في معاهدات الصلح حيث حرصت إسرائيل على النص على التزام الدول العربية بتغيير مناهج التعليم وبرامج الإذاعة والتلفزيون وكافة الأنشطة الثقافية الأخرى لحذف كل ما يتعلق بإسرائيل كعدو وحذف الآيات القرآنية التي تشير إلى جوانب سلبية بالنسبة لليهود، وتوضح أهمية العلاقات الثقافية بالنسبة لإسرائيل مما قاله بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل السابق "إن مصير العرب واليهود سيتحدد في المدارس والجامعات وفي قاعات تحرير الصحف وفي المساجد في الشرق الأوسط". وما قاله موشيه ساسون سفير إسرائيل السابق في مصر "لابد من تلقين الجماهير في مصر، من خلال حملة تثقيفية محسوبة ومدروسة، تبرز أفضال السلام، وتبين تفوقه كفلسفة في الحياة، وكقاعدة أساسية للعمل في كافة المجالات". هكذا ننضح الأهداف الحقيقية لإسرائيل من اهتمامها بالتطبيع الثقافي بإجراء عملية غسيل مخ كاملة للعرب لا يستثنى منها طفل في مدرسة أو واعظ في مسجد أو منف أو حتى صحفي. بحيث يتم محو الذاكرة الوطنية والقومية للأجيال الجديدة بشكل خاص، ويعاد تشكيلها فكرياً بما يتفق مع قبول إسرائيل وتناسي ما لحق بالعرب من ظلم وما حدث لفلسطين من اغتصاب ومالحق بشعبها من تشريد.

رابعاً: بالنسبة لمستقبل القضية الفلسطينية فإنه لا يتوقع في المستقبل المنظور الوصول إلى اتفاق يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة حيث لا تسمح علاقات القوى الحالية بتحقيق ذلك، كما أن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل من أجل تحقيقه، وأقصى ما يمكن تحقيقه هو قيام كيان

فلسطينى يتمتع بالحكم الذاتى تتحلله المستوطنات التى تتمتع بحماية عسكرية إسرائيلية مباشرة وبعض سكانها نحت السيادة السياسية الإسرائيلية.

أى أنه فى الوفد الذى حرص إسرائيل على قيام علاقات كاملة مع العرب فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية فإنها ستواصل تجاهل الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين ورفض حقه فى العودة إلى أرضه المغتصبة وحقه فى تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة ورفض تقسيم القدس وتفكيك المستوطنات. وستكون هذه هى قمة المفارقة فى الوضع الجديد بالشرق الأوسط، أى إقامة علاقات طبيعية مع العرب فى ظل استمرار رفض الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى. ومن المؤكد أن الترتيبات الأمنية التى فرضت على العرب بما نسمله من محطات إندار مبكر، وتحديد التسليح، ووجود فواب أحسبة على الأرض المسنعة، وفرص قيام علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع نجاهل الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى، وإصرار إسرائيل على أن تلعب دوراً أساسياً فى نظام إقليمى جديد يقوم على أنقاض النظام الإقليمى العربى ستؤدى كلها بلا شك إلى انفجار الصراع من جديد مهما طال المدى.

٤ - نحو مواجهة عربية فعالة

تؤكد الحقائق الأساسية للوضع الراهن فى منطقة الشرق الأوسط أن التناقض ما يزال قائماً بين العرب وإسرائيل وأن انفراجات التسوية ومعاهدات الصلح لم تصف هذا التناقض ولن توقف الصراع بل سيتخذ الصراع، أشكالاً جديدة ومتنوعة، وإذا كان الخيار العسكرى فى المواجهة قد تراجع إلى حد كبير فى المرحلة الراهنة والمستقبل المنظور، فلا شك أن التحدى السياسى والأمنى والاقتصادى سيتقدم ويستمر، وسيكون التحدى الاقتصادى هو التحدى الأساسى فى المنطقة خلال الفترة المقبلة. ولا يعنى هذا تجريد العوامل الأخرى من أهميتها المؤثرة فى صنع الأحداث فى المنطقة، إلا أن التغلغل فيما وراء هذه العوامل ومدى تشابكها فى صنع القرار السياسى والعسكرى سوف يكشف أهمية الدور الذى يلعبه العامل الاقتصادى على الصعيد المحلى فى كل دولة على حدة، وعلى الصعيد الإقليمى، وأيضاً فى الإطار الدولى الذى يذخر بالعديد من المتغيرات السياسية المتلاحقة والمؤثرات والنناح الاقتصادية المترتبة عليها.

وإذا كان الاختلال فى علاقات القوى لصالح إسرائيل فى السنوات الأخيرة هو الذى أوصل النظم الحاكمة العربية إلى الاعتراف بإسرائيل والقبول بالتعاون معها سياسياً واقتصادياً وثقافياً وفق شروط غير مواتية فإن تصحيح هذا الخلل هو نقطة البداية

لامتلاك العرب زمام المبادرة فى الصراع العربى الصهيونى فى المستقبل، مما يتطلب بناء القوة الذاتية العربية فى إطار بديل متكامل للوضع القائم، أساسه مشروع حضارى متكامل يستمد جذوره من قيم هذه الأمة وخبراتها النضالية الطويلة ويكون قادراً فى الوقت ذاته على تمثيل أفضل منجزات العصر والمساهمة فيها.

إن الوعى بضرورات المواجهة طويلة الأمد ذات البعد الحضارى وما تتطلبه من تجاوز أوضاع التخلف وإقامة نظم سياسية عصرية تقوم على الديمقراطية وإطلاق المبادرة الشعبية وبناء اقتصاديات متطورة وثقافة وطنية عصرية، لا ينبغى أن يطغى على ضرورة المواجهة العاجلة والمباشرة للتحديات القائمة التى تفرضها الحقائق الجديدة للوضع الراهن الناجمة عن الاعتراف العربى بإسرائيل. فنحن لا نستطيع ونحن نتطلع إلى المستقبل أن نتجاهل حقائق الواقع وأن نتجاهل أننا بالفعل إزاء مرحلة جديدة من الصراع العربى الصهيونى، تدخلها إسرائيل وقد حظيت باعتراف العرب بها أو على الأقل نظم الحكم العربية المحيطة بها، دون أن يتحقق للشعب الفلسطينى الحد الأدنى من حقوقه الذى يكفل له إقامة دولة وطنية مستقلة على الضفة الغربية وغزة، ونحن لا نستطيع أن نتجاهل أيضاً أنه لا تتوفر حالياً الإرادة السياسية لدى الحكومات العربية لمواصلة الصراع مستقبلاً. من هنا فإن استمرار هذا الصراع حفاظاً على المصالح الأساسية للأمة العربية يتطلب تعبئة الشعوب العربية من جديد على أساس من الفهم العميق للأوضاع الجديدة وعلاقات القوى الجديدة والمخاطر المترتبة على الاعتراف بإسرائيل وقبولها كطرف فى المنطقة وإقامة علاقات معها فى ظل العولمة الرأسمالية ونحرير التجارة العالمية وتصاد نفوذ الشركات متعددة الجنسية، مما يعطى إسرائيل ميزات إضافية تمكنها من التخلل فى اقتصاديات الأقطار العربية والاسفادة منها فى ضخ دماء جديدة إلى شرايين الاقتصاد الإسرائيلى.

الحركة الشعبية العربية هى أساس المواجهة العاجلة للتحديات والمخاطر الناجمة عن الاعتراف العربى بإسرائيل، وتتحمل الأحزاب السياسية العربية والمنظمات الشعبية كالتنقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية والجمعيات الثقافية والمنظمات غير الحكومية الأخرى مسؤولية تحقيق التعبئة الشعبية حول مهمة محورية هى مقاومة التطبيع مع إسرائيل، ومحاصرة العلاقات معها فى نطاق رسمى محدد لا يتعدى بنود الاتفاقات الموقعة معها حول انسحابها من الأراضى العربية المحتلة وتبادل السفراء، دون أن يترتب على ذلك قيام علاقات تجارية يشارك فيها المواطنون أو قيام علاقات ثقافية أو زيارات للأفراد من أى نوع. ولكى تتحقق هذه المهمة المحورية بنجاح فإنه من المهم أن يصحبها

جهد فكري متصل لإعادة تأسيس وعى عربى جديد بالمشروع الصهيونى والتحالف الصهيونى الإمبريالى والمخاطر الناجمة عن الاعتراف بإسرائيل والأهداف الاستراتيجية لكل من الحركة الصهيونية والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وكيف تتهدد وجود الامه العربية فى الصميم، لأنه بدون تأسيس وعى عربى جديد بالمشروع الصهيونى ومخاطره سوف ننشأ الأجيال العربية الجديدة فى غفلة كاملة عن هذه الحقائق والمخاطر، ولأنه على أرضية هذا الوعى الجديد يمكن تأسيس حركة شعبية عربية جديدة معادية للصهيونية والهيمنة الأمريكية، ويمكن أيضاً تشكيل رأى عام شعبى ضاغط على الحكومات العربية لاستئناف مسيرة الصراع فى الفترة القادمة بالوسائل المناسبة للظروف والأوضاع الدولية والإقليمية الجديدة. وفى هذا الإطار فإنه يصبح من الممكن الشروع فى تنفيذ مهمة محورية أخرى هى بناء جبهة شعبية عربية مساندة للشعب الفلسطينى نعمل من أجل التعامل مع قضية فلسطين باعتبارها مسئولية عربية، وباعتبارها جزءاً من كل أكبر هو مستقبل الأمة العربية، وما يتطلبه ذلك من إجراءات وجهود شعبية وحكومية تصب فى اتجاه توفير الدعم الاقتصادى اللازم لسكان الضفة والقطاع لتمكينهم من الصمود فى مواجهة الضغوط الصهيونية الإسرائيلية ومساعدتهم على إعادة إعمار المناطق التى تجلو عنها قوات الاحتلال وبناء اقتصاد فلسطينى قادر على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطينى، واستغلال العلاقات العربية مع مختلف دول العالم وفى المحافل الدولية من أجل التأكيد على أن قضية فلسطين لا تحل بدون حسم القضايا الأساسية وعلى رأسها حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وإقامة دوله المستقلة، وحق العوده للاجئين الفلسطينيين، وإلغاء كافة أشكال ومظاهر الاستيطان فى الأرض الفلسطينية المحررة، والاعتراف بالقدس عاصمة لدول فلسطين.

وبالمقابل فهناك مسئولية حاصة بالشعب الفلسطينى وحركته الوطنية تتمثل فى إعادة بناء الموقف الفلسطينى بما يتناسب مع التحديات الجديدة وتعبئة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة وفى الشتات فى إطار موحد يكفل الاستفادة من كل الطاقات للنضال المنصاع من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للنضال الفلسطينى ويتطلب ذلك:

- أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الإطار السياسى والتنظيمى الذى يمثل المرجعية الوطنية العليا لشعب فلسطين حينما تواجد (داخل إسرائيل أو فى الأرض المحتلة أو فى الشتات) بحيث يسنوعب كافة التنظيمات السياسية والشعبية والمهنية وتوحيد جهودها من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، والفصل بين المنظمة ومؤسسات السلطة الوطنية فى الضفة والقطاع التى تنحصر مسئولياتها داخل الأرض المحتلة.

- تحقيق اجماع وطنى فلسطينى حول استراتيجية موحدة تقوم على ثوابت القضية، وبصفة أساسية حق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى وطنه وحقه فى تقرير المصير وإقامة دولة وطنية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس وأن تكون مرجعية القضية الفلسطينية مبادئ القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة وليس الأسس التى قام عليها مؤتمر مدريد أو اتفاقيات أوسلو. ونكنسب فى هذا الصدد أهمية خاصة قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بإنشاء دولة فلسطين والقرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ بحق اللاجئين فى العودة.

- إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس ديمقراطية بما يمكن كل المنظمات والقوى أن تشارك بفاعلية فى هيئاتها القيادية وأنشطتها النضالية وإقرار مبدأ الانتخاب الدورى والتمثيل النسبى لهيئاتها القيادية تنفيذاً لمبدأ التعددية والديمقراطية فى إطار الوحدة الوطنية.

- إعادة بناء المؤسسات والمنظمات الشعبية لكل فئات الشعب الفلسطينى. وبحيث يمتد نشاطها ليشمل الشعب الفلسطينى كله فى المهجر والشتات وداخل الأرض المحتلة. إن إعادة ترتيب البيت الفلسطينى وتعبئة الحركة الشعبية العربية أمر ضرورى للمواجهة العاجلة للتحديات الجديدة الناجمة عن الاعتراف بإسرائيل. وهناك بالدور صعوبات شديدة تواجه الحركة الشعبية فى كل الأقطار العربية وتعوقها عن القيام الدور المطلوب ولا يمكن إحراز نجاح فى المواجهة بدون النضال من أجل تطوير الأوضاع الديمقراطية وحدث تطور حقيقى فى هذا المجال ينهى الحصار المفروض على العمل السياسى الجماهيرى فى معظم الأقطار العربية. وبذلك يصبح النضال ضد التطبيع والشرق أوسطية والتغلغل الإسرائيلى والصهيونى فى المجتمعات العربية جزءاً لا يتجزأ من النضال من أجل الديمقراطية وتحرير الجماهير العربية من أسر الاستبداد والتسلطية. ومهما كانت الصعوبات فإنها يجب ألا تؤثر فى عزيمة أو تحرفنا عن نقطة البدء الأساسية فى هذه المسيرة الطويلة، وهى أن ترفض الشعوب العربية أى مظهر من مظاهر التطبيع مع إسرائيل وأن يظل السلام معها بارداً معزولاً فى أضيق نطاق رسمى وأن يتشكل وعى الأجيال الجديدة ووجدانها على أساس من الفهم المتجدد للمشروع الصهيونى وهدفه الحقيقى استمرار تجزئة الأمة العربية ومنع تقدمها.

٥ - قضايا للنقاش

هذه هي بعض ملامح صورة الوضع الراهن للصراع العربي الصهيوني، وأهم العوامل التي ساهمت في صنع هذا الوضع، واحتمالات تطوره مستقبلاً، والمتطلبات الواجب توافرها عربياً وفلسطينياً في مواجهته التطورات الجديدة الحالية والمستقبلية. وسر الواضح أننا إزاء وضع معقد يطرح من الأسئلة أكثر مما يقدم من إجابات، ويتير العديد من الفضائنا للنقاش لعل مناقشتها تساعد على بلورة رؤية جديدة لكيفية خوض الصراع العربي الصهيوني بكفاءة في المستقبل المنظور وعلى الأمد الطويل. في مقدمه الفضائنا الجديرة بالنقاش.

١- إلى أي حد يمكن القول أن اختلال علاقات القوى لصالح إسرائيل هو أساس الوضع الراهن في الصراع العربي الإسرائيلي واعتراف نظم الحكم العربية بإسرائيل؟ وما هي مسؤولية العرب عن هذا الخلل في موازين القوى؟.

٢- ما هي الشروط الواجب توافرها لتمكين العرب من استئناف نضالهم ضد المخاطر والتحديات الساجمة عن الصراع الصهيوني؟ وما بتصل بها بصفة خاصة بالتحديات الاقتصادية والأمنية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وما هي حدود مسؤولية العرب عن فصبه فلسطين؟.

١- هل يمكن اعتبار المواجهة الشعبية للتطبيع والنضال من أجل الديمقراطية الحلقة الرئيسية للعمل الوطني والقومي في المستقبل المنظور؟ وهل يكسب الوعي أهمية خاصة في هذه المرحلة؟ كيف؟.

٢- كيف يمكن بلورة استراتيجية عربية للمواجهة الشاملة بكفل إمساك العرب بزمام المبادرة في الصراع العربي الصهيوني؟ وما هي أهم العناصر المفترحة لهذه الاستراتيجية؟.

تعقيبات ومناقشات

أ. حلمى شعراوى :

أختلف مع أ. عبد الغفار فى المحورين، بالنسبة للإجابة على أسباب الفشل وأسئلة المستقبل. أعتقد أنه على نحو ما تم معالجة الكثير وتم نقد فكرة الرجوع لأسباب الفشل، فإذا استطعنا تجاوز ذلك لأسئلة المستقبل، وهى بالضرورة ناتجة من واقع الفشل فهى ستأتى بالضرورة، فسيكون النقاش مفيداً. وهذا أرجو وضعه فى الاعتبار.

هناك كثير من الاسئلة الملحة والوقت ضيق. اسئلة عن النظام العربى، عن استيعاب لاجئين او المعاملة لإعادتهم، وعن الصهيونية وما بعد الصهيونية، وعن الشرق أوسطية ونظام الجامعة العربية ماذا يكون شكله؟

أنا أميل للإجابة عن اسئلة محددة. حول القنبلة السكانية، ماذا لو أن اسرائيل تأتى بخمسة ملايين يهودى وفق قانون العودة؟ دعك من أى اعتبارات أخرى. هذه منطقة مرشح للقدوم إليها خمسة ملايين وافد يهودى خلال خمس أو ست سنوات أو عشر سنوات. ماذا يفعل العرب؟

وأسئلة عن الخطاب العربى نفسه والعقل العربى والصراع الاجتماعى.. الخ. ماذا بعد انسحاب الحكومات نهائياً من الصراع، هل المسؤولية ستكون شعبية بالكامل أو كيف نتعامل مع الحكومات؟

معنا أناس يستطيعون الإجابة عن أسئلة محدده لأنها ستحدد لى هل سأظل أطالب هذه الحكومة أو أصارع ضد النظم الحكومية والنظم العربية؟ تساؤلات كبيرة، كذلك قضية اللاجئين لابد أن يخصص لها مؤتمر قريب..

فهنا يجب إلى جانب مطلب أ. عبد الغفار أن نضع أجندة فعلا ونواصل بالنسبة للتوجهات الفكرية. فأنت أمام ضرورة القول بأشياء محددة. حول التطبيع هناك مشاكل كثيرة. هناك تحارة تأتى قادمة كاملة من اسرائيل، هل ستقول فلنقاطع الكوكاكولا؟ هل سنبنع هذا فى المواجهة أم تضغط على حكومتك يوم أن يصدر تشريع كذا أو معاهدة كذا أو كذا؟

أ. السيد ياسين :

ورقة أ. عبد الغفار تثير مجموعة من الأسئلة الهامة. وإن كنت أختلف مع بعضها. النقطة الأولى التى نختلف حولها: طبيعة الصراع. كانت هناك صيغ إقليمية تقول إن الصراع هو صراع وجود وليس صراع حدود. ثم بعد محاولات التسوية، بعض الفرق

العربية، تقول الصراع صراع حدود مع أن التسوية تلغى هذه المسألة.

لوعدا لقرارات المؤتمر القومي العربي - آخر مؤتمر - يقول الصراع صراع وجود. وهذا رأى أ. عبد الغفار. هناك تعارض كامل، وهذا التعارض لا تحسمه إلا القوة. كما يقول. ونعريف القوة لم يفل القوة العسكرية فقط، بل القوة بمعناها الشامل.

أعتقد أن صيغة أن الصراع صراع وجود هي أشبه بمقولة إما نحن أوهم في المنطقة. لا أعتقد أن هذا هو الأسلوب. وأعتقد أن طريق التسوية لو أدير بشكل فعال يمكن أن يكون وسيلة لحل الكثير من المشكلات بين إسرائيل والبلاد العربية. المرجعية هنا في التسوية هي المرجعية الدولية. ليست مرجعية مدريد أو أوسلو.

بالنسبة لمصر - يقال دائما إن مصر خرجت من مجال المواجهة المباشرة. أنا ضد هذا. المعاهدات المصرية الاسرائيلية أناحت لمصر فترة كاملة كي تعيد الأمور من جديد، ولم يكن ممكناً أن تظل مصر في حالة حرب دائمة مع إسرائيل، وطبعاً هذه محاولة لتخفيف عبء المسؤولية عن البلاد العربية، بنحيل مصر مسؤولية باعتبار أنها خرجت من مجال المواجهة المباشرة عند إبرام هذه التسويات.

الخطاب القومي العربي خطاب مفارق للواقع ولا علاقة له بالحقائق الدولية ولا بالحقائق الإسلامية ولا المحلية. إنما هو خطاب مثالي مفارق للواقع والناس يسعدون أنفسهم بالكلام فقط، وقرارات غير قابلة للتنفيذ.

الصفحة النابية: القوى العسكرية. عبد الغفار قال بحق إنها لن تحسم الصراع لفترة طويلة، فتصور معركة عسكرية واحدة بحسم المسألة مع إسرائيل مسألة مستحيلة واضعاً في الاعتبار: السباق الدولي، تفاوت القوة، وتنامي القوة العسكرية الإسرائيلية. وعلاقتها المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي ينبغي أن نفكر في حلول أخرى تفاوضية لحل المشكلات.

أ. عبد الغفار يتكلم كلاماً مطلقاً ومرسلاً عن الشعب العربي وعن القوى الشعبية العربية. أنا لا أقبل هذه التعميمات المجردة، أريد أن أنطلق من تنميط للمجتمعات العربية الراهنة. سوف أتكلم بصراحة شديدة. هناك مصطلح اخترعته لنفسى لأفهم الواقع العربي اسمه "المجتمعات العربية المعقولة" وليس نباراً سياسياً واحداً. هناك مجتمعات عربية بالكامل معقولة.

وبالتالي حتى نتكلم عن قوى شعبية لابد أن ننطلق من الواقع، وما مدى إمكانية تغيير هذه المجتمعات المعقولة إلى مجتمعات متحررة فيها مجتمع مدنى وفيها الديمقراطية وفيها سيادة القانون.

نحن نشهد محاولات غير شريفة من نظم جمهورية تتحول لنظم ملكية هذا هو الوضع الموجود حتى لا نغرق في الخيال حول القوى الشعبية العربية ونفعلها. وبالتالي أقول أن النمط المصرى نمط ناجح فى العالم العربى كله، بكاد يكون فى مصر المحنم المدنى الوحيد الذى استطاع مقاومة الطبيع عشرين سنة بقرارات مازالت ملزمة لكافة النقابات المهنية. وندعو فى المؤتمرات العربية لتطبيق النموذج المصرى. لكن هناك صعوبة شديدة لأن القهر السياسى موجود على الجماهير العربية فى كافة البلاد العربية تقريباً ..

وبالتالى نقول، هنا يوجد تحدى خاص بموت أو تمويت أو قهر المجتمعات المدنية، وبالتالي أى محاولة للحديث عن الشعب العربى بشكل مجرد أنا ضدها.

النقطة التالية: حقبة ما بعد التسوية. سنفترض أنه حدثت تسوية سورية اسرائيلية وتسوية لباسية اسرائيلية وتسوية فلسطينية اسرائيلية. هناك مشاريع جاهزة من أجل أن تكون سوريا وفلسطين وإسرائيل تكتلاً اقتصادياً على حساب مصر. هناك مشاريع موجودة، ومدروسة وجاهزة.

مسألة التطبيع ومقاومته ستكون غريبة جداً عندما تحدث تسوية فلسطينية اسرائيلية. لأنه حسب التعريف هناك تطبيع حقيقى بين الفلسطينيين والاسرائيليين بحكم الواقع، وليس بحكم السيناريو الفكرى وسيزداد بالعكس، السلطة الفلسطينية تطالب بالتطبيع مع اسرائيل. وبالتالي التعارض هنا سيكون بين محاولات مصرية أو غير مصرية لمقاومة التطبيع يومياً بين الفلسطينيين والاسرائيليين. هذا تناقض سيكون موجوداً فى الفترة القادمة.

إذا حسب السوبات، سيكون هناك صعوبات دولية كبرى على كل البلاد العربية، لفتح الأبواب أمام التطبيع الاقتصادى والثقافى مع اسرائيل، التطبيع الاقتصادى سوف يأخذ شكل الشرف أوسطية أو غيرها. وسيكون هامش المناورة ضعيفاً جداً أمام النظم والحكومات. هناك مجال لأن يلعب المثقفون العرب وفى مقدمتهم المثقفون المصريون دوراً فاعلاً فى مقاومة التطبيع الثقافى. النموذج المصرى واضح. الحكومة المصرية وقعت ولكن نحن لم نوقع. رفضنا أن نطبع بالقوة، والشعب المصرى ممثلاً فى جماعته المهنية ونقاباته رفض التطبيع حتى الآن وهذا نموذج فى مقاومة التطبيع الثقافى.

إنما أريد أن أنطلق انطلاقاً واقعياً وأقول، لابد من تحليل سوسيولوجى متعمق للمجتمعات العربية المعاصرة. أولاً : لاحظت فى الفترة الماضية - حتى فى مصر - أن رجال الأعمال بدأوا يطبعون مع اسرائيل اقتصادياً. لدينا فى مصر الآن من الممكن أن تجد خبراء اسرائيليين فى بعض المزارع الخاصة والحكومية. لدينا مثقفون مصريون من

أنصار التطبيع مع إسرائيل وكسر العداء التقليدي معهم ويروجون لليبرالية الجديدة والتطبيع مع إسرائيل وأنه من الممكن كسر الحاجز النفسي.

لدينا أبصًا من بين الفئات الشعبية ناس يعملون في إسرائيل - عمال مصريين - هؤلاء عددهم بالآلاف، وقد برداد هذه الطاهرة لو تمت تسويات مع باقي البلاد العربية. ادس لا اسسطع أن اقول إن المحمم المصري أو العربي محانس. هناك شرائع سنكون مع التطبيع وهناك منففون صده. وفي النهاية هناك ناس تبحث عن مصلحتها أين هي؟

أقول في النهاية، إن فترة ما بعد التسوية ستكون صعبة جدًا، ولذلك دعا أ. عبد الغفار لمشروع حضارى. أعتقد أن هذا إعادة إنتاج لحديثنا عن المشروع الحضارى، حتى كلم مشروع حضارى لم يعد أحد بترحمها الآن. في أدبيات التنمية لا توجد كلمة عن مشروع حضارى، هناك ما يسمى رؤية استراتيجبة، والنعليل الاحرائى هو مجموعة السياسات المتكاملة والاقتصاديه والنفافيه للفرن القادم. ليس أكثر من ذلك. وهذا معترف به فى كل الدول. ما لربنا نفعل ذلك وغبرها. لا تنى اسمه مشروع حضارى بالمعنى الواسع للكلمة. فكرة المشروع الحضارى فكرة غامضة فى العقل العربى. الناس تفهم المشروع الحضارى على أن بعض المتقفين مثلنا يضعون لمسات فنية ويعدون مشروعًا وينفذوه. المشروع الحضارى إن لم ينبع من الواقع لا لزوم له. بمعنى تفاعل التياراد الموجودة فى المجتمع نفاقيه واقتصاديه، هل يمكن التأليف بينها أم لا؟ مع الوضع فى الاعتبار عوامل الصراع وعوامل التعاون، والحد الأدنى من الاجماع على رؤية محد للعالم .. هذه هى الشروط الأساسية لوضع رؤية استراتيجية للمجتمع.

أ. عبد الله النيبارى:

أعتقد أنه مطلوب منى أن أوضح بإيجاز مشروع انشاء لجنة لمقاومة التطبيع فى الكويت والخليج العربى، ومن خلال ذلك سأتناول بعض التعقيبات على الموضوع الذى نحن بصده. إن فكرة انشاء لجنة أو ما نسميه "مؤتمر التجمع لمقاومة التطبيع بالكويت والخليج العربى"، بدأ الحديث فيها منذ أقل من ثلاث سنوات. وعلى الأخص، بعد امتد عملية التطبيع إلى بعض مناطق الخليج، وهو شئ كان مستبعدًا أن يأتى فى مرحلة مبكر من عملبه التسويات الحاربه بن العرب وبين إسرائيل. وجرى النداول بين ممثلى القوى السياسيه فى الكويت وبعض المستقلين الشيطيين حول هذه الفكرة وإمكايه إخراج بالتنادى مع بعض القوى والعناصر فى دول منطقة الخليج. واتفق على أن الهدف من

السمع هو مقاومة - بمعنى رفض - عملية التطبيع بين دول الخليج وبين دولة اسرائيل تحديداً، على أساس أنه إذا كانت في دول الطوق أوضاع وظروف معينة تضطرها للدخول في تسويات قد يكون أحد مكاسبها استعادة الأراضي أو بعض الأراضي التي احتلت في ١٩٦٧، وبالتالي يضطر لأن تحمل تبعات ذلك والالتزامات بما فيها عملية التطبيع والدخول في مشاريع مثل الشرق أوسطية وما إلى ذلك - فإن دول الخليج وهي معبدة عن المواجهة مع اسرائيل، ليست مضطرة، ولا تواجه ظروفًا ضاغطة عليها لكي تفهم علاقات طبيعية سواء سياسية أو تجارية مع دولة اسرائيل.

وإذا قيل بأن دخول هذه الدول في عملية تطبيع مع اسرائيل هو استجابة لضغوط خارجية - تحديداً ضغوط أمريكية - باعتبار أن أمريكا توفر حماية لهذه الدول مقابل مخاطر، منها مثلاً العراق أو إيران. فالجواب على ذلك، أن أمريكا وحلفاءها عندما جاءوا إلى الخليج، جاءوا لحماية مصالحهم وليس لحماية حدود هذه الدول أو نظمها أو حكوماتها.

طبعاً طرح هذا الموضوع بهذه الصيغة، يعني عدم الدخول في صراع مع دول الطوق في مشاريعها في موضوع التسوية، وتحديدها في هدف محدد. نحن كشعوب في الخليج نرفض عملية التطبيع .. خاصة وأن النسويات القائمة هي تسويات لا تفي بالحد الأدنى للمطالب العربية التي كانت تطرح على الأقل كتسوية وإقامة سلام مع اسرائيل.

ولذلك فهي تسويات لن تحقق الاستقرار والسلم، باعتبارها تسويات ليست شاملة وليست عادلة ولا تتوفر فيها مفومات الدمومة ولا إنهاء الصراع.

طبعاً لاشك أن الحديث عن نجاح مشروع من هذا النوع، واستجابة القوى الشعبية والائلاف حول هذا المشروع يمكن أن يوضح الظروف الموجودة في الكويت.

حقيقة كما أشار أ.السيد باسين أن الظروف أصبحت مختلفة. منطقة الخليج كانت من المناطق المننية والمساندة بحماس شديد للقضية الفلسطينية ليس من ١٩٤٨ فقط وإنما قبل ذلك. وهناك أدبيات كثيرة تتكلم عن مساندة أهل الخليج - بالذات الكويت - منذ حركات الانقذات والثورات في الثلاثينات في فلسطين وكان يرسل لهم سلاح ومعونات، فارتباط المنطقة بالقضية الفلسطينية ارتباط تاريخي قديم، ويمكن القول إلى حد بعيد إن محور العمل الوطني أو الكفاح الوطني في دول الخليج - وخاصة في الكويت - ظل لفترة طويلة يقوم على أساس مساندة النضال العربي - أساساً فلسطين، ثم مصر، ثم الحرائر، ثم سوريا .. الخ. بمعنى أن الأساس في نهوض الحركة الوطنية إلى حد كبير

(إلى جانب المطالب المحلية فى التغيير والإصلاح وإقامة دولة قانون وديمقراطية وما إلى ذلك) كان جذوة الحماس المستندة إلى ما يحدث فى الدول العربية الأخرى. فالطابع العربى للعمل الشعبى والحركة الشعبية فى دول الخليج كان عاملاً مساعداً، وطبعاً هذا العمل اشتد بدرجة كبيرة إبان الفترة الناصرية فى مصر.

ولكن بعد سنة ١٩٩٠ تغيرت الأوضاع لثلاثة أمور. أولها غزو العراق للكويت وموقف الكثير من الدول العربية والنخب العربية تجاه الأزمة، ومن بينها منظمة التحرير والسياسات الفلسطينية. هذا الأمر كان بمنأى الصدمة التى تولدت لدى الجماهير الكويتية وربما جمع دول الخليج، ليس لأن هذه الدولة أو بعض الدول لم تنف كمساندة للكويت أو لرفض أو لمفاوضة الاحتلال العراقى للكويت، إنما الأكثر من ذلك، زرع التسك فى مصداقية مواقف الكثير من القوى الوطنية إزاء كافة الشعارات التى كانت تطرحها فى موضوع العدل والديمقراطية والرحوع لإرادة الشعوب، وعدم فرض الحلول بالقوة - كل الأشياء التى كانت تطرحها القوى العربية والنخب العربية والمتقنين العرب، فى تصور الكويتيين كلها تبخرت ولم تجد لها أى صدق فى هذه المواقف إبان احتلال العراق للكويت. فالمسألة اهتزت .. لست فى موقف التساؤل حول مدى مصداقية هذه القوى وعمق نصوصها وفدورها على التحليل والاستنباط للموقف السليم بانحاء هذه المواقف. لو حبنا الكويت جانباً، كيف وقفت هذه القوى التى كانت أكثر حماساً ضد النظام العراقى عندما كان يحوض الحرب مع إيران، فجأة تناسلت طبيعية هذا النظام وما فعله ليس ضد الشعب الكويتى وإنما ضد شعب العراق. وأستطيع أن أقول إن هذا التصور مازال قائماً لآن باعتبار أن حتى الدول التى شعارها مساندة الشعب العراقى والعاطف مع الشعب العراقى، لا تبرر ولا توجه أى نقد للنظام العراقى الذى يعانى منه الشعب العراقى أكثر ما يمكن.

الموصوع السناى أنصاً: المشهد الفلسطينى. إن القيادة الفلسطينية التى تفقد النظام الفلسطينى، بدخولها فى السويات، كأنما سحب ورقة أساسية لكى تلتف حولها جماهير الخليج فى التعاطف والمساندة. هذه الشعوب ما المطلوب منها أن تساند؟ أيضاً بالنسبة للوضع العربى بشكل عام. فى دول الخليج كانوا فى السابق يساندون الأحزاب العراقية، والأحزاب السورية، وكانوا يساندون النضال الفلسطينى.. الخ. بعد ١٩٩٠ ماذا يمكن أن يساندوا؟ ما هو النموذج أو العمل العربى الذى يمكن أن يستقطب مساندة أو تعاطف أو حماس أهالى المنطقة الموحدين. وبالتالى، لا يوجد مشروع عربى بولد أو يثير حماس الناس للمساندة.

لهذه الاسباب نحدبا أمام وضع جديد مختلف، من الحماس العارم إلى وضع متشكك به، ولكس مع ذلك مازال الناس فى الخلبح يتعاطفون مع لبنان، وهناك مع سوريا شئ بحفظ كرامة المفاوض العربى بالمفارنة مع السلطة الفلسطينية. أما أهمية المشروع الذى نقوم به، فهو أولاً ينبح مجالاً لعمل وطنى داخل الكويت وبشير بعض المحفزات التى كانت فى السابق.

ثانياً : أنه أيضاً وسيلة للتواصل وإعادة التواصل - إذا وجدت حركات موازنة فى الاقطار العربية - بين القوى الشعبى فى الكويت والقوى التسعبى فى الخارج. ثالثاً : بالنسبة لموضوع التطبيع، أعتقد أن رفض التطبيع بعبر عن قناعة بعدم امكاسيه نحفيق الاسفرار والسلم والنحاس بين العرب واليهود (فى وضعهم الحالى) فى دولة اسرائيل كمشروع سلامى فى المدى البعيد. وبالتالى هو شعار له مضمون آخر. نحن نقول إنه شعار التطبيع الأصديق. وإن كان التطبيع هو عمل بالمخالفة. لأن اسرائيل تريد تطبيعاً، نحن نريد عدم التطبيع، إنما الجوهر هو مقاومة أهداف المشروع الصهيونى. بالتالى المشروع فى المضمون قد يكون أوسع وأعمق من ذلك، وهو الذى يجب أن يستقطب اهتمامنا الآن. أى ما هى رؤيتنا للمشروع الصهيونى؟ هل يمكن النعاش معه، هل يمكن للنسوبة القائمة أن تحقق استقراراً؟ إذا لم يكن ذلك ممكناً، ما هو تصورنا للبدل؟

وبناء على النقاش الذى دار اليوم، قد يكون مشروع مقاومة التطبيع مدخلاً لاستعادة النهوض فى الحركة الوطنية فى البلاد العربية التى تواجه تمزقاً أصلاً فى ساحاتها. هناك تمزق وفقدان للتواصل على مشروع من هذا النوع وحتى على شعار مقاومة التطبيع أو مقاومة الصهيونية، بما فى ذلك فى الساحة الفلسطينية. والقوى الشعبى تواجه تمزقاً وتدهوراً فى كافة ساحاتها، بالإضافة لما ذكر أ. السيد ياسين عن المجتمعات المعتقلة.

وأقول انه يمكن لهذا الشعار ولهذا الحركة أن تولد وتستنهض قوى جدد، باعتبار انه يمكن أن يحظى باستفطاب فئات واسعة ونحالف وائتلافات أيضاً جيدة إنما مطلوب نحدبها. الاسئلة التى طرحت اليوم أعتقد أن بعضها إجابته فعلاً محسومة والبعض غير محسومة. إذا كنا نرفض التسوية القائمة ونرفض التطبيع، فما هو البدل؟

ما هو البرنامج؟ هل هو مثلاً كما يطرح البعض موضوع الدولة الديمقراطية، التى تجمع قبيلتين فى دولة واحدة. واضح أن مشروع التحالف فى فلسطين غير قابل للاستمرار، هو نوع من الهيمنة والسيطرة. ولا يوجد مشروع لسيادة فلسطينية أو قيام

دولة فلسطينية.

موصرع العلاقات مع عرب ١٩٤٨، مع السلطة الفلسطينية، مع الاسرائيليين الذين قد نكون لهم رؤى محلّفه داخل اسرائيل، مع اليهود في الحارج... كل هذه الأمور مطلوب نحدبدها.

وأنا شخصببًا غير مفتنع بالحسم للظاهرة هذا اليوم في مواقف العرب. جماعة التطبيع - وهم ليسوا جماعة واحدة - ما هو الموقف منهم؟ هذه أمور مازالت على الأقل تفث عثرة في تقدم مشروعنا - مشروع مقاومة التطبيع ومقاومة المشروع الصهيوني.

أ. محمد سيد أحمد :

أعنفد أن المشكلة لبست ما يجب أن يكون ويجب ويحب، إنما ما هي الدينامية التي توصلنا من الهزيمة التي نحن فيها لوصع مختلف؟ ما الأسياء التي يستطيع أن نستند إليها في سبيل أن نخرج من المأزق الذي نحن فيه؟

أريد أن أبدأ سريعًا بكلمتين عن الذي أتصور حدوثه في المرحلة القادمة. كان مقررًا، أو يبدو أنه كان مقررًا عقد تسوية هذا العام، لأننا بصدد عمليتين منراطبن. عملبه تتعلو بلعبة كليتون ورغبته في إنجار شيء في الشرق الأوسط ليغطي إحقافاتة الاخرى، فبحرح بسئ ويكون أنهى الصراع الذي له مائة عام، قبل نهاية القرن، وأن يسندم مركزه كراع للعملة في سبيل أن يفرض. وطبعًا هذه كانت تشجع عمليات أخرى أن باراك يسدد لأنه ينظر من كليتون أن يسده. كما أن حافظ الأسد بحاول أن يستثمر الموقف، إلى آخره.

طبعًا الضحية الأضعف أو الطرف الأضعف هنا هم الفلسطينيون، وفي نهاية الأمر لن يكون هناك اتفاق. سيكون هناك إعلان اتفاق. وأعلب المشاكل ترحل مثلاً للمفاوضات متعددة الأطراف، مثلاً لاتفاقات مثل كامب ديفيد بترحيل المشاكل لخطابات متبادلة ... إلى آخره.

أعتقد أن اليوم صعب، بسبب الوقت المنبقي. أنا واثق أنه ستكون هناك محاولات لهذا السيناريو حتى آخر لحظة. وفي أسبوع سنسمع أن هناك طرولاً سيئة، وأسبوعًا آخر سنسمع أن هناك آمالاً. ونرى هذه الحكاية كل أسبوع منذ أشهر، سيناريوهات لا تتعلو بمنطق التسوية ولكن علاقات تتعلو بالصراعات والمزايدات والمراهنات التي هي في نهاية الأمر محاولة استغلال لعبة كليتون.

أعنفد أن هذا كاد أن ينتهي اليوم، ليس هناك وقت الاحتمال لا يزال وارداً، لكن ليس هناك وقت

والبديل؟ أعنفد أن باراك قدم البديل هذا الاسود. البديل هو اتفاق حرئى. اسرائيل تعترف بالدولة الفلسطينية وتعترف بالسليم بعشره فى المائة من الضفة لإسرائيل، هى المواقع التى فيها أرض المستوطنات، والباقي يناقش فيما بعد. اليوم باراك يريد ذلك. لأنه لا يريد التوقيع مع المنظمة، ولا يريد أن يوقع مع سلطة فلسطينية مجردة ما، هو يريد أن يوقع مع جهة ذات مسئولية فى النظام الدولى وذات محاسبة فى النظام الدولى فإذن لن يعطى شيئاً. الدولة هو يريد بها أصلاً. ومقابل ذلك يأخذ (١٠%) من الضفة. معنى ذلك أن الفكرة كلها إلغاء السخونة.. أى الدولة الفلسطينية. هناك خوف من الانتفاضة، نطى أموالاً لتسوية المسألة. نكون نجزئة العملية باتفاق يعلن أنه السلام، يأتي المال وينهون العملية، وانتهى.

فإذا هذه هى التسوية المقررة فى المستقبل القريب إذا تحاوروا.

كيف نواجه هذا؟

أولاً : لدى مأخذ على النقطة الأساسية التى بدأ بها عبد الغفار. أعتقد أن التعبير الذى استخدمه ليس جامعاً مانعاً. المواجهة بين الأمة العربية وقوى الاستعمار ينقصها شيئان. لو كانت الآلية فى هذه الحدود فقط، كنا منذ زمن سوبنا هذه المسألة. لكن الآلية تشمل شعبين. الأمة العربية ليست كلها قوى تحرير، بل بالعكس هناك قطاع مهم جداً فى الأمة العربية بعيش على ربح الاستعمار بصور مختلفة. فإذا العدو الاستعماري فى صفوفنا، وليس فقط فى الطرف الآخر. أى هناك بعد طبقي وليس بعداً قومياً فقط. فى الجانب الآخر هناك مشكله يهودية- لسنا مسئولين عنها- وهذه المشكله اليهودية تعطى لليهود وللصهيانية مركزاً دولياً - أردنا أم لم نرد - بغض النظر عن مدى حفيقة القضية أو مدى المبالغة فيها. طالما هناك طرف يستطيع فى الاعلام الدولى، أن يفرض الاقتناع بأنه يقول صواباً فى ذهن الكثير فإن هذا صواب، والسياسة تعمل فى إطار ما نؤمن أنه صحيح وليس بما هو صحيح. ففبما نؤمن بما هو صحيح، اسرائيل فوية جداً. كانت فى حالة استنفار دائم وكان الطرف الآخر بأموال البترول فى حالة استرخاء كامل... فهذا هو الضعف العربى.

هذا مصدر الضعف العربى. الضعف ليس مجرد مواجهة بين قومية عربية واستعمار، وإنما هناك فوق ذلك عوامل تعقيد معوقة، وهذا هو المأزق الذى لا نستطيع الخروج منه.

لا يوجد حاكم عربي ليس مرتاحاً. هو لا يرتاح إذا أتى السلام أو الحرب. لو حدثت الحرب لا يرتاح. ولو حدث السلام لا يرتاح، لأن الأوصاع الديمقراطية ستقصيه. فإذا هم لا يريدون سوى الحالة الفائمة. وساء على ذلك، فالوضع القائم متالي بالنسبة لحركة التحرير العربية.

فمن هذه الوجهة، أنى للاعتراف. ما معنى الاعتراف؟ أنا لست موافقاً أبداً أن نسقط قضية الوجود من تحليلاتنا، ونقول العمل هو الحدود. لأن القضية مبنية على الوجود، الحدود هنا تعبير عن تحلل العملية. ونحن اليوم عبرنا الخطوة النهائية بمعنى الاعتراف. معناه تخلينا نهائياً عن قضية الوجود. وهذه ليست كلمة نمر عليها مرور الكرام.

تخلينا نهائياً عن قضية الوجود، والآن لا نعرف ماذا نفعل في قضية الحدود؟ لأن موازن القوى مختلفة فلا يوجد غير الاستسلام. والقضية التي يبحثها هنا، هل هناك حل آخر غير الاستسلام؟ بدون أن نعود لقضية الوجود التي لم تعد ممكنة. هذه هي القضية في الطرف الذي نحن فيه اليوم.

بالنسبة لمشكلة فلسطين. في نظري هي المشكلة الجوهرية. مشكلة فلسطين هي في نهاية الأمر إما معبر للصهيونية إلى العالم العربي، وإد مختبر لمدى المقاومة العربية إزاء هذه الهجمة. فلسطين هي النقطة التي تتبلور بها هذه المعركة. وهذه معركة متجددة ومتواصلة وستكون التعبير المستقبلي لما يجري الآن، الوضع الذي وصلنا إليه اليوم السلام سيعلن بالشكل الذي أفوله، لكن في نهاية الأمر، الاختبار الحقيقي لمدى صحة هذا الكلام أو مدى مصداقيته سيكون هذا الترمومتر.. الذي اسمه فلسطين.

مثل بسبط: فضيه الماء. اليوم إسرائيل مقدمة، سبنشئون أربع محطات مياه لتحلية المياه في إطار المنطقة كلها، والمحطة الخامسة في فلسطين، في سبيل أن المشروع الفلسطيني يسوق المشروع الاسرائيلي، ويتصل بالعالم العربي مدوباً عن اسرائيل. هذا هو المعبر.

السؤال إلى أي حد نحول هذا لشيء آخر - ليس قائماً اليوم - ونحوه لمختبر

للمواجهة؟

أريد أن أقول إن المخرج الذي أراه من موقعي في مصر، أن العلاقة المصرية الاسرائيلية نسور لنسى مختلف لبس حنماً. لكن هناك فرصة لو استطعنا باقتدار أن نياتر اسرائيلية نسمح بهذا. ولأسباب موضوعية - هناك بين مصر واسرائيل معركة طويلة الأجل. لأن مصر أول دولة دخلت في المسار، كانت في مارق بعد الحرب وطبعاً كانت سياسة السادات. ثم جاءت مرحلة أخطر من ذلك وحاولت أن تثبت للعرب أنها على

حق. ففي وقت مدريد كانت أحياناً الشراكة مع إسرائيل في سبيل أن تدفع باقي الأطر العربية بأن تضم. اليوم بدأت الحسابات من الذي بمسك المستقبل؟ من الذي المفاصل؟ مصر أم إسرائيل؟ لا مصر بمكر أن تتحلى وتقبل بدور رقم (٢) ولا إسرائيل. إسرائيل يعبرها قصبة حياء أو موت ويكون رقم (١). عبر وارد أن إسرائيل تدفعونها الحالبه، بمساربعها للمستقبل، بما حققته في الماضي، تقبل أن تتبع أية دول المنطقة موحوده بهذا السباق.

مصر لن تستطيع أن تقبل. هذه قضية مصير ووجود. حتى إذا كان هناك الأعمال والغلبة الذين يريدون السفر للعمل وخلافه. مهما حدث، مصر لن تستطيع تقبل هذا وكذلك إسرائيل. هذه ليست حرباً، هذه مواجهة حضارية طويلة الأمد، المشاكل، حتى إذا لم تكن هناك حرب، وبغض النظر عن الحرب.

الذي أخشاه .. اليوم - فرضاً - أن هذه النسوية، أيًا كانت صورة هذه التدينتهى بالآنى. نسوية بس سوريا وإسرائيل، تسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية كما الآن، وتنتهى بحوائب متعددة. مثلما يتقرر فيما يتعلق بالمياه، وهى فكرة أن إسرائيل تستعين بالهلال الخصيب - هذه المنطقة التى تشكل الهلال الخصيب.

قبل ذلك كانت مصر متعاونة مع إسرائيل ضد الذين لم يدخلوا هذه العملية، إذن دخلوا العملية هم الذين احتلوا موقع مصر. إسرائيل ومصر، وعلى الأقل مصر مذمن أن تهمش - بغض النظر ستمش أم لا - لأنها تريد إبتات وجودها لأن سبعين مصر بلاً لا يستطيعون المعيشة فى مصر، فلابد أن يعيشوا فى العالم العربى. وإذا يعيشون فى العالم العربى فإن كرامة المصرى فى العالم العربى هى موقف مصر إسرائيل. فما لم يوحد هذا، يكون موضوع لا مخرج منه، إذن مصر ستواجه.

فهل تنتهى المسألة مع الصراعات العربية التى لا نحل. مع الذى أراه اليوم من المتبادل بين منظمة التحرير وبين سوريا على سبيل المثال، ماذا يكون الموقف مع، إذا كان هؤلاء وصلوا لاتفاقات؟ وكما فرضت مصر الاتفاق، هم يفرضون الاتفاق أو اتفاقهم مع إسرائيل كل على حدة. ما الذى يحدث فى هذه الحالة؟ هذه هى الم الحقيقية.

أنا أقول هذه آلية موضوعية وليست آلية اختارها أو لا اختارها. وهذه نقطة صراعات المستقبل. وهذه النقطة التى أبداً منها فى سبيل أن أعقد تحالفاتى ومواق ونظم حيسى. هذه النقطة التى يجب أن تناقش بالتفصيل.

المنهج هنا ليس أن نبدأ بأحلام، ليس أن نبدأ بوعظ وإرشاد، وإنما نبدأ من

موضوعية تفرض نفسها وتعطيني فرصة أنطلق منها.

د. هشام شرابي :

الأسلوب الأول لإنشاء أو بناء رؤية استراتيجية للفترة القادمة، ربما يكون فكرة تتوسع وننتشر، مثل هذه السندوة التي بدأها أمس، الأمر الذي من شأنه أن يوظف الكفاءات العربية والإمكانات العربية، وخاصة بين المتقنين في مصر - وهي القلب - وفي الأقطار العربية الأخرى، وأيضاً في الشتات في الخارج، الذي يحتوي على إمكانات هائلة لم تستعمل بعد، و أمل أن مجيئنا هنا يكون بداية ارتباط وبناء ومشاركة بين المتقنين في الخارج والمتقنين في الداخل.

ما لاحظناه الأمس واليوم وبخاصة في هذه الجلسة، أن المفاهيم والاتجاهات والأهداف كلنا نستعملها ومتفقون عليها. إذن ما نحتاج هو تفصيل واستخلاص النقاط الأساسية، فيما يمكن أن يكون الإطار لهذه الرؤية من منطلق واضح كل الوضوح. نحن كمثقفين متخصصين علينا مهمة إعادة صياغة الإشكالية - ما أوسع الإشكاليات - ومقاربة الموضوعات من حيث أنها إشكاليات، ليس من حيث هي أسئلة لها أجوبة منتهية وكاملة.

نحن الآن على عتبة مرحلة جديدة تتبع هزيمة لخمسين سنة من الصراع الذي وصل الآن إلى تسوية هي مثل الاستسلام. والذين يقومون بهذه العملية المؤلمة هم النخب الحاكمة التي تقع على أكتافها مسؤولية هذه الهزيمة، فتسحبها صحت بكل ما يمكن لتسحب أن نضحى به خلال الخمسين سنة الأخيرة، خاصة الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين، ومصر التي ضحت بالعامل الأكبر من رجال وم إمكانات.

الآن نحن ندخل مرحلة ما بعد الهزيمة. مثل المرحلة التي وجدت اليابان فيها نفسها بعد الحرب العالمية، إنما نحن في وضع أفضل بكثير مما كانت عليه اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وبجب ألا ننسى ذلك. لا يمكن التغلب علينا لأننا شعب قوى وضخم وله بعد إنساني ومادى لا يمكن لا لأمريكا ولا لإسرائيل أن تفضي عليه أو تهضمه.

إذن علينا وضع إطار رؤية - أو خطوط عريضة. في هذه المرحلة هناك جبهتان: جبهة خارجية وجبهة داخلية. جبهة مجابهة القوة التي هزمتنا - إسرائيل - والقوة التي أنقذت إسرائيل من هزيمتها - الولايات المتحدة - التي لها مصالح واضحة ومعروفة في هذه المنطقة. والجبهة الأخرى هي الجبهة الداخلية. وعندما نقول إصلاح الخلل، معناه الإصلاح الداخلي في حيائنا ومجتمعاتنا القائمة. وهذا هدف ضخم وبحاجة لتحليل عميق،

إنما تبسيطاً إننا نعنى بالمجابهة الداخلية، بإصلاح الخلل ضمن رؤية استراتيجية لا تتعدى العقدين أو ربع القرن ... تتناول تغييرات جذرية، من ضمن المفاهيم التى طرحت كلها. وقد طرحت مفاهيم هائلة، مثلاً المفاهيم التى دائماً يخترعها السيد ياسين وتقدح وتنور وبالفعل تفجر - فى تقديرى - على مستوى التفكير الشعبى، عندما نقول لشعب إنك "شعب معتقل"، هذا يفجر فى النفس قوى وردوداً لها نتائج مادية.

المطلوب فى عملية إصلاح الخلل - ضمن رؤية استراتيجية - قوى تغيير اجتماعى جذرى. لن نقول ثورة ولن نقول حرباً ولن نقول عنفاً. تغيير اجتماعى جذرى، ولكل قطر من الأقطار العربية خصوصياته ومشاكله وإمكانياته. لذلك فإن التغيير لا يمكن أن يكون إلا قاطرياً.

الشعوب المعتقلة هى شعوب ضمن دول ذات سيادة، أى الدولة ومن يقومون عليها - النخب الحاكمة - ومهما كان النظام فإن لهم حماية دولية شرعية أن يفعلوا ما يريدون ضمن حدود هذه السيادة، لذلك فإن مهمة تحرير هذه الشعوب المعتقلة وتغيير مجتمعاتها هى رهن بهذه الشعوب وحركاتها الاجتماعية. هذا تعبير مهم. كذلك يحتاج لتحليل.

إن أحد أهم مفاتيح التغيير الاجتماعى فى كل المجتمعات العربية هو موضوع المرأة. ليس هو التحرير الشكلى والرومانسى، هو أداة تفجير فى المجتمع سياسياً. لذلك إذا كان لهذا المجتمع أن يتمكن من بناء حركات اجتماعية، يكون قادراً فعلاً على تغيير اجتماعى. من هنا أهمية النقابات، الاتحادات، الأحزاب، الجمعيات والنوادي - كل حركة اجتماعية من سياسية أو ثقافية أو رياضية أو مهما كان شكلها. أى الفئات أو الجماعات التى تعمل فى الحيز العام ضمن المجتمع المدنى المكون. لا توجد أداة أخرى. الأداة الأخرى التى كنا نحلم بها ضمن إطار يختلف كلياً عما أحكى عنه، هو الثورة. بيد أنه إذا تمت ستتغير الأمور وتشرق الشمس وتأتى الحريات. هذا غير موجود. حتى لو وجد فى الماضى، فإن زمنه قد انتهى. النافذة المفتوحة للتغيير الثورى لم تعد موجودة. هناك باب آخر للثورة. العمل من خلال الحركات الاجتماعية التى قد تكون المساهمة فيها أحياناً أخطر من لبس اللباس المرخص والدخول فى الثورة. تشكل أكبر معارك يمكن لأى مجتمع أن يقوم بها.

يجب علينا - ويجب علينا أن نستعمل كلمة يجب هنا - أن نتفهم أو نتوصل لمفاهيم تمكنا من تحليل هذه المقولات من حيث الممارسة وليس فقط من حيث الرؤية. وهذا ينطبق بشكل محدد محلى وليس من خلال عموميات تجريدية كما كان على زمن الأيديولوجية الثورية.

أنتقل لنقطة أخرى، بالنسبة لجبهة مواجهة إسرائيل، ما قاله أ. السيد ياسين

١. عبد العفار لا بحناح لفسير أو بوسيع. اسرائيل موجودة الآن بوضع لا يمكننا التغلب عليها أو محابهنها عسكرياً. إما هذا لا ينفي حفا في استعمال أى وسيلة لاسترجاع حقوقنا فى فلسطين، بما فيها استعمال العنف والعمل العسكرى. لنا هدفان للفترة المقبلة فى محابهننا لاسرائيل. الهدف الفورى وأساليب ممارسته هو قضية التطبيع، والهدف الاستراتيجى هو الأمن العربى بإيجاد الردع النووى لاسرائيل.. للتهديد الاسرائيلى، الذى هو من حقنا كدول أن نفوم به.

فجزئياً هذا بحب أن يكون موقفنا. لكن بين هذا وذاك هناك اعتبارات أخرى. مثلاً ما ذكر عن صروره إعادة تنظم ممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى.

نسئ آخر، الآن على أرض فلسطين يوحد ثلاثة ملايين ونصف فلسطينى، مقابل بالأكثر خمسة ملايين اسرائيلى يهودى. بمن فيهم المهجرون الروس... هدف أساسى فى العمل ضد اسرائيل، فى محابهنها، هو تأمين الحاجات الأساسية لتمكين الشعب الفلسطينى على أرض فلسطينية، أن يبقى فى فلسطين، وهذه مهمة ومسئولية الشتات الفلسطينى أولاً، ومهمة ومسئولية كل النشطاء والعاملين فى حركة التحرير العربية. أى إذا أمناً لأطفالنا أن يذهبوا للمدرسة، وأن تكون لديهم العناية الصحية اللازمة، إذا أمناً العمل الاقتصادى لنأمين عدم مغادرة أو نهجير الشباب والمهبيين، وإذا تمكنا من حماية هذا الشعب ضد سراسه الإسرائيلىين من خلال حقوق الإنسان والمجتمع الدولى - إلى آخره. يمكن لهذا الشعب أن يبقى. وخلال عشر أو خمس عسره سنه سوف يساون فى عددهم اليهود فى فلسطين.

إذا حققنا هذا الهدف، نكون حققنا هدفاً هائلاً. فمن ضمن هذا التصور، من هذه الرؤية، يمكن أن تكون لنا عدة تحليلات وأبحاث وتوير وتوسيع للفنام بحملة توعية من ضمن القوانين والداستير الموجودة، واختراق وسائل الاعلام التى بعصها فاسد على أن تكون أداة لا يمكن الاستغناء عنها فى أى عملية تحريرية قادمة.

أ. حلمى شعراوى :

د. هشام يطرح بجدية - مثل د. حليم بركات بالأمس - اشكالية جدل الداخل أو العوامل الداخلية إزاء العوامل الخارجية فى القضية. وهذا لابد أن نناقشه .. طبقاً على المستوى الفكرى، هذا دور المتقنين. على المستوى السياسى - لأن هذا حدث - اليسار المصرى قبل ١٩٥٢ راهن على الداخل والصراع الطبفى والاجتماعى، فحسر موقعه أحياناً فى القضية الوطنية. القومية الناصرية، وإلى حد كبير عبد الناصر، راهن على

مواجهه العامل الحارحى فإلى حد ما حسرا مجال النعبنة الاجتماعية الصحيحاً
و الدمقر اطنه

المسألة ليست بسببته حدل العامل الداخلى والعامل الحارحى تفاصيله كنثرة. ولا بد
ان ننسبه لانخاد فرار. هذا فرار من القوة السياسية أو الفكرية أو كذا، إلى أى حد فى
معالجتها لكذا. إننا فى مركز البحوث العربية قد عانينا كثيراً من هذا. هل هذه الفترة
ليست فترة تغير؟ أم تريدون قضايا اجتماعية مفروض نعالج كذا وكذا- حتى فى أبسه
الاتساء - حتى فى أبسط المواقف مثل مركز بحوث مثل هذا.

على الأقل هذا استخلاصى من الشكل الخارجى للكلام الهام الذى قاله د. هشام.
نحن نريد بلوره المسائل التى أنثرت. ماذا سنفعل فى الاسكالبه - الاعتبار الخارجى
والموارى الداخليه أو الفلسطيسين؟

د. أحمد يوسف أحمد:

أعتقد أن مهمة بناء استراتيجية شاملة تخرجنا مما نحن فيه، إلى ما نريد أن نكور
عليه، ليست مهمة ندوة واحدة ولا عشر ندوات، وربما - كما أكد د. هشام شرابى وغير
من الأساتذة الاجلاء المتحدثين - هى مهمة سددة التعفید. ورغم أملى أن ألبى ندا
أ. حلمى بأن أدخل فى جدل مع بعض الأفكار التى قيلت، إنما أتصور أيضاً أننا فى
مرحلة طرح الاسئلة المهمة وتفجير كل الفصاىا التى يحب أن تتار من أجل أن يصب هذ
كله فى النهاية فى محاولة بناء استراتيجية شاملة.

وسوف أثير بدورى بعض الاسئلة، وأتصور أن بعض هذه الاسئلة بنناول عددًا مر
المفاهيم المهمة وبعضها خطير، وربما خطورته تتبع من أنه يصدر من أفراد يقفون فى
المعسكر القومى والتقدمى، وتطرح هذه المفاهيم أحياناً بحسن نية، ولذلك لابد أن نناقش
جمعياً.

أبضاً أتصور أن عملنا ربما يجب أن ينبع أساساً من إيماننا بقدرتنا على المساهمة فى
صناعة الرؤى الاسنرابحية، وأساساً يكون على يقين بأنه فى مكان ما فى فلسطين أو فى
بقعة أخرى من الوطن العربى هناك مجموعة تجلس وتشعر بوطأة الاحتلال وتفكر فى
خطة للعمل والحركة، وكل ما آمله أن السرارة التى تتبثق من مثل هذه التجمعات تلتقم
بالسرارة التى تتبثق من التجمعات التى تسعى للحركة، ويحدث اللقاء المطلوب.

سوف أحصر ملاحظاتى فى موضوعين. الموضوع الأول، وهو أثير لدى بعض
الشئ، هو موضوع الزمن أو المتغير الزمنى، لأنى ما زالت أعتقد أن الكتابات العربية

تعطى لهذا الموضوع حقه. والموضوع الثانى بعض الانطباعات عن إدارة الصراع. وطبعاً موضوع المستقبل يدخل فى هذا كله

الموضوع الأول عن الزمن. الحصفه ابدأ بسؤال يطرح فى داخل أوساط قومية ونقدمبه: هل الزمن الحالى هو زمن التحرر الوطنى؟ بعبارة أخرى أن العولمة والمتغيرات الدولية الراهنة تطرح علينا أموراً جديدة، بما فى ذلك ضرورة نبذ مفاهيم التحرر الوطنى التى يفترض أن الأحداث تجاوزتها، والبحث عن وسائل جديدة.

أتصور أن هذا الطرح مهم للغاية، وعادة ما يكون ردي عليه - وهذا سؤال مفتوح للنقاش - هو أنه لحسن الحظ أننا نمتلك فى هذه اللحظة الراهنة تجربة المقاومة اللبنانية. وهى مقاومة عسكرية كلاسيكية حدثت قبل ذلك بعقود كثيرة، من الزمن فى مواقع أخرى محنته نسم فى ظل دروة العولمة أو انحاه العولمة. وبالتالي ليس صحيحاً فى تقديرى - وهو مفتوح للاجتهاد - أن المنعيرات الدولية الراهنة تصادر على هذه الآلية التقليدية التى أثبتت نجاحها فى عدد من الخبرات السابقة فى تحقيق مهام التحرر الوطنى. هذا هو السؤال الأول عن الزمن.

السؤال الثانى قد يبدو غريباً بعض الشيء. وأنا لست بأى حال من الأحوال مؤرخاً، ومع ذلك أسمح لنفسى أن أتجرأ وأطرح بعض الاسئلة. والحقيقة نقطة البداية للاهتمام بهذا الموضوع لدى كانت من خلال مشروع بحثى أعتقد أنه مهم جداً أشرف عليه مركز البحوث العربية وبصمن دراسة مقارنة لحركة التحرر الفلسطينى بغيرها من حركات التحرر الوطنى. وأعتقد أن هذا المشروع وصل لنتائج مهمة، ولا أدري لماذا دائماً لدى الانطباعات بأن أفضل ما ينتجه الإنسان من الدراسات هو أقلها شيوعاً أو أقلها فائدة. لكن الحقيقة أن هذا المشروع طرح لدى ومازال يطرح بعض الاسئلة التى أحاول أن أستخدمها فى معالجة الموقف الذى نحن فيه.

سؤالى الأول هنا أيضاً يرتبط بالزمن. هل نحن فى وضع سيئ أو شاذ بالمنظور التاريخى؟ لماذا أقول هذا الكلام؟ لأن النظرة المقارنة لحركات التحرر الوطنى - وأنا واع بالفروق النوعية بين الاستعمار الاستيطانى الصهيونى وبين حالات الاستعمار الأخرى وبعضها استيطانى أيضاً وإن كان بنصم فروقاً - النظرة المقارنة تقول إن هناك نموذجاً عاماً لتطور عمليات الاستعمار وحركات التحرر الوطنى. وهذا النموذج عادة كان يمر بالمراحل التالية..

أولاً : ردود فعل غير محسوبة، مقاومة غير محسوبة. وهذه المقاومة تدوم عفداً أو عقدين أو ثلاثة، ثم تهزم تحت وطأة الاحتلال، وتحدث استكانة وتحدث معاهدات غير

متكافئه وتسويات واتفافات بين القوه الاحتلالية وبين من يتصافد أن يكونوا مهيم على هذه المواقف فى ذلك الوقت لكن سرعان بالمنظور التاريخي، بعد عقود معينة، سدا عملية الاحتلال فى إقرار تناقضاتها. نم تظهر مقاومة جديدة بوعيًا تصحح الخلل حد معفور وسبح فى الهابه اسصارا او ما بسسه الانصار لحركة التحرر الوطنى. سؤاير بحر الان من هذا النموذج؟ لأنى أحسب أننا ربما نكون فى المرحلة التى تع الهزيمة الأولى لحركات التحرر الوطنى والاستكانة وأنا فى الطريق لمخاض جديد، السلطة الفلسطينية الموجودة الآن تماثل مثلاً سلاطين ومشايخ الجنوب العربى أو مشد الخليج إلى آخره، وأن هذا فى الطريق لبعث جديد.

وسؤالنا سيكون إذن، كيف نعجل بالعملية التاريخية التى تفضي بنا لمرحلة تاريخ جديدة؟ فى نفس السياق هل يمكننى أن أشبه السلطة الفلسطينية الحالية - مع كل الاحذ للرمور التى شاركت فى النضال الفلسطينى فيها فى مراحل تاريخية محققة - لكن يمكننى ان اشبهها بتلك البنى السياسية التى نشأت برعاية استعمارية ثم لفظت بعد ذلك شعوبها، فى ظل ظهور قوى اجتماعية وسياسية جديدة استطاعت أن تنجز مهمة التحرر الوطنى؟ لأنه إذا كان هذا التشبيه سليماً، فإنه سيكون علينا أن نعرف كيف نتعامل مع السلطة؟ هل من الصالح إسقاطها الآن، أم تترك لتنفيذ مهام معينة؟ المهم ما هو ما التعامل معها؟ وما هى - وهذا هو الأهم - شروط نشأة حركة تحرر وطنى فلسط جديدة؟ وهل الحل - كما قال أ.عبد الغفار شكر ويقول معه آخرون كثيرون - بفد المسار ما بين السلطة الفلسطينية وبين منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث يكون لدى سد حكم - كما كان هناك سلاطين وشيوخ فى الجنوب العربى أو فى الخليج العربى وهناك قوى تحررية جديدة؟ هذا سؤال أعتقد أنه مهم، ويهمنا جداً لتحديد منهج تعاملنا هذه السلطة.

سؤال آخر يتعلق بالزمن أيضاً ويحتاج لدراسات مقارنة. ما هو مصير التسوية الرديئة؟ إن مسيرة حركات التحرر الوطنى عبر التاريخ، مليئة بالتسويات الرديئة. بعد كان رديئاً جزئياً وبعضها كان رديئاً إلى حد بعيد، وتعرضت لتطور معين. بعضها رديئاً حتى الآن، وبعضها استطاع أن يطور نفسه للأفضل. والسؤال الآن: أين نحن هذا؟ أعتقد أننا بالإضافة لطرح الاسئلة، علينا - أو ما زال يتعين علينا - أن نج دراسات متعمقة فى تاريخ وخبرات حركات التحرر الوطنى فى محاولة للاستفادة. إننى وابع بوجود فروق، لكن أعتقد أيضاً أن هناك مشابهاة تستحق الدراسة.

سؤالى الاخير عن الزمن: هل الزمن بالمعنى المباشر لصالحنا أم لغير صالحنا؟

إذا كانت الاجوبة على الاسئلة التي طرحتها في البداية بالإيجاب، فانا أتصور أنه من الممكن بأحد المعاني - بشرط عدم الغفلة وعدم الخمول - أن يكون الزمن لصالحنا. لكى أرى كما طرحت بالأمس أن القضية شديدة التعقيد، لأن الذين يقولون أن الزمن لصالحنا، يقولون إن هذا مطلوب من أجل نصحيح ميران القوى بيننا وبين العدو، لكن أسرت في نفس الوب أن هناك فعلاً معادياً : فى الهجرة اليهودية، فى الاستيطان - إلى آخره. ولذلك فهذه المسألة مطلوب جداً أن تكون موضع دراسة تفصيلية دقيقة، وأعتقد أن هذا يصب فى إطار بناء استراتيجية عربية. هذا عن النقطة الأولى.

عن النقطة الثانية، فيما يتعلق بإدارة الصراع واضح أن الصراع العربى الاسرائيلى فى المرحلة الحالية يتجه للتسوية. وهذه التسوية - كما نعلم - بدأت مصرية، ثم أصبحت تسوية عربية. والتعثر الحالى فى مسار التسوية لا يعود لرفض الأطراف العربية لمبدأ النسوية، ولكن إلى خلافات هنا وهناك.

أتصور أنه من المهم جداً أن يؤكد على معنى التسوية. لأنه أحياناً تفهم فى العقل العربى العام - لا أفصح فى وسط هذه النخبة - فى أوساط الرأى العام، تفهم التسوية وكأنها مشنفة من المساواة. وهذا مفهوم خطير، لأن التسوية - ربما أ.محمد سيد أحمد استخدم تعبيراً عاماً ولكنه لطيف ومعبر وهو إزالة السخونة. التسوية هى إزالة السخونة، وبالتالي يجب أن يكون هذا المعنى واضحاً. لأنه إذا كنا سنتفق على أن التسوية ليست من المساواة وإنما من الاستقرار، وأن هذا الاستقرار سيتم بناء على ميزان قوى مختل، فإن هذا سيساعدنا على أن نعرف إلى أين تتجه عملية النسوية. اسرائيل حقيقة تريد تسوية ولكن تريد النسوبة بمفهومها هى، وهى التسوية التى ترى معالمها فى البرامج السياسية وفى التصرفات الفعلية وما إلى هذا. هذه النسوبة فى الواقع .. نموذجها العام أيضاً يشير إلى أنها نتم ببطء شديد، وليس أدل على هذا من أن قبول مصر لقرار ٢٤٢ الذى يتضمن أسساً للتسوية، تم فى نوفمبر ١٩٦٧ ونحن الآن بعد أكثر من ثلث قرن لم ننجز فى تقديرى شيئاً يذكر على مسار التسوية. لأن ما أنجز هو فى المسارات غير المعقدة. المسار المصرى غير معقد وكانت له ظروفه الخاصة، المسار الاردنى يكاد لا يوجد، على فرض فصل الضفة الغربية عن هذا المسار. المسار السورى ربما يسوى فى خلال سنة أو أكثر أو سنتين، المعضلة الحقيقية فى القضية الفلسطينية التى لم يحدث فيها تقدم لنسر واحد للآن، وكل ما تم أشياء على الهامش : إعادة انتشار، سلطة ذاتية يمكن أن نشبه بسلطات الحكم البلدى أو شئ من هذا القبيل. هذا البطء الشديد يعود إلى تعقيد الصراع أولاً، ولكنه يعود أيضاً - فى تقديرى - إلى تعمد اسرائيل للمماطلة، لأن لها الرؤية

الخاصة لقضية الواقع، وبالتالي إذا كانت عملية التسوية تتم ببطء شديد، فمعنى هذا أننا نحن العرب، مازال أماننا وقت لى نحاول تصحيح الميزان ولو نسبياً ولو جزئياً، من أجل أن نصل لأوضاع أفضل.

أكثر ما يفلقى عندما يتردد الآن وقبل الآن، نُم ماذا بعد التسوية؟ أزعم أنه مازال بيننا وبين التسوية مالا يقل عن عشر سنوات، وربما أكثر. وأقصد بالتسوية، التسوية في القضية الفلسطينية تحديداً. وبالتالي إذا ظللنا نردد هذه الاسئلة التى لا معنى لها، فإننا سنصل لآخر محطات التسوية بوضع مزر. معنى هذا أن سؤال تصحيح الميزان مطروح علينا وبالحاح الآن.

فى ظل المعطيات الحالية للصراع، أتصور أن المستقبل يحمل لنا واحداً من ثلاثة سيناريوهات. السيناريو الأول هو السيناريو الذى أوضحه أ. عبد الغفار شكر، وهو ما يمكن أن نسميه سيناريو التسوية الرديئة. وأعتقد أن كلنا نعلم ما هو سيناريو التسوية الرديئة الذى جرى أماننا الآن، وما زالت تجلياته تترى. هذا السيناريو أعتقد أنه لحسن الحظ - كما ألمحت - تاريخياً لن يكتب له البقاء. وبالتالي تصبح مهمة المثقفين والقوى الاجتماعية والسياسية صاحبة المصلحة فى إسقاطه، أن تتدارس الشروط الضرورية للتعجيل بسقوطه وخلق وضع جديد. فهذا السيناريو، إن حدث، أتصور أنه ليس له أفق تاريخي.

السيناريو الثانى هو سيناريو التجمد، بمعنى أن نظل فى هذه المماطلة وقتاً طويلاً. وأزعم أنه سيناريو مطروح هو الآخر، لأن التجمد ينبع من أن المشروع الاسرائيلى للتسوية أسوأ حتى من أن تفبله النظم المسئولة عن هذه التسوية، أو قد يصل إلى درجة من درجات السوء، لدرجة أن قبوله يمكن أن يكون النهاية لهذه القيادات وهذه النظم. وبالتالي إذا استمرت اسرائيل فى طرح هذه المقولات الغربية، يمكن فعلاً أن تصل عملية التسوية لمرحلة تجمد، وهذا التجمد معناه مرة أخرى مرور الوقت، أى أننا سنظل عشر سنوات أو عشرين سنة أخرى بدون تسوية، وهذا يحيلنا مرة أخرى لسؤال الزمن .. وسوف يستغلون الزمن فى تهويد القديس مائة فى المائة، فى جلب مئات أو عشرات الألوف من المهاجرين الجدد، فى مزيد من الاستيطان.

السؤال: كيف سنستغل نحن هذا الزمن؟ لعلها مباراة بيننا وبينهم.

هنا فقط ألمح إلى أنه يجب أن يكون واضحاً ونحن نرسم استراتيجية للمستقبل، أن الوطن العربى ربما - وأكاد أقول من المرجح - يكون مقبلاً على مرحلة تغيير اجتماعي وسياسي عميق وأى قيادات شاخت - حتى بيولوجيا - وهناك نظم تفاقم التناقض بينها

وبين شعوبها، هناك قوى اجتماعية جديدة نضجت حتى في مجتمعات شديدة المحافظة .. وهذا كله من المفروض في تقديرى أنه سيدخل الوطن العربى فى الربع الأول من القرن الحادى والعشرين لمرحلة انتقالية. هذه المرحلة الانتقالية قد تغضى بنا إلى الأفصل، ولكنها أيضًا قد تخلق تعقيدات فى المواجهة مع اسرائيل. وبالتالي هذه المعضلة، أتصور أن الفكر الاستراتيجى العربى مطالب بأن يصعها تحت المجهر، لكى يحدد بوضوح ماذا نحن فاعلون فيما بقى لنا من زمن قبل أن نفرص علينا - لا قدر الله - الهزيمة النهائية.

السيناريو الثالث والأخير ورد عرضاً في ورقة د.حليم بركات ولم يأخذ حظه من النقاش، بما فى ذلك أننى احترت ألا أعلق عليه، لأنى تصورت أن مكانه الطبيعى هنا، وهو سيناريو الارتداد عن التسوية. البعض يقول إن هذه التسويات غير قابلة للارتداد، ورأى أن هذا القول غير مطلق لأن لدينا سابقاً اتفاقية مايو (أيار) ١٩٨٣ والتي الرجوع عنها في ظل ظروف معينة.

وبالتالى السؤال، هل وارد فى المستقبل أن يحدث ارتداد مثلاً عن أوسلو؟ وإذا كان واردًا، فما هى الشروط التى سيحدث فيها؟ وما هو استعدادنا إذا سقط هذا المسار؟ ماذا نحن فاعلون؟ إن سقوط أوسلو قد يفرحنا، ولكن سيضع علينا أيضًا مهمة أخطر، وهى ما هو النهج البديل الذى سنقدم به نحن القوى الاجتماعية والسياسية المسئولة عن إدارة الصراع.

وهنا أختتم بمجموعة من الملاحظات السريعة حول إدارة العرب للصراع فى المرحلة الراهنة، لأنه إذا كنا نتحدث عن مستقبل، فلا بد أن نضع أيدينا على بعض الحروح. أشرت بالأمس إلى أن العرب - للأسف - يدخلون فى معارك التسوية، متصورين أن التسوية منفصلة عن استخدام القوة. وأنا أعلم أن الحل العسكرى النظامى مستبعد فى هذه المرحلة، ولكن القوة مفهوم شامل، وهى تمارس الآن فى الجنوب اللبنانى، ومورست من قبل بأحد المعانى فى الانفصافه الفلسطينى، ومارسها قبل ذلك غاندى منذ عشرات السنين بالمقاومة السلبية إذن لا إدارة للصراع بدون خبار الحروب.

الشئ الثانى .. أنه من الأمور التى تدفع لقدر من الأمل: الدور الشعبى فى مسار الصراع.. إنه منذ تم التوصل للتسويات الرديئة، بدأ الدور الشعبى يتعاظم، وأبلى بلاء حسناً، أنا لا أقول إنه لا يوجد تطبيع فى مصر بنسبة عشرة أو عشرين، لكن على الصعيد الشعبى - النضال الشعبى فى مصر وربما فى الاردن و أ. عبد الله النيبارى يكلمنا الآن عن الكويت وفى غير ذلك من مواقع عربية عديد - أبلى بلاء حسناً. ربما يفتقد هذا الدور إلى قدر من التنظيم، وهنا تصبح أيضًا هذه مهمة موكولة إلى كل صاحب فكر، وكل

صاحب قدره عمل، كيف يزيد من التماسك التنظيمي لهذا الدور الشعبى.

النقطة الثالثة: هناك نقطة مهمة لا أريد أن نغفلها ونحن نتحدث عن استراتيجية الحركة .. تتعلق بحدود حركة النظم التي أنتجت النسيويات. ولكن أعتقد أنه أصبح واضحاً أن هناك أموراً حنى النظم لا تستطيع أن تقبلها، وبالتالي أتصور أنه في استراتيجية المواجهة، هناك مكان للنظم .. المهم أن نعرف حدود هذا الدور. لأن مصر فى وقت ه الأوقات ركبت قطار التعاون الاقليمى الاقتصادى، ولكنها سرعان ما اكتشفت - أقص مصر الرسمية - أن هذا المشروع ليس لها، وأنه مصمم بحيث ينتج فقط هيمنة اسرائيلي وهذا لا يمكن أن يسله أى نظام لدبه قدر من الوطنية فى مصر، وقد كان. إن المس اختلف جزئياً، والنظام فى لبنان يتبنى المقاومة. أقصد يتبنها بمعنى أنه لا يقف ضده المشروع الشرق أوسطى عورض من دول كالسعودية لأسباب مصلحة بحثة، يريدو إنشاء بنك شرق أوسطى تموله دول الخليج، ودول الخليج ليست مستعدة لذلك.

إذن ثمة خطوات يمكن للنظم أن تقوم بها فى الحركة الاستراتيجية. ما هى ه الخطوات؟ وما هى حدودها؟ أعتقد أن هذه النقطة مهمة.

بالنسبة للداخل الاسرائيلى، حضراتكم طبعاً واعون تماماً بقضية الداخل الاسرائيلى وكوبنهاجن وهى القضية التي كان أ. محمد سيد أحمد، أول من وضع يده - فى تقدير - على جرحها. أى عندما يضع المثقف نفسه فى محل المفاوض، وليس هذا فحسب، وإا يسمح لنفسه أن يقدم بالنيابة عن المفاوض بعض التنازلات، وهذا فى رأى هو الطر الخاطئ لقضية التعامل مع الداخل الاسرائيلى.

فى جلسة مغلقة منذ أيام قليلة طرح أحدهم - من أنصار التعامل مع الداء الاسرائيلى بمنهج كوبنهاجن - طرح على سؤال تصور أنه سؤال محرج. هل تنكر دكتور أهمية الضغوط من الداخل الاسرائيلى على الحكومة الاسرائيلية من أجل تسو عادلة؟ أجبتة بالنفى. ولكن أنا أختلف معك فى الوسيلة، لأن الداخل الاسرائيلى لم يض على حكومته إلا بعد المقاومة فى جنوب لبنان وبعد الانتفاضة الفلسطينية. الداء الاسرائيلى لم يصط لمجرد أنني أنفاعل معه وأقدم له تنازلات، ولكن الفعل العربى الذى سيضع الداخل الاسرائيلى فى مكانه الصحيح من استراتيجية المواجهة.

التنسيق العربى مفروض طالما أنني أقول إن ثمة حدوداً يجب أن نضعها لحر النظم. إذن النظم مازال عليها مهمة فى عملية الوصول لتسوية أفضل. والبعض أص يقول، حتى من داخل المعسكر القومى، أن التنسيق العربى أصبح مستحيلاً، لأن مصد النظم تختلف وهذا صحيح، ولكن البعض يتصور أن التنسيق العربى معناه أن نقف الذ

العربية صفاً أفنأ ولا نفدم خطوة إلا إذا تقدم الجميع خطوة، وهذا مفهوم غير صحيح للتنسيق مفهوم التنسيق أن نكون هناك خطة عربية شاملة أو رؤية عربية شاملة للتسوية بسنطبع نظام ما أن بدم فيها على خطوة بشرط ألا تصر ساقى المسارات، أو بشرط ألا تضر بالصراع ككل. وبفس المنطق الذى قال به الرئيس جمال عبد الناصر يوماً للملك حسين، "إذا استطعت أن تعيد الضفة، فأعدها". القضية هكذا، ليس أننا كلنا لابد أن نتحرك نفس الخطوة، ولكن كيف تكون الرؤية الشاملة التى تجعلنا لا نضرب بعضنا بعضاً. وأعتقد أنه يتعين علينا أن نبحث عن الصورة المثلى للتنسيق العربى.

أما الدور الأمريكى فلا خلاف على علاقة أمريكا بإسرائيل. لكن للأسف بعض الافراد المحلصين يتحدثون الآن عن الفجوة بين المواقف الأمريكية والإسرائيلية، وأنه لابد من توسيع هذه الفجوة. والحقيقة أنا أنادى لا بمواجهة أمريكا ولا بمناطحتها، ولست ضد توسيع الفجوة. لكن أقول إن هذه الفجوة التى يشار إليها، حدثت فى مرات تعد على أصابع اليد الواحدة، وبمناسبة قضايا بالغة التفاهة. وبالتالي فإن الحديث عن رهان توسيع الفجوة بين أمريكا وإسرائيل يعكس نوعاً من أنواع الخمول العربى عن الفعل الدولى، لأنه إذا فارقنا الفعل العربى بالفعل الإسرائيلى، الحقيقة الموضوع خيف. لأن إسرائيل والحركة الصهيونية أولاً ربطت نفسها عبر التاريخ بالقوى الدولية المهيمنة، من بريطانيا للولايات المتحدة، واستبقت بنظرة استشرافية أن الصين واليابان وغيرها ستكون قوى مبرزة. و الآن علاقتها بهما كأفضل ما يكون. الصين التى كانت حليفاً أساسياً لحركة التحرر الفلسطينى، دخلت مع إسرائيل فى اتفاقات للحفاظ على ميزان القوى فى المنطقة، والهند نجرى نجارب، أو نمة نعاون نووى يتم بينها وبين إسرائيل. إسرائيل لم تكتف بأمريكا ولم تكنف بأوروبا، اخترقت آسيا واخترقت العالم الإسلامى واخترقت أصدقاءنا التقليديين كالليونان، ثم اخترقت الصف العربى، الهوامش المعروفة التى تتعامل مع إسرائيل، هذا نتيجة لرؤية استراتيجية مكتملة وتطويق كامل للحركة العربية.

فنحن اكتفينا بوضع الأوراق فى يد الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة أنها القادرة على الضغط على إسرائيل - وهذا صحيح - لكنها غير راغبة فى هذا. أعتقد أن هذا يعكس نوعاً من أنواع الخمول.

هذه فى الواقع مجموعة من الملاحظات هى ليست إلا ممارسة لفرد من إثارة المشكلات وإثارة الاسئلة، لأنى أعتقد أن مهمة بناء استراتيجية عربية مهمة شديدة الإلحاح وشديدة التعقيد فى نفس الوقت. ولا أتصور أننا هنا فى الندوة سنخرج بهذا، قطعاً أنا لا أتصور أن أحداً منا يتصور هذا، وإنما كل ما آمله أن تكون مثل هذه الجلسة - لأنى

أزعم أن هذه الندوة طرحت قضايا جديدة برؤية جديدة - هي خطوة البداية في التفكير السليم، من أجل رؤية استراتيجية عربية سليمة للمواجهة، نرجو ألا يكون نصيبنا فيها الهزيمة.

د. حسن نافعة :

أريد أن أعلق على بعض الملاحظات التي قيلت في هذه الجلسة.

هناك طرح طرحه أ. عبد الغفار شكر، ثم قدم أ. السيد ياسين طرحاً آخر. وبدا كما لو أن هناك طرحين متناقضين أو على طرفي نقيض.

والواقع، أن طرح أ. عبد الغفار والذي أسماه أ. السيد طرحاً مثالاً، قد سماه أ. عبد الغفار بنفسه "حلماً" وأن أي رؤية استراتيجية أو أي مشروع يبدأ بالحلم، وأ. السيد دخل في تحليل الواقع السوسيولوجي العربي وهو طرح واقعياً. لو نحن مددنا هذين الطرحين وأخذنا أقصاهما، لوجدنا الطرح المثالي أو هذا الحلم وصل إلى طرح مفارق تماماً عن الواقع كما أسماه أ. السيد ياسين. إذن هذا طرح لا يستطيع أن يقدم بالفعل رؤية استراتيجية قابلة لأن تحرك الجماهير، لأنه ستكون الفجوة كبيرة جداً بين ما يطرح في إطار هذه الرؤية وبين حركة الجماهير. وبالتالي لن نستطيع أن نعتمد على شيء.

أيضاً الطرح الذي قدمه أ. السيد ياسين والذي أتفق تماماً معه باعتباره تشخيصاً حقيقياً للواقع، لكن لو نحن مددناه لنهايته، قد يؤدي هذا إلى طرح تبريري يؤكد أنه ليس في الإمكان أحسن مما كان، وبالتالي نبرر هذه التسوية التي لا أحد يختلف على أنها تسوية سيئة. وسوف أتى لنقطة هل هي تسوية قابلة للبناء أم لا؟ وما موقع عنصر الزمن فيها؟ وبالتالي سوف نختلف مع هذا الطرح المثالي، الذي لن يكون له ضرورة في أرض الواقع وليست له آلية نضالية أو آلية للحركة من خلال مشروع مفارق للواقع وضار بالمثالية، ولا يمكن أن نتحرك أيضاً من واقع مشروع تبريري لما يدور على أرض الواقع.

كل الأطروحات التي طرحت، تطرح شيئاً قابل للتطبيق. وأنا أعتقد أن هنا نقطة البداية التي أنفق فيها مع د. أحمد ومع أستاذنا د. هشام، وهي أنه من خلال هذه الحوارات، طالما أننا سنرفض النخلف الفكري وسنعتقد لقاءات بين كل الفرق وكل من لديه رؤية، سنستطيع أن نصل في النهاية لرؤية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، تبقى على الحلم، وفي نفس الوقت تكون قابلة للحركة على أرض الواقع.

كيف نبدأ؟ سنبدأ من السؤال الذي طرحه د. أحمد: هل هذه التسوية قابلة للتطبيق على أرض الواقع؟ وهل الدول العربية مستعدة لقبول هذه التسوية؟

التسوية لن نتم، وأنا أريد أن أذكر بشئ، أن ما كانت تطرحه اسرائيل لم يتحقق. بمعنى أن اسرائيل كان لديها استراتيجية بالغة الوضوح، أن تخرج مصر من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي - على الأقل عسكرياً - ثم تتجه شرقاً وتفرض على لبنان ايقافه، وبؤدى هذه إلى سلسه من الانهيارات، ثم تفرض شروطها كاملة بالقوة العسكرية.. ومصر خارج المعادلة.

أزعم أن هذه الاستراتيجية أجهضت، وأن الذى أجهضها مجموعة من الظروف. حدث تحالف سورى إيرانى، نشطت المقاومة الوطنية فى لبنان، أصبح هناك حزب الله، رغم أن هناك فريقاً وقع مع اسرائيل، إنما هذه المعاهدة أجهضت، وبالتالي برز من داخل هذا الواقع سيناريو لم يكن أحد يتوقعه، وفرض هذا السيناريو نفسه.

لا أقول إن هذا سيؤدى إلى تعجيل أو تغيير حذرى فى موازين القوى، إنما على الأقل النسوبة بكامل الشروط الاسرائيلية لم نحقق. وبالتالي نحن أمام واقع مختلف عن الواقع الذى كانت تريده اسرائيل.

أنا أرى أنه ما تزال هناك فجوة حقيقية بين ما تقوله النظم العربية - التى ننقدها جميعاً - كما هى على استعداد لقبوله، وما تقوله اسرائيل. وبالتالي إذا كان الحد الأدنى للتسوية الذى يطرحه الحكام العرب، أن التفسير العربى لقرار ٢٤٢ يعنى انسحاب اسرائيل من كل الاراضى التى احتلت بعد ١٩٦٧ - بما فيها القدس - وبالتالي هذا يتضمن تفكيك المستوطنات الاسرائيلية إلى اخره، أنا أعتقد أن ما يطرحه العرب لن تقبله اسرائيل. فإذاً هناك فجوة وهناك مفارقة حقيقية بين الذى اسرائيل على استعداد أن تقبله - بما فى ذلك حزب العمل - وبين ما نقول النظم العربيه إنها تريد أن نقبله.

إذن، وأنا اتحرك لطرح مشروع أو رؤية استراتيجية، هل أستبعد احتمال وجود فجوة، وبالتالي الحكومات العربية نفسها أو بعض الحكومات سواء كانت تتصارع على الدور الاقليمى أو تطرح مشكلة الدور الاقليمى أو لأنها لا تستطيع أن تقبل بأقل من الحد الأدنى الذى تطرحه شعبياً كل يوم - إلى آخره.

طبعاً لو وقعت سوريا ولبنان، سندخل فى ظرف مختلف جذرياً. وكنت أتصور شخصياً - وكنت فى هذا - أن اسرائيل تطمح فى ذلك، وأن هذه هى الاستراتيجية التى نطرحها اسرائيل حالياً - وحزب العمل على وجه التحديد- بجعل آخر ورقة أن ينسحب لحدود ٤ يونيو، إذا وحد أنه مضطر لفعل ذلك، سيفعله لسبب واحد، أن مطامعه الحقيقية على الأرض الفلسطينية. فبالنالى هو لا يطمع فى (١٠%). ليس فقط (١٠%) وليس فقط المستوطنات.

فى إعلان المبادئ الذى سىصدر، هل ستقبل منظمة التحرير الفلسطينية بالمستوطنات؟ هذا سبخلق مشكلة جوهرية داخل الدولة الاسرائيلية وبالنالى مستقبل الدولة الاسرائيلية، فى ظل أجراء غير متصلة جرافيا - إلى آخره. وإذا كانت المستوطنات الاسرائيلية ستصنع للقانون الاسرائيلى، فأنا أعتقد أن هذه ستكون بداية لمشكلة جديدة ومنسكله موحوده. فالحل أو التسوية بالمعنى الذى يريده الحكام العرب غير موجودة وغير فائمه.

ورغم اعتقادى أن الفجوة بين حزب العمل وحزب الليكود ليست كبيرة، إنما أتصور أن بيريز كان له مفهوم للشرق الأوسط يختلف، إنه قد يقدم تنازلات عن الأرض نسبيا فى مقابل أن يضمن لاسرائيل هيمنة اقتصادية وتعاوناً ويقلل من سخونة النزاع. هذا الطرح رفضه الليكود، والليكود يتصور أنه يستطيع لأن موازين القوى تسمح له أن يفعل - إنه لا يقدم تنازلات على الأرض ومع ذلك يستطيع أن يفرض هيمنته فى المستقبل. فإذن سواء نظرت للحد الأدنى الذى تطرحه الأنظمة العربية أو الحد الأدنى المقبول اسرائيليا، أعتقد أن هناك فجوة نسمح بأن نقول إن التسوية لن تحدث على أرض الواقع. لا العرب بأنظمتهم القائمة سيقبلون ما هو مطروح اسرائيليا، وأعتقد أنه سيكون هناك صراع حاد جدًا داخل المجتمع الاسرائيلى.

إذن من هنا، عندما يكون هذا هو التشخيص السليم أو التشخيص للواقع، فإن المعركة ممتدة والمعركة مستمرة. هل النضال يتحول لنضال شعبى كامل، أم هناك حدود يمكن أن تلتفى فيها أدوار للحكومات شكل معين طالما أن التسوية غير ممكنة وغير قابلة للفرض؟ أعتقد أن الكلام الذى قاله د. أحمد يمكن أن يطور حقيقة، ويمكن أن يكون مدعاة لاجتهاد. ما هى طبيعة القوى التى يمكن أن تناهض وضعا ليس فيه تسوية، والجميع متفق على أن ما تطرحه اسرائيل على العالم العربى ليس مقبولا من الحكومات، وبالتالي ليس بسهولة، يمكن أن نفكر فيما هى القوى الاجتماعية الحقيقية القادرة على أن تعيد تنظيم صفوفها فى إطار مواجهة ذلك.

د. عواطف عبد الرحمن :

أشكر مركز البحوث العربية وأ. حلمى شعراوى لأننا فعلاً فى زمن أصبح من الصعب أن يلتقى وننحاور، فضلاً عن أن نحاول أن ننسق ونضع خطة للعمل المشترك، بعد أن كانت بصمناً تنظيمات متماسكة وقضايا كبرى. فطبعاً هذه الوجوه المضيفة كلها تجدد الذاكرة الوطنية وتجدد الأمل، ونستطيع من خلال الحوار الذى دار على امتداد

الأمس واليوم أن نضع بعض النقاط الهامة كبدائية.

شءات الظروف أن تكون القضية الاقليمية آخر قضايا التحرر الوطني التى تحتاج
لجهد إبداعى خاص. ولا بد كما قال د. أحمد من تأمل تاريخ حركات التحرر الوطني
ودراستها بعمق والدروس والآليات التى طرحها. هذا طبعاً مهم جداً. لكن فى النهاية
الاشكاليه التى نواجهها فى القضية الفلسطينية أنها فعلاً تحتاج لآليات نضالية جديدة.
وبالسنالى نحنناج لمناخ يظهر الاخطاء ويفجر الطاقات بصورة تختلف عن القوى النضالية
التي كنا نصقلها والتي فحرت طاقتها وزمانها في نضالات وابداعات بعضها نجح
وبعضها لم يقدر له النجاح. وأصبحت المحصلة النهائية هي المرحلة الراهنة.

المرحلة الراهنة هي جزء من الواقع العالمى الراهن. ونحن طوال الوقت نتكلم عن
الهزيمة العربية ونخاف أن تصبح هزيمة نهائية. لا يوجد شيء اسمه هزيمة نهائية. الذى
يدرس التاريخ يكشف أن الشعوب نتجدد. أنا لا أنسى إطلاقاً التقرير الذى أرسله المعتمد
البريطانى لوزارة المستعمرات البريطانية فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ وقال فيه (اطمنوا
تماماً، بالذات مصر ستظل مسنفرة وفى أيدينا لمدة خمسين عاماً قادمة) وفى ٧ مارس
سنة ١٩١٩ - أى بعد ثلاثة شهور بالضبط أو أربعة - انفجرت ثورة ١٩١٩. فطبعاً دراسة
التاريخ تعطينا الإحساس بالجدل والصيرورة التى تحكم حركة المجتمعات والتي لا تكون
نهائية. ليس هناك جيل واحد يقوم بكل المهام، ولا يمكن الحكم على مرحلة أنها نهاية
المطاف .. لذلك أفتح طريقاً من خلال هذا الأمل، يمكن ليس الأمل المثالى أو الحلم.

نحن فى مرحلة الهيمنة. ومن أهم سماتها تهميش كل القوى الوطنية التى قامت
بالمرحلة الأولى من التحرير الوطنى. والتي طبعاً - بعد فشل كل تجارب التنمية فى دول
الحبوب - أصبح من الصعب على نفس هذه القوى أن تقوم بالمرحلة الثانية من التحرر
الوطنى، فأصبحت هناك مرحلة اشطار لحركة التحرر الوطنى. إن قيادات المرحلة
الأولى أدوا بعض الدور وفشلوا فى أدوار، ورحلت الادوار الأخرى للمرحلة الثانية.

المرحلة الثانية تشير لمجموعة حقائق لا بد أن نضعها فى الاعتبار - طبعاً عولمة
السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسية والغاء الحواجز تماماً وثورة المعلومات
والاتصالات، وهى التكنولوجيا غير العادية هذه التى أضافت قدرة للعولمة غير عادية
للمتمكين فيها. أين نحن من هذا؟

أيضاً القضية الفلسطينية أعتبرها فى بؤرة هذا، على أساس أنها كانت المحك
الاساسى لكل التغبرات التى حدثت فى العالم العربى خلال الخمسين عاماً الماضية،
وستظل لمدة - على الأقل القرن القادم كله، إن لم يكن منتصفه أو آخره - هى فعلاً مفجر

لكل الغيبرات، فهي محك الصراع الاساسى سواء على المستوى السباسى أو الاجتماعى. السيناريوهات الثلاثة. السيناريو الأول إما سنسحق تحت عجلة العولمة، في حال استمرار النظم الحالية التابعة بطبيعتها، وفي هذه الحالة سبتم استكمال التسويات الاسرائيلية العربية، لكن ستظل هناك أيضاً بقع للمقاومة سواء السلمية ممثلة مثلاً في مقاومة التطبيع والمقاومة المسلحة في لبنان طبعاً، لكن الوضع الفلسطينى لن يحقق أكثر من دويلة للحكم الذاتى فى أفضل الأحوال ستقوم بالتخديم على دولة اسرائيل. ستوظف ونسهدف لحماية أمن اسرائيل أكثر من كونها ستحقق أى أهلية وطنية للفلسطينيين وسنظل قضية اللاجئين، قضية القدس، قضية السيادة الفلسطينية الكاملة، ستظل إشكاليات معقدة للأجيال القادمة.

دورنا فى إطار هذا السيناريو، هو طبعاً فى حدود الذى نمارسه حالياً، وهذا محدود وهو استمرار العمل الثقافى، ويمكن توسيع إطاره بالاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات التكنولوجية ولدينا تجربة مدهشة جداً وهى انتفاضة سيائل للذين استطاعوا من خلال استخدام الانترنت أن ينظموا المظاهرات وكافة أشكال المقاومة ضد منظما التجارة العالمية وضد المتحكمين فى السوق العالمية، وعن بعد. ونجحوا فى تعبئة جهود أكثر من مائة ألف منظم. هذا يعطينا درساً هاماً أنه يمكن استخدام الأداة التكنولوجية الجديدة لصالحنا وهى غير مكلفة ويمكن تعبئة الجهود من خلالها، فيما لو أدركنا ذلك وأحسننا توظيفه. ومفروض أن الجهد الذى نبذله يتجه للأجيال الجديدة، وألا نحصر أنفسنا فى جيلنا ونظل نحدث بعضنا، وحكاية أننا ننحصر فى العواصم. من خلال خبرتنا فى لجنة الدفاع عن الثقافة القومية انضح أن الإحساس الشعبى العام معاد للتطبيع تماماً، لكن تعبئة هذا وتنظيمه ونوظيفه وترجمته لسلوكيات مستمرة وممأسته - هذا لم يحدث - لم نحاول أن نفعل غير أننا مجموعة من المناضلين الهواة الذين نتجمع ونتكلم ونخرج فى مظاهرات - لكن هكذا لا نستطيع ترجمة لغة العصر. أن تكون هناك مثلاً مؤسس تسندنا من الناحية الاقتصادية أو تسندنا من الناحية الاجتماعية. لم يحدث. ولذلك بمجرى تغيير الظروف فعلا حدث نوع من التفكك للعملية، وإن كانت طبعاً البذور التى غرسناها فى الأرض قد أثمرت كثيراً من اللجان المماثلة التى تعمل الآن، بشكل أو بآخر مهما كان دورها، لكن على الأقل ترفع شعار مقاومة التطبيع.

فدورنا هنا أن نستفيد من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وأن نتجه لأجيال جديد ومناطق أخرى خارج العاصمة. وعلى المستوى العربى، لابد من التنسيق بين قوى المقاومة لكن يجب توسيع هذا بحيث نكون بدايات لتأسيس تشكيلات جديدة للمقاومة

تتجاوز الوضع الحالي.

من أجل تشكيل حبه موحدة للمقاومة تضم الشباب والنساء من الاجيال الجديدة، لابد من الاهتمام باستخدام أساليب جديدة علمية، منظمة، مأسسة تضمن تسكيل الذاكرة القومية لدى الأجيال الجديدة.

السبنا ربو التالي هو حالة تعثر التسويات العربية الاسرائيلية، وحدوث تعبيرات في نظم الحكم مثل وفاة الحكام الحاليين أو حدوث تغيرات دولية جذرية في مجال الهيمنة الانصا دبة والسياسية. على المستوى المحلي يمكن أن يحدث تصاعد لدور المجتمع المدني في الدول العربية مثل النقابات والتنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية بالإضافة لظهور أحيال جديدة من الفلسطينيين الرافسين للتسوية المطروحة.

وطبعاً في هذه الحالة، هذا السيناريو، أيضاً متوقع على الجانب الصهيوني أن اسرائيل ستكون حققت كثيراً من مشاريعها التوسعية والقوة النووية.

دورنا في إطار هذا السيناريو سيتولاه الجيل الذي قمنا بإعداده وتربيته وتثقيفه، وسيطرح برامج للعمل يتلائم طبيعة التحديات المطروحة والتي ستظل مطروحة لمدى طويل بالنسبة للقضية الفلسطينية، وهي السيادة وعودة اللاجئين والقدس. بالنسبة للمجتمعات العربية، سيدور الضال - أعتقد - من أجل إرساء ديمقراطية المشاركة في العمل السباسي والغاء التمايز الانصا دى والاحتماعى والثقافى بين كافة القوى التى تعيش داخل هذه المجتمعات من خمسة عشر إلى ثلاثين سنة قادمة.

أما السيناريو الثالث والأخير فهو المستقبل بعد ثلاثين سنة، وأغلبنا سيكون رحل، وسنتولى أجيال جديدة، وسيشهد نضج الشروط الموضوعية للتغيير الاجتماعى والسياسى الشامل من خلال مؤسسات اقتصادية ذات فاعلية سياسية. لأن مرحلة العولمة لن تسمح أبداً بعمل الهواة والتنظيمات الحاملة والفادرة على أن تقدم فقط خطأً بلاغية جميلة، لكن لن تكون هذه الخطط ذات تأثير في الأجيال الجديدة، أجيال العولمة. فنحن نحتاج لمؤسسات انصا دية ذات فاعلية سياسية وتشغيل الشباب وتوعيتهم وتنشيط ذاكرتهم الوطنية ونعبتهم في تنظيمات مستمرة.

وأتصور أن هذا الطرح هو الذى يمكن أن يكون نقطة بداية.

د. نصير عارورى:

هناك اصطلاحان يرمزان إلى هدف واحد وتعودنا أن نسمعهما من اسرائيل كلما طرحت مسألة السلام بينها وبين العرب: "التعويض" الذى أصبح مرادفاً للاصطلاح

الثاني المعروف "بالرزمة الأمنية" Security package ونذكر أنه منذ أكثر من عقدين من الزمن طالبت اسرائيل "تعويضات" من الولايات المتحدة لاعادة بناء قواعدها العسكرية في سناء ولاعادة توطين مسنوطيين هناك داخل اسرائيل. كما طلبت وحصلت على ضمانات أمنية مختلفة علي أصعدة متعددة شملت التكنولوجيا العسكرية، والاقتصاد، والتعاون الامني وتغطية حاجاتها البترولية لوقت طويل.

وبتلك الطريقة تصرفت اسرائيل في اتفاقات اوسلو العبدية، إذ قدمت الفاتورة تلو الفاتورة وحصلت على "تعويضات" وعززت مواقعها الاستراتيجية على حساب الشعب الفلسطيني الذي تركته يعبس في بؤر استيطانية في الضفة الغربية وفي مخيمات لاجئين بعيدا عن وطنه.

والآن، وبعد أن طرح النزاع السوري - الاسرائيلي على طاولة المفاوضات في بلدة "نبرتاوزن" بولاية وست فرجينيا الامريكية، قدمت اسرائيل فواتيرها المعتادة. ولكنها ضربت أرقامًا قياسية، وشكلت قفزة نوعية ليس لها سابق متيل. فالرقم الأولي الذي قدمه باراك لتحديد "رزمته الامنية"، وهو ١٧,٤ مليار دولار، يشكل جزءاً بسيطاً من ثمن السلام من وجهة النظر الاسرائيلية. والمفروض أن ذلك هو قيمة التعويض المطلوب لإعادة التوطين وإعادة بناء المنشآت العسكرية وتكوين البديل الامني لهضبة الجولان، ولكن المبلغ الاجمالي للفاتورة الاسرائيلة يتراوح بين ٦٥ و ٧٠ ملياراً. والغريب في الامر أن ذلك لا يتعلق بمسألة السلام بين سوريا واسرائيل بفدر ما يهدف إلى إعادة ترتيب أوضاع اسرائيل الاستراتيجية في المنطقة وإعادة بناء علاقات إسرائيل الاستراتيجية بالولايات المتحدة ونكر أفعال المصلين الاسرائيليين في الصحف العبرية في هذه الأيام عن التفكير الاستراتيجي المستقبلي وعن التخطيط للقرن الحادي والعشرين وكفترة ما بعد الحروب التقليدية. وهناك إجماع واضح أن مفاوضات التسوية القائمة حالياً بين سوريا واسرائيل تشكل قاعدة لتمكين اسرائيل من البدء في إعادة البناء الاستراتيجي.

ورغم تركيز وسائل الاعلام العالمية على مسائل الحدود والانسحاب والاجراءات الأمنية ومطالباتها الممكنة، كمحطات الانذار أو فوات المراقبة الامريكية، وبرغم تطرقها للبعثات المبعلفة بإعادة بناء قواعد الحولان العسكرية داخل "الخط الأخضر" فإن جدول اعمال الجنرال باراك الحقيقي سيكون غير ذلك.

إن رزمة باراك الامنية تقوم على ضرورة إعادة بناء المعادلة الاستراتيجية، وليس إعادة بناء القواعد العسكرية فقط. وسواء أعيد بناء تلك القواعد أم لا، فإن اسرائيل لا تشعر بتهديد سوري لأمنها، لأنها تتمتع بتفوق عسكري وتكنولوجي على الدول العربية

مجتمعة (وهذا التفوق كان حصيلة ضمان قدمه الرئيس الامريكى ريتشارد نكسون فى عام ١٩٦٩ والى التزام به كل رئيس تقلد الحكم منذ ذلك الوقت إلى الآن). ولكن بدون أدنى شك، فإن الحلال باراك سطر ح مسألة الصواريخ الاسرائيلية والأسلحة الكماوية بينما يركز على "أخطار" مستقبلية نوبة مصدرها ايران والعراق. وبناء عليه، فإنه سيخلق من مفاوضاته مع سوريا فرصة ذهبية لتخطيط استراتيجى على أرضية نووية.

وتتضمن "رزمة" باراك ثلاث مقومات، وهى : الردع، الضمانات، المعونات المالية. وفى مجال الردع، تمتلك المؤسسة العسكرية الاسرائيلية نظامًا عسكريًا رادعًا، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن باراك سوف يطالب بتحديث ذلك النظام ليعطاه امكانية "الضربة التالسية" Second Strike ومن هنا تأمل اسرائيل أن تتمكن من الحصول على السلاح الذى لم يحصل عليه أحد فى العالم سوى بريطانيا وهو صاروخ النوما هوك Tomahawk الذى اسندمه امريكا بشراصة ضد العراق ويوغوسلافيا. وإذا توفر هذا السلاح لإسرائيل، فإنه سوف يرمز إلى علاقة استراتيجية جديدة ومتميزة بينها وبين امريكا، تفوق بدرجة عالية تلك العلاقة الى رفعت مرتبتها فى عهد الرئيس ريجان.

ويرمز هذا السلاح أيضًا إلى مكانة عالية جديدة تحظى بها اسرائيل على مستوى المنطقة، وهذا ما يهدف له باراك، الذى يركز على الردع كاستراتيجية متطورة غير دفاعية، فالصواريخ المضادة للصواريخ، التى تبدو امريكا راغبة فى تزويدها بسهولة، لا تحتل مرتبة عالية على قائمة "مشنريات" باراك المجانية مثل صاروخ التوماهوك وغيره من أسلحة الردع.

وتتضمن قائمة "مشنريات" باراك أيضًا معدات هجومية رادعة اخرى، مثل طائرات الهليكوبتر من نوع أباتشى Apache وبلاك هوك Black Hawk، وتشمل محطات أرضية لاستيراد المعلومات والتقارير من الأقمار الامريكية. كما يشمل الردع، حسب أوصاف باراك، التعاون بين اسرائيل وامريكا فى حقل المخابرات وما يسمى بمقاومة الارهاب.

أما فيما يخص الضمانات، فإن هدف باراك الرئيسى أن تحظى اسرائيل بمظلة وقائية أمريكية على طول المدى، شبيهة بتلك التى تواجدت فى أوروبا طيلة فترة الحرب الباردة. وبنفس الوقت، فإنه يوقع أن تكون امريكا على استعداد كامل لتقديم المساعدات فى حالات الطوارئ (كما حدث أثناء حرب أكتوبر) وأن تضمن اسرائيل استمرار تدفق النفط بغض النظر عما يجرى من الاحداث.

وفىما يتعلق بالعامل الثالث، وهو موضوع الاعانات المالية، فإن اسرائيل تطالب بزيادة المعونة الرسمية من ١,٩ مليار إلى ٢,٤ مليار سنويًا، هذا فى الوقت الذى تسود

فبه تحفظات الكونجرس على المساعدات الخارجية بشكل عام. وأهم دافع خلف استراتيجية باراك التفاوضية هو محاولة تأمين هذه الصفقة الرابحة استراتيجيًا واقتصاديًا قبل نهاية فترته رئاسة كلنتون. إذ أنه يعرف حق المعرفة مدى احتياج كلنتون إلى شيء يسمى السلام في الشرق الأوسط ويكون هو راعي ذلك السلام ليتفاد مكانة غالبية في تركته السياسية التي تلوث بفصائحه الجنسية.

وفي نهاية الامر، إذا حصلت اسرائيل على رزمتها بالشكل المطلوب، وهو أمر غير مستبعد، فستكون قد تمكنت من إرساء قواعد جديدة في موضوع الحرب والسلام. فما هي ترتكب العدوان تلو الآخر، وتحتل أراضي شاسعة، تسيطر على مواردها الطبيعية وتبنى فيها مستوطنات غير شرعية ومواقع استراتيجية، ثم تلقى بعرض الحائط جميع الفرات الدولية المناهضة لأعمالها العدائية. وحينما تدفعها مصالحها الاستراتيجية نحو التسوية، فإنها تحلق من أعمالها العدائية فرصًا ذهبية لجنى استثماراتها ولتحسين أوضاعها الاستراتيجية على حساب الغير. وهذه هي بالتحديد استراتيجية اسرائيل فما هي استراتيجية سوريا؟ ما هي استراتيجيتنا كمتقنين ملتزمين بالقضية الوطنية؟

أ. عبد الغفار شكر :

رأيت أن الطريقة التي عقب بها أ. السيد ياسين على ورقة النقاش كانت مفيدة جدًا للنقاش، لأنها طرحت وجهتي نظر متكاملتين .. وجهتي نظر تساعدان على ألا يكون النقاش رؤية واحدة وإنما نرى ما هو مشترك في الرؤيتين وما هو مختلف. الرؤية التي أريد أن أقولها -كما أوضح د.أحمد يوسف - هناك ناس هنا وهناك وفي أماكن مختلفة نريد أن نفهم دور. هي في حاجة لأن تقوم بدور وتجاهل. لكن إذا لم يقدم المتقنون إجابات أولية بسرعة، ستسود نزعة عدمية، والناس تخرج في الطرقات عندما تموت فتاة متلاً ويحرقون العربات والأجيال الجديدة تبحث لنفسها عن مسالك للحركة بعيداً عن الخبرات القديمة في المجتمع. فالمثقف عندما يظل في حالة تأمل للوضع ثلاثين أو أربعين سنة، ينتهي دوره. المثقف عليه أن يقدم إجابات أن يغامر ويقدم إجابات أولية تتشكل أساساً لإمكانية حركة وتختبر في الواقع ويشت خطوها أو تثبت صحتها وهكذا. يحدث أن المثقف يقوم بدوره والأجيال التي لديها خبرة أكثر تقدم ما عندها، وهذا يساعد على أن يكون في المجتمع نوع من الحركة. في رأيي ما لم تلتفت المنافسة لهذه المسألة. سنظل نتأمل عشرين سنة أخرى.

أ. عبد العظيم المغربي :

أعتقد أنه في غابة في الأهمية أن نحدد أو نتفق على مفهومنا لطبيعة الصراع مع هذا الكيان الصهيوني. ورأى أن هذه هي الركيزة الأساسية التي ينبغي أن نطلق منها. ونحن ننتقل من ذلك أيضاً أسأل - هل هشام شرابي وهو من فلسطين وعبد الله النيباري وهو من الكويت ونحس من مصر - ترى هل نحن مثل الموجودين معاً في اليونسكو أو إحدى لجان الأمم المتحدة، أم هناك مشترك بيننا كعرب يقول إننا أمة واحدة نخوض معركة واحدة، تواجه تحدياً واحداً - يقتضى جبهة موحدة؟

إذا كان الأخير هو صحيح - وهو صحيح في ظني - فأنا أعتقد أن قضية الوحدة العربية أحد الأسلحة التي ينبغي أن تكون في رؤيتنا الاستراتيجية لمستقبل هذه الأمة. ثم هذه الأمة الموحدة هل يمكن أن تتوحد؟ هل لوحدها أن تتحج إذا ظل هذا الكيان الصهيوني موجوداً فيها؟ وهل يمكن في ظل الاعتراف بهذا الكيان أن يكون هناك مستقبل أفضل لهذا العالم العربي؟

وردي على هذا السؤال: الإجابة بالنفي. ولذلك أنا مضطر للتسليم بأنه ليس فقط التسويات التي تتم هي تسويات رديئة، ولكني أعتقد أن النظام العربي الرسمي ضالع في المخطط الصهيوني الأمريكي بفرض هذا الواقع على الأمة العربية. من هنا يرتبط الداخل بالخارج. سواء كنا نتكلم عن قضية الديمقراطية أو أن النظم لا تمثل الإرادة الشعبية وكيف يمكن أن نتعامل معها.

أنا مع د. هشام شرابي أن التغيير الثوري الانقلابي لم يعد ممكناً الآن. وأنا مع محمد سيد أحمد في أننا لابد أن نكون جدليين وديناميكيين ولابد أن نكون واقعيين في تعاملنا، لكن من منطلقات ثورية وبروى محددة.

في هذا الإطار، أعتقد أن ما طرحه أ. عبد الغفار فعلاً يعتبر أساساً متكاملًا، بما قاله الأخوة الذين تكلموا، وبالانتقادات التي يمكن أن تكون واردة عليه، ليس لما قاله محمد سيد أحمد، لكن أيضاً لابد أن أسجل هنا. وهذا ما كنت أود أن أكون أسبق من عبد الغفار فيه، أن ما طرحه السيد ياسين نقيض لكن إذا كان المشروع النهضوي العربي أصبح أفكاراً بالية وإذا كانت التسويات القائمة مفيدة وإذا كانت كامب ديفيد تحققت وبغوثانية. أنا مذهول مما سمعت ولا يمكن أن أكرر ذلك دون أن أبدى اعتراضاً كاملاً ومطلقاً على هذا الكلام. وما لم ينخلص الخطاب الثقافي والسياسي العربي من مثل هذا المنطق والأسلوب، سيطر أسباب الهزيمة مستمرة ولاحقة بنا.

النقطة العملية والأخيرة التي أريد أن أطرحها، أنني أؤيد بشدة ما طرحه عبد الغفار

عن أهمية أن نبني على مستخلصات هذه الندوة، بندوة وندوة تالية ما يمكن بالفعل أن يقدم ما يشفى غليل عبد الغفار والأمة ككل - بما في ذلك د. عواطف - لأننا بالفعل نجيب على أسئلة الواقع ونحدد سلاً لحركة شعبية جديدة يمكن أن تعبر على ذلك. في هذا الخصوص أطالب الإحوة في الحركة الشعبية واللجنة المصرية لمقاومة التطبيع والانسلاخ أن ننحد بإخوتنا وأشقائنا في الخليج وأنتهز فرصة وجود عبد الله النيباري معنا لكي أؤكد على هذه القضية، وأقول إن ذلك سيحقق ليس فقط تكامل قوانا على المسنوى القومى ومحابتهنا لهذا العدو وطبيعة الصراع معه، وإنما ستمكننا أيضاً من الحفاظ على إبقاء الخليج عربياً.

أ. حلمى شعراوي :

ليس هجومًا أو دفاعًا عن أحد. الموقف صعب - ونحن مطالبون بالتنوع فعلاً - تنوع الاسئلة والوضوح الشديد. أى ممكن أنا لو في حالة أتصور أن هناك تناقضاً كاملاً للسيد ياسين مع فكرة النهضة والوجود الحضارى - إلى آخره. ويمكن أشرح لك .. يقول نستخدم هذه الأبعاد الرؤبة الاستراتيجية. تفرق كثيراً وليس فكرة المشروع الحضارى - أقصد أننا نريد أن ندقق أيضاً في مستقبل صباغتنا ندقق في خلافنا. لأن من الممكن أن نكون ضد السيد ياسين بدقة، هو قدم صيغة متكاملة أكيد معظمنا - وأنا مختلف مع هذا - لكن أقول لدقة أهمية الفكر الجديد وطرحه وآلياته التى لا بد نراها. هى رؤية عند السيد والمصطلح.

لأن أنا قلت - أظن - في الانفتاح أن إسرائيل منمكة بالصيغ الكلاسيكية. القومى والأممة والعرقبة والدينية. ولا أحد يقول لها ما هذا الكلام.

أ. محمود المراعى :

طرحت اسئلة كثيرة بعضها أجيب عليه وبعضها لم يجب عليه. بحكم مثل هذا المناقشة باستمرار سؤال: نحن نقول استراتيجية. استراتيجية لمن؟ هل للأنظمة التى توجب وبالتالي نقول ينبغي أن تفعل كذا؟ أو استراتيجية للشعوب؟

نقول استراتيجية من أجل الغد، والناس تتفاوض، ولا بد أن يكون هناك تصور إزا الذى سيحدث فى الشارع غداً. هل هى استراتيجية طويلة المدى كما نقول د. عواطف الألبة - كما قال أ. محمد سيد أحمد - صراع وجودى. كلنا قناعاً أنه صراع وجودى ولكن المطروح هو صراع حدودى.

الذى طرحه أ. عبد الغفار مثاليا، ليس مثالياً أو شئ. أننى على الاقتراح الذى قاله د. أحمد يوسف وأ. عبد العظيم أنه مطلوب صياغة نموذج متكامل - هذا هو البديل أو هذه هى الطريقة أو هذا هو السيناريو مع ملاحظة الآنئ: أنه لم بعد عصر ثورات. من قال إنه لا تستمر قاعدة؟ نحن فلنا انتهى عصر الضباط - فى باكستان حدث انقلاب عسكرى. افرقبا كل يوم تحدث فيها انقلابات عسكرة فالمسلمات نريد استعادهها.

د. سميح فرسون :

بحدد طبعة الصراع وأسباب الفشل والجديد في الوضع الراهن ضرورى، حتى نصل لنصور استراتيجى للمستقبل. يجب أن ننظر بعين الاعتبار ليس فقط لدور أمريكا، ولكن مركزية سياسة أمريكا وبناء الهيمنة على المنطقة. كل الكلام كان اسرائيل والعالم العربى، ولكن دون أمريكا ودورها وسياستها وآلياتها الجديدة والمتغيرة والمتطورة - كل هذا الحديث لن يوصلنا لشيء.

أمريكا هى أهم دولة، لابد أن ندرسها وسياستها وآلياتها وأسلوبها، وهى فيما يبدو لى متغيرة، فى الوقت الراهن بالنسبة للعالم العربى، ومن خلاله أيضاً قضية فلسطين. الفكرة التى أطرحها التذكير بالصراع مع اسرائيل، قليل جداً بالنسبة للوضع وآليات والتفكير والاسنراتيجية الامريكية، خاصة فى الوضع الراهن المتجدد والجديد فى العالم من خلال العولمة - إلى آخره. لكن كيف نعمل أمريكا ذلك لتسيطر على العالم أكثر وخاصة العالم العربى. فدور أمريكا ومن خلاله دور اسرائيل وليس العكس. يجب دراسة أمريكا وسياساتها فى المنطقة. الصراع ليس فقط صهيونى عربى - الصراع عربى أمريكى.

أ. حلمى شعراوى :

أرجو كما طلبت من د. هشام أمس، أن يكون جزءاً من تعاوننا ترجمة أو التعرف أو ندوات .. إلى آخره - حول فهم المجتمع الأمريكى إزاءنا، سواء السياسات أو تكوينه نفسه - لأن أوروبا تفعل هذا الآن، وأوروبا فى مأزق مع السياسات الامريكية المفروضة. أى رئيس إدارة فى حلف الاطلنطى يكون محلياً أوروبياً - أمريكا تعترض عليه. فنحن مطالبون بدراسة أين موقع القوة الامريكية؟ أين انجاهها؟ حلف القوة من أين يأتى؟ هل سيتطور؟ هل سيتغير؟ هل هناك مستقبل كما يقول بول كيندى أو تشومسكى لانهار هذا المجتمع الأمريكى الذى يخيف العالم. حتى دراسة أمريكا وفهم السياسة

الأمريكيه و الاوربيه طبعاً يجب دراسها مثل دراستنا للعالم العربى نفسه و واقعنا

د. ايمان يحيى .

أريد أن أتحدث فى بعض النقاط التى يمكن أن تفيد فى صياغة موقف وحل بعض إشكالات قد تبدو موجودة خلال المناقشات.

أولاً : من الذين بتناقشون هنا؟ أعتقد نحن مجموعة من المثقفين العرب نتناقش. وهذا يفرض طبيعة لهذه المناقشة. إن دور المثقف أكبر من دور السياسى - وبالتالي إلى أير ستوجه المنف؟ هل لتكوين رأى عام؟ تكوين مخزون ثقافى لدى شعب حتى يغير علم المستوى البعيد؟ صحيح هذا هو الدور الأساسى. ولكن هناك دوراً ثانوياً أنه يمكن أن يؤثر على بعض السياسات من خلال حوار مع بعض مراكز إصدار القرار.

المعادلة تختل لو حدث العكس... ستتغير الرؤية، خصوصاً فى مجتمع يسود الاستبداد. ولذلك أؤكد على هذه المسألة.

المسألة الثانية: صراع وجود أو صراع حدود. لن نتكلم كثيراً فى هذا الموضوع ولكن هى مسألة إذا كنا نتكلم من يتنافس فى المنطقة على أن يصبح رقم (١). المسألة لا تقبل المناصفة لا ينفج أن يكون اثنان رقم (١) فى المنطقة. (مصر واسرائيل).

هناك نقطة بالنسبة لبعض المفاهيم التى تقال. مثلاً إذا رأينا أن هذه مرحلة انتقالية تعيشها المنطقة العربية، حيث قيادة لحركة التحرر الوطنى تسقط وقيادة جديدة نحن فى انتظارها. وبالتالي نتيجة لطبيعة هذه المرحلة لا توجد نتائج قطعية ولا يمكن أن تجزى بمسائل قاطعة فى هذا الإطار. لذلك يبنى دورنا كمثقفين أكثر من دورنا كسياسيين.

ملاحح المرحلة القادمة. أولاً : هناك بعض المقولات. البعض يقول الصراع ينحسر بالعكس، أنا رأىى الصراع يتسع ويزداد عمقاً، لأنه يصل لقواعد شعبية بعد فرض التسويات.

مسألة وجود بعد شعى واضح فى الصراع نحن مثقفون عليها - خصوصاً فى مقاومه التطبيع. وجود عوامل جديدة فى الصراع وهى عوامل عزل الصراع العربى الاسرائيلى - فد تكون هناك قوى إقليمية أخرى مع اسرائيل. وبهذا العامل تبرز مخاطر، محاولة تفكك الصراع، وهذه مسألة يمكن أن تؤثر كثيراً على مجرى هذا الصراع وأعتقد أنه يجمع هذه العوامل عامل أساسى وهو عامل الصراع العربى الاسرائيلى.

ورقة أ.عبد الغفار فيها شئ مهم إذا كنا ننكلم عن دورنا - هناك مهام بعيدة ومهاد قريبة. المهام البعيدة - دور المثقف يظهر فيها. المهام العاجلة-أعتقد أن هناك مهام

سياسه عاجله نمكر أن بطرحها - خصوصا إذا مرحنا موضوع الديمقراطية بموضوع الصراع العربى الاسرائيلى اولا التسويات القائمة اليوم فى المنطفة تسويات غير ديمقراطيه. وبالتالى مر حفنا كمنففس عرب أن بضع مبادرة لتكوين رأى عام رافض باسئفاء الشعوب العربيه على تلك التسويات، بمعنى استئفاء الشعب الفلسطينى فى الشتات وداخل الضفة وفى دول الطوق على أى تسوية أو أى اتفاق يتم التوصل إليه. بمعنى استئفاء الشعب السورى على أى تسوية.

أعتقد أننا بهذه المسألة نضع فى نفس الوقت عصا فى هذا المسار.
المسألة الثانية : الضغط على - وهناك مساحة موجودة - القيادات العربيه الرسميه كى نعبد النسبى بين مساراب التفاوض.
وأعنفد أن هذيس العمليين قد يمكننا فى ظرف شهو من تكوين رأى شعبى عربى تجاههما، وفى نفس الوقت لا يمنعا أى مهام غير عاجلة نتحرك فيها.

أ.مروة عبد اللطيف :

طبعا أنا سعيدة جدًا بحضور هذا اللقاء وسعيده بسماع د.بركات ود.شرابى. وبالفعل د.أحمد يوسف أتاح لنا فكرة أن ندرس فكر د.بركات لما يحتاجه المجتمع العربى. وكان لى الشرف أن أعمل دراسه مفارنه على كتاب د. بركات.

طبعا لى إسكاليه ، أؤيد فيها د.شرابى ود.حليم لعرضه أمس. طبعا أرى أننا محتاجون أن نجمع الصف العربى الفلسطينى من الداخل. وهذه كلمة أوجهها للمتقنين الفلسطينيين والقيادات الفلسطينية الداخلية والخارجية فى الشتات. إننا فى وقت يجب أن نتخلى عن النزاعات وعن التشرذم.. إننا بحاجة للصف الفلسطينى لأن اسرائيل أهم وسيلة لها كانت التنظيم - تمكنت من خلاله أن تضع دولة اسرائيل - بأنها وضعت إطاراً تنظيمياً محدداً من خلاله تمكنت من أن تصل لأهداف حقيقية وبصورة سليمة. حتى الآن لا يمكن أن ننكر أن اسرائيل أصبحت دولة.

وبالنسبة لبعض المتقنين الذين طرحوا أمس، أن اسرائيل لا يمكن أن نعترف بها كدولة وفى رأى الشخصى أبها دولة والدول العربيه تتعامل معها كدولة وفى إطار شرعى. الأطروحة الثانية أننا محتاجون داخل الارض المحتلة مساندة عربية حقيقية، اللندوات والمؤتمرات شئ جيد. لكن المساعدة للفلسطينيين فى الارض المحتلة شئ هام للغاية. د. بركات طرح بالفعل مثلاً رائعاً. من يقع تحت الضرب هو الشعب الفلسطينى فى الداخل - وهو فى حالة تمزق بالفعل - فى حالة معاناة حقيقية. الشعب الفلسطينى فى

الخارج أيضاً. لماذا لا يوجد لم حقيقى للصف الفلسطينى؟ كفانا تشرذماً. لم الصف الفلسطينى أولاً. المساعدة العربية الحقيقية للصف الفلسطينى.

أ عبد السلام محمد:

طبعاً هذه الندوة المتميزة يجب أن تخرج بتوصيات أو مواقف تقرب من وجهات النظر حول القضية المركزية وقضية الصراع العربى الصهيونى. وبالتالى من خلال الدقائق الأخيرة التى سمعتها هناك طرح لقضية صراع وجود أم صراع حدود؟

الواقع أن الصراع العربى الصهيونى هو صراع ممتد، ولم يحسم إلا لصالح طرف واحد، وبالطبع يجب أن يحسم لصالح هذه الأمة، وهو بالتالى نفى لهذا الكيان الفائم على الصعيد السياسى. وبالتالى رؤيتنا أو تعاملنا مع أية حلول أو أطروحات سواء على الصعيد السياسى أو على الصعيد الفكرى، يجب أن تلتزم وتنسجم تماماً مع هذا البعد، على حساب أنه صراع وجود، وبالتالى يجب أن نستطيع التوفيق ما بين طرحنا المرحلى من خلال رؤيتنا من على أرض الواقع، وليس الوقوعية وإنما التعامل مع الواقع بشده فى اتجاه هذا البعد. ويجب أن نضع فى أطروحاتنا وتصوراتنا، ألا يكون هناك تعارض بين التكتيك والاستراتيجية التى هى على قاعدة صراع الوجود.

النقطة الأخرى، من الملاحظ بمتابعة الصراع العربى الامبريالى الصهيونى - أن هناك خطأ بيانياً فى اتجاه تحميم هذا الصراع وجعله بالتالى صراعاً فلسطينياً صهيونياً أو فلسطينياً اسرئلياً. وهذا يتفق تماماً مع توجه النظرة العربى الرسمى ومع الردء الإقليمى التى حدثت على الساحة الفلسطينية من خلال النهج المتخلى عن الارتكاز على القضية الفلسطينية ونزعها من حاضنتها العربية.

وبالتالى مطلوب أن نعيد الأمور إلى صياغاتها الرئيسية، كما قال أخى عبد العظيم، بمعنى أن الصراع هو صراع امبريالى صهيونى رجعى عربى. فموضوع حتى الرجعية العربية هو ما ننشغل به وهو الخطوط الرئيسية والأساسية التى تضعف من مواقف الأمة فى مواجهة الآخر وفى مواجهة العدو الخارجى.

بالنسبة للحلول النهائية أو المقترحة فى الاطار الأخير أو فى الحل النهائى على صعيد القضية الفلسطينية هناك قضايا معلقة، وهى قضية القدس والحدود وقضية دولة وقضية العودة. وبالتالى هذه القضايا الرئيسية الأساسية تحمل فى رحمها تفجيراً لكل هذه الاتفاقيات التى تمت .

كيف يمكن للانسان العربى أو للفكر العربى السياسى، أن يتعامل مع توقع رد الفعل على هذه الاتفاقيات أو تعليق هذه الاتفاقيات؟
وبالتالى أعتقد كما قال البعض أن هناك عملا ما سيقوم وقد يكون فى اتجاه كفاح مسلح حدد على الساحة الفلسطينية. ماهو موقفا فى هذه الحالة من هذه الظاهرة؟ وكيف يمكن أن نتعامل معها بشكل عملي، دون أن تفاجئنا الامور وتتصرف بشكل ردود فعل.
نقطة أخيرة وهى قضية المشروع النهضوى العربى.
أعتقد بأن الصراع ممتد، ومن ثم فإن القدرة العربية الذاتية هى التى يجب أن تحسم هذا الصراع. إطارها وقصيتها المشروع النهضوى العربى. وبالتالى لابد من العمل فى اتجاه تسكيل أو أخذ مقومات هذا المشروع النهضوى العربى- سواء على صعيد رؤيتنا السياسية أو الايديولوجية.

أ. حلمى شعراوى :

كلمة نهضوى غير مشروع حضارى والكلمات قد تؤدى لطرق مختلفة. المشروع الحضارى تملكه قوى ترمى للخلف كثيرا. المشروع النهضوى يؤدى لطرق مختلفة. مجرد الكلمتين يفرقان كثيرا فى التحالفات الشعبية والوطنية.

أ. كارم يحيى :

النقطة الأولى: كم صحيفة مصرية أو فى الاردن أو فى غيرها يمكن أن تنشر مصطلح الصراع العربى الصهيونى؟ حتى عندما قررت أن أتى للدوة فكرت كيف أكتب كلمة الصراع العربى الصهيونى فى سياق طرح استراتيجية بديلة.
أعتقد أن هذا المدخل هام جدا لتحديد مدى تعقيد الواقع، كمثقفين. النقطة الثانية هناك حالة من التغطية أو التعمية. قرأت ورقة أ. عبد الغفار شكر .. والورقة تشير لحديث مطول لباراك حول التسوية. وفى نفس العدد كان هناك حديث مع شيمون بيريز، والرجل كان واضحا جدا أن هذه التسوية قد تدوم لمدة ثلاثين سنة.
نحن متفنون أن هذه التسوية مؤقتة. وبالتالى أحد أشكال التعطية التى نحدث على المستوى السياسى والاعلامى.

هناك بقطعة هامة - بعض ما قيل هنا يعكس مأزق الخطاب القومى. وبما فيه الخطاب القومى الماركسى. أعتقد هناك الكثير جدا من التعميم، هناك بعض الاستبناك مع الواقع، هناك عدم تحديد للقوى الاجتماعية التى يمكن المراهنه على أن تكون الحليفة فى بناء

استراتيجية لمقاومة اسرائيل والمشروع الصهيوني. هذا كله ليس محدداً، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الاشتباك. مثلاً في لجنة مقاومة التطبيع أتصور كان يمكن استغلال أو استخدام لموضوع الاسرى المصربين - يمكن الآن الاستفادة من موضوع اللاجئين الفلسطينيين على مستوى عالمي ومعنا أساتذة ومفكرين من الولايات المتحدة، يمكن استغلالها وحلق شبكة العلاقات الفعالة عن طريق حتى وسائل التكنولوجيا الحديثة. يمكن أن نحرك هذا الموضوع بشكل قوى ونعبي رأياً عاماً.

هذا ينقلني لنقطة أخرى، أنا أتفق مع أ. محمد سيد أحمد فيما قاله حول مسألة التنافس حول من الذي يقود المنطقة، وهذا تنافس حقيقي وليس مزاحاً لكن أخشى من شيء، تراث الأبعاد الخاصة بهذا التنافس يجب أن نضع في اعتبارها شيئين.. أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية ودورها. أتصور أن منطقة نظام مصرى أيا كان الموجود حالياً أو القادم للدور الإقليمي بصوره أمريكا واسرائيل محكوم بالى أى حد تحتفظ بعلاقة حيوية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يظهر في مواقف سياسية كثيرة لو حللناها. لكن أعقد أن العامل الثانى الذى يحد من قدرة أى نظام عربى ونظام مصرى فى الصمود فى منطقة إقليمية مع اسرائيل هو خاص بفهمنا - هذا النظام - لطبيعة هذه المنطقة.

أنا أخشى من شيء، وهذا أيضاً ينطبق مع حالة أ. عبد الغفار فى ورقته فيما يتعلق بمنظمة التحرير وإعادة بنائها. وأعتقد إلى حد ما كنت ألمس كمراقب الحوار الذى تم بين الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية فى القاهرة ومحاولة إعادة البناء. بالفعل لا أريد أن أكون متسائلاً.

لكن سوف أربط النقطتين بعض. مسألة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. وأتصور أن هناك نظاماً فى مصر أو فى دولة عربية يمكن أن يصمد أو يكون قائداً ولديه حرية حركة فى المنطقة، وهى مسألة بالفعل الديمقراطية. للأسف فى فكر القيادة الصراع العربى الاسرائيلى، باعتبار أنه نموذج لشخصية الطابع الأبوى العربى وشكل السلطة فيه، بالفعل المسألة معلقة بشخص رئيس الدولة. بمعنى أنه تحدثت ضجة سياسية. وإعلامية حول أن رئيس الدولة أخذ موقفاً من اسرائيل. سافر للبنان. شيء طيب لكن هل هذا بالفعل يعكس أن هناك سياسات استراتيجيات كاملة تتعلق بهذا الموقف؟ فى نفس الوقت، منظمه التحرير - باسر عرفات - الآن المنظمة عاجزة عن تحديد أى شيء.

مسألة الحركة البديله واستراتيجية بدله لمقاومة التطبيع - أعتقد هذا يتوقف على أن المتقنين يستطيعون خلق قنوات مع قوى اجتماعية ذات مصلحة فى هذا. وهى مصلحة

اقتصادية وثقافية. هذا شيء هام جدًا. والمسألة مطروحة حول قضايا محددة والمفروض
تعكس مصالح الناس.

أحد المشاركين:

أطروحة صغيرة تتعلق بمسألة إدارة الصراع د. أحمد يوسف أشار إلى العلاقات
الاسرائيلية الآسيوية المتنامية. أنا أرى أن الوضع العربي الراهن يحتم علينا أن نعيد بناء
علاقات قوية جدًا مع دول آسيوية كالصين - الحليف التقليدي للعرب، والهند وإيران. أرى
أن أحد عناصر التنسيق العربي الممكن في المرحلة القادمة أن يكون هناك تنسيق خليجي
مصري أو استعادة العلاقات العربية الآسيوية لأنها في وضع مترد.

أ. عبد الغفار شكر :

واضح أن هناك نقطة اتفاق في كل النقاش الذي جرى، أن هذه الندوة طرح فيها
أفكار ورؤى - بما فيها مناقشة المائدة المستديرة - جديرة بأن تستخلص كأساس لرؤى
وليس برنامج عمل. وأنها تكون أساسًا لمناقشات تالية يتسع نطاق المشاركين فيها. لا
تقتصر على أفكار هذه الندوة، وإنما هناك مؤسسات مختلفة يمكن أن تشارك وشخصيات
مختلفة يمكن أن تشارك، وأيضًا من المهم إشراك شخصيات ومؤسسات وجماعات من
مواقع مختلفة. لأن هذا يثرى النقاش ويقدم الحجج التي سيستقر عليها الرأي في النهاية.
لكن أعتقد أن هناك واجبات ملحة في ضرورة الوصول لقواعد عامة تحكم العمل
العاجل، الذي يتفق الكل أنه ملح وموجود وهو النصال ضد التطبيع وارتباطه بقضية
الديمقراطية، باعتبار الاثنين يمكن أن يقاوما - الحركة الجماهيرية وإمكانية أن تصبح
الشعوب مؤثرة في المستقبل.

د. هشام شرابي :

أشكر باسمي وباسم زملائي: مركز البحوث العربية، وأشكر مقدمي الأوراق
والمعلقين والحضور - على هذه الاجتماعات التي بدأت مساء أمس واستمرت بدون
انقطاع حتى هذه الساعة بمحتواها وبأسلوبها. لم أحضر ندوة تحمل هذا الزخم في قوة
التعبير والمضمون والفهم من الأوراق والمعلقين والمساهمين - لذلك أشكركم باسمي
وباسم المنظمة التي أنتمى إليها في أمريكا. وأكد لكم أن هذه خطوة أولى نحو تعاون
عميق بين المثقفين العرب في الخارج والمثقفين العرب في العالم العربي.

أ. حلمى شعراوى :

أشعر بالفخر أن ننزع مثل هذه الشهادة. على الأقل إذا كنا ساهمنا بشئ فى حشدكم وجمعكم هنا للانتهاء لهذه النتيجة المشرفة. وبالفعل الندوة بوجودكم جميعاً من أرفى الدوات التى نظمناها. لأن الكلام مسئول ومحدد وواضح.

ولا يسعنى إلا أن أشكر الاصدقاء واشكركم على أن جعلتم هذه المسألة تأتى والمراكز والجمعيات كلها تمر بحالة يرثى لها من علاقتها بالقضايا الوطنية والاجتماعية الصحيحة. على الأقل هذا أكد أن مركز البحوث العربية يظل عند ميدنه لبعض الوقت شكراً حزيلاً لكم جميعاً.

ملاحق

تقرير حول أعمال

ندوة

فلسطين والعالم العربى فى القرن ٢١

القاهرة ١٣ - ١٤ مارس ٢٠٠٠

عقدت يومى ١٤،١٣ مارس ٢٠٠٠ بمدينة القاهرة ندوة "فلسطين والعالم العربى فى القرن الحادى والعشرين" بالتنسيق بين مركز البحوث العربية بالقاهرة وصندوق القدس (مركز تحليل السياسات الفلسطينية) بواشنطن. وقد شارك فى أعمال هذه الندوة أكثر من مائة شخصية من قادة الفكر والثقافة والسياسة من مصر وفلسطين وسوريا والكويت والسودان والولايات المتحدة الامريكية، يمثلون دائرة واسعة من المؤسسات والمنظمات ومراكز البحوث، فى مقدمتها جامعة الدول العربية ومنظمة التضامن الافرو اسيوى واتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الانسان ومعهد البحوث والدراسات العربية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام والمركز العربى لدراسات التنمية والمستقبل ومركز يافا للدراسات والابحاث ومركز الجيل للدراسات الشبابية ومركز الحضارة للدراسات وجامعات القاهرة وعين شمس وقناة السويس ودمشق وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والحزب العربى الديمقراطى الناصرى وحزب العمل.

هذا وقد ناقشت الندوة على مدار خمس جلسات: قضايا البنية العربية الداخلية والثقافية السياسية وتأثيرها على قضية فلسطين وما تواجهه من تحديات، وقضية فلسطين فى السياق الدولى، ومظاهر ومجالات التطبيع بين العرب واسرائيل - نموذج مصر، وكيفية مواجهة التطبيع بالتركيز على الآفاق الاستراتيجية للتصدى الشعبى للتطبيع الاقتصادى والثقافى، وأشكال وآليات المواجهة، واختتمت الندوة أعمالها بمائدة مستديرة ناقشت الرؤية المستقبلية للصراع العربى الصهيونى.

اهتمت الندوة بالبحث فى أسباب الإخفاقات والهزائم العربية وضرورة اجتياز مرحلة البحث فى هذه الأسباب بمعزل عن الحلول الممكنة ومستويات التخطيط لمواجهة التحديات المستقبلية وقيام المشروع الاستراتيجى التاريخى المدروس. وأن الفشل العربى فى معالجة القضية الفلسطينية بوسائل الحرب أو وسائل السلم يعود إلى مثلث الهيمنة : الهيمنة الخارجية، وهيمنة الدولة والجماعات الوسيطة على المجتمع على حساب الأمة والإنسان الفرد، وهيمنة الثقافة التقليدية السائدة وما ترتب على ذلك من تعطيل المجتمع المدنى.

وفى الربط بين أسباب الفشل والحلول المطلوبة للقضية الفلسطينية من الضروري مراعاة العلاقة الجدلية بين الداخل والخارج، فالهيمنة الخارجية لها قوى اجتماعية تدافع عنها، وقوى التبعية فى الداخل لها ظهر فى الخارج يساندها. وأى رؤية للتغيير يجب أن تضع فى حسابها أنها ستواجه قوى داخلية وقوى خارجية متحالفة، وهو مالا يمكن أن يحقق ما لم يكن فعل التغيير الداخلى فعلا جماهيريا ديمقراطياً وبحيث يصعب كثيراً على قوى الخارج أن توقف التغيير.

وقد لاحظ المشاركون فى الندوة أن قضية فلسطين نشأت فى الساحة الدولية فى وقت مبكر، ولعبت القوى الدولية دوراً هاماً فى القضية من خلال تغلغلها فى فلسطين والأقطار العربية. ولم تقتصر القضية منذ بدايتها على أطرافها المباشرين : الفلسطينيين واليهود، بل دخلت قوى وأطراف دولية عديدة لأسباب مختلفة، ولعب النظام الدولى دوراً أساسياً وهاماً فى تحديد مجربات الصراع فى المنطقة من خلال هيئات النظام الدولى وهيكلة كعصبة الأمم والأمم المتحدة. إلا أن مسئولية النظام الدولى عن مأساة شعب فلسطين يجب ألا تغطى على مسئولية العرب أنفسهم عن هذه المأساة وفشلهم فى إدارة الصراع العرب الصهيونى بنجاح. كان للولايات المتحدة الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية دور مركزى فى الصراع حيث هدفت دائماً إلى المحافظة على مصالحها فى المنطقة. وما يجرى الآن هو تأكيد الهيمنة الامريكية على المنطقة من خلال التسويات السياسية التى تشرف عليها أمريكا وتضغط على العرب والفلسطينيين لعقدها. وبدون فهم الدور الامريكى المركزى لا يمكن للعرب الوصول إلى تصور صحيح لاستراتيجية المواجهة. من هنا فإيه من المهم الاستفادة من النظام الدولى مستغلاً لتأكيد الحق الفلسطينى ومشروعيته بالاستناد إلى القرارات الدولية الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وفى مقدمتها القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ المتضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وقرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، ومعاهدة لوران فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٣ التى تعترف للشعب الفلسطينى بنفس حقوق شعوب المنطقة على اراضيها، ومبادئ القانون الدولى الحديث. إلا أن استفادة العرب من النظام الدولى لن يكون ممكناً دون إرادة عربية تستطيع أن تقيم معادلة جديدة على الصعيد الدولى واستتباب طبعة التحدى المقروض ورسم معالم استراتيجية واحدة. وبقدر ما يمكن للعرب من احداث تغيير فى علاقتهم بالغرب، بقدر ما يغيرون من طبيعة علاقة اسرائيل داتها بالغرب، وبقدر ما ينجح العرب فى بلورة استقلالية وإرادة واضحة بقدر ما يستطيعون التأثير فى التحالف الثنائى بين اسرائيل والغرب.

كما لاحظ المشاركون في الندوة أن التطبيع مطلب بالغ الحيوية لمستقبل اسرائيل، ونعد هذه العملية حبل النجاة لمستقبل اسرائيل في عالم بكتسب فيه الاقتصاد أهمية متزايدة بدلا من المواجهات السياسية والعسكرية. نتأكد هذه الحقيقة من دراسة نموذج مصر للتطبيع الذي يركز على الاقتصاد والثقافة، والذي يتم من خلاله خلق مصالح مشتركة لفئات اجتماعية أوسع في مصر وفي اسرائيل، حيث يتم إيفاد آلاف الشباب للتدريب في اسرائيل على الزراعة، واستقدام الخبراء الاسرائيليين إلى مصر وتشجيع الشباب للعمل في اسرائيل، واختراق اسرائيل للصناعات المرتبطة بالزراعة كصناعة السماد والغزل والنسيج والدواجن. كما تهدف اسرائيل من التطبيع في مجال الثقافة إلى تزييف وتشويه الوعي العربي ونزع كل مرتكزات المقاومة في الإدراك العربي لصالح منظومة فكرية بديلة تحت مسميات كاذبة مثل ثقافة السلام ولقاء الحضارات وثقافة الحوار والقبول بالآخر، وكذلك استبدال الهوية الحضارية التاريخية للأمة العربية بهويات أخرى مصطنعة من قبيل الشرق أوسطية، ويتم دعم هذه التوجهات الفكرية والثقافية التطبيعية بتعاون اقتصادى شرق أوسطى يقوم على قاعدة ارتكاز من اسرائيل وفلسطين والأردن تكون الجسر الذى يصل باسرائيل إلى الاقتصاد العربي والثروات العربية.

من هنا فقد أبدى المشاركون في الندوة اهتماما خاصا بمظاهر المقاومة العربية الشعبية للتطبيع في المجالين الاقتصادى والثقافى والمبادرات الشعبية فى هذا الصدد التى أسفرت بالفعل عن تشكيل لجان عديدة فى مصر والأردن، مثل لجنة الدفاع عن الثقافة الفومية واللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية التى تضم ممثلين للاحزاب السياسية والشخصيات العامة والحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة اسرائيل ولجنة دعم المقاومة الاسلامية فى جنوب لبنان. واهتمت مناقشات الندوة بدراسة أوجه النقص فى المواجهة الشعبية للتطبيع وكيفية تداركها مستقبلا وضرورة أن يتم التنسيق فى عملية مقاومة التطبيع على المستوى العربى.

وبالنسبة لمستقبل الصراع العربى الصهيونى، أكدت مناقشات الندوة أننا ازاء مرحلة جديدة من الصراع، لأن التسويات السياسية الجارية حاليا ورغم اعتراف الحكومات العربيه باسرائيل لن توقف الصراع لأنها لا تحقق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية المشروعه للشعب الفلسطينى وتعيد الارض العربية المحتلة مثقلة بترتيبات عسكرية وسياسية تخفض من السيادة العربية عليها.

من هنا أهمية النظر إلى المستقبل فى إطار رؤية استراتيجية تنطلق من فهم سليم لطبيعة الصراع وما ينطوى عليه من تعارض بين الاهداف القومية للشعوب العربية

والمخطط الصهيوني الامبريالي للمنطقة، وأن المخطط الصهيوني هو في الحقيقة جزء من المشروع الغربي الاستعماري للهيمنة على المنطقة، وأن الصراع الفلسطيني الاسرائيلي جزء من الصراع العربي الصهيوني الامبريالي وليس منفصلا عنه، ولا يمكن الوصول إلى حلول حقيقيه لأى منهما بمعزل عن الآخر. وأن القوة بمعناها الواسع هي العامل الحاسم في هذا الصراع سواء من خلال الحرب والكفاح المسلح والسلام وما يتطلبه ذلك من اقامة مجتمع متقدم يقوم على اقتصاد متطور ونظام سياسى عصى ديمقراطى، وذلك باعتبار أن ما يجرى حالياً من تسويات رديئة ناتج عن اختلال علاقات القوى لصالح اسرائيل، وبالتالي فإن تصحيح هذا الخلل هو نقطة البدء فى المواجهة مستقبلا لامتلاك العرب زمام المبادرة فى الصراع ببناء القوة الذاتية العربية الشاملة.

إن الوعي بضرورات المواجهة طويلة الأمد فى إطار رؤية استراتيجية سليمة، وقوة ذاتية عربية متنامية، اقتصاديا ونافيا واجتماعيا وسياسيا وعسكريا لا يؤجل ضرورة المواجهة العاجلة والمباشرة للتحديات القائمة التى تفرضها الحقائق الجديدة للوضع الراهن الناجمة عن الاعتراف العربى باسرائيل. ونحن لا نستطيع فى تطلعنا للمستقبل أن نتجاهل حقائق الواقع، وضرورة أن ننطلق من تحليل سسيولوجى للمحتتمعات العربية يراعى عدم التجانس فيها ووجود قوى لها مصالح فى الاعتراف باسرائيل والتعاون معها، ووجود ضغوط دولية كبرى للتطبيع مما يحل هاشم المناورة الآن محدودا أمام العرب وأنه ليس من المهم فقط أن نحدد ما نريد بل الأهم أن نتعرف على الدينامية التى توصلنا إلى ما نريد وأن نبدأ من آله موضوعية بفرض نفسها فى الواقع. وفى هذا الصدد نكتسب بعض المسائل اهمية خاصة مثل.

- الحركة الشعبية العربية هي أساس المواجهة العاجلة للتحديات والمخاطر الناجمة عن الاعتراف العربى باسرائيل، وذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية حول مهمة محورية هي مقاومة التطبيع والاقتصاد الثقافى مع اسرائيل، وإعادة تأسيس وعى عربى جديد بمخاطر المشروع الصهيونى والتحالف الصهيونى الامريكى، وتشكيل رأى عام تسعى ضاغط على الحكومات العربية لاستئناف الصراع، وبناء جبهة شعبية عربية مساندة للشعب الفلسطينى.

- إعادة بناء الموقف الفلسطينى بما يتناسب مع التحديات الجديدة، وتعبئة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة وفى الشتات فى إطار موحد من خلال تحقيق اجماع وطنى فلسطينى حول استراتيجية موحدة تقوم على ثوابت القضية وبصفة خاصة حق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى أرضه وحقه فى تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة

وأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية القائمة على تشكيل ديمقراطى الإطار السياسى والتنظيمى الذى يمثل المرجعية الوطنية العليا لشعب فلسطين كله وإعادة بناء مؤسساتها على هذا الاساس والفصل بينها وبين السلطة الفلسطينية فى الضفة وغزة.

- لا يمكن إحراز نجاح فى المواجهة العاجلة بدون النضال من أجل تطوير الأوضاع الديمقراطية وحدوث تطور حقيقى فى هذا المجال ينهى الحصار المفروض على المجتمع المدنى والعمل السياسى الجماهيرى فى معظم الأفكار العربية. وبذلك يصبح النضال ضد التطبيع والشرق أوسطية والتغلغل الاسرائيلى والصهيونى فى المجتمعات العربية جزءاً لا يتجزأ من النضال من أجل الديمقراطية وتحرير الجماهير العربية من أسر الاستبداد والتسلطية.

هذا وقد اتفق المشاركون فى الندوة على أهمية مواصلة النقاش وتطويره حول القضايا التى بررت أهميتها فى المناقشات وما يتصل منها بصفة خاصة بالرؤية الاستراتيجية لمستقبل الصراع، والسروط الواجب توافرها عربياً وفلسطينياً لامتلاك زمام المبادرة فى الصراع، والنحديات الداخلية والافليمية والدولية وكيفية مواجهتها. وضرورة أن يتسع النقاش فى المستقبل فيشمل دائرة أوسع من المثقفين والسياسيين من أقطار عربية متعددة.

صندوق القدس

مركز تحليل السياسات

(واشنطن)

مركز البحوث العربية

للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق

(القاهرة)

جدول أعمال

ندوة فلسطين والعالم العربي

فى القرن الحادى والعشرين

القاهرة ١٣/١٤ مارس ٢٠٠٠ بمقر مركز البحوث العربية

اليوم الأول الاثنين - ١٣ مارس ٢٠٠٠

الجلسة الافتتاحية

٥,٣٠ - ٥,٠٠

رئيس الجلسة: عبد الغفار شكر

مساء مساء

-كلمة مركز البحوث العربية

-كلمة صندوق القدس

الجلسة الأولى

٧,٣٠ - ٥,٣٠

البنية الداخلية العربية واثرها على قضية فلسطين

مساء مساء

رئيس الجلسة: محمد محمود الإمام

متحدث: حليم بركات

تعقيب: أحمد يوسف أحمد - حسين عبد الرازق - هشام شرابى

شأى

٧,٤٥ - ٧,٣٠

الجلسة الثانية

٩,٤٥ - ٧,٤٥

فلسطين فى السياق الدولى

مساء مساء

رئيس الجلسة: نصير عارورى

متحدثان: سميح فرسون - عبد العليم محمد

تعقيب: أحمد برقأوى - جميل مطر - حسن نافعة

اليوم الثاني الثلاثاء ١٤ مارس ٢٠٠٠

الجلسة الثالثة

صباحاً صباحاً قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع إسرائيل

رئيس الجلسة: أحمد صدقي الدجاني

متحدثون: حسام رضا وعريان نصيف - حسين معلوم

تعقيب: أشرف البيومي - محمود عبد الفضيل

شأى ١٢,٠٠-١١,٣٠

الجلسة الرابعة

ظهراً ظهراً (استكمال) قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع إسرائيل

رئيس الجلسة: محمد فائق

متحدث: أحمد بهاء الدين شعبان

تعقيب: حامد محمود

الجلسة الخامسة

مساءً مساءً مائدة مستديرة حول مستقبل الصراع العربى

الصهيونى

(رؤية مستقبلية)

رئيس الجلسة: حلمى شعراوى

ورقة العمل: عبد الغفار شكر

مشاركون: أحمد يوسف - السيد ياسين - عبد الله النيبارى - عواطف عبد

الرحمن - محمد سيد أحمد - هشام شرابى - حسن نافعة.

قائمة المشاركين

أحمد برقأوى	أستاذ فلسفة / جامعة دمشق
أحمد بهاء الدين شعبان	باحث
أحمد صدقى الدجاني	مفكر عربى
أحمد يوسف أحمد	مدير معهد البحوث العربية
أشرف البيومى	استاذ جامعى
أمين اسكندر	مقرر اللجنة الشعبية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية
السيد ياسين	مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- الأهرام
إيمان يحيى	أستاذ مساعد بكلية الطب جامعة قناة السويس
جمبل مطر	مدير المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل
حامد محمود	مساعد أمين عام الحزب الناصرى - أمين لجنة مقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية
حسام رضا	مهندس زراعى- الحرب العربى الديمقراطى الناصرى
حس نافعة	رئيس قسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة
حسين عبد الرازق	رئيس تحرير مجلة "اليسار" وأمين اللجنة السياسية بحرب التجمع
حسين معلوم	باحث اقتصادى
حلمى شعراوى	مدير مركز الصوت العربى
حليم بركات	أستاذ جامعى - الولايات المتحدة
محمد سعيد أدرىس	مدير تحرير الأهرام العربى
رفعت سيد أحمد	مركز يافا للدراسات والأبحاث
سعيد كمال	أمين عام مساعد - جامعة الدول العربية لقنن فلسطين
سميح فرسون	أستاذ جامعى - الولايات المتحدة
سنية البهات	جريدة الجمهورية- مركز الدراسات والأبحاث
شاهنده مقلد	اتحاد الفلاحين المصريين - تحت التأسيس
صلاح عدلى	باحث
عبد الرحمن خير	امين اللجنة النفاية لعمال الإنتاج الحربى
عبد العظيم المغربى	أمين عام مساعد اتحاد المحامين العرب

عبد العليم محمد	مركز الدراسات الاستراتيجية - الاهرام
عبد الغفار شكر	بائب رئيس مركز البحوث العربية
عد القادر ياسين	مفكر عربى
عبد الله النيبارى	عضو مجلس الأمة الكويتى
عريان نصيف	محامى - اتحاد الفلاحين المصريين - تحت التأسيس
عواطف عبد الرحمن	رئيس قسم الصحافة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة
فاروق محمد العشرى	أمين التثقيف الحزب العربى الديمقراطى الناصرى / القاهرة
فتحية العسال	أمين اتحاد النساء التقدمى
فهى هويدى	كاتب بالأهرام
كاريم يحيى	محرر بالأهرام
محمد سيد أحمد	كاتب بالأهرام
محمد فائق	أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان
محمد محمود الإمام	وزير التخطيط الأسبق
محمد وفاء حجازى	سفير سابق - رئيس تحرير الدبلوماسية
محمود المراغى	كاتب بروز اليوسف - الأهرام
محمود عبد الفضيل	رئيس قسم الاقتصاد جامعة القاهرة
مصطفى مجدى الجمال	باحث بمركز البحوث العربية - مقرر الندوة
نصير عاروى	أستاذ جامعى - الولايات المتحدة
هشام شرابى	أستاذ جامعى - الولايات المتحدة
يسرى زكى	نقابى عمالى

قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية (١٩٩٧-٢٠٠٠)

- ١- فؤاد مرسى، مصبر القطاع العام فى مصر ١٩٨٧
- ٢- لطبعة الزبات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر ١٩٨٨
- ٣- رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨
- ٤- عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨
- ٥- وداد مرفس، سكان مصر، ١٩٨٨
- ٦- أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل: أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
- ٧- ابراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٨٩/١٩٥٣
- ٨- ابراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠
- ٩- ابراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
- ١٠- أحمد عبد الله (المحرر)، الانتخابات البرلمانية فى مصر- نشر مشترك مع دار سينا، ١٩٩٠
- ١١- حيدر ابراهيم، أزمة الاسلام السياسى، الجبهة الاسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠
- ١٢- محمد عبيد غباش، من لا يعرف شيئا فليكتب، خريشات رجل بلاد النفط، ١٩٩١
- ١٣- الفت الروبى، الموقف من الفص فى تراننا النقدي، ١٩٩١
- ١٤- محمد على دوس، حياة مواراة فى العمل السياسى العربى الافريقى، ١٩٩١
- ١٥- أحمد نبيل الهللى وآخرون، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية: أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
- ١٦- أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيىال بدمشق)، ١٩٩٢
- ١٧- سمير امين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢
- ١٨- المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر: أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢
- ١٩- جويل بنين، زكارى اوكان، العمال والحركة السياسية فى مصر ج، ١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢
- ٢٠- إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكرات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢
- ٢١- أحمد يوسف أحمد: منطق العمل الوطنى- حركة النحر الوطنى الفلسطينية فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية صمان، ١٩٩٢.

- ٢٢- لى عن الودع ، سوسولوجية الحربمة عند المرأة ، ١٩٩٢ .
- ٢٣- احب محمد الندوى ، لس الانوس بارول ١٩٩٢
- ٢٤- مركز دراسات المرأة الحديدة ومركز البحوث العربية ، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢ .
- ٢٥- ادريس سعيد ، عظام من خرف ، ١٩٩٣
- ٢٦- دارام حاي، (تحرير) ، صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب ترجمة /مبارك عثمان ، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣،
- ٢٧- مايكل دراكوه (تحرير) ، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف ، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤،
- ٢٨- عادل سعيان واخرون، الحركة العمالية في معركة الحول ، ١٩٩٤ .
- ٢٩- بادية رمسبر فرح (تحرير) السكان والتنمية في مصر نشر مع دار الأمين ، ١٩٩٤ .
- ٣٠- امال سعد رغلول ، دور الحركة الشعبية في حرب السويس ، ١٩٩٤ .
- ٣١- لجه الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤) (من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤،
- ٣٢- على عبد القادر ، برامج التكيف الهيكلي والفقير في السودان ، ١٩٩٤
- ٣٣- حلمى شعراوى وعيسى شيفجى ، حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤
- ٣٤- لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق) ، حول الف ، ١٩٩٤
- ٣٥- حوده عند الحن (تحرير) ، بطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية في مصر والوطن العربى : ندوة مهداه الى فواد مرسى، ١٩٩٤
- ٣٦- عند الغفار شكر (تحرير) ، التحالفات السياسية في مصر، ١٩٩٤
- ٣٧- صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥ .
- ٣٨- عند الغفار أحمد ، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥
- ٣٩- سترنسانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربى ، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥ .
- ٤٠- سمر أمين (تحرير)، الدولة والمجتمع: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مذبولى ، ١٩٩٦ .
- ٤١- سمر أمين (تحرير) ، المجتمع والدولة :حالة لبنان ، مشترك مع مذبولى ١٩٩٦،
- ٤٢- مصطفى كامل السبد (تحرير) ، حقبة التعددية السياسية في مصر، نشر مشترك مع مذبولى ١٩٩٦ .
- ٤٣- سبد البحراوى (تحرير) ، لطيفة الزيات : الأدب والوطن ، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦
- ٤٤- عبد الباسط عند المعطى: بحوث الطفولة في الوطن العربى ، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦ .
- ٤٥- جويل بنين ، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية في مصر الجزء الثانى ، ترجمة إيمان

- حمدي، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.
- ٤٦- عند العفار شكر (نحري)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر،
سبر مسيرك مع دار الامن، ١٩٩٧
- ٤٧- سمبر أميس (نحري)، الدولة والمجتمع: حالة المشرق العربي نشر مشترك مع دار مدبولي
١٩٩٧.
- ٤٨- سمبر أمين (نحري)، الدولة والمجتمع: حالة المغرب العربي نشر مشترك مع دار مدبولي،
١٩٩٧.
- ٤٩- كمال معيت (نحري)، التعليم ونحدايات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة،
١٩٩٨.
- ٥٠- عند الغفار شكر (نحري)، البسار العربي وفصايا المستقل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولي،
١٩٩٨
- ٥١- عاصم الدسوقي (نحري)، عمال وطلاب في الحركة الوطنية المصرية. نشر مشترك مع دار
المحروسة، ١٩٩٨.
- ٥٢- محمد أبو مندور وآخرون، الإفكار في بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالي، ١٩٩٨.
- ٥٣- عبد الغفار أحمد (نحري)، ادارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
- ٥٤- لاف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمه صلاح أبو نار- مجدي النعيم، ١٩٩٨.
- ٥٥- لاف مانجر، لفوفة اللوبة، رحمة مصطفى مجدي، ١٩٩٩
- ٥٦- أمينة رسند (نحري): السعة النفاضة مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
- ٥٧- محمود عوده، (إشراف) الأسر المعيشية في الريف المصري، نشر مشترك مع جامعة عين شمس،
١٩٩٩
- ٥٨- محمد محيي الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
- ٥٩- عبد الحميد حواس وآخرون، الماثور الشعبي في الوطن لعربي، نشر مشترك مع المنظمة العربية
للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩.
- ٦٠- عبد الباسط عند المعطي (نحري)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، نشر مشترك مع
دار مدبولي، ١٩٩٩
- ٦١- عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة في مصر، نشر مشترك مع
المركز القومي للثقافة والطفل- ١٩٩٩.
- ٦٢- أمينة رشيد (نحري)، الحركات الفكرية والأكاديمية: نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩
- ٦٣- فاروق القاضي، فرسان الأمل: تأمل في الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠
- ٦٤- حلمي شعراوي، أفريقيا في نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١
- ٦٥- حلمي شعراوي، ثقافة التحرر الوطني، نشر مشترك مع دار مدبولي، ٢٠٠١

كراسات المركز

- ٦٦- احمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر ، ١٩٨٨
- ٦٧- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة فراءاب سوفيين فى البريسنروبكا، ١٩٨٨
- ٦٨- أسرف حسن ، بلوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨
- ٦٩- العظم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩
- ٧٠- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
- ٧١- موشى ليون وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البريسترويك فى عيون الآخرين ، ١٩٩٠
- ٧٢- نادر فرحاني ، الأزمة العربية الكبرى
- ٧٣- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المباء فى الوطن العربى، ٢٠٠٠
- ٧٤- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، ٢٠٠٠
- ٧٥- عبد العفار شكر، نحدد الحركة التقدمية المصرية، ٢٠٠٠
- ٧٦- حنا رمضان (اعداد)، العراق تحت الحصار، ٢٠٠٠

أفريقيّة عربيّة: مختارات العلوم الاجتماعية، مجلد ١ (أكتوبر ١٩٩٩)، مجلد ٢ (مارس ٢٠٠٠)، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين .

كراسات كوديسريا

- ١- أوكواندا بولى ، الصراع العرفى فى أفريقيا ١٩٩١ ، .
- ٢- ابو هو تسغول ، الجيش والعسكرة فى أفريقيا ، ١٩٩١ .
- ٣- ديسالحر رحمانو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وامكانيات ، ١٩٩١ .
- ٤- حيمى اديسبا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا ، ١٩٩٢
- ٥- أدبمولاب - سالو ، تغير النبتة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣ .
- ٦- م. مامدانى، آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا .
- ٧- ثاندبكا مكانداويرى ، الكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا .
- ٨- مومار ديوب ، موارودوبوف ، تداول السلطة السانسية وآلياتها فى افريقيا
- ٩- أرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا ، ١٩٩٣
- ١٠- سليمان سبر دبانى، المسألة الثقافية فى أفريقيا
- ١١- مسرر عروسر، الدولة - والمسفون عليها
- ١٢- عنو دال سيمور، عننة الحضرة، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩
- ١٣- أمية ماما ، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩ .
- ١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩ .

١٥- مامادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطي: منظورات أفريقية، ١٩٩٩.

١٦- حكيم بن حمودة، نظريات ما بعد التكيف الهيكلي، ٢٠٠٠.

١٧- كلوديو شوفان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة في أفريقيا؟، ٢٠٠٠.

١٨- اسلي مبمبي، عر الحكد الحاصر عبر المباسر، ٢٠٠٠.

سلسله كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز النواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم

الإصلاح الاقتصادي والتنمية في أفريقيا .

٢- تحسين أداء المشروعات العامة في أفريقيا : دروس من تجارب قطرية.

٣- تحسين أداء المشروعات العامة في أفريقيا

٤- نعتة وإدارة الموارد المالية في الجامعات الأفريقية

٥ - بحسر اناجبة الخدمات العامة في أفريقيا

٦- دعم حوابة الجامعة الأفريقية في التسعينات وما بعدها.

٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية في أفريقيا .

٨- تعبئة القطاع غير الرسمي والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادي والتنمية في

أفريقيا

٩- الأخلاقيات والمساءلة في الخدمات العامة الأفريقية

١٠- اعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال في أفريقيا .

١١- الإنابة والصراع الساسي في أفريقيا

١٢- ميناك عمل للمضطام عبر الحكومة في أفريقيا

ب-سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة في ناميبيا

٢- دراسة حالة في أوغندا

٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة

٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية

٥- دراسة حالة في جامبيا

٦- دراسة حالة في أثيوبيا

ج- سلسلة الدليل التريبي للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال في خدمة التنمية بالمشاركة

٢- المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المجتمعات المحلية .

- ٣ - مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات
 - ٤ - بحفص الفقر وصيانة البيئة
 - ٥ - تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة في عمله التنميه
 - ٦ - إدارة المشروعات الصغيرة
 - ٧ - تصميم فعال لخدمات بنظم الأسرة
 - ٨ - مؤسبات المجتمع المدني في منع وإدارة وحل الصراعات في أفريقيا
- المشترات
- ١- نشرة البحوث العربية
- من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد الثاني عشر ٢٠٠٠
- ٢- نشره المجلس الافريقي لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا) من العدد الأول إلى ١٩٩١ إلى العدد الثامن والثلاثين ، مارس ٢٠٠٠
 - ٣- نشرة العلوم السياسية الافريقية
- من العدد الأول إلى العدد الثاني والثلاثون، ابريل ٢٠٠٠
- ٤ - سرة منتدى العالم الثالث بذاكار
- العدد الأول يوليو ١٩٩٦ - العدد الثاني يونيو ١٩٩٧

تحت الطبع

- * سمر أمين (إشراف) : سلسلة المجتمع والدولة في الوطن العربي : حالة السودان ، بلدان الخليج
- * عبد الغفار شكر (تحرير) : ندوة التعاونيات
- * النعيلب العالي والتنمية
- * المجتمع المدني في مواجهة سياسات الإفقار
- * انفراد في انقطاع عبر الرسمي
- * مصطفى محند الحمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربي
- * عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المسروع الصهيوني والمواجهة العربية.



فلسطين والعالم العربى

عقدت يومى ١٣ ، ١٤ مارس ٢٠٠٠ بمدينة القاهرة ندوة " فلسطين والعالم العربى فى القرن الحادى والعشرين " بالتنسيق بين مركز البحوث العربية بالقاهرة وصندوق القدس (مركز تحليل السياسات الفلسطينية) بواشنطن . وقد شارك فى أعمال هذه الندوة أكثر من مائة شخصية من قادة الفكر والثقافة والسياسة من مصر وفلسطين وسوريا والكويت والسودان والولايات المتحدة الأمريكية، يمثلون دائرة واسعة من المؤسسات والمنظمات ومراكز البحوث، فى مقدمتها جامعة الدول العربية ومنظمة التضامن الأفرو آسيوى واتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومعهد البحوث والدراسات العربية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والمركز العربى لدراسات التنمية والمستقبل ومركز يافا للدراسات والأبحاث ومركز الجيل للدراسات الشبائية ومركز الحضارة للدراسات وجامعات القاهرة وعين شمس وقناة السويس ودمشق وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والحزب العربى الديمقراطى الناصرى وحزب العمل .

وبين دفتى هذا الكتاب نتائج البحوث والدراسات والمشاركات والمداخلات التى تمت من كل المهتمين والمتخصصين فى هذا الشأن بشكل يجعلنا نرغم أن هذه الندوة هى أكمل جهد جماعى تصدى لموضوع قضية فلسطين والعالم العربى .

الناشر